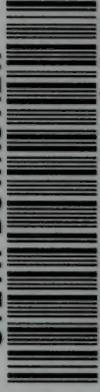


UTL AT DOWNSVIEW



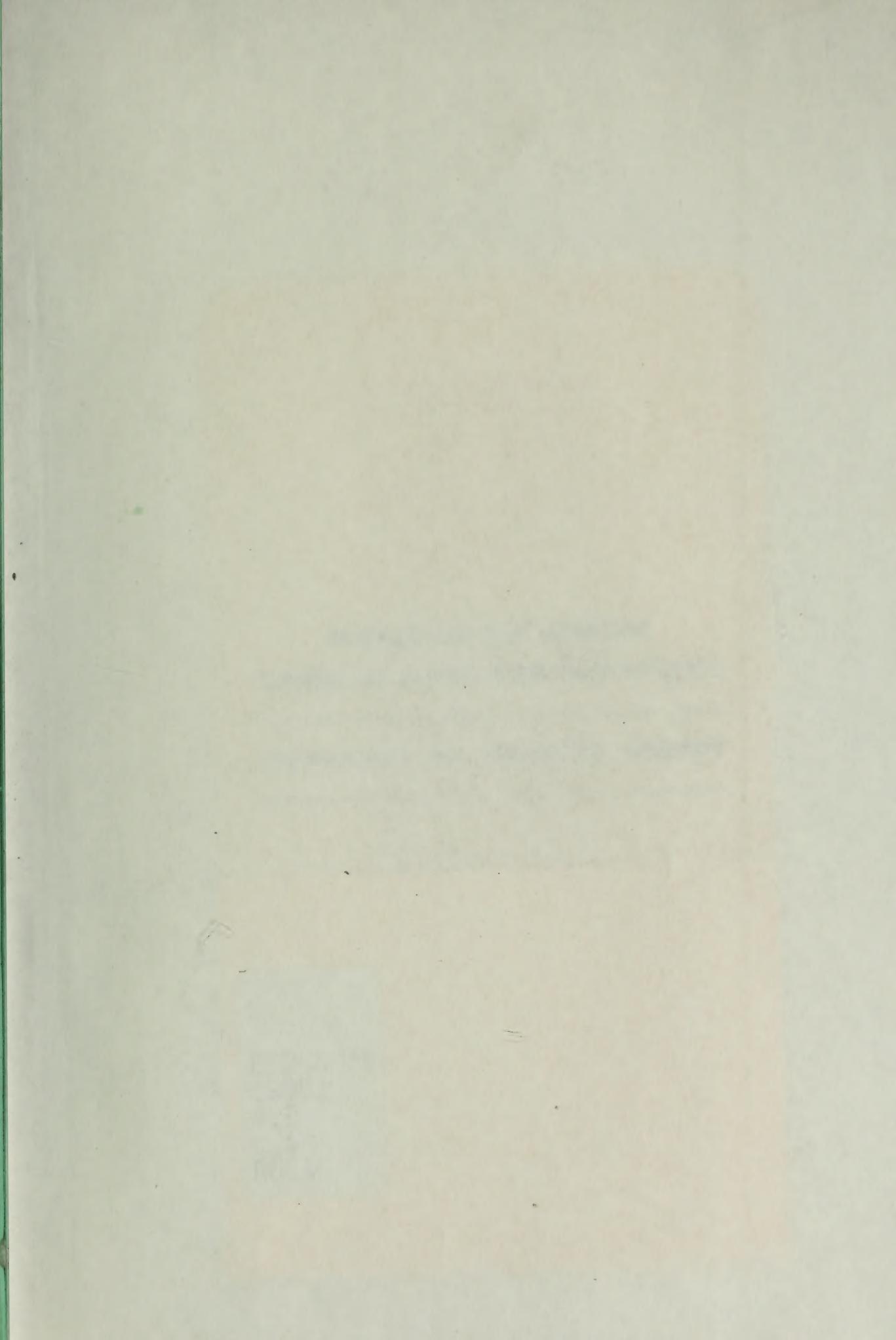
D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 11 13 10 04 018 3

**PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET**

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

K

E3245M39
1900z
v.2
c.1
ROBA



مكتبة الوزان
المحامي

موسوعة
القوانين الخاصة بالبلدية
الخدمات

وتشمل قوانين :

النظافة - إشغال الطرق والإعلانات - الباعة
الجائلين - الرى والصرف - الرسوم - الجبانات
- المناجم والمهاجر - تصريف المجارى -

دليل التراخيص

الطبعة الثانية

١٩٨٣



القرآن الكريم الجامعة الإسلامية

الخطبات

الخطبة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد

آله وصحبه

مكّال الوزان
المحامي

Mawsū'at مؤسّوَعَة

القوانين الخاصّة بالبلدية

الخدمات

وتشمل قوانين :

النظافة - إشغال الطرق والإعلانات - الباعة
الجائلين - الري والصرف - الرسوم - الجبانات
- المناجم والمهاجر - تصريف المجارى -

دليل التراخيص

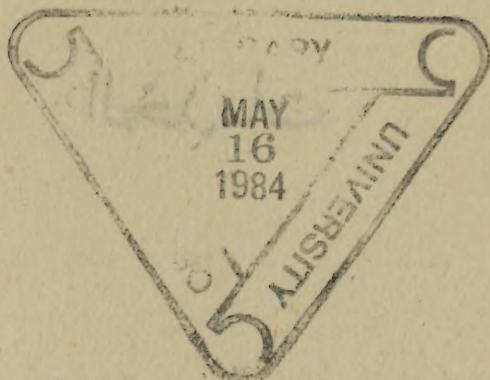
الطبعة الثانية

١٩٨٣

فان الزمان نال ح

تتميزت فيه

تحليل القيمة لكتابنا هذا



سنة ايدى

K

كتابنا - كتابنا

كتابنا - كتابنا

E 3245

M 396

19002

V. 2

٢٨٨١

مقدمة الكتاب

هذا هو الجزء الثاني من موسوعة القوانين الخاصة بالبلدية . ويحمل اسم « الخدمات » شاملا كافة ما صدر من قوانين وقرارات تنظم واجبات الدولة قبل الأفراد وما تؤديه لهم من خدمات في صور متعددة ، وما يقع على عاتق الأفراد من التزامات واجبة الأداء نحو الدولة .

والباب الأول يحوى قوانين النظافة وهى على جانب كبير من الأهمية فى حياتنا العامة ، فالنظافة عتوان على تقدم الأمم وازدهار الحياة فيها وهى وسيلة إلى زيادة الإنتاج ، وباب من أبواب العبادات .

ويشمل الباب الثانى إشفالات الطرق والإعلانات وهى وثيقة الصلة بما نعانىه جميعا من تكس الاشفالات واستعمال الأرضفة فى غير ماخصصت له وما نلاقىه من عفت فى المرور وما يفجم عن ذلك من تعطيل مصالح الناس وتأكل الإنتاج وزيادة الأعباء .

ويضم الباب الثالث قوانين الباعة الجائلين — ويتضمن الباب الرابع قوانين الرى والصرف والرسو « العائمات » والباب الخامس فى الجبانات والباب السادس فى المناجم والمهاجر وقانون تشفيل العاملين فيها — والباب السابع فى تصريف المجارى .

ولقد رأينا أن تقدم المواطنين دليلا على إجراءات استخراج التراخيص
فكان ختامها لهذا الكتاب .

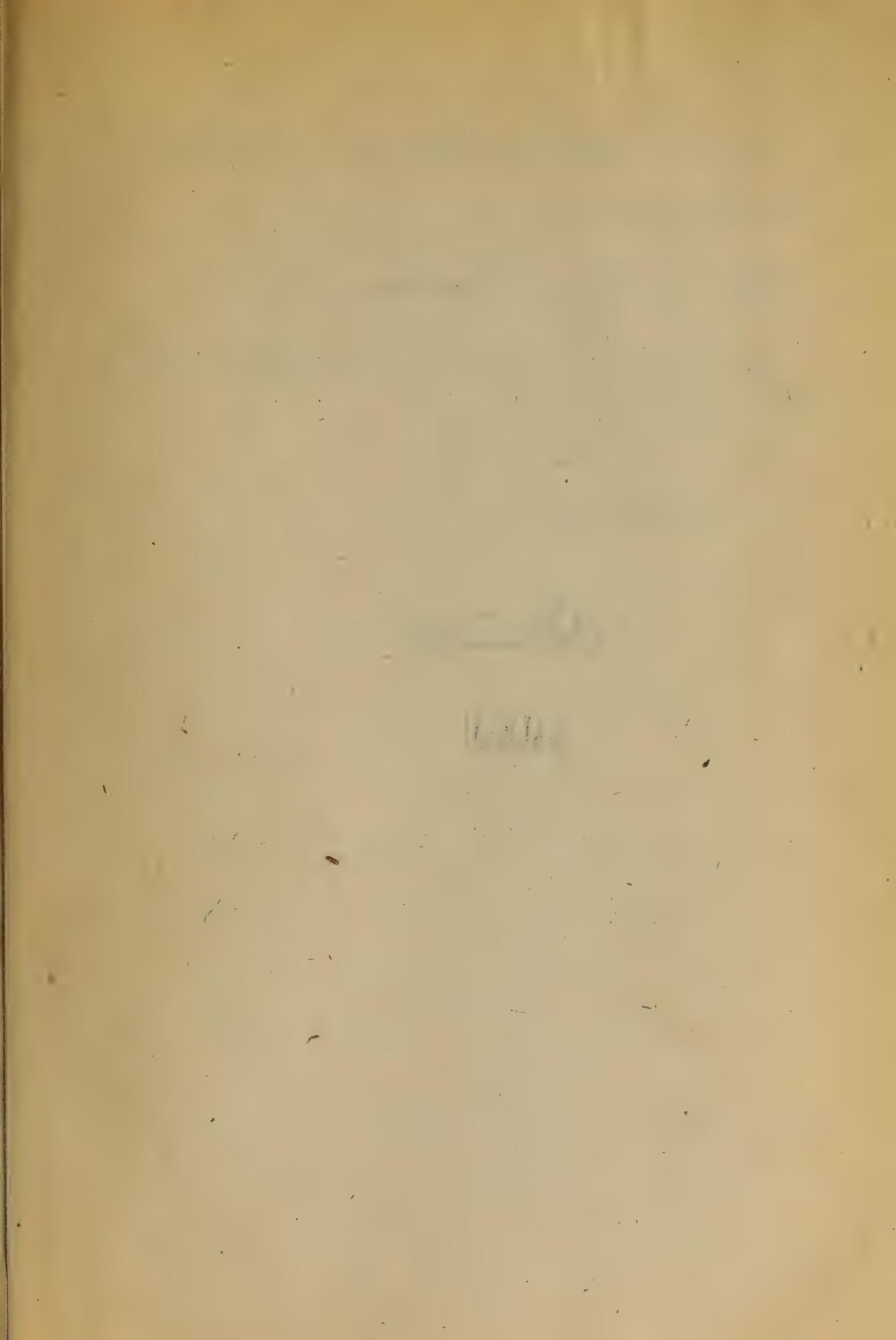
نأمل أن يفتتح به كل من يريد الحصول على ترخيص .

وإلى إذ أتقدم بهذا الكتاب أرجو أن أكون قد أسهمت في إمداد
المكتبة القانونية بما هي في حاجة إليه .

والله ولي التوفيق

الباب الأول

النظافة



قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد اصدرناه :

المادة الأولى

يحظر وضع القمامة والقاذورات أو المتخلفات أو المياه القذرة في غير الأماكن التي يحددها المجلس المحلي .

المادة الثانية

على شاغلي المقارنات المبنية وأصحاب ومديري المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو المضرّة بالصحة أو الخطرة وما يماثلها ، حفظ القاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في أوعية خاصة وتفرينها طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي حالة عدم حيازة الأوعية المشار إليها يقوم المجلس المحلي بإعداد هذه الأوعية وتحصيل ثمنها من المخالف بالطريق الإداري .

وفي حالة عدم وجود فتحات بالمبني لاستقبال المتخلفات متصلة بمواسير لتجميعها في حجرة أو حجرات معدة لذلك ، يجب أن تتوفر في هذه الفتحات

والمواسير وحجرات التجميع الاشتراطات التي يحددها المجلس المحلي .

وعلى حائزى الاراضى قضاء سواء كانت مسورة أو غير مسورة ، إزالة ما يوجد عليها من أكوام الأتربة والقاذورات والحفاظة على نظافتها .

المادة الثالثة

يجب أن تتوفر فى عمليات جمع ونقل القمامة والقاذورات والمتخلفات والتخلص منها وكذلك فى نقل وتشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير ، والشروط والمواصفات والاضاع التى تحددها الجهة التنفيذية لهذا القانون .

المادة الرابعة

يحظر ارتكاب أى عمل من الأعمال الآتية :

(١) الاستحمام أو غسل الأدوات المنزلية أو الملابس أو الحضرات أو غيرها فى الفسقيات أو النافورات وكذلك فى مياه المجارى العامة إلا فى الاماكن المخصصة لذلك .

(ب) قضاء الحاجة فى غير الاماكن المخصصة لهذا الغرض بدورات المياه .

(ج) غسل الحيوانات والعربات والمركبات إلا فى المظائر والاماكن المعدة لهذا الغرض .

المادة الخامسة

يجب على أصحاب المقارات البنية فى الاماكن التى لا توجد بها شبكة للمجارى أن ينشئوا وسائل صرف صحية لتخلفات دورات المياه وفقا للاشتراطات التى تحددها اللائحة التنفيذية وفى الاماكن التى توافق عليها الجهة المختصة وتلك الجهة

في حالة المخالفة تصحيح أو إنشاء تلك الوسائل على نفقة المالك وفقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وعلى أصحاب الأماكُن التي توجد بها خزانات لدورات المياه أن يقوموا بنزحها فور امتلائها وذلك في الأوقات التي يحددها المجلس المحلي . وللمجلس المحلي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المستأجر أن يقوم بهذا الإجراء على نفقة المالك وتمحصل المصاريف بالطريق الإداري .

وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر في عملية النزح ونقل المتخلفات وتفرينها وفي القائمين بها الاشتراطات التي يصدر بها قرار من المجلس المحلي .

المادة السادسة

لا تجوز ممارسة حرفه جمع المتخلفات أو نزح الخزانات إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلي وفقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من المجلس .

المادة السابعة

على كل مالك لأرض فضاء أو خربة يرى المجلس المحلي في وجودها بدون تسوير ضرراً بالصحة أو إخلالاً بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها أو روائها ! أن يقوم بتسويرها في الميعاد الذي يحدده وفقاً للشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا تراخى المالك في القيام بالتسوير في الميعاد المحدد رغم إعلانه به جاز للمجلس المحلي أن يقوم بتسويرها على نفقة المالك على أن يجري تحصيل هذه النفقات بالطريق الإداري .

المادة الثامنة

يجوز للمجلس المحلى فرض رسم إجبارى يؤديه شاغلوا العقارات المبنية بمالا
يجاوز ٢ ٪ من القيمة الإيجارية ، ونخصص حصيلة هذا الرسم لشئون
النظافة العامة .

وينشأ فى كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق النظافة تودع فيه
حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة
التاسعة وكذلك الأعمدات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على
أعمال النظافة .

المادة التاسعة

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب مرتكب
أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة
قرش ولا تزيد على خمسة جنيهات .
وللمجلس المحلى أن يكلف الخالف بإزالة أسباب المخالفة فى المدة التى
يحددها له وإلزام المجلس بالإزالة على نفقه الخالف مع تحصيل النفقات
بالطريق الإدارى .

ويجوز التصالح فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة
وتنقضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشا بالنسبة
للمارة وخمسين قرشا لغيرهم من المخالفين وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت تحرير
محضر المخالفة .

المادة العاشرة

تسرى أحكام هذا القانون فى المدن كما تسرى فى القرى التى يصدر

بتحديدھا قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشر

يلغى للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧ بتسوير الأراضي الفضاء والمحافظه على نظافتها والقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة والقوانين الممدلة لهما كما يلغى كل نص يخالف لأحكام هذا القانون .

المادة الثانية عشر

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الإسكان والمرافق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ جماد الأول سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

مذكرة إيضاحية

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة

صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نظامه الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية ونقل القمامة .

كما صدر القانون ١٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٣ — بتسوير الأراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها .

ولما كان الهدف الأساسي من إصدار هذين القانونين هو المحافظة على نظافة المدن والقرى وجمال تنسيقها والعمل على منع كل ما يخالف ذلك .

ولما كان الغرض الذي صدر من أجله هذين القانونين واحد ، لهذا رؤى إدماج أحكامهما في قانون موحد .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق باسم قانون النظافة العامة مع إدخال بعض التعديلات عليه المعالجة القصور وتلافي الصعوبات التي واجهتها المجالس المحلية في تطبيق أحكام التشريعين الحاليين وتحقيقاً لما تهدف إليه الدولة من تبسيط الإجراءات ومنع المجالس المحلية سلطة أوسع في التنفيذ تمشياً مع نظام اللامركزية التي تسعى الدولة إلى تحقيقه .

لذلك فقد اقتصر مشروع القانون على إيراد المبادئ الأساسية والقواعد

الموضوعية العامة على أن تصدر بالإشتراطات الفنية والتفصيلات قرارات تنفيذية .
لقد نص مشروع القانون في المادة الأولى على عدم جواز إلقاء القمامة وغيرها
في الأماكن التي يحددها المجلس المحلي .

أوجبت المادة الثانية على شاغلي المقارنات المبنية وأصحاب ومديري المحال العامة
والملاهي والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة وما يماثلها حفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في
في أوعية خاصة وتفرينها طبقاً للشروط والمواصفات التي تضمنها اللائحة التنفيذية وفي
حالة المخالفة تمد الجهة المختصة بشئون النظافة هذه الأوعية وتحصل ثمنها من المخالف
بالطريق الإداري . ونصت المادة أيضاً على أنه في حالة وجود فتحات خاصة بالمبنى
لاستقبال المتخلفات متصلة بمواسير بتجمعها في حجرة أو حجرات معدة لذلك ، أن
تتوافر في تلك الفتحات والمواسير وغرف التجميع ، والإشتراطات التي يحددها
المجلس المحلي كما نصت على إلزام حائزي الأراضي الفضاء بالمحافظة على نظافتها .
وأوجبت المادة الثالثة توافر للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية في
عمليات جمع ونقل القمامة والتخلص منها كذلك في نقل وتشوين المواد القابلة
للتساقط والتطاير .

ونصت المادة الرابعة على عدم جواز القيام بأعمال أوردتها المادة على سبيل
الحصر - ولما كان القانون رقم ٩٣ سنة ٦٢ في شأن المتخلفات السائلة لم تشمل
مواده على أحكام منظمة لحزانات دورات المياه في الأماكن التي لا توجد بها شبكة
المجاري لذلك كان لزاماً أن يتضمن مشروع قانون النظافة العامة حكماً منظماً لتلك
الحزانات ، فقد أوجبت المادة الخامسة على حائزي المقارنات المبنية في الأماكن
سابقة الذكر إنشاء وسائل صرف صحية لمتخلفات دورات المياه وفقاً للإشتراطات
التي تحددها اللائحة التنفيذية وفي الأماكن التي توافقت عليها الجهة المختصة ، وفي
حالة المخالفة خوات المادة لتلك الجهة حق تصحيح أو إنشاء تلك الوسائل على
نفقة المالك .

كما ألفت المادة على عاتق المالك القيام بنزع خزانات دورات المياه وأجازت للجهة المختصة بشؤون النظافة بالمجلس المحلي أن تقوم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المستأجر على أن تحصل التكاليف بالطريق الإداري .

واشترطت المادة السادسة لممارسة حرفة جمع المتخلفات أو نزع الخزانات الحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلي وفقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار منه :

ومحافظة على الصحة العامة وعدم الإخلال بمظهر المدينة أو القرية ونظافتها أجازت المادة السابعة للمجلس المحلي أن يلزم أصحاب الأراضي الفضاء أو الخربة إذا كان في بنائها بدون تسوير إخلال بتلك المتعضيات ، بأن يقوموا بتسويرها في الميعاد الذي يحدده لذلك وفقاً للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، على أنه في حالة تراخي المالك في القيام بذلك رغم تسكيفة بإعلان فيجوز للمجلس المحلي أن يقوم بالتسوير على نفقة المالك .

وأجازت المادة الثامنة للمجالس المحلية أن تفرض رسماً على شاعلي العقارات البنية لا يجاوز ٢٪ من القيمة التجارية تخضع حصيلته لشؤون النظافة العامة وأن ينشأ في كل مجلس محلي يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وما يحصل نتيجة التصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وذلك بالإضافة إلى ما يخص في ميزانية المجلس للصرف منه على أعمال النظافة .

والمادة التاسعة خاصة بالمقوبات وقد تضمنت فقره خاصة بجواز التصالح عن بعض الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون لما لوحظ من أن تأخير صدور الأحكام في هذا الجرائم يفقدها أثرها الحاسم في رجع المخالفين ولأن التنفيذ الموري

عن طريق التصالح منتج للآثر المطلوب من التشريع :

وقد تناولت المواد من ١٠ إلى ١٢ بعض الأحكام الحتمية الخاصة بنطاق تطبيق القانون وإلغاء القانونين رقمي ١٥١ / ١٩٤٧ ، ١٥٦ / ١٩٥٣ والقوانين المعدلة لهما وكل نص يخالف أحكام هذا القانون وحق إصدار القرارات التنفيذية والعمل بالقانون من تاريخ نشره في الجريد الرسمية .

وزير الإسكان والمراتق

قرار وزير الاسكان والمرافق

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

وزير الإسكان والمرافق :

— بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة . وعلى

ماارتأه مجلس الدولة :

قرار

الباب الاول — تعاريف

مادة ١ :

يقصد بالقادورات أو القمامة أو المتخلفات المنصوص عليها في هذا القانون كافة الفضلات الصلبة أو السائلة المتخلفة عن الأفراد والمباني السكنية وغير السكنية كاللدور الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها والمخيمات والمعسكرات والحظائر والساخانات والأسواق والأماكن العامة واللامى وغيرها وكذا وسائل النقل وكل ما يترتب على وضعها في غير الأماكن المخصصة لها أضراراً صحية أو نشوب حرائق أو الإخلال بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٢ :

يقصد بالمياه القذرة المياه التي يترتب على إلقائها في غير الأماكن المخصصة لها

أضرار صحية أو مضايقات أو روائح كريهة أو الإخلال بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٣ :

يقصد بجمع القمامة أى شخص من غير العمال التابعين للجهة القائمة على أعمال النظافة ، يقوم بجمع أو نقل القاذورات أو القمامة أو المتخلفات وكافة الفضلات سواء الصلبة أو السائلة من الأماكن المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار سواء حسابه أو لحساب المتعهد والتخلص منها .

مادة ٤ :

يقصد بالمتعهد الوارد بهذه اللائحة كل شخص طبيعى أو اعتبارى تسند إليه الجهة القائمة على أعمال النظافة عملية جمع ونقل القمامة المتخلفة عن الأماكن المشار إليها فى المادة (١) من هذا القرار بواسطة عماله ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك للتخلص منها .

الباب الثانى - جمع ونقل القمامة والتخلص منها

مادة ٥ :

للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات من المباني والأماكن المنصوص عليها فى المادة الأولى ، ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، ولها أن تعهد بهذه العمليات أو بعضها إلى متعهد أو أكثر وفقا للشروط والمواصفات والأوضاع التى يقرها المجلس المحلى المختص .

ولها أيضا في سبيل ذلك أن :

(أ) تحدد أما كن تخصص لوضع وإلقاء القاذورات والإقامة والتخلفات تمهيداً لنقلها على أنه إذا لم تحدد الجهة المذكورة تلك الأما كن فيلتزم شاغلوا المباني والأما كن المشار إليها بالارتباط بتمهيد ، مع الاحتفاظ بما لديهم من القمامة والتخلفات في الأوعية المخصصة لذلك ، وتسليمها إلى جامع القمامة التابع لتمهيد أو التابع للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة .

(ب) تخصص صناديق وسلال بالطرقات والميادين وغير ذلك من الأما كن يحظر إلقاء القمامة أو التخلفات في غير الأما كن أو الصناديق أو السلال المخصصة لذلك .

مادة ٦ :

يشترط في الأوعية المخصصة لحفظ القمامة والقاذورات والتخلفات أن تكون مصنوعة من مادة صماء معدنية أو ما يماثلها وخالية من الثقوب بحيث لا تسمح بتسرب السوائل والفضلات وأن تكون مزودة بغطاء محكم ومقبضين وأن تتناسب في سعتها مع كمية التخلفات .

وللجهة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد مواصفات تفضيلية أو نماذج لهذه الأوعية يلزم التقييد بها كما يجوز لتلك الجهة أن تلزم أصحاب هذه المحال والأما كن بحيازه الأوعية التي تعدها لهذا الغرض مقابل دفع الثمن الذي يقرره المجلس المحلي المختص ويجب المحافظة على نظافة هذه الأوعية على الدوام ومراعاة غسلها بمد كل استعمال وعلى شاغلي الابنية والأما كن المشار إليها في المادة الأولى حفظ هذه الأوعية داخل المساكن أو المحال وعدم إخراجها إلا عند مرور جامع القمامة أو عند إلقائها في الصناديق والعربات أو الأما كن التي تخصص لذلك .

مادة ٧ :

يلتزم المتعهد بتوفير وسائل جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات ونقلها إلى الإماكن التي تحددها الجهة المختصة والتخلص منها على أن يكون ذلك مستوفيا للاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار وإلا قامت الجهة القائمة على أعمال النظافة بالتنفيذ على حسابه .

مادة ٨ :

يكون المتعهد المسند إليه جمع ونقل القمامة والمتخلفات والتخلص منها مسئولاً أمام الجهة المختصة بأعمال النظافة العامة عن جامعي القمامة التابعين له كما يكون مسئولاً عن وسائل النقل المستعملة وكل ما يتعلق بهذه العملية .

مادة ٩ :

للمجلس المحلي المختص أن يقرر الحد الأقصى لعدد الرخص التي تمنح للمتعهدين وجامعي القمامة بكل منطقة من مناطق المدينة ولهذا المجلس أن يضع من القواعد ما يضمن انتظام متعهدي وجامعي القمامة في عملهم وعدم الإخلال بأي شرط من الشروط الواجب توافرها في كل منهم أثناء تأدية عمله . ولا يجوز للمتعهد أو جامع القمامة مزاولة العمل في غير المنطقة المحددة له بالترخيص .

مادة ١٠ :

يجب اتخاذ الاحتياطات الكافية بتوفير الحماية الصحية لجامعي القمامة وعدم تعرض أجسامهم للامسة القاذورات ويلزم لذلك تزويدهم باللباس الواقية المناسبة بالمواصفات التي يضعها المجلس المحلي لذلك .

مادة ١١ :

يقوم المجلس المحلي بتحديد فترات ومواعيد جمع المتخلفات وفقا للظروف المحلية .

مادة ١٢ :

يجب على جامع القمامة أن يستعمل في نقل القمامة من المساكن وعاء من مادة مقاومة وخال من الثقوب بحيث لا يسمح بتساقط أى شيء من محتوياته أثناء النقل مع مراعاة المحافظة على نظافته بصفة دائمة وأن يكون طبقا للمواصفات التفصيلية التي يضمها المجلس المحلي المختص .

مادة ١٣ :

لا يجوز فرز القمامة إلا في الأماكن المخصصة لذلك ويحظر ذلك في العربات والسيارات .

مادة ١٤ :

يحظر نقل القمامة أو القادورات أو المتخلفات بغير وسائل النقل التابعة للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو التمهيد أو لمن يرخص له بذلك ويجب أن تتوفر في هذه الوسائل الاشتراطات الآتية :

١ — أن تكون بسعة كافية وبحاله جيدة .

٢ — ألا توجد بها ثقوب أو فتحات تسمح بنفاذ السوائل أو المتخلفات .

٣ — أن تزود بغطاء محكم .

٤ — أن تكون مبطنه من الداخل بالصاج الجلفن أو الزنك أو أية مادة

مماثلة توافق عليها الجهة القائمة على أعمال النظافة ويجب على التمهيد أن يحظر

المجالس المحلي بمنوان الحظيرة أو الجراج الذي تأوى إليه العربات أو السيارات المخصصة لذلك ورقم وتأريخ الترخيص بإقامة وإدارة الحظيرة أو الجراج كما ينزم مداومة غسلها وتطهيرها طبقاً للتعليمات الصحية .

لايجوز استعمال هذه الوسائل في غير الغرض المخصصة له كما لايجوز إيواؤها أو تظيفها في غير الأماكن المخصصة لذلك .

مادة ١٥ :

يشترط في العربات والسيارات المرخص لها في نقل مواد البناء ومتخلفات الهدم كالرمل والأتربة أو أية مادة أخرى قابلة للتساقط أو التطاير أن تكون في حالة جيدة محكمة الغطاء لاتسمح بتساقط أى شيء من محتوياتها في الطريق أو بتطايره في الهواء .

مادة ١٦ :

تنقل القمامة والقاذورات والمتخلفات إلى الأماكن المعدة لذلك والتي تحددتها الجهة المختصة وإذا سقط منها شيء أثناء النقل فيجب على المتعهد المبادرة إلى إزالتها .

مادة ١٧ :

مع مراعاة المواصفات التي تقررها الجهات المختصة بالنسبة إلى المقالب العمومية أو الخصوصية للتخلص من القمامة أو القاذورات أو المتخلفات يجب توافر الاشتراطات والمواصفات الآتية :

(١) أن يكون الموقع في منطقة سهلة المواصلات وفي عكس اتجاه الريح السائدة بقدر الإمكان وألا تقل المسافة بينه وبين المساكن عن ٢٥٠ (مائتين وخمسين متراً) وأن تتناسب مساحة المقالب مع كمية المتخلفات .

- (ب) يحاط الموقع بسور من مادة مناسبة يارتفاع لا يقل عن ١٨٠ متراً .
- (ج) أن يزود السور بباب ذي سعة مناسبة يسمح بدخول السيارات أو عربات القمامة أو المتخلفات والقاذورات .
- (د) أن يزود الموقع بمورد مائي مناسب لرش القمامة وإطفاء الحرائق .
- (هـ) أن يزود الموقع بالمدد الكافي من الحمامات والمفاصل لنظافة العمل .
- (و) أن توضع القمامة في أكوام مناسبة تكون جوانبها بطول ١ : ٢ متراً أو في خنادق خاصة لذلك وتضغط وتغطي بالتراب بسمك لا يقل عن ١٥ سم مع ذلك جيداً وترش بالمياه .
- (ز) إذا أريد تحويل القمامة إلى سماد عضوي يجب تخصيص مكان مناسب لفرزها وإزالة ما بها من الزجاج والصفائح والساكوتشوك والحجارة وغيرها وفي حالة استعمال مخلفات الكسح والمياه القذرة لرشها في القمامة يجب إعداد مكان مناسب لها .
- (ح) في حالة التخلص من القمامة بالحرق يزود الموقع بفرن أو أكثر ذي سعة مناسبة لكمية القمامة وتسمح بحرق القمامة حرقاً تاماً ولا يترتب على عملية الحريق خروج مواد غريبة متطايرة تؤدي إلى تلوث الجو الخارجي مع مراعاة فرز القمامة قبل حرقها .
- (ط) يجوز التخلص من القمامة والقاذورات والمتخلفات بطريقة الردم الصحي في المنخفضات أو مجاري المياه الملتفة وذلك بوضعها في طبقات وتضغط بالتراب بسمك لا يقل عن ١٥ سم مع ذلك جيداً .
- (ي) لا يجوز استعمال القمامة أو المتخلفات في تغذية الحيوانات أو في المستودعات إلا إذا كانت مطابقة للاشتراطات التي يقررها المجلس المحلي المختص .

الباب الثالث - فى نزع ونقل المتخلفات السائلة وتفريغها:

مادة ١٨ :

للجهة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد الأماكن المخصصة لإلقاء المياه القدرة والمتخلفات السائلة ويحظر إلقاءها فى غير هذه الأماكن .

مادة ١٩ :

للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى عملية نزع خزانات دورات المياه بالمباني الغير متصلة بالمجارى العامة وجمع المتخلفات السائلة ونقلها إلى الأماكن المخصصة وتفريغها ولتلك الجهة أن تمهد بعملية النقل والنزع إلى متعهد أو أكثر وفقا للشروط والأوضاع التى يضمها المجلس المحلى المختص ، وفى هذه الحالة يلتزم المتعهد بتوفير الأوعية والأجهزة والسيارات اللازمة للنقل والنزع والتفريغ طبقا للاشتراطات التى يضعها المجلس المحلى كما يلتزم بنقلها إلى الأماكن التى تحددها له الجهة المختصة والإقامة تلك الجهة بالتنفيذ على حسابه .

كما يكون المتعهد مسئولا عن تنفيذ الاشتراطات التى يضمها المجلس المحلى بشأن القائمين بهذه العملية .

يصدر بهذه الاشتراطات والالتزامات قرار من المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٠ :

(١) إذا كانت طبيعة التربة بموقع البنى صخرية أو غير مسامية تصرف سوائل المجارى الداخلية فى خزان ذى سمه كافية تتناسب مع حجم المنصرف من المتخلفات السائلة للمبني ويزود بفتحة كشف أو أكثر بأبعاد لا تقل عن ٦٠،٦٦ يسهل الوصول إليها لكسح محتوياته ا زان ويجوز أن تكون فتحة الكشف خارج البنى أوفى الطريق ملاصقة لحائط العقار .

(ب) إذا كانت طبيعة التربة في موقع العقار مسامية تسمح بصرف المياه خلالها وجب الصرف في خزان تحليل لا تقل سعته عن مترين مكعبين ولا يزيد عن ثلاثين مترا مكعبا ويجوز أن يكون من شقتين أو أكثر على ألا يزيد عدد الشقق عن ثلاثة وألا تقل سعة الشقة الأولى عن ٥٠٪ من السعة الكلية للخزان وألا يقل عمق السائل بالخزان من الداخل عند المخرج عن ١٢٠ مترا - كما يشترط أن تكفي سعة الخزان استيعاب كمية السؤال المستعملة في المباني السكنية لمدة ٢٤ ساعة وفي المباني العامة والمحال بأنواعها لمدة ١٢ ساعة بالإضافة إلى توفير حيز لخزان الحمأة يعادل ٥٠٪ من حجم السائل بالخزان ويجب أن يزود مدخل الخزان ومخرجه بمشترك من الفخار الجبرى أى الطلاء الملحى أو الزهر أو ما يماثله بقطر ١٢٥ سم ويجوز الاستعاضة عنه بحاجز من مادة مناسبة في مواجهة المدخل أو المخرج على أن يكون ساقطا تحت سطح السائل حوالى ٣٠٪ من عمق السائل وأن يكون منسوب قاع ماسوره مخرج السوائل من الخزان أو طى من منسوب قاع ماسوره المدخل بمقدار ٥ سم على الأقل وأن تصرف السوائل الفائضة عن خزان التحليل إلى خندق صرف مبنى بالدبش على الناشف أو فى بياره صرف تصل إلى الأعماق ذات المسام الرملية أو ذات الحصى أو أى طريقة أخرى للصرف توافق عليها الجهة المختصة على أن يكون ذلك طبقا للاصول الفنية وتبعاً لقدرة التربة على استيعاب سوائل المجرى المنصرفه من العقار ويجب أن يكون هناك عمق كاف بين مستوى مدخل الخندق أو البيارة وبين أعلا منسوب مياه الرشح العادية بما لا يسمح بحدوث طفح أو ظهور الرشح فى الأرض المجاورة .

(ج) تبنى حوائط وأسقف الخزانات الصماء أو خزانات التحليل أو الخنادق والبيارات المشار إليها فى الفقرتين السابقتين من الطوب الأحمر أو الخرسانة المسلحة أو الدبش أو أى مادة أخرى مناسبة طبقا للاصول الفنية ويكون لأسقفها فتحة كشف أو أكثر منظاة بغطاء من الزهر ذى حابس مزدوج ويكون مكان الخزانات المذكورة والخنادق والبيارات وما شابهها فى الفضاء أو فى المناور المكشوفة

وفي موضع يسهل الوصول إليها للكشف عليها وكسحها من وقت إلى آخر بشرط أن تبعد عن أي مورد لمياه الشرب بمسافة لا تقل عن ١٥ مترا .

مادة ٢١ :

تعلمن الجهة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس المحلي أصحاب العقارات المبنية في الأماكن التي لا توجد بها شبكة للمجاري والتي لا تتوفر فيها وسائل صرف صحية لتخلفات دورات المياه بإنشاء وسائل الصرف اللازمة في الأماكن التي توافق عليها هذه الجهة أو بتعديل ما قد يوجد من وسائل صرف مخالفة بحيث تستوفي الاشتراطات المنصوص عليها في هذا القرار خلال المدة التي تحددها لهم تلك الجهة .

الباب الرابع: في تسوير الأراضي الفضاء أو الخربة .

مادة ٢٢ :

كل أرض فضاء أو خربة يقرر المجلس المحلي تسويرها أو إزالة ما بها من متخلفات التربة أو قاذورات يعلمن ذوي الشأن بالقيام بذلك في المدة التي تحددها لهم الجهة القائمة على أعمال التنظيم بحيث لا تزيد على خمسة عشر يوما فيما يختص بإزالة الأتربة والقاذورات وثلاثة أشهر بالنسبة للتسوير ويبين في الإعلان المواصفات والاشتراطات التي يلزم توافرها في السور كما يبين فيه للمقايسة وتكاليف الإزالة والتسوير .

ويشترط في الأسوار التي تبني من الطوب الأحمر أو الدبش أو أي مادة أخرى مماثلة أن تكون خالية من الثقوب التي تحيط الأرض الفضاء الخربة المقرر تسويرها من جميع الجهات وأن يكون السور بارتفاع لا يقل عن ١٨٠ مترا وأن يزود بباب مغلق على الدوام في حالة عدم الحاجة إلى دخول الأرض .

مادة ٢٣ .

يتم الإعلان المنصوص عليه في المادتين السابقتين بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول فاذا لم يتيسر إعلان ذوى الشأن بهذه الطريقة بسبب غيبتهم أو امتناعهم عن تسلّم الإعلان أو عدم الاستدلال على محل إقامتهم يلاصق الإعلان في مقر للشرطة الواقع في دائرته العقار وإذا انقضت المدة التي حددتها الجهة الإدارية لذوى الشأن في الإعلان لإتمام الأعمال المحددة به دون أو يقوموا بالتنفيذ كان للجهة الإدارية تنفيذ الأعمال المطلوبة على نفقة المالك مع إعلانه بالسداد في المدة التي تحددها له وتحصل جميع النفقات بالطريق الإداري .

ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في التظلم أو المعارضة في تقدير التكاليف المشار إليها أمام الجهة القضائية المختصة .

مادة ٢٤ .

بنشر هذا القرار بملحق الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » ويعمل به من

تاريخ نشره .

وزير الإسكان والمرافق

قرار محافظ القاهرة

رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨

بشأن

فرض رسم يؤديه شاغلو العقارات المبنية بواقع ٢ ٪
مخصص لشئون النظافة العامة

محافظ القاهرة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة
المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة
وللائحته التنفيذية .

وعلى قرار مجلس المحافظة رقمى ٣٢ ، ٧٣ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تطبيق القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

قـرـر

مادة ١ .

يفرض على شاغلي المباني الواقعة فى حدود اختصاص مجلس محافظة القاهرة
رسم بلدى قدره ٢ ٪ من القيمة التجارية لهذه المباني المتخذة أساسا لربط الضريبة
العقارية وذلك ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٨ .

أما بالنسبة للمباني المستجدة فيستحق الرسم المشار إليه من التاريخ الذى يستحق
فيه ربط العقار بضمريبة المباني المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ .

- يعنى من الرسم المشار إليه في المادة السابقة شاغلو العقارات الآتية :
- (أ) العقارات التي تشغلها الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية وما يتبعها من مرافق عامة . ويخرج من نطاق الإعفاء شركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- (ب) أماكن العبادة .
- (ج) الدور التي تشغلها السفارات والمفوضيات والتقنصليات بشرط المعاملة بالمثل .
- (د) العقارات المخصصة لمنفعة الأراضي الزراعية المحيطة بها كآلات الري المعدة لري تلك الأراضي بدون أجر .
- (هـ) المباني الملحقة بالحيوانات بشرط عدم استعمالها للسكن المستمر .

مادة ٣ .

ينشأ صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وتخصص مع الإعتمادات الأخرى المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ لشئون النظافة العامة في نطاق المحافظة .

مادة ٤

يجوز لصاحب الشأن التظلم من قرار فرض الرسم المشار إليه في المادة الأولى خلال شهر ديسمبر من كل عام ليعاد تقديره على أساس القيمة الإيجارية الواردة في عقود الإيجار متى ثبتت جديتها .

ويفصل في هذه التظلمات مجلس المراجعة المشكل وفقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ويسرى التقدير الجديد اعتبارا من أول يناير التالي :

مادة ٥ .

يؤدي الرسم شهريا لمالك العقار وعلى مالك العقار أو المنتفع به أن يؤدي

الرسم مقدما مع قسطنطين الضريبة على أتعقارات المينة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من يناير والخمسة عشر يوما الأولى من يولييه من كل عام .

مادة ٦ .

يؤدي الرسم إلى مأموريات العوائد ومكاتب التحصيل التابعة لها السكان ق حدود دائرتها العقار بموجب إيصال ويكون تحصيله عند عدم أدائه في المواعيد المحددة بطريق الحجز الإداري .

مادة ٧ .

يرفع الرسم في حالة خلو السكان من السكان إذا قدم المالك أو المنتفع طلبا بذلك مصحوبا بالمستندات المثبتة للخلو — ويكون رفع الرسم من تاريخ تقديم الطلب وفي حالة عدم السماح بدخول مندوب المحافظة للمعاينة يعتبر المبنى مشغولا ولا يرفع الرسم . ويتم رفع الرسم عن مشهور الخلو الكاملة .

مادة ٨ .

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٨
٢٦ مارس سنة ١٩٦٨ .

محافظ القاهرة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال
الصناعية والتجارية وإشغال الطرق العامة والنظافة العامة .

باسم الشعب .

رئيس الجمهورية .

بد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكبرات الصوت ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .

وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيها وتنظيم اعمال البناء .

وعلى نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٠٩ بتعديل بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات

الصوت والمحال الصناعية والتجارية وإشغال الطرق العامة والنظافة العامة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر القانون الآتى:

«المادة الاولى»

يستبدل بنص المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه
النص الآتى :

« مادة ٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه
كل من خالف حكما من أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، وبحكم
فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة
وأغلاق المحل لمدة لا تجاوز شهرين ، وفي حالة العودة يحكم على المخالف بأقصى
المقوبة فضلا عن المصادرة وأغلاق المحل الذي قام بالتركيب لمدة لا تقل عن ثلاثة
أشهر ولا تجاوز ستة أشهر .

وفي حالة المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر
واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الأختام
عليه ويمرض محضر الضبط على القاضى الجزئى لتأييد أمر الضبط خلال
٢٤ ساعة .

«المادة الثانية»

يستبدل بنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه
النص الآتى

« مادة ١٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب
مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتمدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت
لسبب واحد .

وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطو واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الأختام عليه ويعرض محصر الضبط على القاضى الجزئى لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

« المادة الثالثة »

يستبدل بنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتى :

« مادة رقم ١٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الإشغال المستحقه والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال .

كما يحكم بإزالة الإشغال في ميعاد يحدده الحكم ، فإذا لم يقيم المحكوم عليه بالإزالة قامت الجهة الإدارية المختصة بأجرائها على نفقته ، على أنه لا يحكم بإزالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك الجهة الإدارية المختصة .

والمحافظ المختص - قبل الفصل ق الدعوى - وبعد إعطاء المهلة اللازمة - وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار الإشغال ، خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام إصدار قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الأحوال وذلك حتى تتم إزالة المخالفة ، ويجوز فى الأحوال المذكورة التحفظ على المحل بوضع الأختام عليه ويعرض المحضر على القاضى الجزئى لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم بعد صدور أمر المحافظ بوقف ترخيص البناء أو الهدم يحكم على المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه .»

المادة الرابعة

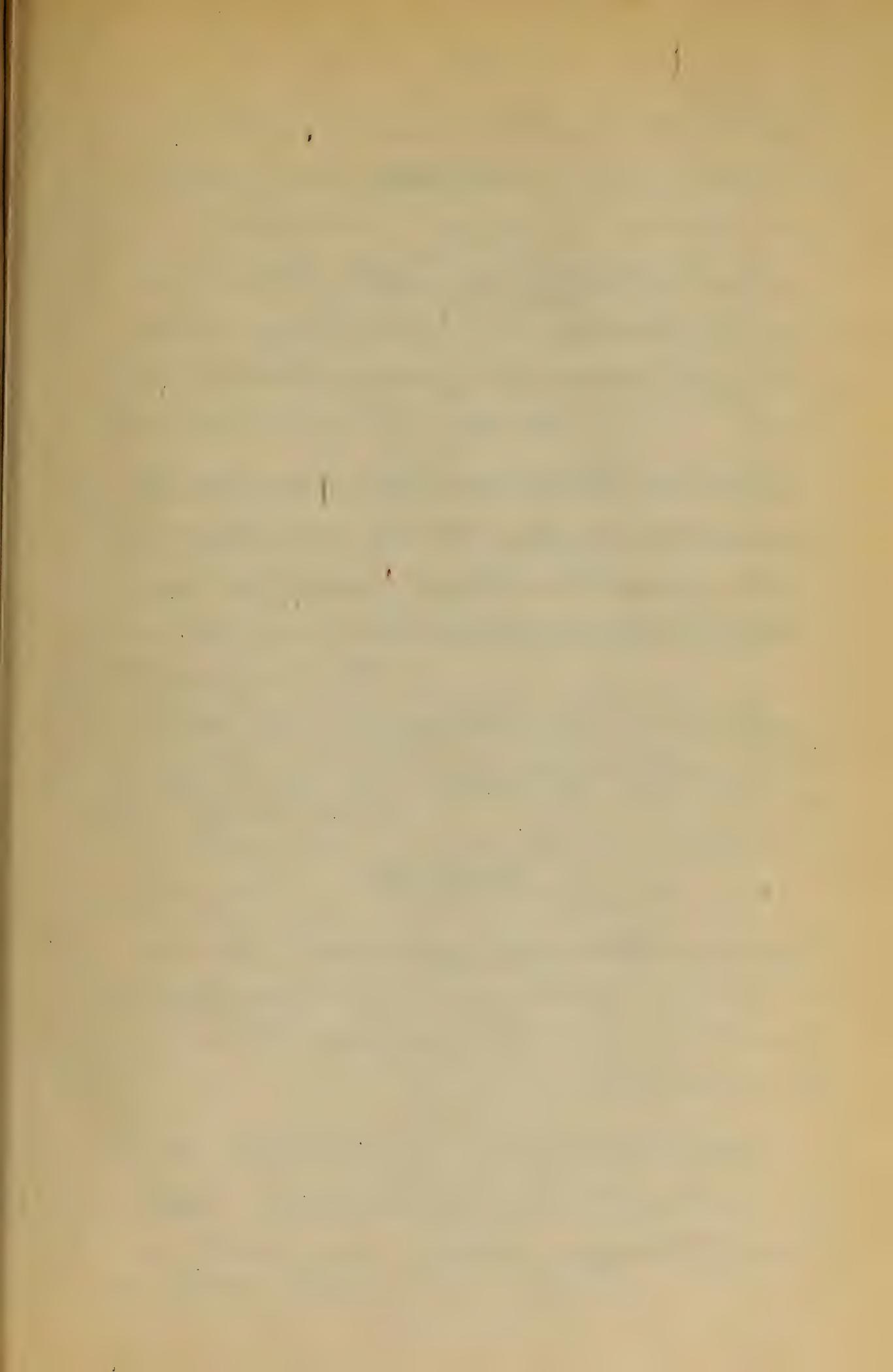
يستبدل ينص المادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النص الآتي:
« مادة ٩ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب مرتكب أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً .

وعلى الجهة الإدارية المختصة تكليف المخالف بإزالة أسباب المخالفة في المدة التي تحددها له والإقامة بالازالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الإداري ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة وتنقضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرين جنيهاً وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة .

ويتم التحفظ على المحل الذي يلقي مخلفات أمامه متى كان في ذلك خطر واضح على الصحة وذلك بوضع الأختام عليه ، ويمرض محضر الضبط على القاضي الجزائي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة)

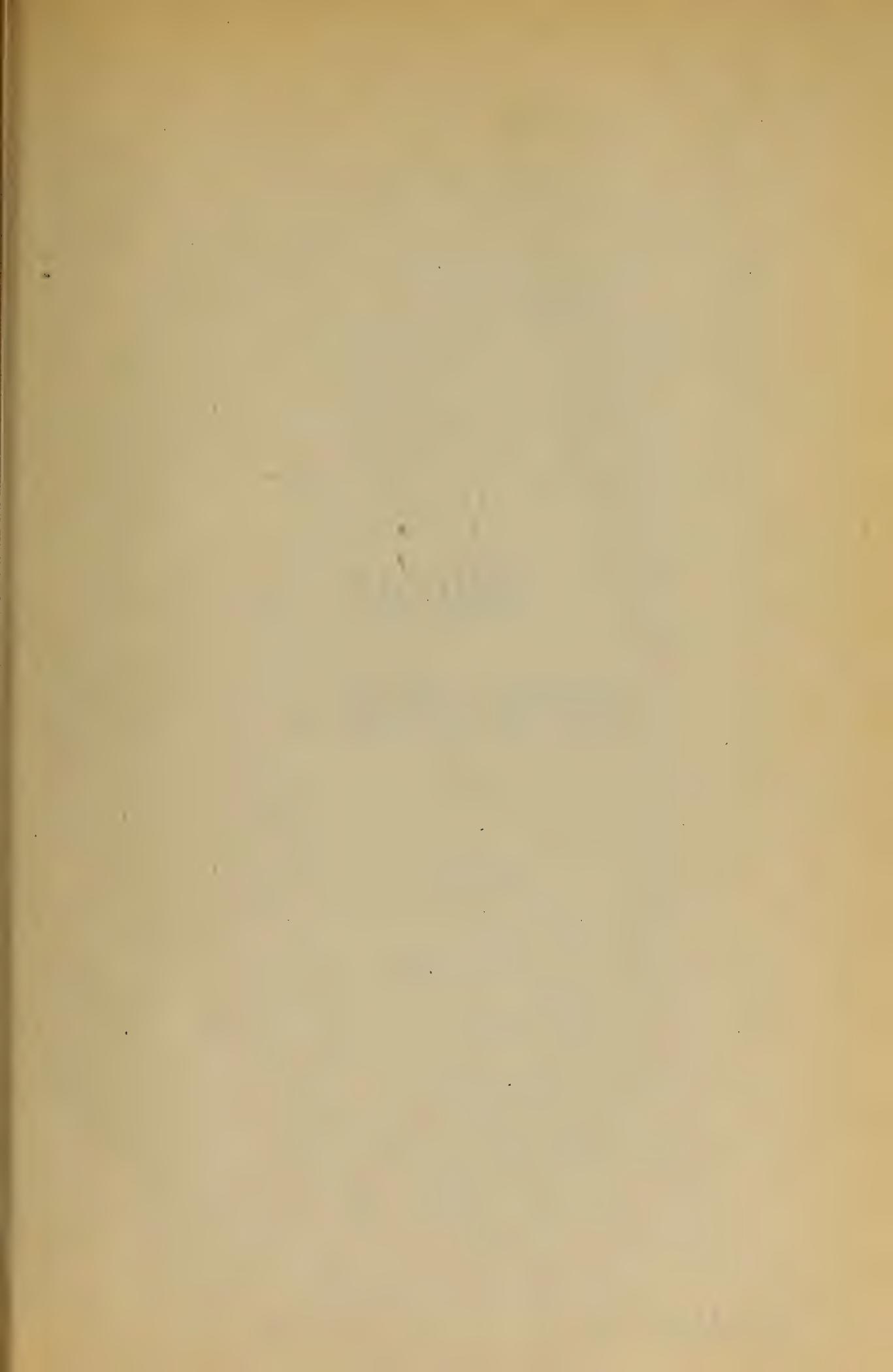
المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،



الباب الثاني

في الاشغالات والاعلانات



قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

في شأن أشغال الطريق العام (١)

باسم الأمة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوى الصادر في ١٠ من فبراير

سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ يتخويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى اللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد

الطرق العمومية من وضع مهمات وبضائع وماشاكل ذلك و

وعلى اللائحة الصادرة في ٧ من يولية سنة ١٩٢٣ بشأن أشغال الطريق

العام ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة وأشغالها والقوانين

المعدلة له .

وعلى القرار الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بلائحة استعمال الطرق

العامة وأشغالها في مدينة الاسكندرية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .

وعلى ما آرتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية ،

أصدار القانون الآتى :

- مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على اليادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو وصفتها الداخلية فى حدود البلاد التى لها مجالس بلدية .
- مادة رقم ٢ — لايجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة أشغال الطريق العام فى اتجاه أفقى أو رأسى وعلى الأخص بما يأتى :
- (١) أعمال الحفر والبناء والهدم والرصف ومد الأنابيب والأسلاك فوق أو تحت سطح الأرض ووضع حجر تفتيش للمجارى أو عمل فتحات أو مزلقانات فى الأرصفة وماشابه وذلك .
- (٢) وضع أرفف وحاملات البضائع ومظلات (تندات) وسقائف وما شابه ذلك .
- (٣) ترك منقولات خارج المخال أو المصانع أو المخازن أو المنازل الا لأقصر مدة تلزم للشحن أو التفريغ وبشرط عدم تعطيل المرور .
- (٤) وضع بضائع ومهمات وفتريسات ومقاعد ومفاضد وصناديق وأكشاك ونخاشيب وماشابه ذلك .
- (٥) وضع المعدات اللازمة لاقامة الحفلات أو الزينات أو الأفراح أو الموالد .

مادة ٣ — لايجوز غرس الأشجار فى الطريق العام إلا باذن من السلطة المختصة وتعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة ايا كان غرسها .

مادة ٤ — يكون الترخيص فى أشغال الطريق العام طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وتحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أنواع الأشغال التي لا يجوز الترخيص فيها .

مادة ٥ — يؤدي طالب الترخيص عند تقديم الطلب رسم النظر الذي يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه — ولا يرد هذا الرسم في أية حالة .

ويحصل مبلغ مائة مليم ثمنا لنموذج الترخيص عند صرفه (١) .

مادة ٦ — على السلطة المختصة أن تبدي رأيها في الطلب في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تأريخ تقديمه والأ اعتبر الطلب مرفوضا ولها أن ترفض الترخيص في أشغال كل أو بعض المساحة المطلوب أشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الإدارة العامة أو جمال تسيق المدينة .

مادة ٧ — يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية قرارا يبين فيه رسوم الأشغال حسب نوع الطريق العام ودرجته وكذلك مقدار التأمين وما يرد منه وما يخصم .

مادة ٨ — يبين في الترخيص مدته والشروط التي يجب على المرخص له اتباعها والرسم المستحق والتأمين .

ولا يسرى الترخيص إلا بالنسبة إلى نوع الأشغال الذي أعطى من أجله .
وهذا الترخيص شخصي وينتهي بوفاة المرخص له — ولا يجوز التنازل عنه إلا بموافقة السلطة المختصة بعد تقديم طلب من المتنازل إليه وسداد رسم النظر .

وكل مخالفة لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة يترتب عايتها اعتبار الترخيص لاغيا .

ويجوز للمرخص له أن يطلب تجديد الترخيص قبل أنتهاء مدته وتتبع في شأن هذا الطلب أحكام المواد ٦ و ٧ .

مادة ٩ - للسلطة المختصة وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تفسيق المدينة أن تصدر قرارا بالغاء الترخيص أو بانقاص مدته أو المساحة المرخص في أشغالها على أن ترسم الأشغال كله أو جزء بنسبة ما انقص من مدة الترخيص أو من مساحة الأشغال حسب الأحوال .

وعلى المرخص له إزالة الأشغال في الأجل الذي تحدده السلطة المختصة على الايقل هذا الأجل عن أربع وعشرين ساعة من وقت ابلاغه بالقرار المشار إليه بالطريق الإداري والاتبعت في شأنه أحكام المادة ١٣ .

مادة ١٠ - يجوز لدوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة المختصة فيما يتعلق بتراخيص الأشغال خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بها أو من تاريخ أنتضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٦ .

ويقدم التظلم بعد إداء رسم مقداره خمسمائة مليم إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى اللجنة أن تفصل في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويسكون قرارها مسببا ونهائيا

ويرد الرسم إلى المتظلم في حالة قبول تظلمه .

مادة ١١ - يعفى من أداء التأمين والرسوم المشار إليها في المادتين ٧ و ٥ في الأحوال الآتية :

(١) اشغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديرات والمجالس البلدية
لمؤسسات العمامة .

(٢) اشغال المنشآت التي تتولى إدارة مرفق عام لم ينص في عقد إدارته على
ما يخالف ذلك .

(٣) الأشغال المؤقت للمقاولين والمتعهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال
للوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديرات والمجالس البلدية والمؤسسات
العمامة .

(٤) الأشغال المؤقت الخاص بالمؤسسات والجمعيات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية
أو الرياضية أو الصحية المسجلة وفقا لأحكام القانون .

(٥) أشغال بقرف تفتيش المجارى .

(٦) أشغال السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية بشرط المعاملة
بالمثل .

وفي جميع الحالات السابقة لا يجوز الأشغال قبل الحصول على ترخيص في ذلك
من السلطة المختصة والاطبقت أحكام المادتين ١٣ و ١٤ .

مادة ١٢ — يعنى من الترخيص ومن رسوم النظر والأشغال والتأمين في
حالة أشغال طريق عام بما تم وفقا للشروط المبينة في القرارات المنفذة لهذا
القانون

ويعنى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الجائلون وغيرهم
ممن يقومون بعرض بضائهم ومتجاتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوما واحدا وتحدد
شروط الأشغال والرسوم التي تحصل في هذه الحالة في القرارات المنفذة لهذا القانون
بحيث لا تتجاوز مائتي يوميا عن المتر المربع (١) .

مادة ١٣ — إذا حدث أشغال بغير ترخيص جاز للسلطة المختصة أزالته بالطريق الإداري على نفقة المخالف إذا كان هذا الأشغال سخرًا بمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسيق المدينة أو إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه خلال سنة لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وتضبط الأشياء السائرة للطريق وتبين مفرداتها في محضر الضبط ثم تنقل إلى محل تعده السلطة المختصة لهذا الغرض .

وعلى المخالف أن يسترد الأشياء المضيوبة في ميعاد تحدده السلطة المختصة وتحظره به وذلك بعد أداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق مع جميع المصروفات — فإن لم يقم بذلك فللسلطة المختصة بيعها بالمزاد العلني وخصم ما هو مطلوب منه من ثمنها والرجوع عليه بالباقي عند الاقتضاء بطريق الحجز الإداري .

مادة ١٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم على المخالف بإدائه رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال .

كما يحكم بإزالة الأشغال في ميعاد يحدده الحكم — فإذا لم يقم المحكوم عليه بالإزالة جاز للسلطة المختصة إجراؤها على نفقته على أنه لا يحكم بإزالة حجر التفطيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك السلطة المختصة .

مادة ١٥ — يحكم باغلاق المحل الذي استعملت منقولاته في الأشغال إذا سبق الحكم خلال سنتين في ثلاث مخالفات مماثلة وقعت باستعمال منقولات هذا المحل على التجاوز مدة الأغلاق خمسة عشر يوما ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة المنقولات إذا كان الأشغال الذي استعملت فيه مما لايجوز الترخيص فيه .

ويحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت في أشغال لايجوز الترخيص فيه إذا سبق الحكم خلال سنتين في ثلاث مخالفات مماثلة على المخالف أو لاستعمال تلك الأشياء .

مادة ١٦ — يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في أثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض البلاد أو الأحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالأشغال فيها ورسوم هذا الأشغال بحيث لا يتجاوز مائتي مليم عن المتر المربع يوميا^(١) .

مادة ١٨ — يستثنى من أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له الاعلانات الشاغلة للطرق العامة التي تسرى في شأنها أحكام القانون الخاص بها .

مادة ١٩ — للسلطة المختصة أن تصرح ببقاء بعض الأشغالات الثابتة المرخص فيها والمنشأة قبل العمل بهذا القانون ولو كانت مخالفة لأحكامه بشرط ألا يتعارض بقاء هذه الأشغالات مع مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو حركة المرور أو الآداب

العامة أو جمال تفسيق المدينة على أن تتبع أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له في حالة إجراء أى تعديل فيها .

مادة ٢٠ — تلغى اللائحة الصادرة فى ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ واللائحة الصادرة فى ٧ من يولية سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ والقرار الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ المشار إليها .

مادة ٢١ — على وزيرى الشئون البلدية والقروية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة فى ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

صادفت الوزارة صعوبات جمة في تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة وأشغالها لتمذر تطبيق أحكامه وأحكام لائحته التنفيذية — الأمر الذي دعا إلى استثناء جميع بلاد الجمهورية عدا مدينة القاهرة من تطبيق أحكامه والعودة إلى العمل باللائحة الصادرة في ٣١ من مايو ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد الطرق العمومية واللائحة الصادرة في ٧ من يولية سنة ١٩٣٣ بشأن اشغال الطريق العام بالنسبة لسائر البلاد عدا مدينة الاسكندرية التي صدر بالنسبة إليها قرار خاص بها من مجلس الوزراء في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ باللائحة استعمال الطرق العامة وأشغالها فيها .

وإزاء تعدد التشريعات التي تطبق في سائر أرجاء الجمهورية على موضوع واحد لم يكن بد من إعادة النظر فيها لتوحيدها بوضع تشريع جديد يكفل التغلب على جميع الصعوبات التي صادفتها الوزارة عند تطبيق القانون رقم لسنة ١٩٤٨ وسد مابه من أوجه النقص .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق وقد بينت المادة الأولى منه المقصود بالطرق العامة في تطبيق أحكامه لئيمسر تحديد دائرة تطبيقه بالنسبة لسائر التشريعات الأخرى وعلى الأخص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

وحظرت المادة ٣ إشغال الطريق العام الا بترخيص من السلطة المختصة .

ونصت المادة ٣ على أنه لا يجوز غرس الأشجار في الطريق العام الا بأذن من

السلطة المختصة وعلى أن تعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة أيا كان غارسها -
وحكم هذه المادة في شأن ملكية الأشجار مقرر لمبدأ مستمد من قواعد
القانون العام .

وأحالت المواد ٤ و ٥ و ٧ على القرارات المنفذة للقانون لبيان الأحكام الخاصة
باجراءات وشروط الترخيص - وأنواع الأشغال التي لا يجوز الترخيص فيها ولتحديد
رسم النظر ورسوم الأشغال والتأمين وما يتبع في شأن التأمينات من حيث ردها
وما يخص منها .

وفرضت المادة ٦ على السلطة المختصة أن تبدي رأيها في الطلب خلال ١٥ يوما من
تاريخ تقديمه والا اعتبر الطلب مرفوضا وخولت تلك السلطة أن ترفض الترخيص
في أشغال كل أو بعض المساحة المطلوب أشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن
العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تفسيق المدينة - وذلك
فضلا عن حقها في رفض الطلب إذا كان مخالفا للقانون أو القرارات المنفذة له .
وبينت المادة ٨ الأحكام الخاصة بالترخيص :

وأجازت المادة ٩ للسلطة المختصة مصدررة الترخيص لأسباب محددة إلغاء
الترخيص أو إنقاص مدته أو المساحة المرخص في أشغالها على أن ترد رسم الأشغال
كله أو جزء بنسبة ما أنقص من مدة الترخيص أو من مساحة الأشغال حسب الأحوال
كما بينت تلك المادة الأحكام التي تترتب على إلغاء الترخيص أو انقاصه .

وأجازت المادة ١٠ لدوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة
المختصة في كل ما تصدره من قرارات بشأن الأشغال سواء كان هذا القرار إيجابيا
أو سلبيا على أن يقدم التظلم بعد أداء رسم مقداره ٥٠٠ مليون إلى لجنة تشكل بقرار
يصدره وزير الشؤون البلدية والقروية للفصل فيما يعرض عليها من تظلمات -
وواجب على اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه
ورتب على قبول التظلم رد الرسم المشار إليه إلى ذى الشأن .

وبينت المادة ١١ أحوال الاعفاء من أداء التأمين ورسم النظر ورسم الأشغال دون الاعفاء من الحصول على ترخيص الأشغال .

ونظرا لحالة الاستعجال بالنسبة للمآتم فقد رؤى النص على إعفاء الأشغال بها من الحصول على الترخيص ومن الرسوم المقررة المنفذة للقانون (مادة ١٢) .

وبينت المادة ١٣ أحكام الأشغال اندى يحدث دون ترخيص فلم ترخص السلطة المختصة في إزالته إلا في أحوال محددة — وبينت سائر الأحكام التي ترتب على الإزالة .

وبينت المادتان ١٤ و ١٥ العقوبات التي يحكم بها لمخالفة أحكام القانون والقرارات المنفذة له .

وفرضت المادة ١٦ وزير الشؤون البلدية والقروية في تحديد الموظفين الذين تكون لهم صفة الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له .

وأجازت المادة ١٧ لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض الأحياء والطرق من تطبيق بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالأشغال التي يراعى في وضعها أن تتفق وظروف تلك الأحياء أو الطرق .

واستتفت المادة ١٨ الاعلانات التي تكون شاغلة للطرق العامة من تطبيق أحكام القانون عليها لتسرى في شأنها أحكام القانون الخاص بها .

وقررت المادة ١٩ حكما وقتيا بجواز التصريح ببقاء بعض الأشغال

الثانية المرخص فيها قبل العمل بهذا القانون والمخالفة لأحكامه وذلك بشروط-
معينة .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المذكور
على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة وأصداره للتفضل
بالموافقة عليه .

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن

أشغال الطرق العامة^(١)

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

في أنواع الطرق العامة ودرجاتها

مادة ١ :

الطرق العامة تنوعان :

النوع الأول : هو المرصوف بأسفلت أو بالخرسانة أو بالحجر أو بالترابيع

المصنوعة من أية مادة أخرى سواء كان له رصيف أو لم يكن .

(١) اللوائح المصترمة العدد ٣٢ في ١٩ / ٤ / ١٩٥٦

(٢) المادة ٢ معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٦٧

وينقسم هذا النوع إلى أربع درجات :

ممتازة — أولى — ثانية — ثالثة .

النوع الثانى : وهو غير المرصوف :

وينقسم هذا النوع إلى درجتين أولى وثانية .

وتعتبر الطرق الترابية التى لها رصيف من الدرجة الأولى .

مادة ٢ :

— تقوم السلطة المختصة بتقسيم الطرق حسب درجة أهميتها مراعية فى ذلك قيمة الأرض والمباني القائمة على جانبي الطريق وحركة المرور والتجارة فيه وللسلطة المذكورة تعديل هذا التقسيم بإضافة بعض الطرق أو برفع درجتها أو خفضها حسبما يطرأ على حالتها .

ويراعى فى تقسيم طرق النوع الأول القواعد الآتية :

١ — فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، تقسم الطرق إلى الدرجات الأربعة المبينة فى المادة الأولى .

٢ — فى عواصم المديريات والمحافظات وفى مدينتى المحلة الكبرى والاسماعيلية تقسم الطرق إلى درجات ثلاث — أولى وثانية وثالثة .

٣ — فى عواصم المراكز تقسيم الطرق إلى درجتين — ثانية وثالثة .

٤ — فى البلاد الأخرى تعتبر بجميع الطرق من الدرجة الثالثة .

• ويجوز أن يكون تقسيم الطرق من النوعين إلى عدد من الدرجات يقل عما هو محدد فى هذه المادة الأولى . ويعمل للتقسيم سجل تدون فيه أسماء الطرق وأجزاؤها فى كل درجة من درجاتها ويصدر قرار وزارى بالتصديق على التقسيم .

مادة ٣ .

إلى أن يتم التقسيم المشار إليه في المادة السابقة تحصل رسوم أشغال الطرق من النوعين على أساس اعتبارها من الدرجة الثانية .

مادة ٤ :

يقدم طلب الترخيص في الأشغال أو تجديده أو التنازل عنه مشتملا على البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وجنسيته وموطنه الحالي وموطنه الأصلي وسنه ونوع الأشغال وكيفية مباشرته وموقعه ومساحته ومدته .

اسم كل من المتنازل والمتنازل إليه في حالة التنازل .

الباب الثاني

في الأشغال

مادة ٥ :

لا يجوز الترخيص في أشغال الطرق للمحلات الآتية :

١ — الجراجات .

٢ — محال السمكيرية وبياض النحاس .

٣ — الورش من أى نوع كانت .

٤ — محال رفي الملابس والسجاجيد .

٥ — محال الفاكهة والخضر والبقالة والجزارة وغير ذلك من محال بيع

المأكولات .

ولا يجوز الترخيص في اشغال الطريق بالموازين والثلاجات أيا كان نوعها ومداخل
البدرومات وقتحات تهويتها ودرج المداخل ومداخل الجراجات المنخفضة عن
منسوب سطح الطريق .

كما لا يجوز الترخيص في الأشغال بالاكشاك من أى نوع عدا الأكشاك
المنصوص عليها في المادة ١٩ (١) .

مادة ٦ :

لا يجوز الترخيص في الأشغال على مسافة تقل عن عشرة أمتار من مداخل
ومخارج الانفاق المخصصة لعبور المشاة .

البناء والهدم

مادة ٧ :

لا يجوز إجراء أى عمل من أعمال الهدم أو البناء أو البياض أو الترميم إلا بعد
تسوير الجزء الواقع على الطريق بحاجز من الخشب أو أية مادة أخرى وتحدد السلطة
المختصة ارتفاع هذا الحاجز وبمده عن واجهة البناء وحافة الرصيف مع مراعاة
صيانة الأشجار وأعمدة الانارة وباقي ممتلكات الدولة والاشخاص الاعتبارية الهامة
وممتلكات الدولة وملتمضى المرافق العامة على أن يراعى الا يتعدى عرض الاشغال
حافة الرصيف ويجوز زيادته في الطرق الضيقة أو التي ليس لها أرصفة بحيث
لا يتجاوز مترين .

مادة ٨ :

إذا وجد باب للحاجز يجب أن يفتح للداخل أو بالانزلاق كما يجب تعليق

مصايح حمراء ليلا على طول الحاجز وأن تكون الالات والمياديب المستعملة لوضع وانزال المهمات في داخل الحاجز .

مادة ٩ :

يجب أن تكون السقاييل الافقية فوق الدور الارضى ذات الواح متضامة بحيث لا تتساقط منها مواد البناء ويكون لها حاجز مائل أو رأسى بارتفاع لا يقل عن ٧٥ سنتيمترا وتبقى الحواجز في موضعها إلى أن يتم العمل ويجب استعمال ميازيب الخاصة بنقل الانقاض وألقائها في حالة الهدم .

مادة ١٠ :

للسلطة المختصة أن تلزم طالب الترخيص الذي يقوم بإنشاء أو استكمال بناء على حافة بعض الطرق بأن يقيم ممرا مسقوفه له جوانب حاجزه ومنافذ للمرور والتهوية طيقا للمواصفات والشروط التي تضعها تلك السلطة وفي هذه الحالة يعفى الطالب من رسوم أشغال مساحة المر مع وجوب أداء رسوم الاشغال الاخرى الخاصة بالبناء .

مادة ١١ :

يجب تعبئة العربات التي تستعمل في نقل الانقاض أو تفريغها داخل الحاجز أو السياج - فإذا تعذر ذلك وجب وقوفها في صف واحد بطول الحاجز أو السياج بشرط إلا تتعارض تلك الحالة مع مقتضيات حركة المرور - ولا يجوز مطلقا أن تقف العربات في عرض الطريق ولا أكثر من اللازم للتعبئة أو للتفريغ .

مادة ١٢ :

لا يجوز أن يزيد بروز التندرات المنحركة المقامة على واجهات المحل على عرض الارصفة ويجب الا يقل ارتفاع أدنى نقطة فيها سواء في طرفها الداخلى الجاور

للحائط أو في طرفها الخارجى من جهة الطريق عن ٢٢٥ سنتيمترا من سطح الرصيف .

مادة ١٣ :

يجوز انشاء سقائف فى أعلى مداخل العمارات أو المحال التجارية بشرط الا يزيد بروزها من سامط الواجهة على نصف عرض الرصيف أمام المبنى وبشرط- إلا يجاوز هذا البروز ثلاثة أمتار ويجب الا يقل إرتفاع أدنى نقطة فيها من سطح الرصيف عن ثلاثة أمتار وإلا يجاوز طولها فتحة المدخل الرئيسى للمبنى مضافا إليه مترا واحد على الأكثر من كل جانب .

أما السقائف المخالفة لهذه الشروط- والتي تم انشاؤها قبل صدور القانون فيجب حصرها وتحصيل الرسوم عنها .

مادة ١٤ :

لا يجوز أن يزيد بروز الفترينات الموضوعة فى واجهات المتاجر والمخصصة لعرض البضائع وبروزات الأبواب والجلديات من أى نوع كانت على ٢٠٪ من عرض الرصيف على الا يجاوز هذا البروز بأى حال ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط وأن تكون دائماً مغلقة ومرتفعة عن سطح الأرض ولا يجوز البيع منها سواء كانت ثابتة أو متحركة أو معلقة على حائط الواجهة .

مادة ١٥ :

الفترينات الموضوعة فى واجهات المباني التى ليست جزءا من المتاجر والمعدة للبيع منها يجب الا يزيد بروزها على ٢٠٪ من عرض الرصيف على الا يجاوز هذا البروز ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط (الواجهة) وبشرط- إلا يقل عرض الرصيف الذى توضع فيه هذه الفترينات عن مترين وإلا تفتح أبوابها وضمها للخارج .

مادة ١٦ :

يصرح في الطرق التي لا يوجد بها أرصفة بوضع الفترينات وبأحداث البروزات طبقاً لما جاء بالمادة السابقة بحيث لا يزيد البروز على ٣٠ سنتيمتراً .

• مادة ١٧

للسلطة المختصة منع إقامة الفترينات في الشوارع والميادين التي يصدر بها

قرار وزارى .

البضائع والنصب المتنقلة وعربات اليد

مادة ١٨ :

يجوز أشغال الطرق في الأجزاء التي تحددها السلطة المختصة بنصب متنقلة أو عربات يد لعرض البضائع والمواد الغذائية في مواعيد تعينها .

مادة ١٩ : (١)

يجوز الترخيص في الطرق التي لا يقل عرض الرصيف فيها عن ثلاثة أمتار في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والتي لا يقل عرض الرصيف فيها عن مترين في البلاد الأخرى بوضع نوعين من الاكشاك يقتصر الأول فيها على بيع الجرائد والمطبوعات والسجائر ويقتصر الثانى على بيع زجاجات المياه الغازية والحلوى الجافة والسجاير وذلك بشرط أن تتوفر في النوعين الشروط الآتية :

١ — إلا يكون الكشك ثابتاً أو محملاً على أساس ثابت .

٢ — أن يقام الكشك طبقاً لرسم توافق عليه السلطة المختصة .

٣ - إلا يزيد طول الكشك من الداخل على متر ونصف وعرضه على متر واحد ولا يجاوز ارتفاعه ٢ر٢٠ مترا .

٤ - أن يقام الكشك في أحد الأماكن التي تحددها الجهة المختصة لإقامة الأوكشاك .

٥ - إلا تقل المسافة بين كشك وآخر على رصيف واحد عن ٠٠ طمتر على أن يكون الكشك على الرصيف المقابل في منتصف المسافة بين أوكشاك الرصيف الآخر (١) . ويجوز الترخيص للمنشآت التي تتولى إدارة مرفق عام في أشغال الطرق بالاوكشاك المدة لخدمة هذا المرفق وذلك بالشروط التي تقررها السلطة المختصة .

ويجوز بعد موافقة الشؤون البلدية والقروية التصريح للجهات الحكومية والهيئات العامة بوضع أوكشاك في الطرق العامة دون التقييد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة كلها أو بعضها (٢) .

مادة ٢٠ :

لايجوز التصريح بوضع الأوكشاك المنصوص عليها في المادة السابقة في نواصي الطرق أو نقط تقابل شارعين أو في مداخل الكبارى ويجب إلا يقل بعد الكشك من هذه النواصي ومداخل الكبارى والأنفاق عن عشرة أمتار وتحدد السلطة المختصة المواقع الجائز إقامة لاوكشاك عليها .

مادة ٢١ :

للسلطة المختصة أن تجرى مزادا خاصا للترخيص في أشغال مواقع الاوكشاك في

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٩ مدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٢١ لسنة ١٩٥٩ .

أى مكان تراه وفي هذه الحالة لا تتقيد بفئات الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

سرادقات المآتم

مادة ٢٢ :

يجب عند أشغال طريق عام بمعدات مآتم كالسرادقات أن يترك من عرض للطريق فراغ كاف لمرور السيارات فى اتجاه واحد فى طرق الدرجات الممتازة الأولى والثانية من النوع الأول وطرق الدرجة الأولى من النوع الثانى وأن يترك فراغ كاف لمرور المشاة فى الطرق الأخرى - وفى حالة المخالفة يحصل ضعف الرسوم المنصوص عليها فى المادة ٣٦ .

الباب الثالث

إصلاح التلف بالطرق

مادة ٢٣ :

على المرخص له إصلاح كل تلف يحدث بالطريق بسبب الأعمال المرخص فيها أيا كان نوعها وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء الأشغال والا كان للسلطة المختصة إصلاح هذا التلف على نفقته - فيما عدا أعمال الرصف والتبليط وما يتلف من المغروسات ومصابيح الانارة وما يماثلها فإن السلطة المختصة هى التى تقوم بإصلاحها بمعرفة على نفقة المرخص له .

وعلى المرخص له ابلاغ السلطة المختصة كتابة عند طلب الترخيص عن أى تلف فى الرصف أو فى أى مرفق من المرافق العامة يكون موجودا قبل صدور الترخيص .

الباب الرابع

في الرسوم والتأمينات

مادة ٢٤ :

يكون رسم النظر ٣٠٠ مليم عن كل طلب للترخيص في أشغال أو تجديده أو التنازل عنه ويتمدد الرسم بتمدد أنواع الأشغال المبينة في الطلب .

مادة ٢٥ :

تكون رسوم أشغال طرق النوع الأول بمهمات العمارة بجميع أنواعها كالاتي:

مليم

- ١٠٠ يوميا للمتر المربع عن كل المدة في طرق الدرجة الممتازة .
- ٥٠ يوميا للمتر المربع عن الشهر الأول لطرق الدرجة الأولى .
- ٢٥ يوميا للمتر المربع عن الشهرين التاليين لطرق الدرجة الأولى .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن الشهر الأول في طرق الدرجة الثانية .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن باقى المدة لطرق الدرجة الأولى .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن الشهرين التاليين في طرق الدرجة الثانية .
- ١٠ يوميا للمتر المربع عن باقى المدة في طرق الدرجة الثانية .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن الشهر الأول لطرق الدرجة الثانية .
- ١٠ يوميا للمتر المربع عن الشهرين التاليين لطرق الدرجة الثانية .
- ٥ يوميا للمتر المربع عن باقى مدة الأشغال في طرق الدرجة الثالثة .

وتكون التأمينات كالاتي :

الطرق الممتازة : جنفيهان عن كل متر طولى من الواجهة على ألا يقل التأمين عن عشرة جنفيهات .

طرق الدرجة الأولى والثانية : جنيه واحد عن كل متر طولى من الواجهة على
ألا يقل التأمين عن خمسة جنيهات .

مادة ٢٦ :

تكون رسوم أشغال طرق النوع الثانى بمهمات العمارة بكافة أنواعها كالاتى :

١٠ مليات يومياً عن المتر المربع عن الشهر الأول ومليان عن باقى المدة فى
طرق الدرجة الأولى .

٥ مليات يومياً عن المتر المربع عن الشهر الأول ومليان عن باقى المدة فى طرق
الدرجة الثانية . وتكون التأمينات كالاتى :

٥٠٠ مليم عن كل متر طولى من الواجهة فى طرق الدرجة الأولى على ألا يقل
التأمين عن جنيهن .

١٠٠ مليم عن كل متر طولى من الواجهة فى طرق الدرجة الثانية على ألا يقل
التأمين عن جنيه واحد .

مادة ٢٧ :

تحصل الرسوم والتأمينات بالفئات المنصوص عليها فى المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ على
الأشغال بمهمات الهدم ومخلفاته وانقاضه بالسقاييل المتحركة والطائرة (الطيارى)
أو المرتكزة على كوابيل أو قوائم بالواجهة أو متحركة على أنه إذا إرتفعت نقط
لورتكاز هذه السقاييل أو الحوامل عن ٢٥ ر ٢ مترأ نصف الرسوم والتأمينات .

مادة ٢٨ :

تكون رسوم الأشغال بالحزانات أو الأحواض أو أشابه ذلك كالاتى :

٥٠٠ مليم عن المتر المربع في السنة في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .

١٥٠ مليم عن أمتر المربع في السنة في طرق النوع الثاني بجميع درجاتها .

ويكون التأمين مساويا لقيمة الرسوم السنوية جميعها .

مادة ٢٩ :

تكون رسوم الأشغال بالأنايب من أى نوع والأسلاك والكابلات ومأشابه

ذلك كالآتى :

١٠٠ مليم في السنة عن المتر الطولى في طرق النوع الثاني بكافة درجاتها .

٥٠ مليم في السنة عن المتر الطولى في طرق النوع بكافة درجاتها .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة في كل حالة .

ويجب ألا يقل إرتفاع السلك الهوائى عن ٤٥٠ سنتيمترا من منسوب أعلى نقطة

في الطريق .

مادة ٣٠ :

تكون رسوم الأشغال عند صرف الأرصفة في الطرق بجميع درجاتها بشرط

عدم زيادة مدة الصرف عن شهر واحد كالآتى :

٥ مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الأول .

مليمان يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الثانى .

ويكون التأمين مساويا لرسوم الأشغال بحيث لا يقل عن جفيه .

مادة ٣١ :

تكون رسوم الأشغال بمزلقانات الجراجات ومداخل محطات البنزين وجميع

المداخل بصفة عامة كالآتى :

١٠٠ مليون سنويا للمتر الطولي للارصفة في طرق النوع الاول بجميع درجاتها.

١٠٠ مليون سنويا للمتر الطولي للارصفة في طرق النوع الثاني بجميع درجاتها.

ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال بحيث لا يقل عن جنيه .

مادة ٣٤ :

تكون رسوم الأشغال بالفتريينات الخاصة بالعرض و بروز الأبواب والحليات

كالآتي :

٥ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة

المتأخرة .

٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة

الأولى .

جنيه وخمسمائة مليون سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول

من الدرجة الثانية .

جنيه واحد سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من

الدرجة الثانية .

٨٠٠ مليون سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الثاني من

الدرجة الأولى .

٥٠٠ مليون سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الثاني من الدرجة الثالثة .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٣: (١)

تسكون رسوم الأشغال بالفتريينات المدة للبيع كالاتي:

- مليم جنيه
- ١٥٠٠ سنوياً عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة .
- ٩٠٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الأولى .
- ٤٥٠ - سنوياً عن المتر من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الثانية .
- ٣٠٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة .
- ٢٤٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الثاني من الدرجة الأولى .
- ١٥٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الثاني من الدرجة الثانية .

ويكون التأمين مساوياً لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٤:

- تكون رسوم الأشغال بالسقائف والتندات والمظلات كالاتي:
- ٦٠٠ مليم سنوياً عن كل سقيفة أو تندة أو مظلة في طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة وطرق النوعين من الدرجة الأولى .
- ٤٠٠ مليم سنوياً عن كل سقيفة أو تندة أو مظلة في طرق النوعين من الدرجة الثانية .

(١) المادة ٣٣ معدلة بقرارات وزير الشؤون البلدية والقروية أرقام ٤٣٨ لسنة ١٩٥٧

١٥٠٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٧٦٥ لسنة ١٩٦٨ تم استبدات بالنص الحالي بالقرار رقم ١٢٩١

سنة ١٩٦١ .

١٠٠ مليون سنويا عن كل سقيفة أو تندة أو مظلة فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة ويتمدد الرسم بتمدد فتحات الأبواب تحت السقيفة أو التندة أو المظلة .

ويكون التأمين مساويا لرسم سنة كاملة .

مادة ٣٥

تكون رسوم الأشغال بالأكشاك مماثلة لرسوم الأشغال بالفترينات المدة للبيع منها المنصوص عليها فى المادة ٣٣ .

مادة ٣٦ :

تكون رسوم الأشغال بالمفروشات والنصب وعربات اليد كالآتى :

- ٢٠٠ مليون شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة .
 - ٢٠٠ مليون شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الأولى .
 - ٢٠٠ مليون شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثانية .
 - ٥٠ مليما شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة .
 - ٣٠ مليما شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الأولى .
 - ٢٥ مليما شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية .
- ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال .

مادة ٣٧ :

تكون رسوم الأشغال بالسرادات الخاصة بالأفراح وأقامة الموالد والاجتماعات والحفلات أو أى غرض آخر عدا المآتم كالآتى :

١٠ مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .
٥ — مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الثاني بدرجاتها .
ويكون مقدار التأمين خمسة جنيهات في طرق النوع الأول إذا كانت المدة
لا تتجاوز يومين وعشرة جنيهات إذا زادت على ذلك .
ويكون التأمين في طرق النوع الثاني مساويا نصف رسم الأشغال بحيث لا يقل
عن جنيه .

عادة ٣٨ —

تكون رسوم الأشغال بمعلم الزينة المنفصل بعضها عن بعض كالآتي .
١٠ مليمات يوميا عن المتر للطولي في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .
٥ مليمات يوميا عن المتر الطويل في طرق النوع الثاني بدرجاتها .
وإذا كانت هذه المعالم عبارة عن أعمدة فردية لا اتصال بينها فيعتبر كل عمود
شاغلا لمتر مربع وتحصل عنه ١٠ مليمات يوميا وذلك في طرق النوع الأول بجميع
درجاتها و ٥ مليمات يوميا في طرق النوع الثاني بدرجاتها .

ويكون التأمين مساويا رسم الأشغال بحيث لا يقل عن خمسمائة مليم .

مادة ٣٩ —

تكون رسوم الأشغال بالاتفاق والمعرات والبدرمات المنشأة قبل العمل بالقانون
الموجودة تحت سطح الطريق كالآتي .

٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .
جنيه وخمسمائة مليم سنويا عن المتر المربع في طرق النوع الثاني
ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال عن سنة .

مادة ٤٠ —

تكون رسوم الأشغال بالكبارى والمعرات العلوية الموصلة بين العمارات
السكنية أو التجارية فوق الطرق العامة كالآتي .

٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع
ويكون التأمين سنويا لرسم الأشغال عن سنة .

مادة ٤١

تكون رسوم الأشغال بمدخل البدرومات ودرج المداخل المنشأة قبل العمل
بالقانون كالاتى :

- ٢٠ جنيهها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجه للمتازة .
 - ١٠ جنيهها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجه الاولى .
 - ٨ جنيهات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجه الثانية .
 - ٥ جنيهات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجه الثالثة .
 - ٢ جنيه سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجه الاولى .
 - ١ جنيهه سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجه الثانية .
- ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال عن سنة

مادة ٤٢

لايصرح بالأشغال بالدبوفيل إلا بمقتضى شروط خاصة تضعها الجهة المختصة وتحصل
عنه الرسوم كالاتى

٢٠٠ مليون للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الاول إذا كان موازيا للرصيف
وبضاعف الرسم أن كان عابرا للطريق .

١٥٠ مليما للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الثانى أن كان موازيا للرصيف
وبضاعف الرسم أن كان عابرا للطريق .

ويكون التأمين مساويا نصف رسم الأشغال عن سنة .

مادة ٤٣

تكون رسوم الأشغال بالجائز الترخيص فيه والى لم ينص على فتاها فى هذه
اللائحة مساويا للرسوم المنصوص عليها فى المادة ٣٦ .

وفي حالة الاشغال غير الجائز الترخيص فيه تكون الرسوم أربعة أمثال الرسوم
النصوص عليها في المادة المشار إليها . (١)

مادة ٤٤

في احتساب الرسوم النصوص عليها في هذه اللائحة تمتر كسور المتر
كاملا كما تحتسب كسور اليوم أو الشهر أو السنة إذا نص على احتسابها باليوم أو
الشهر أو السنة وحدة زمنية كاملة كما ذكر بحسب الاحوال .

مادة ٤٥

- عند إزالة الاشغال يخصم من التأمين قبل رده المبالغ الآتية .
- (١) ضعف رسوم الاشغال المستحقة عن المدة التالية لانقضاء مدة الترخيص .
 - (٢) مصاريف إزالة الاشغال ونقل وتخزين الاشياء الشاغلة .
 - (٣) مصاريف إعادة الطريق إلى ما كان عليه .
 - (٤) أي مبلغ يستحق بمناسبة الاشغال .

مادة ٤٦

يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن
اشغال الطرق أمامة

تجوزا في ٢٢ شعبان ١٣٧٥ (٤ إبريل سنة ١٩٥٦) .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الطرق العامة وبإلغاء القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩

في شأن الطرق العامة^(١)

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة والقوانين

المدة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الاداري ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الادارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء المؤسسة المصرية

العامة للطرق والكباري ،

وعلى ما آرتأه مجلس الدولة :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ . ككرر (ب) في ١٨ / ١٢ / ١٩٦٨ .

قرر القانون الآتى:

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ :

ينقسم الطرق العامة إلى الأنواع الآتية :

(أ) طرق سريعة

(ب) طرق رئيسية .

(ج) طرق إقليمية .

وتنشأ الطرق الرئيسية والسريعة وتمدل وتحدد أنواعها بقرار من وزير النقل ،
وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى .
أما الطرق الإقليمية فتشرف عليها وحدات الإدارة المحلية .

مادة ٢ :

تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى .

(أ) جمع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظه
الأسكندرية .

(ب) الطرق الإقليمية الداخلة فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن
أو مجالس قروية . أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى
عليها أحكام هذا القانون .

(ج) جسور النيل والترع والمصارف والخياض والحوش العامة التى تشرف عليها

وزارة الري وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فإذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٣ :

تتحمل الخزانة العامة الدولة تكاليف إنشاء الطريق الرئيسية والسريعة والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها .

ومع عدم الأخلال بأحكام قانون الإدارة المحلية ، تتحمل وحدات الإدارة المحلية هذه التكاليف بالنسبة للطرق الإقليمية .

الباب الثاني

الانتفاع بالطرق العامة

مادة ٤ :

تحدد مواصفات الحركة على الطرق العامة بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والكباري وتبين فيه الشروط التي تكفل توفير الأمان عليها وعدم تعطيل حركته المرور بها وعدم تعرضها للتلف .

مادة ٥ :

المؤسسة ووحدات الإدارة المحلية دون غيرها كل في حدود اختصاصه تنفيذ الأعمال الصناعية بالطرق العامة

وإذا كانت هذه الأعمال خاصة بوزارات الحكومة ومعالجتها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية لها جاز للجهة المشرفة على الطريق الترخيض لتلك الجهات في أقامتها تحت أشرفها .

مادة ٦ :

على من يريد إقامة أعمال صناعية بالطرق العامة أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق طلبا مبينا فيه هذه الأعمال ويؤدي عند تقديم الطلب رسم فحص قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم أيا كانت نتيجة الفحص .

وإذارات الجهة المشرفة على الطريق أن الاعمال المطلوب إقامتها لا يترتب عليها تمطيل حركة المرور في الطريق أو إعاقة توسيمه أو تحسينه في المستقبل وكان الطلب مقديما من وزارة أو مصلحة حكومية أو من هيئة أو من مؤسسة عامة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها جا الترخيص لها في إقامة الاعمال المطلوبة تحت إشرافها . أما إذا كان الطلب مقديما من غير تلك الجهات قامت الجهة المشرفة على الطريق بتقدير التكاليف الفعلية لإقامة الاعمال المطلوبة ويخطر الطالب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف مضافا إليها مصاريف إدارية بواقع ١٥ ٪ منها . وعلى الطالب أداء قيمة التكاليف المشار إليها إلى الجهة المشرفة على الطريق وذلك خلال شهرين من تاريخ أخطاره والاعتبار طلبه كأن لم يكن .

مادة ٧ :

لا يجوز بغير تصريح من الجهة المشرفة على الطريق غرس الأشجار بالطريق العام أو الجزر الوسطى به .

مادة ٨ :

يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في وضع لافتات أو إعلانات ومد الكابلات والمواسير بالطرق العامة ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وشروطه والجمال المستحق .

مادة ٩ :

إذا تبين للجهة المشرفة على الطريق أن الاعمال الصناعية أو الاعلانات أو

غيرها بالطريق قد أصبحت تمطل حركة المرور أو تعوق توطينه أو تحسينه جاز لها أن تطلب من ذوي الشأن إزالة هذه لأعمال خلال شهر من تاريخ أخطارهم والأكان لها أزالتها إداريا على نفقتهم وتحصيل نفقات الإزالة بطريق الحجز الإداري .

الباب الثالث

القيود المفروضة على الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة

مادة ١٠ :

تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة إلى الطرق السريعة وخمسة وعشرين مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية . وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بحدائد المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية :

(١) لا يجوز أستغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة وبشروط عدم إقامة أية منشآت عليها .

ولايسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الأجزاء المارة باراضى زراعية .

(ب) وللجهة المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الأراضى الأثرية لللازمة لتحسين الطريق ووقايته بشرط عدم تجاوز العمق الذى يصدر بتحديدده قرار من مجلس إدارة المؤسسة ويؤدى لأصحاب هذه الأراضى تمويض عادل .

مادة ١١ :

يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص فى إقامة لافتات أو إعلانات على

جانبيه ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وشروطه والجمل
المستحق .

مادة ١٢ :

مع عدم الأخلال بأحكام المادة ١٠ لايجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على
الطريق إقامة أية منشآت على الاراضي الواقعة على جانبي الطريق العام والمسافة توازي
مثلا واحدا للمسافة المشار إليها في المادة ١٠ .

وعلى صاحب الشأن أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات
والمواصفات الخاصة بالمنشآت المطلوب أقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض
على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقا للقواعد التي تحددها
اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

المقوبات

مادة ١٣ :

بمقاب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات
أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتعمد على انطرق العامة باحد الاعمال
الآتية :

(١) أحداث قطع أو حفر في وسطها أو ميولها أو أخذ أتربة منها .

(٢) وضع أو انشاء أو استبدال لافتات أو إعلانات أو أنابيب ، أو

برايخ .

تحتها بدون ترخيص من الجهة المشرفة على الطريق أو أحداث أى تلف بالأعمال
الصناعية بها .

(٣) اغتصاب جزء منها أو إقامة منشآت عليها بدون إذن من الجهة المشرفة
على الطريق .

(٤) أغرقها بيماء الرى أو الصرف أو غيرها .

(٥) إتلاف الأشجار المروسة على جانبيها أو العلامات الميمنة
للكيلومترات .

(٦) غرس أشجار عليها أو شفاها بمنقولات بدون إذن من الجهة المشرفة
على الطريق .

(٧) وضع قاذورات أو مخصبات عليها .

مادة ١٤ :

مع عدم الأخلال بالمادة السابقة يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات
الصادرة تنفيذاً لهذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة
قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ :

فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يحكم بالزام المخالف
بدفع مصروفات رد الشيء إلى أصله ويكون تحصيلها بناء على تقدير الجهة
المشرفة على الطريق على أساس المصاريف الفعلية مضافاً إليها مصاريف إدارية
مقدارها ١٥ ٪ من قيمتها .

وفى جميع الأحوال يكون للجهة المشرفة على الطريق إزالة المخالفة إدارياً على
نفقة المخالف .

مادة ١٦ :

يلغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير النقل إصدار اللائحة التنفيذية .

المذكرة الايضاحية

المشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

لما كانت حركة النقل بالسيارات تزداد باطراد نتيجة للتطور الشامل في حياة البلاد الاقتصادية والعمراية والزراعية . وبعد أن تم تنفيذ برنامج كبير في إنشاء الطرق وتحسينها وتوسيعها والنهوض بها إلى الحد الذي يلبي احتياجات كافة قطاعات الخدمات والإنتاج ونظرا لما لوحظ من إنشاء المباني والمنشآت على جانبي للطرق العامة مباشرة مما يحد خط النظر لقائدي السيارات وبالتالي يؤثر على سلامة حركة السير وكفاءة الطرق كما يستلزم تعويض أصحاب هذه المنشآت عند ازالتها لتوسيع الطرق الأمر الذي يكلف الخزانة العامة أموالا طائلة. ونظرا لأن الأحكام الخاصة بالطرق العامة التي وردت بنصوص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، وما أدخل عليه من تعديلات بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ٥٥ وفيه العديد من القرارات الصادرة من السيد وزير المواصلات أبان تطبيق هذين القانونين ورغبة في توحيد الأحكام الخاصة بالطرق العامة وجمعها في قانون واحد مع مراعاة ما يستتبعه الوضع الجديد بعد إنشاء المؤسسة المصرية العامة للطرق والسككبارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٧ لسنة ١٩٥٦ ، وأشرافها على الطرق السريعة والرئيسية وجعل الأشراف على الطرق الإقليمية مقودا لوحدات الإدارة المحلية فقد أعدت وزارة النقل القرار بقانون المرافق .

وفي تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(١) بالطرق العامة :

الطرق المدة فعلا للمرور العام عند العمل به غير الملوكة للأفراد أو للهيئات الخاصة وكذلك كل طريق ينشأ وفقا لأحكامه ،

(ب) بالأعمال الصناعية :

كل ما ينشأ فوق الطرق أو تحتها أو على جانبيها من السكبارى والقناطر والبرامج والمنمرات العلوية والسفلية والحوائط الساندة وأعمال التمسكية وغير ذلك من المنشآت الداخلة في حدود الطرق .

(ج) بالمؤسسة :

المؤسسة المصرية العامة للطرق والسكبارى .

(د) وحدات الإدارة المحلية

مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية كل في حدود اختصاصه .

وينقسم القرار بقانون المرافق إلى أربعة أبواب . تعرض الباب الأول منها إلا الأحكام العامة وحدد أنواع الطرق العامة وجهات الإشراف عليها وقسمتها إلى طرق سريعة وطرق رئيسية وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والسكبارى . وطرق إقليمية وتشرف عليها وحدات الإدارة المحلية . كما حدد تطبيق هذا القانون . ونص القرار بقانون على أن إنشاء الطرق الرئيسية والسريعة وتعبئتها وتحديد أنواعها يتم بقرار من وزير النقل .

كما تضمن القرار بقانون تحمل الخزانة العامة للدولة بتكاليف إنشاء الطرق الرئيسية السريعة والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها . وحمل وحدات الإدارة المحلية بتلك التكاليف بالنسبة للطرق الإقليمية .

ونظم الباب الثانى : الانتفاع بالطرق العامة :

نص على أن تحدد مواصفات الحركة على الطرق العامة بقرار من مجلس

إدارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والسكبارى . كما أوضح كيفية إقامة الأعمال الصناعية بالطرق العامة والجهات التى تقوم بتنفيذها وكيفية تحصيل تكاليف أقامتها وحظر غرس الأشجار بالطرق العامة بغير تصريح من الجهات المشرفة عليها . وأجاز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص فى وضع اللافتات أو الإعلانات ومدالكابلات والموسير طبقا للإجراءات والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية . ونصت المادة العاشرة على كيفية إزالة الأعمال التى تقام على جانبى الطرق العامة إذا ما تبين تعطيلها لحركة المرور أو أعاققتها لتحسين الطرق أو توسيعها .

وتضمن الباب الثالث من القرار بقانون :

القيود على الأراضى الواقعة على جانبى الطريق العام لمسافات تختلف باختلاف أنواع الطرق إذ نص على هذه القيود ويحظر الانتفاع بهذه الأراضى إلا فى الزراعة مع عدم إقامة أية منشآت عليها . ولايسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المسارة بأرض زراعية وقصد بلفظ الأراضى الزراعية فى مجال تطبيق هذا القانون الأراضى القابلة للزراعة أو المشغولة بمبان متفرقة أو التى لم تتخذ فى شأنها إجراءات تقسيم .

ويسكون للجهة المشرفة على الطريق حق أخذ الاتربة لتحسينه من هذه الأراضى وأجاز المشروع للجهة المشرفة على الطريق الترخيص فى إقامة لافتات أو إعلانات على جانبية طبقا للإجراءات والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية . كما روى عدم إقامة أية منشآت على جانبى الطرق العامة لمسافات معينة وذلك مع عدم الإخلال بما تضمنه المشروع من ضرورة اعتماد رسومات هذه المنشآت من الجهة المشرفة على الطريق حتى يمكن دراسة الحركة المحلية عند مدخل ومخارج هذه المنشآت بما لا يحدث تداخلا مع حركة المرور . وكذلك التأكد من ملائمة التشكيل المعمارى لهذه المنشآت وعدم تشويهها المنظر العام للطريق .

وتضمن الباب الرابع .

تجديد المقوبات التي توقع على المخالفين لاحكام هذا القانون حتى يكون ذلك رادعا في عدم المساس بالطرق العامة ولتوفير أكبر قدر من الحماية لها ، كما تضمن مشروع النص على الحكم بمصاريف رد الشيء إلى أصله في جميع أحوال التمدي على الطرق العامة ، كما خولت الجهة المشرفة على الطريق حق إزالة المخالفة إداريا على نفقة المخالفة .

ويتشرف وزير النقل بعرض القرار بقانون المرافق مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرتها اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة والخدمات بحلستها المنعقدة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨ .
يرجاء التفضل بالموافقة عليه وأصداره .

مهندس

وزير النقل

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

في شأن إشغال الطرق العامة

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة للمعدل

بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار الآتي

المادة الأولى

يضاف إلى المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فقرة جديدة

نصها الآتي :

ويعفى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الجائلين وغيرهم ممن يقومون بعرض بضائعهم ومنتجاتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوماً واحداً وتمثل شروط الإشغال والرسوم التي تحصل في هذه الحالة في القرارات المنفذة لهذا القانون بحيث لا تتجاوز مائتي مليلما عن المتر المربع .

المادة الثانية

يستبدل بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي:
مادة ١٧ لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية للمختصة
استثناء بعض البلاد أو الأحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون
والقرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو عملية عموماً والأحكام
الخاصة بالاشغال فيها ورسوم هذا الاشغال بحيث لا تتجاوز مائتي مليم عن المتر
الربع يومياً .

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصرى .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ (أول يونية سنة ١٩٦٠) .

المذكرة الايضاحية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

في شأن أشغال الطرق العامة

يقضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بعدم جواز أشغال الطريق العام الا بترخيص
وبعد أن يؤدي الطالب رسم النظر والتأمين .

ولما كان تطبيق أحكام هذا القانون فيه إرهاق للباعة المنجولين والفلاحين
الذين يقومون بعرض منتجاتهم بصفة مؤقتة ولمدة ساعات في اليوم .

لذلك روعى تعديل القانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٢ وبمقتضاها يعفى
هؤلاء الأشخاص من الترخيص ورسم النظر والتأمين وترك القرارات المنفذة
للقانون بيان شروط الأشغال ومقدار الرسوم التي يحصل في هذه الحالة ٣ .

كذلك لوحظ أن الظروف المحلية لبعض البلاد تقضى إعفاءها من جميع أحكام
القانون المشار إليه بحيث يكون الاعفاء شاملا للبلدة بأكملها لذلك روعى تعديل
المادة ١٧ بما يحقق هذا الغرض .

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق الذي يتشرف وزير الشؤون
البلدية والقروية برفعه إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس
الدولة برجاء موافقه عليه وإصداره .

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزارة النقل

قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠

بالأمثلة التنفيذية لقانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ .

وزير النقل :

بمذ الاطلاع على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

الباب الأول

في الافتتاح بالطرق العامة

مادة ١ :

يشترط لإقامة أعمال صناعة أو لافتات أو اعلانات أو مد كبلات أو مواسير
أو خطوط ديكوفيل في الطرق العامة أتباع الاتى :

١ - يقدم الطالب إلى الجهة المشرفة على الطريق مبينا به إسم الطالب وعمله
وعنوانه والأعمال المراد تنفيذها .

٢ - يرفق بالطالب خريصتان مساحتان مضممتان من مهندس نقابى يبين بكل
منهما موقع العمل مع تحديد أبعاده على الرسم .

٣ - يدفع الطالب عند تقديم الطالب إلى خزانة الجهة المشرفة على الطريق رسم

فحص مقداره جنيته واحد بالنسبة للأعمال الصناعية ولا يراد الرسم أيا كانت نتيجة
الفحص .

مادة ٢ :

تقوم الجهة المشرفة على الطريق بمراجعة الطلب والتحقق من أن الأعمال المطلوب
تنفيذها لا يترتب عليها تعطيل المرور في الطريق أو إعاقة توسيعه أو منع تحسينه .

مادة ٣ :

إذا قررت الجهة المشرفة على الطريق قبول الطالب أصدرت الترخيص اللازم بذلك .

مادة ٤ :

يتبع في تنفيذ الأعمال المنصوص عليها في المادة (١) المرخص بها ما يأتي :

أولا : بالنسبة للأعمال الصناعية :

تقوم الجهة الطالبة بتنفيذ الأعمال بمعرفة إذا كانت وزارة أو مصلحة أو هيئة
عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أما إذا كان
الطلب مقدما من غير هذه الجهات فيكون التنفيذ بمعرفة الجهة المشرفة على الطريق
وعلى هذه الجهة إخطار الطالب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف الفعلية لتنفيذ
الأعمال مضافا إليها ١٥ ٪ من قيمتها مصاريف إدارية . وعلى الطالب أداء هذه
التكاليف خلال شهرين من تاريخ إخطاره ولا اعتبر طلبه كأن لم يكن .

ثانيا : بالنسبة للأعمال الأخرى :

يكون التنفيذ بمعرفة الجهة الطالبة أيا كانت وذلك بعد الحصول على الترخيص

المنصوص عليه في المادة (٣) .

مادة ٥ :

يؤدى المرخص له بالأعمال المبيغة فيما بعد جملا سنويا للجهة المشرفة على الطريق
بالفئات الآتية :

أولا : اللافتات :

جنيه واحد عن كل متر مربع من مساحة اللافتة . وتسرى هذه الفئة على
جميع أنواع الطرق .

ثانيا : الاعلانات ذات الصفة التجارية أو الصناعية :

١ - على الطرق السريعة : خمسة جنيهات عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرين جنيها أيا كانت مساحة الاعلان .

٢ - على الطرق الرئيسية : ثلاثة جنيهات عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرة جنيهات أيا كانت مساحة الاعلان .

٣ - على الطرق الاقليمية : جنيه واحد عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
على ألا يقل الجمل السنوى عن خمسة جنيهات أيا كانت مساحة الاعلان .

ويحسب جزء المتر من اللافتة أو الاعلان بمثابة متر مربع كامل .

ثالثا : خطوط الديكوفيل التي تعبىر الطرق العامة :

عشرة جنيهات : وتحسب كسور السنة بمثابة سفة كاملة .

الباب الثاني

في القيود المفروضة على الأراضي الواقعة على جانبي

الطرق العامة

مادة ٦ :

تعتبر ملكية الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة ٥٠ مترا بالنسبة إلى الطرق السريعة و ٢٥ مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية و ١٠ أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بحدائد المساحة طبقاً لخطط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة بالقيود الآتية :

(أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضي في أي غرض غير الزراعة .

(ب) لا يجوز إقامة أية منشآت عليها .

ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا في الأجزاء المارة

بأراضي زراعية .

مادة ٧ :

مع عدم الإخلال بقواعد التنظيم المقررة ، لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على

الطريق إقامة منشآت على الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة في المسافات الآتية :

الطرق السريعة : المسافة من ٥٠ مترا إلى ١٠٠ مترا .

الطرق الرئيسية : المسافة من ٢٥ مترا إلى ٥٠ مترا .

الطرق الإقليمية : المسافة من ١٠ أمتار إلى ٢٠ مترا .

مادة ٨:

يشترط للحصول على موافقة الجهة المشرفة على الطريق لإقامة المنشآت المشار إليها في المادة السابقة إتباع الآتي :

١ - يقدم صاحب الشأن إلى الجهة المشرفة على الطريق طلباً مبيناً به اسمه وعنوانه والأعمال المراد تنفيذها .

٢ - يرفق بالطلب .

(أ) ثلاثة رسوم هندسية من مهندس نقابي للمنشآت المراد إقامتها مع بيان المسافة بينها وبين حد نزع الملكية مع مراعاة خط التنظيم المعتمد من الجهة المشرفة على الطريق داخل كردونات مجالس المدن .

(ب) خريطة مساحية مقياس ١ : ٢٥٠٠ معتمدة من مهندس نقابي يحدد عليها موقع المنشأة من الطريق وتخطر الجهة المشرفة على الطريق صاحب الشأن بموافقتها على إقامة المنشأة إذا تبين لها ملائمتها للشكل المعماري .

مادة ٩ :

يحظر مد كابلات أو مواسير أو أنابيب أو خطوط ديكوفيل بجميع أنواعها بالطرق العامة داخل الأورنيك النهائي المحدد بمحددات المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة إلا لعبور الطريق على أن يتحمل صاحب الشأن دائماً مصاريف رد الشيء إلى أصله سواء عند مد أو رفع هذه الكابلات أو المواسير أو الأنابيب أو الخطوط .

الباب الثالث
أحكام ختامية

مادة ١٠ :

يعاقب من يخالف هذه اللائحة بالعقوبات المقررة في القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ١١ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره
تحريراً في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو ١٩٧٠) .

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الاعلانات (١)

باسم الأمة .

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٣٨ بلائحة الإعلانات المعدل

بالمرسوم الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية

ولوحات الفانوس السحري والاعاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات

واشرطة التسجيل الصوتي

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي:

مادة ١:

— يقصد بالاعلان في تطبيق أحكام هذا القانون أية وسيلة أو تركيبه أو

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٤ في ١٥/٧/١٩٦٥ .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦ مكرر في ٢٦/٢/١٩٥٦ .

لوحة صنعت من الخشب أو الممدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى : وتكون معلقة للعرض أو النشر بقصد الإعلان بحيث تشاهد من الطريق أو بداخل أو خارج وسائل النقل العام ،

مادة ٢:

لا يجوز مباشرة الاعلان إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة

ويجب للترخيص في مباشرة الإعلان عن الأشرطة السينمائية موافقة السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

ويسكون الترخيص شخصيا و نافذا للمدة المحددة فيه على ألا يتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسؤولية على السلطة المختصة في شأن ما رخص في إجراءاته .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه ورسوم منحه وتجديده .

مادة ٣:

على المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه تنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارهما بذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤:

يعني من الحصول على الترخيص :

(ا) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضيئة كهربائيا والموضوعة على المحال العامة أو التجارية أو الصناعية أو الملاحى أو الأماكن المعدة لمزاولة إحدى المهن وذلك بقصد الإعلان عن العمل الذى يزاول فيها على الا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على إعلان واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا يتجاوز حدود المحل ولا تبرز عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمتر — مع مراعاة ألا يقل إرتفاع حافتها السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق إذا زاد هذا البروز عن ٥ سنتمترات .

ويجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب المداخل العمومية للمبنى بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٣٠ × ٤٠ سنتيمترا ولا يتجاوز سمكها ٥ سنتيمترات .

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فترينات العرض لتعلن عن أنواع السلع والمهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التى تزاول فى المحل

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجارى متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل أو التجارة الذى يزاوله .

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الفرض المخصصة من أجله كطلمبات البنزين وموازن الأشخاص والثلاجات وغيرها .

(هـ) الاعلانات المباشرة على العلب أو الأغلفة أو ما فى حكمها التى تستعمل لأغراض تجاربه أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصى ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم .

(و) إعلانات البيع أو الأيجار الخاصة بالمعتمرات ذاتها .

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها الصادرة من السلطة العامة

لدى الترخيص

أو التي يقضى بها القانون .

(ح) الاعلانات التي تبشرها الهيئات الدينية والخيرية والصحية إذا كانت مطروقة

بالأغراض المنشأة من أجلها هذه الهيئات .

(ط) الاعلانات الانتخابية .

(ي) الاعلانات والتركيبات التي تقام في المناسبات العامة كالأعياد الدينية

أو القومية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الإجتماعية .

على أنه لا يجوز مباشرة الإعلانات المشار إليها في البنود الثلاثة الأخيرة

إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقا للشروط وفي المدة التي تحددها لذلك

ويتعين إزالتها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء

المدة المحددة .

مادة ٥ :

يحظر مباشرة الإعلان على :

(أ) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التي تكون مخصصة لخدمة عامة تبشرها الحكومة

أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية والعامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة بوقوعها

والمتزهات والأرصفت والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة

عامة والمقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة . .

ومع ذلك فلاسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الإعلان على الأماكن
المشار إليها في البندين (ب) و (هـ) طبقاً للشروط والأوضاع وبالرسوم التي يبينها
المخطط المحال على بقرار يصدره .

مادة ٦:

للسلطة المختصة أن ترفض الترخيص في الاعلان لاسباب تتعلق بظهور
المدينة أو تنسيقها أو يطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالامن
العام أو بالمقائد الدينية .

مادة ٧:

يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بنديهم قرار وزارى صفة رجال
الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — ويكون
لهم الحق فى التفتيش على الاعلان والاجهزة الخاصة به .

مادة ٨:

كل من باشر إعلاناً أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون
والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة
جنيهات .

وفى حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتمدد العقوبة بقدر
عدد المخالفات

وفى جميع الأحوال يقضى بازالة الإعلان وبالزام المخالف برد الشيء إلى
أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فإذا لم يقم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك فى المدة التى تحدد
لهذا المرض جاز للسلطة المختصة إجراء هذه الأعمال على نفقته ولا يجوز

مطالبتها بأى تمويض عن أى تلف يلحق الإعلان أو الأجهزة أو غيرها .
ولصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ أخطاره بمحصول الازالة أن يسترد الإعلان
ومشتملاته بعد أدائه قيمة نفقات الازالة وضمف الرسوم المقررة على الترخيص .

فإذا أنقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الإعلان ومشتملاته بالطريق
الإدارى وتحصيل المبالغ المستحقة لها .

وكل إعلان مخالف للمادة الخامسة أو من شأنه إعاقة حركة المرور أو
تعريض سلامة المنتفعين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو
تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالآداب العامة أو بالمقائد الدينية
يجوز للسلطة المختصة أزالته فورا بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وتحصل
نفقات الازالة بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٩:

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه
إعلانا مرخصا فيه .

مادة ١٠:

يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا القانون إلى نهاية
المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة فى
هذا القانون والقرارات المنفذة له فى ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من إنتهاء مدتها .

وعلى أصحاب الإعلانات التى لم يسبق الترخيص فيها أن يقدموا خلال سنة
من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا إلى الجهة المختصة للحصول على الترخيص المشار
إليه فى المادة الثانية .

مادة ١١:

لا يترتب على هذا القانون أى إخلال بتطبيق أحكام قوانين المباني

والتنظيم وأشغال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية .

مادة ١٢ :

تسرى أحكام هذا القانون في البلاد التي بها مجالس بلدية وفي الجهات التي يصدرها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للوزير المختص بقرار يصدره إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المتخذة له وفي هذه الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها للترخيص في الإعلان .

مادة ١٣ :

يلغى المرسوم الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ المشار إليه .

مادة ١٤ :

— على وزراء الشؤون البلدية والقروية والمواصلات والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون — ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

صدرت لأئحة الاعلانات بمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٣٨
وصدرت أحكامها التنفيذية بقرار وزارى في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وهما يشملان
الأحكام والاشتراطات اللازمة لتنظيم مباشرة الاعلان .

وقد تبين بعد تنفيذها أنهما لم يتناولوا الكثير من الاشتراطات الضرورية
لتنظيم مباشرة الاعلان علاوة على أنهما لم يقررا من الرسوم سوى رسم نظر قدره
عشرون قرشا عن كل طلب بالترخيص فى الاعلان .

لذلك رؤى أن الأمر يقتضى استصدار قانون بدلا من المرسوم بالأئحة سالف
الذكر لياتى مستوفيا الاشتراطات الضرورية وللرسوم الواجبة الأداء مقابل الترخيص
فى مباشرة الاعلان وذلك بما يتناسب مع المهام الملقاة على عاتق السلطة المختصة سواء
من جهة إجراءات صرف الرخص أو معاينة الاعلانات والتفتيش عليها ولتتمشى مع
التقدم الملموس فى وسائل الاعلان المختلفة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق بما يحقق هذه الأغراض فتناولت المادة
الأولى تعريف الاعلان وأوجبت المادة الثانية الحصول على ترخيص من الجهة
المختصة قبل مباشرة الاعلان ويكون هذا الترخيص شخيصيا وناظرا للمدة المحددة
فيه بشرط الا تجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها وأعفيت السلطة مانحة الترخيص
من أية مسؤولية فى شأن ما رخص فى أجرائه . وتبين الأئحة التنفيذية شروط
وأوضاع الاعلان والترخيص فيه والرسوم الواجب أدائها لصرفه وتجديده .

وألزمت المادة الثالثة المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه الاعلان بتنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال السيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارها بذلك بخطاب موصى عليه .

ثم عدت المادة الرابعة الاعلانات المعفاة من الترخيص - وقد روعى النص على بعض أنواع من الاعلانات مما لم يرد ذكره في الرسوم باللائحة المعمول به حاليا مع أنها كانت معفاة من الترخيص .

أما المادة الخامسة فقد عدت الأما كن التي يحظر مباشرة الاعلان عليها .

ونظرا إلى أنه في بعض الحالات يكون الترخيص بالاعلان غير متفق مع تنسيق ومظهر المدينة أو طابع المناطق المختلفة أو قد يكون من شأنه أن يمس الآداب العامة أو العقائد الدينية فقد خوات المادة السادسة السلطة المختصة حق رفض الترخيص بمثل هذه الاعلانات .

وقد أضفت المادة السابعة على مندوبي السلطة المختصة الذين يصدر بندبهم قرار وزارى صفة رجال الضبط القضائى وخواتهم الحق في التفتيش على الاعلان والأجهزة الخاصة به .

ثم تناوت المادة الثامنة العقوبة المفروضة على كل من باشر إعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له وقد روعى رفعها من جنبيه إلى عشرة جنبيات علاوة على الحكم بالازالة ويرد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة ليكون ذلك رادعا للمخالفين كما خوات السلطة المختصة الحق في تنفيذ الأحكام الصادرة على نفقة المخالف إذا لم يتم بتنفيذ هذه الأحكام في المدة التي تحددها الغرض .

وقد خوات هذه المادة أيضا السلطة المختصة حق الازالة الفورية للاعلانات التي من شأنها إعاقة حركة المرور أو تمويض سلامة المتنقمين بالطرق أو السكان أو الممتلكات للخطر أو تشويه جمال أو تنسيق المدينة أو المساس بالآداب العامة أو العقائد الدينية وكذلك الاعلانات المحظور مباشرتها .

وتناولت المادة التاسعة العقوبة المفروضة على من يزيل أو يفرغ أو يمزق أو يشوه
عمدا الإعلانات المرخص فيها .

ونظمت المادة العاشرة الاعلانات المرخص فيها وقت صدور هذا القانون
وكذلك الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها وأصبحت خاضعة لأحكامه وحددت
المدة اللازمة للحصول على التراخيص الجديدة فيها .

وقد حددت المادة الثانية عشر الجهات التي تطبق فيها أحكام هذا القانون
وأجازت للوزير المختص بقرار يصدر إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق
أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفي هذه
الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها في الاعلان وفي
التراخيص فيه .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المرافق على
مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة
عليه وإصداره .

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم

الاعلانات وإلغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة

التنفيذية القديمة (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بمعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات

وعلى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـ و ر

مادة ٢ :

يقدم طلب الترخيص في الاعلان إلى الجهة المختصة مبينا به اسم الطالب وصناعته
ومحل إقامته والمدة التي سيباشر فيها الاعلان وموقع العقار الذي سيباشر عليه
واسم مالكه .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(أ) الرسوم والانشائية التفصيلية بمقياس رسم مناسب من صورتين عن الحوامل

(١) الوقائع المصرية الممدد ٩٩ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

المقامة حول الأرض الفضاء على ستة أمتار من منسوب سطح الأرض المطلقة عليه .
وإذا لم يكن الغرض من إقامة السياج حجب الأرض الفضاء من جميع جهاتها، أو جب
ترك جزء خال يكشف عما وراءه بإرتفاع قدره نصف متر على الأقل بين الأرض
وآخر جزء في السياج ويجوز في هذه الحالة تغطية هذا الفراغ بشبكة من الخشب
على الأقل الجزء المفرغ منها عن نصف مساحته .

(ب) اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط :

١ - يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل في الحوائط استعمال كانات من الحديد
لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحوائط عن ١٠ سم ولا يجوز استعمال
الخوابير أو القطع الخشبية في هذا الغرض .

ويجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية والقواعد
الهندسية ويشترط ألا يتعارض مع فتحات الأبواب والنوافذ وسائر الاتقاذ وأعمدة
الصرف ومواسير المياه .

٢ - يجب ألا يجاوز بروز الاعلان بما في ذلك الحوامل والكواويل
واللوحات المباشر عليها خارج حد الطريق المسافات الآتية :

٥ سم من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ثلاثة أمتار مقيسا من سطح
الطريق ثم ٥ في المائة من عرض الطريق في المسافة التي تملو ذلك لغاية ارتفاع
أربعة أمتار مقيما من سطح الطريق وبشرط ألا يزيد البروز على ستين سنتيمترا
ثم ١٠ في المائة من عرض الطريق فيما يملو ذلك من ارتفاع .

وبشرط ألا يزيد البروز على متر ونصف ولا يجوز أن يزيد إرتفاع أعلى جزء
في الاعلان على سطح سقف الدور العلوي المطل على الطريق بأكثر من مترين .

وإذا كان الاعلان مثبتا على واجهات البواكي وجب ألا يزيد بروزه مع

الحوامل والسكوابيل الخاصة به من سطح الحائط على ربع عرض الرصيف الواقع خارج واجهات البواكى بشرط ألا يتجاوز هذا البروز ٥٠ سم وألا يقل إرتفاع أدنى جزء فيه عن ثلاثة أمتار ويحظر مباشرة الاعلان على فتحات البواكى وكذلك الاعلان البارز على الجوانب الداخلية والجانبية لأكتاف البواكى .

(ج) الاعلانات الموضوعة فوق أسطح المباني :

١ - فى حالة مباشرة الاعلانات على لوحات موضوعة فوق أسطح المباني يجب ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيها بما فى ذلك الحوامل على خمسة أمتار أما فى حالة مباشرتها على تركيبات مفرغة بحيث لا يكون فى مجموعها أو فى جزء منها لوحة مصمتة فيجب ألا يزيد إرتفاعها بما فى ذلك الحوامل على عشرين مترا .

ويجب فى الحالتين المتقدمتين أن تكون الحوامل ومشمولاتها رادعة عن صامت واجهات البناء الواقعة على حد الطريق بما لا يقل عن متر واحد .

٢ - يجب أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات والتركيبات وغيرها من مواد غير قابلة للاحتراق .

٣ - يجب أن يكون الاعلان وحوامله فى موضع لا يعرض المتفرجين بالمقار أو غيرهم لأى ضرر ولا يتعارض مع التركيبات الخاصة بالمرافق العامة أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية وبحيث يقاوم تأثير الرياح ولا يترتب عليه أى ضرر .

(د) الاعلانات المثبتة فى أعمدة الانارة :

يجب فى الاعلانات التى تلبس على أعمدة الانارة ألا يقل إرتفاع أدنى نقطة فيها فيها عن ٥ر٤ متر من سطح الرصيف وألا يزيد مسطحها على متر مربع وألا يتجاوز البروز حافة الرصيف .

(هـ) الأعلانات على النفق

يجب في الأعلانات التي تباشر على النفق إذا لم تسكن بالنقش إلا يجاوز ارتفاعها حافتي الحائط الممتدة بعرض الطريق السفلى وألا يزيد سمكها على عشرة سنتيمترات .

(و) في الأعلانات على شبكة الحمايب أعلا سيارات الأجرة (١) .

يجب في الإعلانات التي تباشر على شبكة الحمايب أعلا سيارات الأجرة أن تثبت تمهيتا جيدا بالشبكة . وأن تسكون غير بارزة عن سطح السيارة العلوى المشته به الشبكة . والا يزيد ارتفاع الأعلان عن عشرين سنتيمتر عن سقف السيارة . وأن يسكون من مادة غير قابلة للاحتراق .

ويلزم حفظ رخصة مباشرة الإعلان مع سائق السيارة وتقديمها عند أى طلب فى أى وقت .

ويجب أخطار قلم المرور عن السيارات الأجرة المباشرة عليها الأعلانات بدون ترخيص ليراعى ذلك فى تجديد رخصة المرور السنوية !

(ز) الأعلانات المضيئة كهربائيا (٢) .

يجب أن تتوافر فى الأعلانات المضيئة كهربائيا فضلا عن الأشتراطات النصوس عليها فى هذه المادة ما يأتى :

(١) أن يسكون موقع الأعلان المضىء فى مسكان مأمون بعيد عن متناول الأيدى وبطريقة تمنع انتشار الحريق .

(٢) أن تعمل حواجز من مادة غير قابلة للاحتراق حول الأعلانات التي

(١) الفقرة (و) من المادة (٣) مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم

٢٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) الفقرة (ز) من المادة (٣) مضافة بقرار وزير الأسكان والمرافق رقم ٧٢٩

لسنة ١٩٦٧ .

تقام فوق أسطح المباني والأعلانات التي تباشر على السياجات واللوحات والحوامل المقابلة على الأرض ويعمل بهذه الحواجز بباب مزود بقفل متين لمنع دخول غير المختصين إلى مكان الإعلان كما توضع عليه لافتة (خطر — ممنوع الدخول) .

(٣) أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلة في تركيب الاعلان بما فيها الحوامل والمحولات موصلة توصيلا كهربائيا جيدا بالأرض .

(٤) أن تكون محولات التيار والانابيب الضوئية وما يتصل بها من أجهزة في أماكن مأمونة وجيدة التهوية وفي مكان لا يدخله إلا المختصين فقط .

(٥) أن تكون المفاتيح والمصهرات على لوحة أو لوحات من الرخام أو الإردواز .

(٦) أن تكون جميع التوصيلات الكهربائية داخل مواسير معزولة من الصلب السميك المالحوم كما يجب توصيلها بالأرض .

(٧) أن تكون محولات التيار مغطاة بأغطية محكمة بحيث لا تتسرب إليها مياه الامطار وأن تكون جيدة التهوية .

(٨) أن يزود مكان الإعلان المركب على أسطح المباني أو المباشرة على اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط على واجهات المحال بمدد من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الذي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه وذلك من الأنواع الآتية .

جهاز إطفاء حريق الكهرباء

جهاز إطفاء مائي سعة ١٠ لتر .

مادة ٤ :

لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو النقش أو بالطلاء على الحوائط إلا في الاماكن التي توافق عليها السلطة المختصة وذلك فيما عدا الاعلانات المنصوص عليها في البند (١) من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضيئة إذا كانت تسبب أخلالا أو لبسا مع أشارات المرور الضوئية .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بالاضاءة المسقطه المتحركة والثابتة إلا في الاماكن وبالأوضاع التي توافق عليها السلطة المختصة .

مادة ٥ :

يجب أن تصنع اللوحات والحوامل والوسائل المدة لمباشرة الاعلانات من مواد ذات مقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة كالمعدن أو الخشب أو الزجاج أو غيره .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق إلا على لوحات مصنوعة من المواد المشار إليها على أنه بالنسبة للاعلانات التي لاتزيد مدة مباشرتها على ثلاثة شهور يجوز أن تكون مصنوعة من مواد ضعيفة المقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة

مادة ٦ :

— في حالة مباشرة الإعلان على لوحة أو حامل معد لهذا الغرض يجوز صرف ترخيص واحد عن كل لوحة أو حامل حتى ولو تغير الاعلان من وقت إلى آخر .

يؤدي الطالب قبل الترخيص في الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية .

(أ) رسم نظري قدره خمسون قرشا من كل إعلان أو لوحة أو سياج أو
عمود أنارة أو وحدة من وحدات النقل المشترك سواء كانت قاطرة أو
مقطورة أو شبكة الحقائق أعلا سيارات الاجرة ولا يرد هذا الرسم في حالة
رفض طلب الترخيص أو طلب تجديده (١) .

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
حتى ولو كان متغير الالية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا كان للاعلان
أكثر من وجه واحد يؤدي الرسم عن كل وجه بحسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل إعلان على أعمدة الانارة على
الايتمدى فانوساذى وجهتين على عمود الإنارة الواحد وذلك لاية مدة
يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحه الإعلان الذى يباشر
على النفق لاية مدة يباشر فيها الإعلان لغاية سنة .

(هـ) رسم قدره جنيهان و ٥٠٠ مليم عن الإعلانات المباشرة من الداخل
أو الخارج على كل وحدة من وحدات النقل سواء أكانت قاطرة أو مقطوره
وذلك عن أية مدة يباشر فيها الإعلان لغاية سنة .

وتحدد مساحة الإعلان بالأبعاد الخارجية للوحدات بما فى ذلك الزخارف
والإطارات أن وجدت وإذا بوشر الإعلان بالنقش أو الكتابة أو الأحرف

(١) الفقرة (١) من المادة السابعة معدله بقرار وزير الشؤون البديية والقروية رقم

المجسمة غير المحدودة باطار فتكون مساحة الإعلان عبارة عن مساحة المستطيل
الشامل للإعلان المباشر .

وفي جميع الحالات تعتبر كسور المتر مترا .

مادة ٨ :

يلتزم القرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٩ :

يعمل بهذا القرار مس تاريخ نشره في الجريدة الرسمية !

وزارة الاسكان والمرافق

قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥

بشروط الترخيص بالاعلان على بردورة الأرصفة والجواجز الحديدية
المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة

وزير الاسكان والمرافق :

بمذ الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات
ولأتمته التنفيذية .

قرر

مادة ١ :

لايجوز فى مدينة القاهرة وضع اعلانات بأرصفة الطرق والميادين والجواجز
الحديدية المختصة لسلامة عبور المشاة إلا فى الجهات التى تحددها السلطة القائمة
على أعمال التنظيم .

وتحدد المواصفات الفنية عند تركيب ونزع الاعلانات بمعرفة السلطة المختصة
بمحافظة القاهرة لتلافى أى تلف أو تسكير بالأرصفة أو الجواجز الحديدية .

مادة ٢ :

يجب عرض نماذج الاعلانات على الجهات المختصة بمحافظة القاهرة قبل
الترخيص بها .

مادة ٣ :

يُحصل مبلغ مساوٍ لرسوم الترخيص المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بصفة تأمين لسلامة الأرصفة والحواجز الحديدية .

مادة ٤ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في صفر سنة ١٣٨٥ (٩ يونيو سنة ١٩٦٥) .

مذكرة

بشروط الترخيص بالأعلان على بردورة الأرصفة والحواجز
الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة

طلبت شركة الاعلانات المصرية الترخيص لها بالأعلان على بردورة الأرصفة
والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة ، ضمن
مشروع تجميل الأرصفة بامتثالها للاعلانات .

ونظرا لأن المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات
حظرت في فقرتها الأولى بمباشرة الاعلانات على أملاك الدولة العامة ، ثم أجازت
في فقرتها الأخيرة للسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الاعلان على هذه الأماكن
طبقا للشروط والأحوال وبالرسوم التي يمينها الوزير المختص بقرار يصدره .

ونظرا لأن بردورة الأرصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور
المشاة بمدينة القاهرة تعتبر من أملاك الدولة العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون
المدنى ، وترى محافظة القاهرة في الاعلان على هذه الأماكن ، وسيلة من وسائل
تجميل الارصفة .

لهذا أعد مشروع القرار المرافق متضمنا لشروط الترخيص بالأعلان على بردورة
الارصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة .

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١
في شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية
والتجارية وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة
بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكبرات الصوت
النص الآتي :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ أو القرارات
المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه ، ويحكم فضلا عن
ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وفي حالة العود
تضاعف عقوبة الغرامة في حديها الأدنى والأقصى فضلا عن المصادرة وإغلاق المحل
الذي قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز سبعة أيام .

ويجوز للسلطة المختصة في الحالات التي ترى فيها خطرا واضحا على الصحة
العامة أو الأمن العام أن تأمر بصفة مؤقتة بالتحفظ على المحل ووضع الاختام عليه
حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية ، ويكون للقاضي المختص إلغاء التحفظ بناء على

تظلم صاحب الشأن في أى وقت قبل الفصل فى الدعوى ويمتهى التحفظ فى جميع الأحوال بانقضاء سبعة أيام على الأمر به .

المادة الثانية

يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ١١ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن إشغال الطرق العامة للنص الآتى :

كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه .

ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات إلى تاريخ إزالة الإشغال .

كما يحكم بإزالة الإشغال فى ميعاد يحدده الحكم ، فإذا لم يقم المحكوم عليه بالإزالة قامت الجهة الادارية المختصة باجرائها على نفقته ، على أنه لا يحكم بإزالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك الجهة الادارية المختصة وللمحافظ المختص قبل الفصل فى الدعوى — وبعد إعطاء المهلة اللازمة — وفى أحوال المخالفات الجسيمة التى يكون معها فى استمرار — الإشغال حصر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام إصدار قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الأحوال وذلك حتى تتم إزالة المخالفات ويجوز فى الأحوال المذكورة التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه بناء على طلب تقدمه السلطة المختصة إلى القاضى الجزئى ويكون للقاضى الجزئى المختص إلغاء التحفظ بقاء على طالب صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى .

ويقضى التعفظ. وفي جميع الأحوال بإزالة المخالفة .

وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم بحكم بالحبس مدة لا تزيد على شهر
وبعرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين
المقويتين .

المادة الثالثة

يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل
المادة ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ، النص الآتي :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف
أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة تكليف المخالف بإزالة أسباب المخالفة في المدة
التي تحددها له والإقامة بالازالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق
الإداري ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى
والرابعة .

وتمضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرة جنيهات وذلك خلال
٢٤ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة وإخطار المخالف به ويجوز للسلطة المختصة
أن تطلب من القاضي الجزئي المختص الأمر بالتعفظ على المحل الذي يلقى بمخالفات
أمامه متى كان في ذلك خطر واضح على الصحة العامة وذلك بوضع الإختام عليه
وذلك حتى يفصل في الدعوى ، ويكون للقاضي المختص إلغاء التعفظ في أي وقت
بناء على تظلم صاحب الشأن قبل الفصل في الدعوى ، ويقضى التعفظ في جميع
الأحوال بإزالة المخالفة .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره
يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(١) صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية سنة ١٩٨٢)
ومشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ في ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

محافظة القاهرة

قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢

محافظة القاهرة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة والقوانين المعدلة له ولائحة التنفيذية .

قرر

المادة الأولى

يجب على أصحاب ومدبرى المحال العامة والملاهى والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وما يماثلها حيازة وعية خاصة لحفظ القمامة على نفقتهم الخاصة طبقا للشروط والمواصفات المبينة بعد :

(أ) أن يكون الوعاء مصفوعا من الصاج الجلفن أو البلاستيك وخاليا من الثقوب وبالغطاء المناسب له .

(ب) أن يكون سعة الوعاء تتراوح بين ١٠٠ ، ٥٠ لتر

(ج) أن يكون الوعاء نظيفا بصفة مستمرة .

(د) أن يوضع الوعاء أمام واجهة المحال طوال فترة فتح المحل ويرفع عند غلقه وفقا لمواعيد العمل المقررة لهذه المحال صيفا وشتاء .

المادة الثانية

في حالة مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القرار تتخذ الإجراءات القانونية ضد المخالف طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه وذلك بالحكم عليه بفرامة لاتزيد على مائة جنيه فضلا عن إزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف بالطريق الإداري .

المادة الثالثة

يمش هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والنشر

لوزارتى الحكم المحلى والإسكان

السيد المدير العام للمرافق والرخص بمحافظة القاهرة :

بالإحاطة إلى الكتاب ٨١ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٥ فى شأن طريقة حساب التمويض المستحق عن محاضر مخالفات الإشغالات بكافة أنواعها .

وتجمل الوقائع فى أن الجمعية العمومية للقسم الإستشارى قد انتهت فى جلستها المنعقدة فى ٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ إلى أن التمويض المستحق فى حالة المخالفة تقدر على أساس مدة شغل الطريق الفعلية حتى تاريخ الإزالة و صدور الترخيص .
ولإمكان تطبيق ما جاء بهذه الفتوى دون تحمل أى مسئولية من الجهاز المركزى للحسابات حيث أنها تشمل عدم تنفيذ أحكام المادة ١٤ من القرار الوزارى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ فيما يختص بالتمويض المستحق من محاضر مخالفات إشغال الطريق .

لذلك تطلبون الإفادة بالرأى عن طريقة حساب التمويض المستحق من محاضر مخالفات الإشغالات بكافة أنواعها والى تختلف وحدتها الزمنية عند الترخيص حيث أن بعض الإشغالات تحتسب رسومها باليوم والبعض الآخر بالشهر والبعض بالسنة و ردا على ذلك نقيده بأنه :

لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن إشغال الطرق العامة تنص على أنه :

إذا حدث أشغال بغير ترخيص جاز للسلطة إزالته بالطريق الإدارى على نفقة المخالف إذا كان هذا الإشغال محلا بمقتضيات التنظيم وعلى المخالف أن يسترد

الأشياء المضبوطة في ميماد تحدد السلطة المختصة وتخطره به وذلك بعد أداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق مع جميع المصروفات .. فإن لم يتم بذلك فالسلطة المختصة يبعها بالمراد العلى وخصم ما هو مطلوب منه من ثمنها والرجوع عليه بالباقي عند الإقضاء بطريق الحجز الإدارى .

ولما كانت المادة ١٤ من ذات القانون تنص على أن كل مخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها .. ويحكم على المخالف بأداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال كما يحكم برد الشيء إلى أصله .

ولما كانت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد ذهبت وهى بصدد بحث تقدير التمويض المدنى والرسوم المستحقة على الترخيص عندما يطالب المخالف الترخيص فى شغل الطريق بعد تحرير محضر ما شغله دون ترخيص إلى أن تحديد رسم الأشغال والمصروفات التى يحكم بها على المخالف وهى ضعف الرسم المستحق والمصروفات إنما يكون إلى تاريخ الإزالة فقط وليس طوال مدة السنة المتخذة وحدة لتقدير رسم الأشغال عند الترخيص كما وأنه كانت المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ الصادرة بقرار من وزير الشؤون البلدية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ تحدد فئات سنوية للرسم المستحق عن شغل الطريق بفترينات كما تجمل المادة ١١ من هذه اللائحة السنة وحدة زمنية لتقدير الرسوم تفادياً لحساب كسور السنة فإن تطبيق هذين الفصين إنما يدون عند منح الترخيص فلا يعتبر بحساب مدة السنة كاملة عند التحديد مقدار ضعف الرسوم الذى يقتضى كتمويض على المخالف قبل منح الترخيص أو بعد الإتهاء من دونه .

لذلك

فإن التمويض المستحق فى حالة المخالفة وطبقاً لما انتهت إليه الجمعية العمومية إنما

يقدر على أساس مدة إشغال الطريق الفعلية حتى تاريخ الإزالة أو صدور الترخيص
وليس على أساس المادة ١١ من القرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ سالف
الذكر والتي يقتضى تطبيقها عند منح الترخيص دون بقية الحالات .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريراً فى ١٩٦٥/٣/١ .

مستشار الدولة

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والتشريع

لوزارة المحكم المحلى والأسكان وهيئة قفاة السويس

ملف رقم ١٨/١٣/٣٨ :

السيد/ مراقب عام الاسكان والمرافق لمنطقة وسط القاهرة :

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٧٣ المؤرخ ١٦/٤/١٩٦٤ فى شأن طلب الرأى فى

النقاط الآتية : -

أولا : تفص المادة الثامنة من قانون الاعلانات رقم ٦٦ لسنة ٥٦ على أنه « كل من باشر إعلانا أو تسبب فى مباشرة إعلان بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات وفى حالة تمديد الإعلانات ولو كانت متماثلة يتمدد عدد المخالفات وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصلته وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

وعند حساب ضعف الرسوم المشار إليها تستفسرون هل يضاعف رسم النظر أم يكفى مضاعفة رسم الإعلان وهل تحصل هذه الرسوم المضاعفة عن سنة كاملة أم عن مدة المخالفة .

ثانيا : تفص المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ فى شأن إشغال الطرق العامة على أنه « يصرح فى الطرق التى لا توجد بها أرصفة بوضع القترينات وبأحداث البروزات طبقا لما جاء بالمادة السابعة بحيث لا يزيد البروز عن ٣٠ سم وتستوضحون الرأى عما إذا كان المقصود من هذه المادة جواز التصريح بقترينات العرض والبروزات والحليات عامة المنصوص عنها بالمادة ١٤ من نفس القانون .

ثالثاً : ينتهي الترخيص باشغال الطرق أو بإعلان في وقت معين وتنفضى مدة إلى أن يتقدم صاحب الشأن طالبا تجديد الترخيص لسنة أخرى وتطالبون الرأي فيما إذا كان القانون يوجب في مثل هذه الحالات تحصيل رسم النظر وضعف الرسوم عن المدة التالية لانتهاء الترخيص حتى تقديم طلب التجديد دون تحرير مخالفة أم يلزم تحرير محضر مخالفة لاستحقاق ضعف الرسوم .

أولاً : ورداً على ذلك نفيد بأن المادة (٨) من القانون رقم ٦٦ لسنة ٥٦ بشأن تنظيم الاعلانات تنص على أنه « كل من باشر إعلاناً أو تسبب في مباشرته لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات وفي حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .. وتنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أنه « يؤدي الطالب قبل الترخيص في الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية :

(أ) رسم نظر قدره خمسون قرشا عن كل إعلان أو لوحة أو سياج ... ولا يرد هذا الرسم في حالة رفض طلب الترخيص أو طلب تجديده .

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان حتى ولو كان متميراً لأية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا كان للاعلان أكثر من وجه واحد يؤدي الرسم على كل وجه حسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل إعلان على أعمدة الانارة على ألا يمدى فانوساً واحداً ذا وجهين على عامود الانارة الواحد وذلك لأية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحة الاعلان الذي يباشر على النفق .. وواضح من سياق النصين المذكورين أن ضعف الرسوم المقررة على

الترخيص الواجب الحكم بها على المخالف تصرف إلى الرسوم الواردة في المادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الاعلانات وهي رسم النظر والاعلان يؤكد ذلك أن عبارة الرسوم جاءت جاممة لتشمل رسم النظر والاعلان وكلاهما مقرر لصرف الترخيص دون أن ينحصر برسم معين ، هذا فضلا عن عدم وجود وجه لتخفيض الرسوم إلى جانب عدم جواز أن يكون المخالف في وضع أحسن من الملتزم بحكم القانون بإعفائه من بعض رسوم الترخيص الأمر الذي يقتضى محاسبة المخالف على أساس مضاعفة الفئات الواردة باللائحة مهما كانت مدة المخالفة أسوة بما يتبع نحو طالب الترخيص .

ثانياً : وبخصوص مدى جواز التصريح بفتريفات البيع والعرض والبروزات والحليات بالطرق التي لا توجد بها أرصفة فيلاحظ أن المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة تنص على أنه « يصرح في الطرق التي لا يوجد بها أرصفة بوضع الفتريفات وبإحداث البروزات طبقاً لما جاء بالمادة السابقة بحيث لا يزيد على ٣٠ سم فتعتبر الفتريفات الواردة في النص جاء عاماً ليشمل للفتريفات بجميع أغراضها سواء كانت معدة للبيع منها أو العرض ومن ثم يجوز التصريح بالفتريفات على اختلاف أغراضها وكذلك البروزات والحليات في الطرق التي لا توجد بها أرصفة وذلك طبقاً للاوضاع الواردة في المادة (١٦) .

ثالثاً : ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى اشتراط تحرير محضر مخالفة لتحصيل ضعف الرسوم المقررة عن المادة (١٤) من القانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة قد أوجبت الحكم على المخالف لأحكام القانون بأداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق والصروفات إلى تاريخ الإزالة وأن المادة (٨) من القانون رقم ٦٦ لسنة ٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات قد أوجبت الحكم على المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة في الترخيص ومثل هذه المبالغ موقود الحكم بها للقاضي باعتبارها عقوبة بمد تحرير محضر المخالفة وتقديم المخالف للمحاكمة ودون ذلك لايجوز إلزام المخالف بأداء النظر وضعف الرسوم .

لذلك نرى : —

- ١ — مطالبة المخالف بضعف الرسوم المقررده على الترخيص شاملة رسم النظر والاعلان وفقاً للفتاى الواردة فى المادة (٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦
- ٢ — ضرورة تحرير محضر مخالفة تمهيداً لالزام المخالف بضعف الرسوم ورسم النظر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً فى ١١/٥/١٩٦٤

مستشار الدولة

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والتشريع

لرئاسة الجمهورية

رقم الملف ٨١٠/١/٩١ .

السيد / المراقب العام للاسكان والموافق .

(منطقة وسط القاهرة - قسم ثان)

أطلعنا على الكتاب رقم ٢٤٢ فى شأن مدى إعتبار بنك التسليف الزراعى والتعاونى مؤسسة عامة فيما يتعلق بتطبيق القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ .

وحاصل الوقائع أن شركة الإعلانات المصرية تقدمت بطلب التصريح لها ينقل سياج الإعلانات المحيطة بأرض بنك التسليف الزراعى بشارع القصر العيني قسم قصر النيل خارج خط التنظيم بمقدار متر ، وطابت معافاتها من تسديد رسوم إشغال الطريق استنادا إلى المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ التى تنضى بأن يعفى من أداء التأمين والرسوم أشغال الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والإشغال المؤقت والمقاولين المتمهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال لهذه الهيئات .

ولذلك تستطالعون الرأى فيما إذا كان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعتبر مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام القانون المذكور .

وردا على ذلك تفيد بالآتى . -

من حيث إن المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة تنص على أنه (يعنى من أداء التأمين والرسوم المشار إليهما فى المادتين ٧ و ٥ فى الأحوال الآتية: —

إشغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

٢ —

٣ — الإشغال المؤقت للمقاولين والمتمهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال للوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمؤسسات العامة (.....) .

ومن حيث إن مقطع النزاع يفتقر فى الوقوف على ما إذا كان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعتبر مؤسسة عامة .

ومن حيث إن المادة ١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت نصت على أنه (تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة) ثم نصت المادة ٤ من ذات القانون على أنه (تظل الشركات والبنوك المشار إليها فى المادة الأولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون)

ومن حيث إن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع ذهبت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ إلى إنه (يبين من استقضاء نظم المرافق العامة أنها بدأت فى نطاق ضيق محدود هو نطاق المرافق الإدارية البحثية ثم أخذت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود إلى ميادين النشاط الأقتصادى التى كانت وقفا على الأفراد فتنشأ مرافق إقتصادية فى صور أشكال مختلفة ،

وقد أقرن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور مماثل في أساليب إدارتها ذلك أنها كانت تدار في عهدها الأول إدارة مباشرة من الدولة بالطريقة المعروفة بطريقة « الريجي » فلما تطور على النحو المشار إليه ونشأت المرافق الاقتصادية اقتضت طبيعتها أن تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيداً على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات القومية الخاصة واتخذ الكثير منها شكل المؤسسات العامة لما تمتاز به نظمها من المرونة والاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة في يسر وسرعة وسهولة وأختلفت وسائل إدارة هذه المؤسسات فمنها ما احتفظ بطابعه العام رغم استقلال شخصيته وذمته المالية ومنها ما أدير بطريقة الاقتصاد المختلط - حيث يساهم الأفراد والهيئات الخاصة في إدارة المرفق بعد إنشائه في صورة شركة مساهمة يكون للدولة النصيب الأكبر من أسهمها ويكون للأفراد والهيئات الخاصة نصيب فيها ، وقد يشير الشكل الذي تتخذه هذه المؤسسات لبعاً حول تكييفها القانوني وعلى الخصوص إذا خلت أداة إنشاء المؤسسة من نصوص صريحة قاطعة في هذا الصدد إذا يحمل شكل الشركات المساهمة واعتبارها شركات مساهمة بينما يتطلب البعض الآخر المرفق العام على المؤسسة اعتداداً بالعرض الذي تستهدفه دون الشكل الذي تتخذه ويعتبرها مؤسسات عامة .

لقد أستقر الرأي فقها وقضاء على معيار التفرقة بين المؤسسات العامة وبين غيرها من المؤسسات تتمثل أولاً . - فيما تمتاز به هذه المؤسسات من عنصر الشخصية الممنوية المستقلة والقيام على مرفق عام . وثانياً - في مدى ما يضيفه المشروع على المؤسسة من حقوق وأمتيازات وسلطات من نوع ما يخوله للمصالح العامة وجهات الإدارة المختلفة تمكيناً لها من أدية رسالتها وتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها . ثالثاً . - في مدى إشراف الدولة ورقابتها على المؤسسة سواء باختيار القائمين على إدارتها أو بالتعقيب على ما تتخذه من قرارات أو

وغير ذلك من صور الإشراف والرقابة ، فمتى كان نصيب المؤسسة من تلك الحقوق والامتيازات ومن رقابة الدولة وإشرافها نصيبا موفورا أرجح وصف المؤسسة الخاصة وليس ثمة مانع قانوني يحول دون الجمع بين وسائتي المؤسسة العامة والاقتصاد المختلط في إدارة المرافق العامة الاقتصادية التي تقتضى طبيعتها هذا الجمع تحقيقا لأهداف المشروع من إنشائها .» .

ومن حيث أن قسم الرأي مجتمعا يجلس الدولة قد سبق أن ردد المبادئ التي أشارت إليها الجمعية العمومية على النحو السالف وطبقتها بالنسبة إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني على وجه التخصص قذبت إلى أنه (. . .) يتبين من وثائق انشاء بنك التسليف الزراعي والتعاوني أنه على مرفق عام هو مرفق التسليف الزراعي فقد كان إنشاؤه ثمره تفكير الدولة وتوجيهها ، فهو من صنعها لا من صنع الافراد وبغيتها منه هي خدمة الاقتصاد الزراعي في بلد للزراعة المقام الاول بين موارد الثروة القومية ، ولذلك خولته الدولة سنطات وحقوقا وامتيازات من نوع ما تخول لجهات الإدارة العامة ، كما أخضعت لإشرافها ورقابتها واتخذ هذا الإشراف مظاهر عدة ، في تشكيل الهيئات التي تتولى إدارته ، وفي رقابة وزير المالية على ما تصدره تلك الهيئات من قرارات في خضوعه لرقابة ديوان المحاسبة يضاف إلى ذلك إن الدولة بسطت عليه حماية مالية واسعة النطاق تمثلت في مساهمتها بنصف رأسماله وفي ضمانها للمصارف المساهمة فيه ربحا قدره ٥ ٪ وفي القروض الكبيرة التي تقدمها الحكومة للبنك على أن لا تستردها إلا عند تصفية البنك . وإذا لاحظنا أن مرسوم إنشاء البنك قد نزل له بالشخصية المعنوية أمكن القول بأن البنك المذكور قد تجمعت له كل مقومات المؤسسات العامة ، فجمع بذلك كل عناصرها وينبغي على اعتباره مؤسسة عامة أن يكون كافة موظفيه قائمين بخدمة عامة ، ومن ثم فهم يخضعون لقانون الكسب غير المشروع . . .)

ومن حيث أنه يخلص من كل ما سلف أن بنك التسليف الزراعي التعاوني

يعتبر مؤسسة عامة .

لذلك

نرى أن بنك التصليف الزراعى والتعاونى يعتبر مؤسسة عامة فى مفهوم الماذة
١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام :

مستشار الدولة

الباب الثالث

الباعة الجائلين

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧

في شأن الباعة للتجولين

باسم الامة .

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة للتجولين وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ :

بعد بائعا متجولا :

أ - كل من يبيع سلعة أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

ب - كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنارل لبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

مادة ٢ :

لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم في الجهة التي تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة

ويصدر ببيان إجراءات منح الترخيص وشروطه وأوضاعه وبتحديد الرسوم التي تحصل عنه وعن تجديده وعن إعطاء صورته منه في حالة فقدته أو تلفه وتحديد ثمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا تتجاوز الرسوم المطلوبة في كل حاله مائة ريال

مادة ٣ :

يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الأخير من مدة الترخيص وإلا اعتبر لأغيا بانتهاء مدته .

مادة ٤ :

على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة أثناء ممارسة حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طاب منه .

مادة ٥ :

على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو في حالة إلغاء الترخيص .

مادة ٦ :

لا يجوز الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول للأشخاص الآتي بيانهم :
أ - من يقل سنه عن اثنتا عشر سنة ميلادية .

ب - المصابين بأحد الأمراض المعدية أو الجلدية أو الطفيليات و حاملي جراثيم أحد الأمراض المعدية والمخالطين لصاب بمرض معدى أثناء المراقبة .

ج - المحكوم عليه في جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجاري وكذا المحكوم عليه في جنائية من جنائيات التعدي على النفس ولم تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضي المدة .

مادة ٧:

يلغى الترخيص في الأحوال الآتية : —

ا — إذا ثبت أن المرخص له في حالة من الأحوال المنصوص عليها في البند (ب) من المادة السابقة :

ب — إذا حكم على المرخص له في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (ج) من المادة السابقة .

مادة ٨:

للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة أن تخصص أماكن ميسنة أو سويقات لوقوف الباعة للتجولين أو قنات خاصة منهم وأن تحدد الحد الأقصى لمددهم لكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن كما يجوز أن تحدد الحد الأقصى لمدد ما يجوز الترخيص لهم في دائرة كل منها

مادة ٩:

لايجوز للباعة التجولين :

ا — ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرقهم داخل وسائل نقل الركاب كالأتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف في الشوارع والبيادين والأحياء والأماكن التي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

ب — الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه .
ج — الوقوف في الأماكن التي يمنع البوليس وقوفهم فيها لضرورة تقتضيها حركة المرور أو الأمن العام .

د — بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

(قوانين البلدية ج ٢)

ه — الإعلان عن سلمهم باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو
أى طريقة أخرى يتسبب عنها إقلاق راحة الجمهور .

و — الإعلان عن سلمهم بالمفاداة أو بأى وسيلة أخرى فى المواعيد التى يصدر
بتحديد ما قرار من المجلس البلدى بمد موافقة المحافظة أو المديرية .

مادة ١٠

يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها البياعة المتجولين
لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التى يصدر بها قرار
من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية :

ويجوز بقرار مماثل أن يحظر على البياعة بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات
أو المشروبات التى يتعذر وقايتها من الفساد وأن تحدد شروط ومواصفات ونماذج
ملابسهم أو ملابس فئة منهم

مادة ١١ :

يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة
لاتزيد على شهر وبغرامه لاتزيد عن خمسة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين
وإذا كانت المخالفة خاصة ببيع مشروبات أو مواد غذائية أو عرضها للبيع تكون
العقوبة الحبس مدة لاتزيد على شهرين وغرامة لاتقل عن مائة قرشا ولا تزيد عن
عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢

يكون لموظفى وزارة الشؤون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة
الصحة العمومية الذين بندهم الوزير صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات
الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون وللقرارات المنفذة له

مادة ١٣

يسرى هذا القانون على البلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية

مادة ١٤ :

يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه.

مادة ١٥ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره ولوزير الشؤون البلدية والقروية وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

(الوقائع المصرية العدد ١١ مكرر) غير اعتيادي الصادر في ١٩٥٧/٢/٣ .

قرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧

في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات
والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع
المشروبات والمواد الغذائية

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بعد الإطلاع على الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة
١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين .

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية في ٢ يونيو سنة ١٩٥٧ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرـر

مادة ١ :

يجب أن تتوفر في العربات والصناديق والأوعية والعلاقات التي يستعملها الباعة
المتجولين لبيع المشروبات والمأكولات الشروط المنصوص عليها في المرسوم الصادر
في أبريل سنة ١٩٣٦ بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية كما يجب أن تتوفر
فيها الشروط والمواصفات الآتية :

١ — أن تكون العربات والصناديق مبطنة في الداخل بالصاج المجلفن أو الصاج
المحلىستوى المطفى بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنسي وأ أن تغطى بالزجاج
أو غيره وأن تكون لها نافذة للتهوية وتغطى بنسيج من السلك الرفيع الضيق
المقنطحات أو من أية مادة مناسبة وأن تزود بأوعية ذات أغطية لحفظ الفضلات مؤقتا

٢ — أن تكون أوعية بيع المشروبات مزودة بحنفيات لأخذ الشراب منها
ولها أغطية محكمة .

٣ - أن تبين بشكل ظاهر على العربات والصناديق والأوعية
والعلاقات اسم صاحب المحل المستورد منه المشروبات ورقم
المحل وعنوانه .

مادة ٢ :

يحل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير الشؤون البلدية والقروية

نشر بالعدد ٨٠ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ .

قرار وزارى رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن المأكولات والشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين
بيعها والمواصفات الواجب توافرها في ملابسهم

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بمذ الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣
لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين .

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية في يونيو سنة ١٩٥٧ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

ق ر ر

مادة ١ :

يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا أو يعرضوا للبيع المطبوخ (ويدخل في ذلك
السلوق والمشوى والمقلى) من اللحوم والأرجل والأحشاء والروس والأسماك
والخضروات والأرز والمشويات والكسكسى والكشبرى والسكرونة والشعرية
وكذا السلطات . كما يحظر عليهم مزاوله مهنة عصير القصب وما شابهه من فواكه
وخضروات بواسطة عصارات على عربات يد بالطريق العام .

مادة ٢ :

على كل بائع متجول أثناء ممارسة عمله أن يكون نظيف الجسم والملابس وأن
لا يكون حافي القدمين .

وعلى باعة الأغذية المتجولين فضلا عن ذلك أن يفتون رؤسهم بطواقى بيضاء
أو ماعائلها من أعطية الرأس النظيفة أثناء ممارستهم لعمالهم .

مادة ٣ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الشؤون البلدية والقروية

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٨٠ فى ١٤/١٠/١٩٥٧ .

قرار ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن إجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص
في ممارسة حرفة الباعة الجائلين

وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ٥٧ في شأن الباعة الجائلين وعلى القرار
الوزاري رقم ٩٨٤ في شأن اجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص في
ممارسة حرفة الباعة الجائلين .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٧ في شأن الشروط والمواصفات الواجب
توافرها في العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع
المشروبات والمواد الغذائية .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٨٠ لسنة ٥٧ في شأن المأكولات والمشروبات
التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط والمواصفات الواجب توافرها في
ملابسهم .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

مادة ١ :

يقدم طلب الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول إلى السلطة القائمة على أعمال
التنظيم بالمجلس البلدي المراد الترخيص في ممارسة هذه الحرفة في دائرة اختصاصه .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

١ — اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته وعنوانه .

- ٢ - نوع السام . و البضاعة التي يطلب الترخيص في بيعها أو في مزاولتها .
- ٣ - المكان والمنطقة التي يطلب الترخيص بالعمل فيها .
- ٤ - كل البيانات الخاصة بالترخيص للطالب في مزاوله مهنة بائع متجول فيما لو كان قد سبق الترخيص له بذلك .

مادة ٢ :

يرفق بالطالب المستندات الآتية :-

- ١ - شهادة الميلاد أو مايقوم مقامها .
- ٢ - شهادة الحالة الجنائية (تحقيق الشخصية أو صحيفة السوابق) :
- ٣ - الترخيص السابق حصول الطالب عليه في ممارسة حرفة بائع متجول .
- ٤ - الإيصال الدال على أداء رسم الترخيص .
- ٥ - شهادة تفيد مزاوله لمهنته في المكان المطلوب الترخيص له فيه مصدقا عليها من قسم أو مركز أو نقطة الشرطة المختصة أو الاتحاد القومى أو رابطة الباعة الجائلين .
- ٦ - ثلاث صور فوتوغرافية للطالب بمقاس ٣ X ٤ سم .

مادة ٣ :

تقيد طلبات الترخيص بأرقام مسلسلة في سجل خاص يمدده المجلس البلدى ويبين فيه تاريخ وساعة ورودها وملخص البيانات الخاصة بها والإجراءات التي اتخذت فيها .

مادة ٤ :

يحال الطالب إلى الجهة الصحية المختصة بتوقيع الكشف الطبى عليه للتحقق من

خلوه من الأمراض المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

وإذا كانت الحرفة المطلوب الترخيص في مزاولتها تقتضى استخدام عربات أو أوعية أو صناديق لبيع المشروبات أو المواد الغذائية وجب على الطالب تقديمها إلى الجهة الصحية المختصة للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري الصادر بناء على المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٥ :

يجب عند منح الترخيص أن تتوافر الشروط التالية :

١- أن يكون للطالب محل إقامة ثابت ومعروف في المدينة التي يطلب الترخيص ومزاولة مهنته فيها .

٢- أن يقدم إقراراً بارتداء الزي الخاص بالباعة الجائلين في المناطق التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية .

٣- أن يسمح العدد المحدد للتراخيص في المسكان المعينة أو السويقة المطلوب الترخيص بمزاولة مهنة البائع المتجول فيها بمنح الترخيص .

مادة ٦ :

تفصل في طلبات الترخيص في دائرة اختصاص المجلس البلدي لجنة تشكل من:

١- ممثل السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس البلدي - رئيسا .

٢- ممثل من الإدارة الصحية بالمجلس البلدي أو مفتش صحة المركز .

٣- عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة ومجلس الدولة بالنسبة إلى كل

مجلس بلدية القاهرة والإسكندرية .

٤ - ضابط من شرطة البلدية أو من قسم أو مركز أو نقطة البوليس المختصة.

٥ - ممثل للباعة الجائلين .

٦ - ويجوز أن يحضر عضوا في اللجنة ممثل لصححة السياحة يختاره مديرها .

وتقوم كل الجهات المشار إليها في هذه المادة بإبلاغ إسم ممثلها إلى المنطقة المختصة في الشهر الأول من كل عام وكلما تغير هذا الممثل أثناء السنة .

ويصدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد أسماء أعضاء اللجنة كل عام - وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلبات وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس وتكون قراراتها نهائية وعليها تسبب القرارات الصادرة لرفض الترخيص وإخطار قوى الشأن بها خلال أسبوع من صدورها بكتاب موصى عليه .

مادة ٧ :

مع مراعاة أحكام المادة ٨ من القانون رقم ٣٣ لسنة ٥٧ تقترح اللجنة المشار إليها في المادة السابقة عدد التراخيص الخاصة بالباعة فى الأماكن والسويقات المحددة لوقوفهم كل عام مراعية إعتبارات الأمن والصحة العامة والمرور وعلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم نشر القرارات الصادرة بتحديددها فى الجريدة الرسمية .

مادة ٨ :

تجرى المفاضلة بين مقدمى الطلبات لمنح الترخيص فى الأماكن والسويقات المحددة لوقوف الباعة الجائلين وفقا للقواعد الآتية :-

٢ - من صدر له ترخيص مباشرة مهنة بائع متجول فى دائرة المجلس البلدى .

٣ - من زاول العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب فى المكان

المطلوب الترخيص فيه .

٤ - الأكثر أولاداً ثم الأكبر سنّاً ثم الأصغر في تقديم الطلب .

مادة ٩ :

يقدم طلب تجديد الترخيص قبل انتهاء ميعاده بشهر على الأقل وتتبع في قبوله والفصل فيه أحكام المواد السابقة .

مادة ١٠ :

يحصل رسم قدره :-

١ - عشرة مليمات عن منح الترخيص أو تجديده أو إعطائه بدل فاقد أو صورة منه ،

٢ - رسم قدره مائة مليم عن العلامة المميزة للباعة الجائلين .

مادة ١١ :

يسلم الترخيص إلى الطالب بعد صدور القرار بمنحه وتسلم إليه العلامة المعدنية المميزة وتخطر الجهة التي تراول الحرفة في اختصاصها برقم الترخيص وتاريخ صدوره وعلى المرخص إليه الإحتفاظ بالترخيص وحمل العلامة المميزة بشكل ظاهر أثناء مباشرته لمهنته وتقديمها إلى المختصين عند الطلب . وعليه في حالة فقد الترخيص أو تلفه أو فقد العلامة المميزة أو تلفها التسقدم فوراً إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم لإعطائه بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو علامة جديدة .

وعلى هذه السلطة تسليمه شهادته تفيد تقدمه إليها بطلب نصرف بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو العلامة المميزة لتسليمها إليه متى تحقق من سبق الترخيص له خلال ثمانية وأربعون ساعة من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٢ .

تمد السلطة القائمة على أعمال التنظيم الترخيص وطلبات الحصول عليها وتجديدها وطلب صورة أو بدل فاقد عنها والسجلات التي تقيد هذه الطلبات فيها وفقا لنماذج المرفقة بهذا القرار كما يجب عليها إعداد العلامات المدنية المميزة بأرقام مسلسلة بحيث يبين عليها اسم المجلس البلدى والمنطقة المرخص لمزاولة المهنة فيها .

مادة ١٣ :

يجب على المرخص له إتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة ولا يجوز له مباشرة العمل في السويقات المخصصة للباعة الجائلين بعد غروب الشمس بساعة عدا خلال شهر يونيه ويوليو وأغسطس فيجوز له مباشرة العمل حتى الساعة العاشرة مساء . كما يجوز مباشرة العمل حتى الساعة الثانية عشرة مساء خلال شهر رمضان - ولا يجوز للمرخص له بعد انتهاء هذه المواعيد ترك العربات أو الأدوات المستعملة في مزاولة الحرفة في شويقه أو المكان المخصص لمباشرة الحرفة أو البيت فيها .

مادة ١٤ :

يلغى القرار الوزارى رقم ٩٨٤ لسنة ٥٧ والمادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٥٧/١٢٨٠ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من قرارات :

مادة ١٥ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
وزير الشؤون البلدية والقروية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

في شأن الباعة المتجولين

بأسم الشعب .

رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ، وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر القانون الآتي :

المادة الاولى

مادة ١ :

يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين النص الآتي :

ماده ١ (١) يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وفي حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد

(١) صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٢ (٤ نوفمبر سنة ١٩٨١) .
ومنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٤ (مكرر)

ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .»

المادة الثانية

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

الباب الرابع

في الري والصرف والرسو (العائيات)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الري والصرف

بإسم الشعب .

رئيس الجمهورية .

بعد الإطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ،

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحصيل أجور الري من طلبات

وآلات حكومية،

وعلى القانون المدني ،

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع ببياه الآبار

الارتوازية،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن أجور الري من الآلات الرافعة التي

يديرها الأهالي والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

أو التحسين ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ،

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن المصارف المحلية ،
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .
وبناء على مارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى

الباب الأول

في الأملاك ذات الصلة بالرى والصرف

الفصل الأول

في الأملاك العامة

مادة ١:

— الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هى .

(١) مجرى النيل وجسوره ، وتدخل فى مجرى النيل جميع الأراضى الواقعة
بين الجسور:

ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكة خاصة للدولة أو
مملوكة لغيرها .

(ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الأراضى والمنشآت
الواقعة بين تلك الجسور وذلك ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة
أو لغيرها .

(ج) المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرى والصرف أو وقاية الأراضى

أو القرى من طغيان المياه أو من التآكل وكذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرى والصرف والمقامة داخل الأملاك العامة .

(د) الأراضى التى تنزع ملكيتها :نفقة العامه لأغراض الرى أو الصرف والأراضى المملوكة للدولة التى تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٢ :

— تعتبر ترعه عامة أو مصرفا عاما كل مجرى معد الرى أو للصرف تكون الدولة قائمة بنفقات صيانتها ويكون مدرجا بسجلات وزارة الرى أو فروعها فى تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك المجرى الذى تنشئها وزارة الرى بوصفها ترعا عامة أو مصارف عامة وتدرجها فى سجلات بهذا الوصف .

مادة ٣ :

— فى غير إخلال بأحكام ، القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يجوز بقرار من وزير الرى أن تعتبر أية مسقاه خاصة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفا عاما إذا كانت هذه المسقاة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعة عامه أو بمصرف عام أو ببحيرة كما يجوز بقرار منه نزع ملكية المسطحات الأخرى اللازمة لاستكمال النفعة منها .

مادة ٤ :

— تشرف وزارة الرى على الأملاك العامة المنصوص عليها فى المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك إلى إحدى جهات الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تغرس أشجارا فى هذه الأملاك أو أن ترخص فى ذلك إلا بعد موافقة وزارة الرى .

ماد ٥ :

— تعتبر الأراضى المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة أو

الداخله في الملكيه الخاصه للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة
والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضي
الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة إلى جسور النيل وعشرين
مترا خارج منافع الترع والمصارف محملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة
للرى والصرف حق ولو تسلمت تلك الجسور إلى إحدى الجهات المينة في
المادة (٤) :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري إجراء أى عمل بالأراضي المذكورة
أو إحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار
تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى .

ولمهندسى وزارة الري دخول تلك الأراضي للتفتيش على مايجرى بها من
اعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع في
إجرائها كان لهم أن يسكلفوا المخالف بازالتها في موعد مناسب وإلا جاز لهم وقف
العمل وإزالته إداريا على نفقته .

(ب) لوزارة الري أن تقوم في تلك الأراضي بأى عمل تراه ضروريا لوقاية
الجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميمها وأن تأخذ من تلك الأراضي الأتربة
اللازمة لذلك على أن يعرض أصحابها تعويضا عادلا .

(ج) لوزارة الري أن تلتقي نتائج تطهير الترع العامة والمصارف العامة في تلك
الأراضي مع تعويض أصحابها تعويضا عادلا .

مادة ٦ :

— لأمسئولية على الدولة عما يحدث من ضرر للأراضي أو للمنشآت الواقعة
في مجرى النيل أو مساطيحه أو مجرى ترعة عامة أو مصرف عام إذا تغير متسوب
المياه بسبب ما تقتضيه أعمال الري والصرف أو موازاناتها أو بسبب طارئ .

مادة ٧ :

— لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة. والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترغ العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأي غرض إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها.

مادة ٨ :

لا يجوز زرع الأشجار والتمخيل في الجسور العامة أو في داخلها أو في المجارى العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالري والصرف إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها.

وإذا ترتب على وجود الفراس إعاقه المياه أو تعطيل الملاحة أو إعاقه تظهير أو توسيع المجرى أو الاضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها أو أية أضرار أخرى أو خشى من سقوطها كلفت الوزارة صاحبها بإزالتها أو قطع فروعها في الموعد الذي تميمه وإقامت هي بذلك وتولت ييمها ودفع ثمنها إلى صاحبها بمخصص نفقات الإزالة أو القطع.

الفصل الثاني

في الأملاك الخاصة

الفرع الأول

في المساقى والمصارف الخاصة

مادة ٩:

— لملك الأراضي التي تفتتح بمسقاة وأحدة مملوكة لهم أخذ المياه منها بنسبة مساحة ما يملكه كل منهم من هذه الأراضي .

ويضع وكيل تفتيش الري المختص جداول المطارفة للأراضي التي تخضع لهذا النظام ويتولى رجال الإدارة تنفيذها تحت إشرافه .

ويختص بالفصل في كل نزاع ينشأ عن كيفية استعمال هذا الحق ، ويكون التظلم من قرارات وكيل التفتيش إلى مفتش الري المختص الذي يفصل في التظلم بقرار نهائي .

مادة ١٠:

يجب على ملك الأراضي المنتفعة بالمساقى الخاصة والمصارف الخاصة تطهيرها وإزالة نبات الهايسنت وغيره من النباتات والحشائش المعوقة لسير المياه فيها وصيانتها وحفظ جسورها في حالة جيدة .

مادة ١١:

يجوز لمفتش الري بناء على تقرير من وكيل التفتيش المختص أو شكوى من

خوى الشأن عن مخالفة المادة السابقة أن يخطر رجال الإدارة تكليف الملاك بتطهير المسقاة أو المصرف أو إزالة ما يعترض سير المياه من عوائق أو ضيانتها أو ترميم جسورها أو إعادة إنشاء الجسور في موعد معين وإلا قام تفتيش الري بأجراء ذلك وتحصيل التكاليف بالطرق الإدارية من أصحاب الأراضي المذكورة كل بنسبة مساحة أرضه التي تستمتع بالمسقاة أو المصرف وبحسب ضمن هذه التكاليف قيمة التمويض عن كل أرض تكون قد شغلت بسبب التطهير :

مادة ١٢ :

— إذا كانت الأراضي الواقعة على جانبي مسقاة خاصة أو مصرف خاص مملوكة للملاك متعددين اعتبر محور المسقاة أو المصرف حدا فاصلا بين أملاكهم بالنسبة إلى أعمال التطهير والصيانة ما لم يقدم دليل على خلاف ذلك .

مادة ١٣ :

— تعتبر الأراضي التي تمر قيها مسقاة خاصة أو مصرف خاص محملة بحق ارتفاق لصالح الأراضي الأخرى التي تستمتع بتلك المسقاة أو بذلك المصرف ما لم يقدم دليل على خلاف ذلك ،

مادة ١٤ :

إذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى إلى تفتيش الري بسبب منعه أو إعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول إحدى الأراضي لتطهير تلك المسقاة أو المصرف أو ترميم أيهما جاز لفتش الري إذا ثبت أن أرض الشاكي كانت تستمتع بالحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكي من استعماله مع تمكين غيره من المتنفذين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التي تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الشكوى لمفتش الري وينفذ على نفقة المشكو ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة في الحقوق المذكورة.

مادة ١٥ :

— إذا تعذر على أحد الملاك ري أرضه أو صرفها على وجه كاف إلا بإنشاء مسقاة خاصة أو مصرف خاص في أرض غيره أو باستعمال مسقاة خاصة أو مصرف خاص موجود في أرض الغير وتعذر عليه الاتفاق مع ملاكها فيعرض شكواه على مفتش الري ليأمر بالتحقيق فيها وعلى التفتيش أن يطلب جميع الخرائط والمستندات التي يستلزمها بحث الطلب في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الطلب إليه . ويتولى مدير أعمال هندسة الري إجراء التحقيق في موقع المسقاة أو المصرف بعد أن يعلن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول كل ذي شأن وكذلك أمين الاتحاد الاشتراكي ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية بالناحية بالمكان والوعد اللذين يحددهما قبل الانتقال إلى الموقع المذكور بأربعة عشر يوماً على الأقل وتعرض نتيجة هذا التحقيق على مفتش الري ليصدر قراراً مسيئاً بإجابة الطلب أو رفضه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الخرائط والمستندات ويعلن القرار لكل ذي شأن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول . وتسرى الأحكام المتقدمة في حاله طلب إقامة آلة رافعة على أرض الغير عند مأخذ المياه أو مصبها وكذلك المجرى اللازم لها لري أو صرف منقولة عن المأخذ أو الصب ،

مادة ١٦ :

إذا تغير بسبب أعمال المنافع العامة طريق ري أرض أو صرفها أو توضع

عنها ذلك الطريق وجب على مفتش الري أن يصدر قرارا بإنشاء طريق آخر للري أو الصرف طبقا لأحكام المادة السابقة .

ويكون تنفيذ القرار قبل قطع طريق الري أو الصرف وعلى نفقة الجهة التي أحدثت التغيير .

ماده ١٧ :

— ينفذ القرار الصادر طبقا لأحكام المادتين السابقتين بالطريق الإداري بعد أداء تعويض لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر منه .

وإذا أجاز القرار الانتفاع بمسقاة خاصة موجودة أو بمصرف خاص موجود وجب أن يشمل التعويض جزءا مما تساويه تكاليف الإنشاء وقت تقرير الانتفاع بحسوبا بنسبة مساحة الأرض التي تنتفع من أيهما .

وتكون مصروفات صيانة المسقاة أو المصرف بنسبة مساحة الأراضي التي تنتفع بها وإذا رفض صاحب الشأن قبول التعويض المقدر أو تعذر أدائه إليه أودع خزانة التفتيش المختص لحساب ذوى الشأن مع إخطارهم بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويعتبر الإيداع في حكم أداء التعويض في تطبيق الفقرة الاولى .

مادة ١٨ :

— إذا صدر قرار لصالح أكثر من شخص جاز لتفتيش الري أن يرخص لواحد منهم أو أكثر في تنفيذ القرار نيابة عن الآخرين ولئن نفذ القرار الرجوع على الباقين بما يخص كلا منهم في التكاليف بنسبة مساحة أرضه .

مادة ١٩

— إذا رأى مفتش الري أن مسقاة خاصة أو مصرفا خاصا أصبح بغير فائدة لوجود طريق آخر للري أو الصرف أو كان مضرافله أن يقرر سده أو إلغاءه واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الضرر بحسب الاحوال .
ويلزم أصحاب المجرى تنفيذ القرار في الموعد الذي يحدد فيه وإلا كان للتفتيش إحراء ذلك على نفقتهم.

الفرع الثاني

في الأعمال الخاصة داخل الأملاك العامة
ذات الصلة بالري والصرف

مادة ٢٠ .

لا يجوز إجراء أي عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف أو إحداث تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديد قراره من وزير الري على ألا يتجاوز مقداره جينهان ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص .

مادة ٢١ :

يجوز لوزارة الري أن تشترط للترخيص في أي عمل من الأعمال المشار إليها في المادة السابقة اعتبار ذلك العمل عند انتهاء مدة الترخيص أو في أي وقت خلالها من أملاك الدولة بغير تعويض على أنه إذا أزيل العمل أو غير التخصيص قبل نهاية مدة الترخيص يعرض المرخص له عن نفقات العمل بنسبة المدة الباقية للترخيص إلا إذا قامت الحكومة بتدبير من شأنه الاستغناء عن ذلك العمل .

مادة ٢٢ :

إذا كان الغرض من العمل المرخص فيه رى أرض أو صرف المياه منها جاز لوزارة الري أن تقيد الترخيص بشرط السماح للمالك الأراضى الأخرى أو لاستغلالها بالإنشغال من ذلك العمل بعد أدائهم جزءا مفاصبا من تكاليف إنشائه يحدده مقتضى الري .

ويجب أن ينص فى الترخيص على مساحة الأراضى المتفغمة بالعمل المرخص فيه ويستمر إنشغال الأراضى به ولو تغير مستغلها .

مادة ٢٣ :

على المرخص له صيانة العمل وحفظه فى حالة جيدة ويلتزم بإجراء كل ترميم أو تعديل ترى الوزارة ضرورته وذلك فى الموعد الذى تعينه له وطبقا للمواصفات التى تقررها وإلا كان للوزارة أن تقوم بذلك على نفقته وإذا كان الترخيص صادرا إلى أشخاص متعددين اعتبروا متضامنين فى التنفيذ .

مادة ٢٤ :

لا يجوز للمرخص له بغير إذن كتابى من وزارة الري ترميم العمل أو تعديله .

مادة ٢٥ :

يجوز بقرار من وزارة الري إلغاء الترخيص ومنع الإنشغال بالعمل أو إزالته إذا وقعت مخالفة لأحد شروط الترخيص ولم يتم المرخص له بمنعها أو إزالتها فى الموعد الذى تحدده له الوزارة بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢٦ :

يلغى الترخيص إذا قامت الحكومة بإجراء عمل يمكن به الإستغناء عن العمل

المرخص فيه وفي هذه الحالة يجوز اوزارة الري أن تصدر قرار بإبقاء العمل أو بإزالته.

مادة ٢٧ :

إذا لم يجدد الترخيص ولم تقرر الوزارة ضم الأعمال التي كانت محلا للترخيص إلى أملاك الدولة وحب على أصحاب هذه الأعمال إزالتها وإعادة الملك العام إلى حالته الأصلية في الموعد الذي تميمه وزارة الري وإقامت بذلك على نفقتهم .

مادة ٢٨ :

الكبارى الخاصة التي تنشأ فوق ترعة عامة أو مصرف عام تصبح بمجرد إنشائها وبغير تعويض من الأملاك العامة التي تشرف عليها وزارة الري .

مادة ٢٩ :

لكل ذي شأن أن يتظلم إلى وزير الري من القرارات الصادرة من مفتشى الري طبقاً لأحكام هذا الباب ما عدا القرارات الصادرة طبقاً لأحكام المادتين ١٤، ٩ ويقدم التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار .

ويترتب على تقديم التظلم وقف تنفيذ القرار ما لم يكن منصوصاً فيه على تنفيذه بصفة عاجلة .

ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله إلى مكتب الوزير فإذا لم يبت فيه خلال هذه المدة أعتبر التظلم مرفوضاً .

الباب الثاني

في المصارف الحقلية

مادة ٣٠ :

تقسم الأراضي الزراعية من حيث الصرف إلى وحدات وتتكون كل وحدة من مجموعة الأراضي التي يتقرر صرفها في مصرف حقلية مكشوفة أو منطى أو سلسلة المصارف يجمعها مصب واحد على المصرف العمومي .

ولوزير الري بقرار منه نزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء المصارف الحقلية المكشوفة والاستيلاء مؤقتاً على الأراضي اللازمة لمرور المواشير في المصارف الحقلية المنطاة وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣١ :

تقوم وزارة الري بإنشاء المصارف الحقلية بنوعها على أن تتصل جميع الأراضي الداخلة في نطاق وحدة الصرف بسلسلة المصارف المذكورة كما تقوم أيضاً في حالة المصارف الحقلية المنطاة بإنشاء الفروع الحقلية الصغيرة داخل الأراضي وفي كتلتها الخاليتين توزع نفقات الانشاء على جميع الأراضي الواقعة في وحدة الصرف .

مادة ٣٢ :

تمد وزارة الري بيانا بما ينفق في إنشاء المصارف الحقلية بما في ذلك التعميمات التي تحملتها وتضاف إلى هذه المبالغ ١٠٪ مقابل المصروفات الإدارية ثم يبين ما خص الفدان الواحد من الأراضي الداخلة في وحدة الصرف ويتحمل قيمة تكاليف إنشاء المصارف الحقلية زارع الأرض سواء أكان مالكا أم متقما أم مستأجرا ويتحملها الزارع والمالك معا إذا كان استغلال الأرض بطريق المزارعة .

وتؤدى المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة إما دفعة واحدة أو على أقساط سنوية بحيث يتم أداء جميع التكاليف في مدة لا تجاوز عشرين سنة وبحيث لا تقل قيمة القسط عن خمسين قرشا ويبدأ تحصيلها من أول السنة التالية للتنفيذ .

وعلى وزارة الري أن ترسل إلى وزارة الخزانة بياناً بالأحواض التي تشملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطنوب تحصيلها عن الفدان وبصدر قرار من وزير الخزانة بتحويل هذه المبالغ في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأقطان ويكون لها الامتياز ذاته المقرر لهذه الضريبة .

ويعرض كشف بنصيب كل منتهع من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة إعلانات المركز أو نقطة الشرطة التي تقع الأقطان في نطاق اختصاصها وذلك لمدة أسبوع على الأقل ويسبق هذا العرض إعلان عن مواعده ومكانه في الوقائع المصرية ولدوى الشأن خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاؤه مدة العرض حق المعارضة في قيمة النفقات وإلا أصبح تقدير النفقات نهائياً .

وتقدم المعارضة إلى تفتيش المساحة المختصة وتفصل فيه لجنة تشكل برئاسة مفتش المساحة المختصة أو وكيله وعضوية موظف في من تفتيش المساحة وأحد مهندسي الري ، ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٣٣ :

تقوم وزارة الري خلال سنة واحدة من تاريخ إنشاء شبكة الصرف بإخطار مصلحة الأموال المقررة عن الأراضي التي أنشأت بها الشبكة لاعادة تقدير الضريبة عليها .

مادة ٣٤ :

يلتزم زارع الأرض المنتفعة بالمصاريف الحقلية المكشوفة بتطهيرها وصيانتها .

فإذا لم يتم بذلك كان لمفتش الري أن يكلفه بتطهير المصرف أو صيانته في الميعاد الذي يحدده وإلا قام تفتيش الري بذلك على نفقته .
ويتولى التفتيش المختص بوزارة المصارف المغطاة على أن تتحمل وزارة الري نفقات الصيانة الدورية ويتحمل زارع الأرض ما عدا ذلك من نفقه .

الباب الثالث

في توزيع المياه

الفصل الأول

في تقسيم المياه

مادة ٣٥ :

تتولى وزارة الري توزيع مياه الري بالمجاري العامة أيا كان نوعها على المآخذ الخاصة ولها تعديل نظام الري والصرف .

وتحدد الوزارة مواعيد المناوبات على اختلاف أنواعها وتواريخ السد الشتوية وتنشرها في الوقائع المصرية كما يعلن ذلك تفصيلا كل تفتيش ري في دائرته بالطرق الادارية .

مادة ٣٦ :

لمفتش الري أن يأمر في أى وقت ولو خلال أدوار العماله بمنع أخذ المياه من ترعة عامة أو أكثر وذلك لضمان توزيع المياه توزيعا عادلا أو لمنع إعطاء الأراضى مياه تزيد على حاجتها أو لأى ظرف طارئ تقتضيه المصلحة العامة .

ولتفتيش الري أن يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع أية مخالفة للقرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام الفقرة السابقة وله بصفه خاصه أن يمنع بالطرق الادارية مرور المياه في إحدى المساقى أو فروعها وله أن يعطل رفع المياه بالوسيلة المناسبة .

مادة ٣٧ :

لا يجوز زراعة الأرز في غير المناطق التي تحددها وزارة الري سنوياً أو في الأراضي التي تروى من الآبار الارتوازية أو من المصارف العامة إلا بترخيص من وزارة الري وطبقاً للشروط التي تحددها .

مادة ٣٨ :

لا يجوز الترخيص في الري للأراضي التي لم يسبق الترخيص لها بذلك إلا للمالك الأرض وذلك بعد تقديم المستندات المثبتة للملكية .

الفصل الثاني

في مأخذ المياه ومصبات المصارف

مادة ٣٩ :

لا يجوز إنشاء مأخذ المياه في جسور النيل أو جسور الترع العامة إلا بترخيص من وزارة الري وطبقاً للشروط التي تحددها ويكون إجراء جميع الأعمال الواقعة تحت جسور النيل بواسطة تفتيش الري وعلى نفقة المرخص له .

مادة ٤٠ :

إذا تبين لتفتيش الري أن تصريف مأخذ المياه الخاصة المدة للري والواقعة في جسور إحدى الترع العامة يزيد أو ينقص عن حاجه الأرض المخصصة لها فالتفتيش بعد تعرف وجهات نظر ملاك الأراضي في جلسة يحددها أن يقوم بإنقاص

عدد المآخذ أو زيادته أو توسيعها أو رفع مستوى فرشها أو خفضه بما يحتمق الغرض منها وذلك على نفقة الحكومة ويعتمد التعديل النهائي من مفتش الري على أن يتخذ في المواعيد المناسبة للزراعة وإذا طلب المالك من تفتيش الري إجراء تعديلات أخرى فيكون للتفتيش أن يقوم بها على نفقة الطالب .

مادة ٤١ :

— إذا تبين لتفتيش الري بعد إجراء تحقيق أن أحد مآخذ المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو جسر إحدى الترع العامة يسبب خطرا للجسر أو للمجرى أو يلحق ضررا بالغير بسبب عيب في إنشائه أو إهمال صيانته أو لغير ذلك من الأسباب فيقوم التفتيش بترميم المآخذ أو إعادة إنشائه أو بإجراء ما يلزم فيه من التغييرات على نفقة المالك .

مادة ٤٢ :

— إذا رأى مفتش الري أن أحد مآخذ المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو في جسر إحدى الترع العامة يسبب خطرا للجسر جاز له أن يكلف المالك أو صاحب الشأن إزالته أو سدده في موعد مناسب يعلن به وإلا قام تفتيش الري بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد أن يدير التفتيش وسيلة أخرى لرى أرضه على نفقة الدولة قيل قطع طريق الري .

مادة ٤٣ :

— يجوز لمفتش الري إذا تبين له وجود أكثر من طريق لرى مساحة من الأراضي أن يأمر بإبطال ما يراه زائدا على حاجة المساحة المذكورة أو على نصيبها في المياه ويكون الإلغاء على نفقة الدولة بعد إعلان ذوى الشأن به .

مادة ٤٤ :

إذا قامت الدولة على نفقتها باتخاذ الوسائل اللازمة لتوصيل المياه من النيل أو من إحدى الترع العامة لأرض زوى من أحد مآخذ المياه الخاصة والواقعة في جسور النيل أو في جسور إحدى الترع العامة جاز للتفتيش أن يأمر بإلغاء المآخذ الخاصة أو إزالتها على نفقة الدولة .

مادة ٤٥ :

لا يجوز حفر بئر ارتوازي داخل الأراضي الزراعية في حدود الوادي بالوجهين القبلي والبحري وكذلك في وادي النطرون ومديرية التحرير وفي المناطق التي يشملها الخزان الجوفي إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها .

مادة ٤٦ :

تسرى أحكام هذا الفصل على الفتحات التي تنشا في جسور النيل أو في جسور المصارف العامة لتصرف مياه الصرف أو في أحد المصارف العامة .

الفصل الثالث

في آلات رفع المياه

مادة ٤٧:

— لا يجوز بغير ترخيص من تفتيش الري إقامة أو إدارة طلبية أو أى جهاز من الأجهزة التى تحركها آله ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) لرفع المياه لرى أراضى أو لصرفها .

ولاتزيد مدة الترخيص على عشر سنوات قابلة للتجديد .

ويجوز لمفتش الري أن يرخص بصفه مؤقتة فى إقامة مجموعات الطلبيات للتنقلة خلف الفتحات أو أخذا من مجارى المياه بالأحباس النهائية عند الضرورة .

ويصدر وزير الري قرارا بالإجراءات والبيانات والشروط اللازمة للترخيص .

ويستحق على الترخيص كما يستحق على تجديده رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الري على ألا يعاوزه مقداره عشرة جنيهات .

مادة ٤٨:

— إذا كانت إقامة العالمة أو الجهاز أو الآله المحركة أو ملحقات أى منها فى أرض غير مملوكة لطالب الترخيص وجب عليه الحصول على إذن كتابى من مالك الأرض .

أما إذا كانت إقامتها على المساقى الخاصة أو المصارف الخاصة ذات الانتفاع

المشترك فيصدر الترخيص على مسؤولية طالبه ، ويكون لتفتيش الري ذلال
مدة الترخيص الحق في وقف الطلبة أو الجهاز مدة معينة لمصلحة باقي المنتفعين
بغير أن يكون للمرخص له الحق في المطالبة بتعويض .

مادة ٤٩ :

— يجب الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلبة
أو الجهاز إذا كان من شأن ذلك تغيير في المصرف أو عند تغيير الموقع .

أما في حالة انتقال الملكية أو استبدال الآلة المحركة أو الطلبة دون
تغيير في التصرف فيكتفى بالتأشير بذلك على الرخصة القائمة ويظل المالك
القديم مسؤولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن يتم
التأشير على الرخصة .

مادة ٥٠ :

يجب على من يتجرون في الأجهزة المخصصة لرفع مياه الري أو الصرف
المذكورة في المادة (٣٧) أن يخطروا كلاً من مصلحة الميكانيكا والكهرباء
ومصلحة الري عن كل بيع أو تصرف في الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ التصرف في الجهاز ويجب أن يتضمن الإخطار البيانات التي يصدر
بها قرار من وزير الري .

مادة ٥١ :

لا يجوز بغير ترخيص من تفتيش الري إقامة السواقي والتوايت وغيرها من
الآلات التي تدار بالماشية لرفع المياه من النيل أو من أحد المجاري العامة أو
الخاصة ذات الانتفاع المشترك أو لتصريف مياه الصرف في النيل أو في أحد الصارف
العامة أو في البحيرات ولا يقيد الترخيص في هذه الآلات بمدة معينة :

ويؤدى طالب الترخيص الرسم الذى يحدده وزير الري بقرار منه بحيث لا يجاوز جنيتها ويعين تفتيش الري فى الترخيص موقع الآلة الرافعة والشروط اللازمة لإقامتها وإدارتها .

ويجوز الترخيص فى إقامة الآلات المذكورة فى المنافع العامة أو فى جسور الترع العامة والمصارف العامة ويكون لوزارة الري فى أى وقت أن تصدر أمرا ينقل أية آلة من هذا النوع تكون موجودة فى المنافع أو الجسور المذكورة ولها كذلك أن تأمر بازالتها إذا وجد للأرض المنتفعة بها طريق آخر للري أو للصرف وتكون نفقات النقل وإعادة التركيب والإزالة على مالك الآلة أو المنتفع بها أما مصروفات إنشاء الفتحة المغذية للآلة فتتحملها الدولة .

مادة ٥٢ :

يجوز بغير ترخيص من وزارة الري تركيب وإدارة الشوايف والنفطالات والطنابير وسائر الآلات الرافعة للمياه التى تدار باليد على أنه لا يجوز إقامة هذه الآلات داخل المنافع العامة فى الترع العامة والمصارف العامة وجسور الفيصل .

مادة ٥٣ :

الترخيص فى إقامة آلة طبقا لأحكام هذا القانون لا يعفى مالكيها من وجوب الحصول على أن ترخيص تقضى به القوانين الأخرى .

مادة ٥٤ :

إذا اقتضى الترخيص القيام بأعمال إضافية ضرورية لأخذ المياه أو صرفها أجزبت على نفقة طالب الترخيص .

مادة ٥٥ :

— يلتزم المرخص له في إقامة آلة للرى أو الصرف بتمكين مستغلي جميع الأراضى الداخلة في المشاحة الميمنة في الترخيص برىها أو صرفها منها .

مادة ٥٦ :

— لا يترتب على إعطاء الترخيص أى حق في مرور المياه في أرض الغير ويكون المرخص له وحده مسئولاً عن أى تصرف أو عمل يسبب ضرراً للغير ، وإذا تحول الثميل عن مجراء وتختلف عن ذلك جزيرة أو طرح نهر تجاه أرض مقام عليها آلة رافعة مرخص في إقامتها فيكون للمرخص له الحق في حفر مسقاة في الأرض الجديدة لإيصال المياه إلى تلك الآلة بغير أداء أى تمويض .

مادة ٥٧ :

— لوزارة الرى أن تقرر نقل أية آلة أو طلمبة أو جهاز مرخص فيه أو تغيير موقع بشر إرتوازى مرخص فيه أو نقل الأعمال التى أنشئت من أجلها إلى موقع آخر لمنع الخطر عن الجسور أو عن منشآت الرى الأخرى أو لإنشاء أعمال جديدة أو تعديل أعمال قائمة ذات منفعة عامة وذلك كله على نفقة الدولة .

مادة ٥٨ :

لقتش الرى أن يوقف عند الضرورة أية آلة تدار بالمخالفة لأحكام هذا القانون وأن يمنع وصول المياه إليها وذلك بدون أنتظار نتيجة الفصل في المخالفة .

مادة ٥٩ :

لوزير الرى أو من ينييه أن يصدر قراراً مسيباً بإلغاء الترخيص إذا وقعت أية مخالفة لشروطه .

الباب الرابع

في أجور الري والصرف

مادة ٦٠ :

— تحدد بقرار من وزير الري أجور ري الأراضي وصرف المياه منها بواسطة طلبات الدولة وآلاتها وذلك ما لم يكن قد روعي في تقدير ضريبة الأطنان ارتفاع الأراضي بالري أو الصرف بغير مقابل .

مادة ٦١ :

تحدد بقرار من وزير الري أجور الري بالآلات المقامة على الآبار الارتوازية أو على النيل أو الترعة العامة أو المساقى الخاصة وكذلك أجور الصرف بالآلات الرافعة ولا يجوز اقتضاء أجر يزيد على الأجور المحددة ويرد ما حصل زائداً على هذه الأجور ويكون إثبات هذه الزيادة بجميع طرق الإثبات أيما كانت قيمة الفزاع .

مادة ٦٢ :

لا يجوز لمستغلي الآبار الارتوازية والآلات الرافعة أن يمتنعوا عن ري الأراضي المغتفعة بها أو الواردة في الترخيص أو عن صرف المياه كما لا يجوز لهم أن يوقفوا استعمال تلك الآبار أو الآلات للغرض المذكور إلا لأسباب جدية .

مادة ٦٣ :

— لمفقدش الري في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين السابقتين أن يمهّد بإدارة البئر أو الآلة الرافعة بصفة مؤقتة إلى شخص يعين لهذا الغرض وذلك على نفقة المرخص له .

ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار إلى وزير الري ويفصل في التظلم خلال
ثلاثين يوماً وإلا اعتبر التظلم مرفوضاً .

الباب الخامس

في حماية الري والملاحة

الفصل الأول

في دفع أخطار ارتفاع منسوب المياه

مادة ٦٤ :

— لو وزير الري بقرار منه أن يعلن قيام حالة الخطر إذا ارتفعت مناسيب
المياه ارتفاعاً غير عادي يقتضى إجراء أعمال وقاية عاجلة .

مادة ٦٥ :

— لفرض الري في حالة الخطر المشار إليها في المادة السابقة استدعاء القادريين
من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخمسين وذلك للاشتراك
خفارة وملاحظة جسور النيل والترع العامة والمصارف العامة وفي سبب ما يحدث من
قطع الجسور المذكورة وكذلك في إجراء الأعمال الداخلية لوقاية الجسور
وأعمال الري الأخرى من الخطر .

ويتخذ مديرو الأمن بالمحافظة الإجراءات اللازمة لتيسير جمع هؤلاء الأشخاص
ونقلهم للمواقع التي يخشى عليها من طفيان المياه .

ويحدد وزير الري بقرار منه الاجور المناسبة للمكلفين بالمعاونة .

مادة ٦٦ :

— في حالة احتمال وقوع خطر من طغيان المياه يجوز لسلك مهندس منوط به الإشراف على أعمال خفارة الحسور وملاحظتها أن يطلب فوراً من مدير الأمن بالمحافظة استدعاء الأشخاص طبقاً لما نصت عليه المادة السابقة بغير حاجة إلى صدور قرار من وزير الري بقيام حالة الخطر ويبلغ الوزارة بذلك .

ويجوز للمعدة أو من يقوم مقامه عند وقوع الخطر وعدم وجود موظف أعلى منه أن يأمر باستدعاء الأشخاص المذكورين الموجودين في بلده للقيام بالمعاونة المطلوبة لسد الخطر عن بلده أو بلد مجاور على أن يبلغ الأمر فوراً إلى مدير الأمن بالمحافظة ومأمور المركز أو القسم وتفتيش الري ليلتزمه إلى الوزارة .

مادة ٦٧ :

— يجوز لسلك مهندس مختص بالمعمل ونقل النص المادة السابقة أن يستولى على أية أرض أو أدوات أو يجرى أى حفر أو يهدم المباني أو يقطع الأشجار أو يقطع المزروعات وذلك بقدر الضرورة اللازمة لمنع الخطر أو وقفه مقابل تعويض تؤدبه وزارة الري .

الفصل الثاني

في دفع معوقات الري و لملاحة

مادة ٦٨:

لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري .

(١) الصرف في ترعة عامة .

(٢) مرور إحدى الآلات المتحركة أو الأحمال الثقيلة على الجسور أو الأعمال الصناعية التابعة لوزارة الري إذا كان من شأن ذلك الإضرار بالجسور أو الأعمال الصناعية .

مادة ٦٩:

- يحظر القيام بأى من الأفعال الآتية .

(١) تبيد مياه الري بصرفها في مصرف خاص أو عام .

(٢) إلقاء جثة حيوان أو أى مادة أخرى مضرّة بالصحة ذات رائحة كريهة في مجرى معد للري أو الصرف .

(٣) وضع أوتاد لربط شباك في جسور ترعة عامة أو مصرف عام أو في قاع أيهما أو في جسور حوض إحدى القناطر أو الأهوسة أو الكبارى أو في السدود المقامة في النيل أو في أى ترعة عامة أو مصرف عام .

(٤) إعاقه سير المياه في ترعة عامة أو مصرف عام أو إجراء أى عمل يسكون من شأنه الاخلال بالموازنات :

(٥) فتح أو إغلاق أى هويس أو قنطرة أو غيرها من الأعمال المعدة لموازنة

سير المياه الجارية والمنشأة في الترع العامة أو المصارف العامة . أو المخترة جسور النيل أو جسور إحدى الترع العامة أو المصارف العامة .

(٦) إلحاق أى تلف باحد الأعمال الصناعية التابعة لمصلحة الري أو لشبكات الصرف الحقلى المنطى .

(٧) قطع جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة .

(٨) الحفر فى جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة أو فى قاع أى منها أو فى ميول أو مسطح أى جسر من هذه الجسور .

(٩) أخذ أتربه أو أحجار أو غير ذلك من المواد أو المهمات الأخرى من جسور النيل أو من جسور الترع العامة أو المصارف العامة أو من الأعمال الصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف .

(١٠) إلقاء طمي أو أتربة أو أى مادة فى ترعة عامة أو مصرف عام أو جسور أيهما أو على جسور النيل .

مادة ٧٠ :

لايجوز لصاحب المركب أو صاحب شحنتها مطالبة الحكومة بتعويض عن أى تاخير بسبب إقفال إحدى القناطر العامة على النيل أو إحدى الترع العامة أو المصارف العامة أو بسبب نقص المياه فى أى مجرى من المجارى المذكورة .

مادة ٧١ :

إذا ارتطم مركب أو غرق أو توقف عن السير بسبب نقص المياه سواء كان ذلك فى النيل أو فى ترعة أو فى مصرف وجب على مالكة أو قائده إبلاغ ذلك فوراً إلى أقرب نقطة شرطه لتقوم بتحرير محضر باثبات حالة المركب وشحنته و يرسل هذا المحضر إلى تفتيش الري المختص الذى يتولى إبلاغ صاحب المركب أو

صاحب شحنته أو قائده يقوم بإخراج المركب أو إزالة أنقاضه في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام وألا قام للتفتيش بذلك على أنه إذا رأى تفتيش الرى أن المصلحة العامة تقتضى إخراج المركب أو إزالته أنقاضه فوراً كان له ذلك دون التقيد بالاجراءات السابقة .

ولا يجوز مطالبة الدولة بالتعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالمركب أو شحنتها أثناء إخراجها بواسطة تفتيش الرى
وفي جميع الأحوال يسكون صاحب المركب وصاحب الشحنة مسئولين بالتضامن عن أداء نفقات الإخراج أو الإزالة إلى تفتيش الرى ،
و يسكون للتفتيش الحق في حبس المركب وشحنتها ضمناً لتحصيل هذه النفقات خلال المدة التي يحددها وإلا كان له بيع المركب أو شحنتها أو كليهما بالمزاد العلني .

مادة ٧٢ :

لا يجوز للجهات المختصة أعضاء تراخيص في رسو العوامات أو الذهبيات أو أية عاعة أخرى على شاطئ النيل أو فروعها أو الترع العامة أو المصارف العامة أو أى مجرى عام أو في تشغيل معديات للنقل إلا بعد موافقة وزارة الرى في كل حالة وطبقاً للشروط التي تضعها لذلك .

الباب السادس

في العقوبات

مادة ٧٣ :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد الآتية :

مادة ٧٤ :

— يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في البند (أ) من المادة ٥ وفي المواد ٧، ٨، ١٠، ١٠، ٥٢، ٦٨، وللبندين ٣ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها.

مادة ٧٥ :

— يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ٩، ٢٠، ٣٩، ٤٩، ٥١، ٥٠، والبندين ١، ٢ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيتها.

مادة ٧٦ :

يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ١٤، ١٥، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٨، ٦١، ٦٢، والبنود ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيتها.

مادة ٧٧ :

— يعاقب على مخالفة حكم المادة ٣٧ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها عن فقدان أو كسور الفدان .

مادة ٧٨ :

يكون لمهندسى الري والصرف صفة مأمورى الضبط القضائى النسبة إلى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون التى تقع فى دوائر اختصاصهم .

مادة ٧٩ :

يختص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل فى دائرة كل محكمة جزئية برئاسة قاضى المحكمة وعضوية مدير أعمال هندسة الري أو مساعده الذى يندبه مفدش الري وعضو من وحدة الاتحاد الأشتراكى العربى فى المركز يندبه أمين الاتحاد الأشتراكى العربى فى المحافظة .

وتكون جلسات اللجنة علنية ولأصحاب الشأن الحضور أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من المحامين أو من يختارونهم من الأقارب أو الأصدقاء إلى الدرجة الثالثة .

وللجنة أن تصدر قراراتها فى غيبة من يتخلف عن الحضور من المتهمين بعد التحقق من صحة إعلانه .

وللجنة استجواب المتهم وسماع أقوال من ترى ضرورة سماع أقواله بعد حلف اليمين وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات خلال شهر من تاريخ أول جلسة ويكون القرار نهائيا .

وتتولى النيابة العامة تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة .

مادة ٨٠ :

لوزارة الري عند وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون أن تكلف المخالف بإعادة الشئ إلى أصله فى موعد تحدده وإقامت بذلك على نفقته ولها فى الأحوال العاجلة أن تعيد الشئ إلى أصله وترجع على المخالف بالنفقات بعد صدور القرار بإدانته .

الباب السابع

في الأحكام العامة والختامية

مادة ٨١:

على العمدة ومشايخ البلاد أن يحافظوا على الأعمال الصناعية الخاصة بالرى
والصرف التي تسلم إليهم وفقا للاوضاع التي يتفق عليها بين وزارتي الرى والداخلية
وعليهم أن يبلغوا الجهات المختصة بأى فقد فيها فور اكتشافه .

مادة ٨٢:

يختص بالفصل في منازعات التمويضات المنصوص عليها في القانون لجنة تشكل
بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يئديه رئيس المحكمة الابتدائية في المحافظة
وعضوية وكيل تفتيش الرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة
أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى يئديه أمين الاتحاد
الاشتراكى بالمحافظة ولا يكون إنعقادها صحيحا إلا بحضور رئيسها وعضوين
من أعضائها على الأقل .

وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة .

ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى
منه الرئيس .

ويسكون قرار اللجنة قابلا للطعن فيه أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب
على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٨٣

— يصدر وزير الري قرار بالاجراءات التي تتبع أمام اللجان المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٨٤ :

جميع المبالغ التي تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لأحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدني على أن تأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية وتحصل بطريق الحجز الإداري .

مادة ٨٥ :

توزع نفقات إنشاء المصارف الحقلية التي أنشأتها وزارة الري منذ ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ على جميع الأراضي الواقعة في وحدة الصرف .

ولملاك هذه الأراضي الذين لم تتصل أراضيهم بالمصارف الحقلية التي أنشأتها الوزارة من التاريخ المشار إليه في الفقرة السابقة ، وشملهم نصيب في توزيع نفقاتها ، أن يطلبوا وصل أراضيهم بها على أن يعاد توزيع جميع النفقات ونفقات توصيل المصارف الحقلية الأصلية إذا اقتضى الأمر على جميع الملاك داخل وحدة الصرف كل بنسبة ما يملكه .

وتسرى أحكام المادة ٣٢ على تحديد وتقسيم تكاليف إنشاء المصارف الحقلية السابقة على العمل بهذا القانون .

مادة ٨٦ :

تلغى القوانين رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٢ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ .

لسنة ١٩٤٩ رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ١٧ لسنة
١٩٥٣ ، ورقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ ، المشار إليها .

مادة ٨٧:

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعدل به
بعد ثلاثين أشهر من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ .
(١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٦٢

بشأن تحمل الخزانة العامة فروق تكاليف رى
أراضى مديرية التحرير الموزعة (١)

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضى والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٨ بادماج مؤسسة مديرية
التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى .

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ فى شان قواعد التصرف بالمجان فى المقاربات
الملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة فى الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ :

تتحمل الدولة بقيمة الفروق بين التكاليف الفعلية لرى أراضى مديرية التحرير
اللى توزعها الهيئة الدائمة — لاستصلاح الأراضى على صغار الزراع من الفلاحين

وبين متوسط التكاليف التي يتعمدها ربي الفدان في أراضي منطقة المنة وذلك
لعدة سنتين من تأريخ استلامهم الأرض .

مادة ٤ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تأريخ نشره .

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن الإجراءات التي تتبع أمام لجان الري والصرف (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٣٦ مارس سنة ١٩٥٦ بالأئحة الاجراءات التي تتبع امام لجان الري والصرف .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرـر

مادة ١ :

تثبت كل مخالفة لاحكام القانون المشار إليه في محضر يحرره مهندس الري المختص موقعا منه ومن شيخ القسم وشيخ الحارة في المحافظات ومن العمدة أو أحد مشايخ ابلد في المديريات وذلك بشرط أن تكون المخالفة قد وقعت في دائرة اختصاص كل من هؤلاء ، فإذا كان أحدهم غائبا عند إثبات المخالفة وقع المحضر مأمور القسم أو المركز أو نائبهما أو أحد ضباط البوليس أو ضباط الصف بشرط أن يكون قد عاين المخالفة .

مادة ٢ :

يشتمل المحضر على البيانات الآتية :

(أولا) تاريخ تحريره .

(ثانيا) اسم من حرره ووظيفته وشاهد المخالفة ووظيفته على النحو الموضح في المادة الأولى .

(ثالثا) اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته .

(رابعا) وصف المخالفة وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها وأوجه ثبوت إدانة المخالف .

مادة ٣ :

يرسل المحضر إلى المحافظة أو المديرية خلال سبعة أيام من تاريخ تحريرها مصحوبا بتقرير مبين به مصاريف إعادة الشيء إلى أصله .

مادة ٤ :

يعد دفتر خاص يمهد به إلى كاتب بقلم السكرتارية في المحافظة أو المديرية يدون به على الفور البيانات الآتية :

(أولا) رقم متتابع عن كل سنة على حدة .

(ثانيا) تاريخ ورود المحضر والتقرير إلى المحافظة أو المديرية .

(ثالثا) تاريخ المحضر .

(رابعا) اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته .

(خامسا) موضوع المخالفة .

مادة ٥ :

يعين كل من المحافظ ولجنة الشياخات عضوا احتياطيا يحضر اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة ٧٥ مكرر آ من القانون السالف ذكره إذا تخلف المصوب الاصلى للمعين بمرفقتهما عن الحضور . ويتولى سكرتارية هذه اللجنة الكاتب المتووه عنه في المادة الرابعة من هذا القرار وبما وانه كاتب آخر عند الإقتضاء .

مادة ٦ :

يرسل رئيس اللجنة إلى المخالف خلال سبعة أيام من تاريخ ورود المحضر إلى المحافظة أو المديرية طلبا بالحضور أمام اللجنة من نسختين مذكوراه اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته وموضوع المخالفة ومواد القانون التي تنطبق عليه وميماد الحضور أمام اللجنة .

مادة ٧ :

يتولى شيخ القسم أو العمدة أو من يقوم مقامه أو أحد ضباط الصف تسليم نسخة من طلب الحضور إلى المخالف أو وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنامه من أقاربه أو أصحابه ويوقع عنه بما يفيد تسايمة للاصل والصورة مع إثبات التاريخ فإذا لم يوجد منهم أحد أو امتنع المخالف عن تسلّم الصورة يذكر ذلك على أصل الطلب وترد الأوراق في هذه الحالة إلى اللجنة وعليها خلال أربع وعشرين ساعة أن تخطر المخالف بصورة من الاعلان بخطاب موصى عليه ويعتبر الإعلان عندئذ قد تم .

مادة ٨ :

يدون سكرتير اللجنة في دفتر المشار إليه في المادة الرابعة من هذا القرار تاريخ استلام المخالف للطلب أو إعلانه به والاجراءات التالية له إلى أن يصدر

قرار اللجنة في المخالفة كما يجب عليه إعداد ملف لكل مخالفة وجدول للجنة
ويثبت رئيس اللجنة على ملف المخالفة وفي الجدول القرار الذي يصدر فور
صدوره.

مادة ٩ :

يجب على المخالف أن يحضر شخصيا أمام اللجنة وفي اليوم والساعة الميعين
للحضور .

مادة ١٠ :

يتلو سكرتير اللجنة عند نظر المخالفة المحضر والتقرير الملحق به ويبدى
المخالف أمام اللجنة مالدیه من أوجه دفاع ويجوز للجنة سماع شهود بناء على طلب
المخالف إدارات ضرورة لذلك ، ويمنح سكرتير اللجنة أوجه الدفاع وشهادة
الشهود في محضر الجلسة ويجوز للجنة عند الاقتضاء أن تأمر بأجراء تحقيق تكليفي
وعليها أن تعين تاريخ الجلسة المقبلة .

مادة ١١ :

في حالة عدم حضور المخالف أي جلسة يكون على اللجنة أن تحقق ما إذا كانت
الاجراءات الخاصة بطلب الحضور قد استوفيت طبقا للأوضاع المنصوص عليها في
المادتين ٦ ، ٧ من هذا القرار ، فإن تبين لها نقص في الاجراءات أمرت بإرسال
طلب آخر للحضور يرسل إلى المخالف خلال ثلاثة أيام ، أما إذا كان طلب الحضور
مستوفيا فيصدر القرار في غيبة المخالف ولا تجوز المعارضة فيه .

مادة ١٢ :

تتعقد اللجنة مرة واحدة على الأقل في كل شهر ، وفي زمن المناوبات الصيفية
تتعقد أسبوعيا ويكون مقر انعقادها بديوان المحافظة أو المديرية وعند الاقتضاء
بديوان القسم أو المركز .

مادة ١٣ :

تصدر اللجنة قرارها بأغلبية الآراء ويكون مسببا ونهائيا .

مادة ١٤ :

على الجهات المختصة تنفيذ قرارات اللجنة .

مادة ١٥ :

يلغى القرار الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ بلائحة الاجراءات التي تتبع
أمام لجان الري والصرف .

مادة ١٦ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ٢٦ شعبان ١٣٧٦ (٢٨ مارس ١٩٥٧) .

وزارة الأشغال

قرار رقم ١٠٧٨٤ لسنة ١٩٦٣

بشأن إجراءات إعداد كشوف الحصر والعرض
الخاصة بمشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام
الري الدائم (١)

وزير الأشغال

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية المقارنات
اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم ،

وعلى قرار وزير الأشغال رقم ١٠٣٩٨ لسنة ١٩٦١ في شأن الاجراءات التي
تتبع لتقدير تعويض نزع الملكية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

يكون حصر الملاك وأصحاب الحقوق والأراضي والمباني والمنشآت والآبار
والغروسات من أشجار ونخيل بمعرفة لجنة أو أكثر تشكل من مندوب من تفتيش
المساحة المختص وأحد رجال الإدارة المحليين وصراف الناحية ويسبق عملية الحصر
المذكورة إعلان بالموعد المحدد للقيام بها يلصق في المحال الممثلة للإعلانات بالمحافظة
ومقر الشرطة ومقر العمدة .

وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق الحضور أمام اللجنة المذكورة للإرشاد
عن ممتلكاتهم وحقوقهم .

تتميز اللجنة بحصر أمين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق
ومحال إقامتهم من واقع الإرشاد بالطيعة ويوقع على المحضر من أعضاء اللجنة
وذوي الشأن الحاضرين .

مادة ٢ :

تولى إدارة ترع الملكية والقضايا والتسجيل بمصلحة المساحة تقدير التعمير
المستحق لتسوية الشأن وفقا للإجراءات المصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٠٣٩٨
لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ :

تتخذ إجراءات الحصر وتقدير التعمير المشار إليها في المادتين ١ و ٢ على

مرحلتين:

(أ) يحصل ويقدر التعمير بالنسبة للمباني والمنشآت والأشجار والنخيل بما
في ذلك الموجود بها على أرض الحكومة وكذلك الأراضي المخصصة لإقامة
المستعمرات السكنية وما قد يوجد عليها من مباني ومنشآت ومغروسات وتعد عنها
كشوف عرض شاملة نوافعها وأوصافها ومساحتها وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق
ومحال إقامتهم والتعميمات المقدرة لهم .

وتتم هذه الإجراءات وإعداد كشوف العرض على وجه السرعة وعقب صدور
القرار الوزاري المين للمشروع مباشرة .

(ب) يحصر ويقدر التعمير بالنسبة للأراضي الداخلة في المشروع ويعد عنها
كشوف عرض شاملة لذات البيانات المشار إليها في البند (أ) وتتم هذه الإجراءات
خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ صدور القرار الوزاري المين للمشروع .

مادة ٤ :

يجب على مصلحة المساحة إعطاء الأولوية في اتخاذ الاجراءات الخاصة بمشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم والقيام بإجراء تحديد المشروع بمجرد إبلاغ المصلحة بخرائط نزع الملكية المتعددة .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام مصلحة المساحة إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .

وزارة الري

قرار وزارى رقم ١٢٠٤٩ لسنة ١٩٦٧

بتعديل الفقرة ٧ من القرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة

١٩٥٦ بتحديد الجعل الذى يحصل نظير شغل منافع

مصلحة الري (١)

وزير الري

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن

الري والصرف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد الجعل الذى يحصل

نظير شغل منافع مصلحة الري .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

تعديل الفقرة السابعة من القرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ لتتكون

كالآتى:

سابغاً - شغل المنافع العامة بوضع مواسير :

(١) ١٠٠ .ليم سنويا عن كل متر طولى لفاية خمسين مترا .

(١) الوقائع المصرية فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٧ - العدد ٢٥٦ .

- (٢) ٥٠ مليا سنويا عن كل متر طولى يزيد عن خمسين متر الاولى لغاية مائة متر .
(٣) ٣٠ مليا سنويا عن كل متر طولى يزيد عن المائة متر لغاية خمسمائة متر .
(٤) ٢٠ مليا سنويا عن كل متر طولى يزيد عن الخمسمائة متر لغاية ١٠٠٠ متر .
(٥) ١٠ مليات سنويا عن كل متر طولى يزيد عن الالف متر مهما كان الطول .

مادة ٢ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية م٠

وزارة الري

قرار رقم ١٢٢٧٨ لسنة ١٩٦٩

بمعيّن فئات أجور الري التي يؤدّيها المزارعون المتراضون على الري من الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والمساقى والمساقي إلى مستغلى هذه الآلات مقابل ري أراضيهم وبالغناء القرارين رقم ١٢١٣٣ لسنة ١٩٦٨ بتحديد أجور الري من الواجبات الارتوازية المحولة إلى بخارى وماكينات الري النقالى فى مناطق الحياض التي تم تحويلها إلى نظام الري الدائم بمحافظتى سوهاج وأسيوط ورقم ١٢٣٣٩ لسنة ١٩٦٩ بتعديل فئات أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى (١)

وزير الري

بمعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٢١٣٣ لسنة ١٩٦٨ بتحديد أجور الري من الواجبات الارتوازية المحولة إلى بخارى وماكينات الري النقالى فى مناطق الحياض التي تم تحويلها إلى نظام ري الدائم بمحافظتى سوهاج وأسيوط .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٢٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ بتعديل فئات أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى .

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ يونية سنة ١٩٦٩ - العدد ١٣١ .

قـرـار

مادة ١ :

يعين بحسب الفئات المبينة في الجدول المرافق الأجر الذي يؤديه المزارعون المتراضون على الري من الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والساقى إلى مستغلى هذه الآلات مقابل رى أراضيهم .

مادة ٢ :

يلتزم القرار الوزارى رقم ١٣١٣٣ لسنة ١٩٦٨ والقرار الوزارى رقم ١٢٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ المشار إليهما أعلاه .

مادة ٣ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزارة الري

قرار رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٦٩

بتقرير جعل مقابل أخذ أتربة ورمال وطمى من
التشويينات الناتجة من تطهير مجارى الري والصرف
أو من ذات المجرى (١)

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الري والصرف .
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمعاجر .
وعلى القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد الجمل الذى يحصل نظير شغل
مناجم مصالحة الري .

وعلى القرار رقم ١٢٠٣٩ لسنة ١٩٦٧ .

على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

يحصل جمل مقداره (ملجم) عن كل متر مكعب من الأتربة التى تؤخذ من

(١) الوقئم المصرية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٩

من التشوينات الناتجة من تطهير مجارى الري والصرف أو من نفس المجرى عدا مجرى النيل أو من داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف وذلك إذا أخذت لأغراض الزراعة .

ويزاد الجمل إلى مائة مليم عن كل متر مكعب من هذه الأتربة إذا أخذت لأغراض أخرى .

مادة ٢ :

يحصل بالإضافة إلى الإتاوة المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه جمل مقداره مائة مليم عن كل متر مكعب من الأتربة أو الطمي أو الرمال التي تؤخذ من مجرى النيل .

مادة ٣ : مكرر (١)

تزداد فئات الجمل المنصوص عليها في المادتين ١ ، ٢ إلى الضعف إذا أخذت المواد المشار إليها بغير ترخيص أو بالمخالفة لشروطه ولم يرد التفتيش المختص إعادة الشيء إلى أصله .

مادة ٣ .

يحصل رسم نظر مقداره جنيهان عن كل طلب بالترخيص بأخذ أتربة أو طمي أو رمال من الجهات المشار إليها بالمادتين السابقتين .

كما يحصل تأمين قدره عشرة مليمات عن كل متر مكعب من هذه الأتربة أو الطمي أو الرمال على أن يرد بعد انتهاء مدة الترخيص وللوزارة الحق في خصم أية مبالغ قد تستحق على المرخص له من هذا التأمين .

مادة ٤ :

يلغى القرار رقم ١٠٠٣٩ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (يونية سنة ١٩٦٩)

قرار رقم ١٢٣٨٢ لسنة ١٩٦٩

بتقدير أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .

وعلى القرار رقم ١٨٠٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن تقدير أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

ق ر ر

مادة ١ :

يكون الأجر الذي يؤديه المزارعون المنتفعون بمياه الآبار الارتوازية لري أراضيهم بوحدات وقودها السولار بحسب الفئات الآتية :

أجر الريه الواحدة للفدان		نوع الزراعة	المنطقة
مليم	جنيه	صيفيه أو شتوية	١ - محافظات الوجه البحرى ..
١ -	١	شراقى أو قصب	
٢ -	٢	صيفية أو شتوية	٢ - محافظات الجزيرة وبنى سويف والقيوم
١ ١٥٠	١	شراقى أو قصب	
٢ ٢٥٠	٢	صيفية أو شتوية	٣ - محافظتا المنيا وأسيوط - حتى قم الإبراهيمية
١ ٢٥٠	١	شراقى أو قصب	
٢ ٥٥٠	٢	صيفية أو شتوية	٤ - من قبلى قم الإبراهيمية بأسيوط - إلى محافظه أسوان
١ ٤٠٠	١	شراقى أو قصب	
٢ ٨٠٠	٢		

(أ) هذه الأجور هي قيمة الريه الواحدة للفدان من الأراضي الاعتيادية وتزاد بمقدار ٤٠٪ للأراضي الرملية و ٢٠٪ للأراضي الصفراء «نصف الرملية» .

(ب) هذه الأجور هي باعتبار سعر طن السولار ٣٠ جنيها و ٥٠٠ مليم وطن الزيت ٢٢٨ جنيها وتبقى هذه الأجور سارية مادام سعر الوقود لا يتغير بأكثر من ٢٠٪ زيادة أو نقصا .

مادة ٢ :

يلغى القرار الوزارى رقم ١١٨٠٤ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٤ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

إبراهيم زكى قناوى

وزارة الري

قرار وزارى رقم ١٢٣٩٢ لسنة ١٩٦٩

وزير الري

بمذ الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل
اللجنة الاهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية العربية المتحدة.

قرار

مادة ١ :

يعتمد النظام الداخلى المرافق فى أعمال اللجنة المشار إليها .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ابراهيم زكى قناوى

النظام الداخلي

للجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى

بالجمهورية العربية المتحدة

(أولا) أغراض اللجنة :

مادة ١ :

- تختص اللجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية العربية المتحدة بصفة عامة بجميع الدراسات والبحوث الفنية التي تستهدف تحسين طرق للرى والصرف والتحكم في الفيضانات وتهديب الأنهار وتصميم وإنشاء السدود والأرتقاء بهذا الطرق والوسائل .

وتعمل اللجنة في هذا الشأن بالتعاون فنيا مع الهيئة الدولية للرى والصرف ومقرها الرسمي نيودلهي والهيئة الدولية للسدود والقناطر الكبرى ومقرها الرسمي باريس وغيرها من الجهات المحلية والدولية المختصة .

مادة ٢ :

للجنة في سبيل تحقيق الأغراض المشار إليها القيام بصفة خاصة بما يأتي :

(١) تبادل المعلومات الفنية فيما بينها وبين الهيئة الدولية للرى والصرف والهيئة

الدولية للسدود والقناطر الكبرى وكافة الدول المشتركة فيها وغير ذلك من الفنيين والجهات المتخصصة في أعمال الرى والصرف والسدود والقناطر

الكبرى .

(٢) الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدتها الهيئتان الدوليتان المذكورتان آتقا .

(٣) تشجيع عامة المهندسين بالتقدم بالبحوث والدراسات الفنية المتعلقة بأغراضها وتقديم هذه البحوث والدراسات في مؤتمرات الهيئتين الدوليتين وفي اجتماعات المجالس التنفيذية لهما باعتبارها حلقة الاتصال بين مهندسي الجمهورية والهيئات الدولية المذكورة .

(٤) تزويد أعضاء اللجنة بمكافة المعلومات والدراسات والآراء الفنية ذات القيمة والمستحدثه مما يدخل بأوجه نشاطها .

(٥) تقديم نتائج دراساتها وأبحاثها الجوهرية إلى الجهات الرسمية المسئولة بهدف تطبيقها عمليا .

(ثانيا) التنظيم الداخلي :

مادة ٣ :

- تتكون اللجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى من :

(١) اللجنة الأهلية .

(٢) اللجنة التنفيذية .

(٣) رئيس اللجنة الأهلية .

(٤) السكرتير العام .

(٥) اللجان الفرعية .

(أ) اللجنة الأهلية :

(أ) اللجنة الأهلية :

مادة ٤ :

- اللجنة الأهلية هي السلطة المهيمنة على جميع الأعمال وأوجه النشاط التي تختص بها اللجنة وتتولى وضع السياسة العامة التي تسير عليها هذه الأعمال ولها في هذا الشأن أن تصدر ما يراه لازماً من قرارات وتوصيات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها .

ويمكن لها في هذا السبيل على وجه الخصوص القيام بما يأتي :

(١) تبادل المعلومات والآراء الفنية مع الهيئتين الدولتين للرى والصرف والسدود وحضور مؤتمراتها الفنية التي تعقد كل ثلاث سنوات .

(٢) نشر ما يستحدث من نظريات جديدة في التصميم أو طرق الأنشاء في مجال الرى والصرف والسدود للوقوف على الخبرة المالية في هذه المجالات .

(٣) حضور اجتماعات المجالس التنفيذية للهيئتين الدولتين للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى بحكم اشتراكها في عضويتها لدراسة موضوعاتها الفنية والمالية والإدارية .

مادة ٥ :

- تشكل اللجنة الأهلية من السادة الأعضاء الواردة أسماؤهم بالقرار الجمهورى الصادر بإعادة تشكيلها وتمتد اجتماعاتها بشكل جمعية عمومية برئاسة السيد المهندس رئيسها وفي حالة غيابه ينوب عنه في رئاسة اللجنة من يليه في ترتيب الأعضاء حسب الوارد بالقرار الجمهورى

مادة ٦

يكون مقر اللجنة مدينة القاهرة ، ويدعو الرئيس اللجنة إلى اجتماع الجمعية العمومية مرة على الأقل كل عام يعقد في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر من كل عام أو إذا طلب ذلك ثلثا أعضاء اللجنة عقد اجتماع غير عادي .

مادة ٧ :

- يتولى رئيس اللجنة -- أو من ينوب عنه -- رئاسة جلساتها ويدير مناقشتها

مادة ٨ :

يعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إذا حضره الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء فان لم يكتمل هذا النصاب أجل الاجتماع التالي صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٩ :

تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٠ :

- يدون محضر بما يدور في الجلسة يثبت فيه ملخص للمناقشات والقرارات وماترى اللجنة أبحاثه .

مادة ١١ :

- يجوز للجنة في الحالات العاجلة إصدار القرارات بطريق التموير على أعضائها بشرط الحصول على الأغلبية المطلقة طبقا للمشار إليه في المادة التاسعة .

مادة ١٢ :

— للجنة أن تدعو من تراه من الخبراء والفنيين لحضور جلساتها للاستئناس
بآرائهم فيما يلزم من أعمال أو مقترحات ويكون لهؤلاء المدعوين الاشتراك
في مناقشات اللجنة دون أن يكون لهم حق التصويت .

(ب) اللجنة التنفيذية :

مادة ١٣ :

تشكل اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس اللجنة الأهلية أو من ينوب عنه في حاله
غيابه حسب الوارد في تشكيل اللجنة الأهلية ومن عدد من الأعضاء يتم اختيارهم
من بين أعضاء اللجنة الأهلية .

مادة ١٤ :

تختص اللجنة التنفيذية بكل ما يتصل بإدارة أعمال اللجنة الأهلية وعلى
الأخص :

(١) اقتراح القوانين والقرارات واللوائح لتحقيق أغراض اللجنة الأهلية .

(٢) إدارة أعمال اللجنة الأهلية بالطريقة التي تكفل تحقيق أهدافها .

(٣) تمثيل اللجنة الأهلية والتصرف باسمها في الجمهورية العربية المتحدة والخارج
في حدود ما تسمده اللجنة الأهلية من قرارات .

(٤) توثيق العلاقات والروابط فيما بين اللجنة الأهلية والهيئة الدولية للرى
والصرف والهيئة الدولية المسدود وغيرهما من الهيئات الدولية التي تتصل أعمالها
بأعمال اللجنة الأهلية .

(٥) إختيار البحوث والدراسات التي تقدم للمؤتمرات الدولية وذلك باحالتها إلى اللجان الفنية الفرعية المختصة لدراستها وتقرير صلاحيتها من عدمه .

(٦) ترشيح من يمثلون اللجنة الأهلية في الاجتماعات والمؤتمرات على أن تعطى الأولوية في الترشيح للأعضاء الذين يقدمون بحوث وتقارير فنية مختارة ممتازة للمؤتمرات .

(٧) تقوم اللجنة الأهلية بامداد أعضائها بالبحوث والدراسات والنشرات الفنية التي ترد لها من الهيئات الدولية واللجان الأهلية .

مادة ١٥ :

— تنعقد اللجنة التنفيذية بدعوة من رئيسها مرة كل شهر ويتبع في شأن محاضر الجلسات ونصاب صحة الانعقاد والتصويت والتأجيل نفس القواعد المقررة بالنسبة لاجتماع الجمعية العمومية .

(ج) رئيس اللجنة الأهلية

مادة ١٦

رئيس اللجنة الأهلية هو المشرف على كافة النواحي الفنية والادارية والمالية لنشاط اللجنة الأهلية وينوب عنها في الانصال بكافة الهيئات المحلية والدولية وتمثيلها قانونا أمام هذه الهيئات والجهات .

ويكون مسئولاً عن :

(١) دعوة اللجنة التنفيذية للانعقاد

(٢) تنسيق العمل مع الهيئة الدولية للرى والصرف والهيئة الدولية للسدود والقناطر الكبرى .

(٣) كافة الشؤون الفنية والإدارية والمالية الخاصة باللجنة الأهلية ولجانها الفرعية

(د) السكرتير العام

مادة ١٧ :

تسكون مهمة السكرتير العام الأهلية معاونة السيد رئيس اللجنة الأهلية في تنفيذ الاختصاصات الموكولة إليه .

ويعتبر السكرتير العام عضواً في اللجنة التنفيذية بحكم عمله .

(و) اللجان الفرعية

مادة ١٨ :

تشكل من بين أعضاء اللجنة الأهلية اللجان الفرعية الآتية، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قراراً وزايا تطبيقاً للمادة الثانية من القرار الجمهوري الصادر بتشكيلها ويكون انمقاد هذه اللجان بدعوة من مقرريها .

(ز) لجنة الري والصرف :

وختص هذه يبحوث الري والصرف بمختلف أنواعها كتصميم وتحسين منشآت الري وما يتبع ذلك من أبحاث النحر والاطماء بالتهر والترع الرئيسية وكذلك أبحاث التبخر واللقنات المائية للمحاصيل المختلفة والمياه الصرفية والصرف المنطى وأبادة الحشائش وخلافه من الأبحاث التي تتصل بأعمال الري والصرف .

(٢) لجنة السدود والأساسات ومواد البناء .

وتختص هذه اللجنة بتضمينات السدود الترابية والركامية والحرسانية وأساساتها ووضع مواصفاتها بما في ذلك مواصفات مواد البناء التي تدخل فيها .

(٣) لجنة هيدولوجية حوض النيل .

وتختص هذه اللجنة بدراسة حوض النيل من الوجهة الهيدولوجية ومشروعات الري الكبرى بالسودان والانعقادات الدولية لياه الأنهار المشتركة الانتفاع .

مادة ١٩ :

تتبع نفس القواعد السابقة بالنسبة لانمقاد اللجان الفرعية ومحاضر الجلسات ونصاب صحة الانعقاد والتصريف والتأجيل

مادة ٢٠ :

ترفع اللجان الفرعية نتائج أعمالها للجنة التنفيذية أو للجنة العمومية حسب الحال .

مادة ٢١ :

اللجنة الاهلية لجنة عملية تضم عدداً من كبار المهندسين داخل الحكومة وخارجها ممن تؤهلهم كفاياتهم وتجاربهم .

مجالات الري والصرف وإنشاء والسدود والقناطر الكبرى وهي تعتمد أساساً على إتمادات وزارة الري باعتبارها الجهة المهيمنة على أعمال الري والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢٢ :

يمنح العضو مبلغ (ثلاثة جنيهاً مصرية) بدل حضور الجلسات التي تعقد سواء للجنة التنفيذية أو اللجان الفنية الفرعية .

وزارى الري

قرار رقم ١٢٤٩٩ لسنة ١٩٧٠

فى شأن تحديد أجور الانتفاع ببياه الآبار الارتوازية .
فى مناطق الحياض التى تم تحويلها إلى نظام الري المستديم

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع ببياه
الآبار الارتوازية .

وعلى القرار رقم ١١٨٥٧ لسنة ١٩٦٦ بتحديد أجور الانتفاع ببياه الآبار
الارتوازية فى مناطق الحياض التى تم تحويلها إلى نظام الري المستديم .
وبناء على ما لرتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ :

يلغى القرار رقم ١١٨٥٧ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وتسرى الفئات المحددة بالقرار
رقم ١١٣٨١ لسنة ١٩٦٩ على أجور الانتفاع ببياه الآبار الارتوازية فى مناطق
الحياض التى تم تحويلها إلى نظام الري المستديم .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

إبراهيم زكى فناوى

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
بشأن الري والصرف (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ :

يستبدل بالمادة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن الري والصرف

النص الآتي :

مادة ٨ - تعتبر الأشجار والنخيل التي زرعت أو تزرع في الجسور العامة أو في داخلها أو في المجارى العامة وغيرها من الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ملكا لملاك الأرض المواجهة لها كل تجاه أرضه ، وله أن يتصرف فيها بقطعها أو قلعها بترخيص من وزارة الري . وتضع الإدارات العامة للري كل في دائرة اختصاصها نظام وأملوب ومواقع زراعة الأشجار على المجارى المائية .

ويجوز لمدير عام الري الترخيص بقطع شجرة أو عدة أشجار خشبية بالشروط

الآتية :

- ١ - أن يكون قد مضى على عمرها مدة لا تقل عن عشر سنوات ،
- ٢ - أن يقوم المالك بفرس ثلاث أشجار مقابل كل شجرة يرخص له بقطعها

من الأشجار المغروسة على جانبي جسر الترع والمصارف المستخدمة طرفاً رئيسية
أو فرعية وأن يتمهد برعايتها .

وإذا ترتب على وجود الغراس إعاقة المياه أو تمطيل الملاحة أو إعاقة تطهير
أو توسيع المجرى أو الأضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها أو أية أضرار أخرى
أو خشى من سقوطها ، كلفت الوزارة صاحبها بإزالتها أو قطع فروعها في الموعد
الذي تميمه وإقامت هي بذلك وتولت بيعها ووضع ثمنها إلى صاحبها بعد خصم
نفقات الإزالة أو القطع .

مادة ٢ :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بمخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة

الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ (٢٦ فبراير سنة ١٩٧٨) .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية .
- وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف .
- وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة .
- وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .
- وعلى مآرتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى

مادة ١ :

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمرسى كل ميناء أو رصيف أو أسكلة (سقالة) أو ساحل أو شاطئ أو حوض للمراكب أو قزق أو برطوم أو أية منشأة أخرى أعدت لتستقر أو ترسو عليها المراكب فى المياه الداخلية .

مادة ٢ :

لا يجوز لمركب أن يرسو فى المياه الداخلية إلا على المراسى التى تفتشها

(قوانين البلدية ج ٢)

وزارة الأشغال العمومية بالاتفاق مع وزارات التجارة والشئون البلدية والقروية والصحة العمومية والداخلية والمواصلات .

ويجوز الترخيص في الرسو المؤقت في المناطق التي لا توجد فيها مراسى عامة ويصدر الترخيص في ذلك من وزارة الأشغال العمومية فيما عدا المناطق الواقعة في حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيكون الترخيص من المجلس المذكور.

مادة ٣ :

يصدر وزير الأشغال العمومية قراراً بتنظيم الرسو على المراسى المنصوص عليها في المادة السابقة عدا ما يقع منها في حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيصدر بتنظيم الرسو عليها قرار من وزارة الشئون البلدية والقروية .

ويصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات الوزن والشحن والتفريغ والتخزين و التعامل في المراسى المخصصة للاغراض التجارية .

مادة ٤ :

يجوز لوزارة الأشغال العمومية الترخيص في إنشاء مراسى خاصة على ألا تستعمل هذه المراسى كأسواق .

ويكون الترخيص في المراسى الخاصة التي تقع في حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة من اختصاصه بعد موافقة وزارة الأشغال العمومية على موقع المرسى وتنفيداً لما تضعه لذلك من اشتراطات فنية .

ويصدر بشروط الترخيص في هذه المراسى وتنظيم الرسو عليها قرار من وزارة الأشغال العمومية أو وزير الشئون البلدية والقروية حسب الأحوال .

مادة ٥ :

يؤدى لوزارة الأشغال العمومية رسم رسو يمينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز الحدود الآتية :

(أولا) عن الرسم في المراسى العامة والرسم المؤقت .

خمسة عشر مليم عن شغل المتر الطولى من المراسى فى كل أربع وعشرين ساعة أو جزء منها .

(ثانيا) عن المراسى الخاصة .

جنيه واحد عن كل متر طولى من المراسى فى السنة .

(ثالثا) عن الرسم للإصلاح على القزقات وفى الأحواض بما فى ذلك سحب

المركب وإنزاله :

خمس مائة مليم عن المركب الذى تزيد حمولته على عشرين طنا ولا تجاوز

خمسين .

جنيه واحد يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على مائة طن ولا تجاوز مائتين .

جنيهان يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على مائتى طن ولا تجاوز ثلثمائة طن .

أربعة جنيهات يوميا عن المركب الذى تجاوز حمولته ثلثمائة طن .

(رابعا) عن رسم الذهبيات والعوامات للإستقرار .

خمسة عشر مليم فى السنة عن كل متر مربع من مساحة الذهبية أو العوامة ،

إذا كانت مشغولة يمالسها ، ومثلى هذا الرسم إذا كانت مستغلة .

وخمسة وعشرون مليم فى السنة عن كل متر مربع من جزء الشاطئ المواجه

للذهبية أو العوامة .

ويضاف نصف الرسوم التى تحصلها وزارة الأشغال العمومية مقابل الرسم فى المراسى

الواقعة فى حدود اختصاص المجالس البلدية إلى حساب هذه المجالس فيما عدا مجالس

بلدى مدينة القاهرة فتؤدى إليه رسم الرسوم التى يعينها وزير الشؤون البلدية

والقروية بقرار منه بحيث لا يتجاوز الحدود المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٦ :

تفي من الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة المراكب المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الممدة لخدمتها خاصة .

مادة ٧ :

يجوز لوزارة التجارة الترخيص في إنشاء مكاتب أو مخازن لتشوين البضائع في المنطقة التي تحددها وزارة الأشغال العمومية للرسم بالشروط التي يتفق عليها بين الوزارتين .

مادة ٨ :

يؤدي لوزارة التجارة رسم عن شغل منطقة الرصف كالاتي :

خمسة عشر مليما عن كل متر مربع في منطقة الرسى العام في كل أربع وعشرين ساعة وجزء منها .

وخمسون مليما عن كل متر مربع في منطقة الرسى الخاص صنويا ويؤدي الرسم للمجالس البلدية إذا كانت منطقة الرسى تقع في حدود اختصاصها .

مادة ٩ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه مالم تنص هذه القرارات على عقوبة أقل وبغير اخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز إزالة المخالفة إداريا وتحصيل النفقات بطريق الحجز الإداري .

مادة ١٠ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزارة الأشغال العمومية والشئون البلدية والقروية والتجارة كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٦ يونية سنة ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

مشروع بقانون القرار الخاص بالمراسى وتنظيم

الرسو في المياه الداخلية

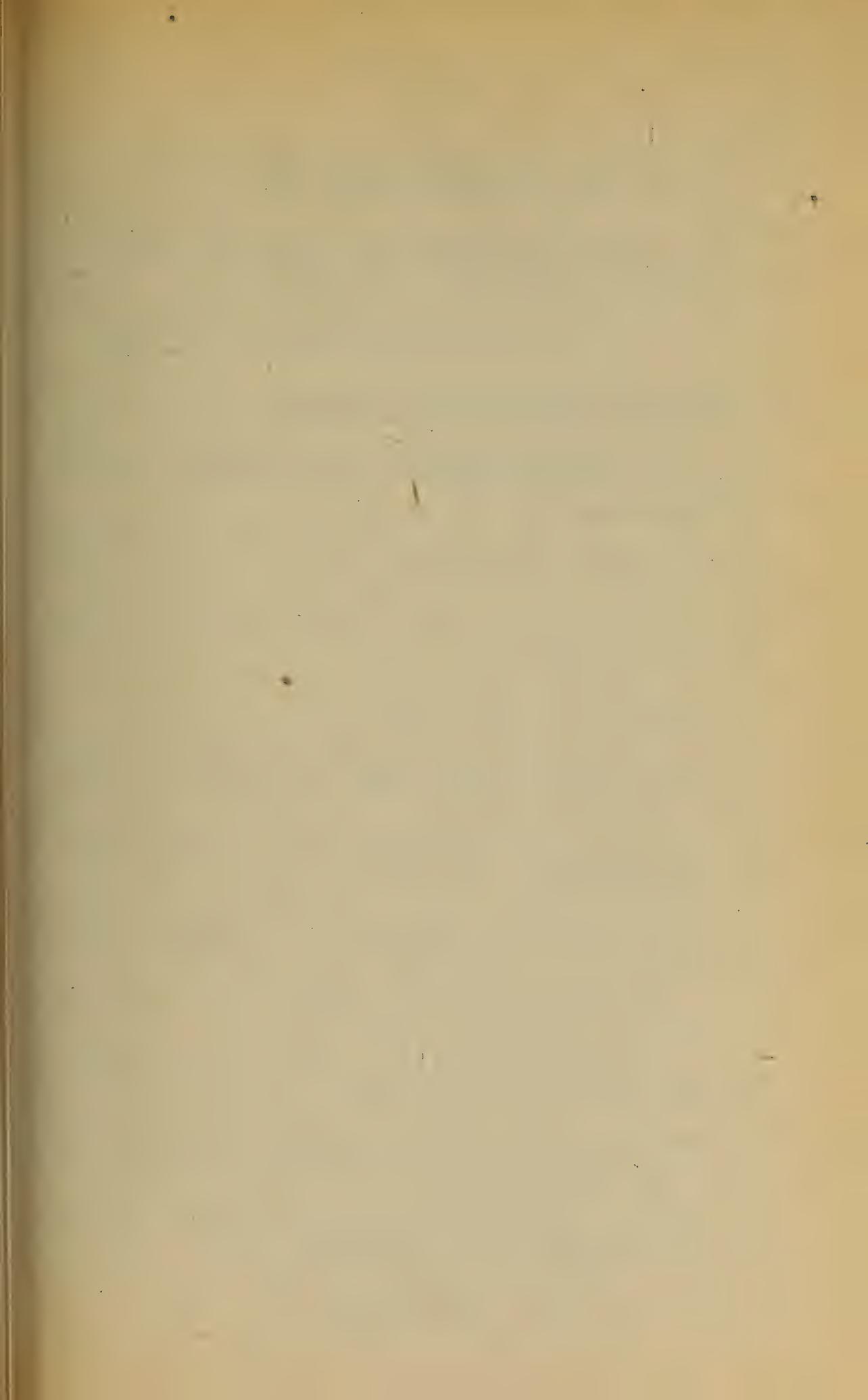
كان ثمة قواعد متعددة لتنظيم المراسى في المياه الداخلية وكيفية الرسو عليها وتحديد الرسوم المستحقة ، تقوم بتنفيذها جهات حكومية مختلفة وقد انتضت المصلحة العامة جمع شتات هذه القواعد في قانون موحد ينظم أحكامها وينظم مالم تناوله من مسائل جديدة ، ويمين الجهات التي تقوم بتنفيذه وتستكمل به تنظيمات الملاحة الداخلية التي بدأت بصدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية وأعد لذلك مشروع القانون المرافق .

وقد تناول هذا المشروع بالتنظيم نوعين من المراسى ، مراسى عامة وهي التي تكون لجميع المراكب أن ترسو عليها وفقا للنظام المقرر ومراسى خاصة وهي التي تهدلرسو المراكب التابعة لشخص معين أو وجهة معينة لأغراض خاصة به وحده بشرط ألا تستعمل كأسواق ونص المشروع على الحد الأقصى للرسوم التي تدفع مقابل الرسو على هذه المراسى بنوعيتها وترك لوزير الأشغال العمومية ووزير الشؤون البلدية والقروية حسب الأحوال تحديد الرسوم الواجبة الأداء .

ولما كان ثمة مراسى عامة مستخصم للأغراض التجارية وكانت وزارة التجارة ستقوم بالإشراف على حركة التعامل فيها فقد أجاز المشروع لوزارة التجارة الترخيص للأفراد والشركات والهيئات الخاصة في إنشاء مكاتب أو مخازن، لتشوين البضائع في منطقة المرسى التي تحددها وزارة الأشغال العمومية بالاتفاق مع وزارة ، كما حدد المشروع الرسوم التي يجب أدائها مقابل شغل منطقة المرسى وخول وزير التجارة حق إصدار قرار ينظم التعامل في المراسى المشار إليها .

وانتمية موارد المجالس البلدية فقد نص المشروع أيضا على ان تؤول حصيلة رسوم شغل منطقة المرسي الواقعة في حدود اختصاص وزارة البلدية إلى حساب هذه المجالس فيما عدا مجلس بلدى مدينة القاهرة فقد نص على أن تؤدى إليه كل الرسوم التى يمينها وزير الشئون البلدية والقروية بقرار منه بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المبين فى القانون .

وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بمرض هذا المشروع مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية لتفضل بالموافقة عليه وإصداره .
وزير الأشغال العمومية



الباب الخامس

الجبانات

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبانات (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ :

تعتبر جبانة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى ، قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون ، وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة .

وتعد أراضي الجبانات من الأموال العامة وتحتفظ بهذه الصفة بعد أبطال الدفن فيها وذلك لمدة عشر سنوات أو إلى أن يتم نقل الرفات منها ، على حسب الأحوال .

مادة ٢ :

تتولى المجالس المحلية في حدود اختصاصها ، إنشاء الجبانات وصيانتها والغاءها وتحديد رسم الانتفاع بها بما لا يجاوز ٥٠٠ (خمسمائة) مليم للمتر المربع وذلك طبقا للشروط والايضاح التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، الترخيص بإقامة مدافن خاصة ، في

غير الحيوانات العامة ، وذلك بناء على طلب من وزير الادارة المحلية بمد موافقة مجلس المحافظة المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط إقامة هذه المدافن ومواصفاتها .

مادة ٤ :

تتبع في نقل الجثث والرفات إلى الخارج الاجراءات والاحتياطات الواردة بالاتفاق الدولي الخاص بنقل الرفات الموقع ببرلين في ١٠ من فبراير سنة ١٩١٧ وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في دفن الجثث واستخراجها ونقلها داخل الجمهورية .

مادة ٥ :

لايجوز إجراء الدفن في غير الحيوانات العامة المستعملة .
ويحكم القاضي ، في حالة المخالفة باخراج الجثة وإعادة دفنها ، وذلك فضلا عن العقوبة المقررة بمقتضى هذا القانون .

مادة ٦ :

— يجوز يقرر من الجهة الصحية المختصة بمد موافقة النيابة العامة ، الترخيص بحرق جثث المتوفى من غير المسلمين في الاقراان المرخص بها وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

ولايجوز الترخيص بالحرق إلا إذا كان المتوفى قد أعلن كتابة عن رغبته في حرقها أو كانت ديانته تميز ذلك .

مادة ٧ :

لايجوز لاي شخص أن يزاول مهنة حانوتى أو تربيى أو مساعد لايهما إلا بتروخيص من المجلس المحلي المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فيهم ، وواجباتهم والاجراءات الخاصة بتعيينهم وفصلهم، والجزاءات التي توقع عليهم، والجهة التي تقوم بتوقيعها وكذلك الرسوم المقررة للحصول على الترخيص المشار إليه ، على ألا يجاوز هذا الرسم مبلغ ١٥٠ (مائة وخمسون) قرشا .

مادة ٨ :

يحدد المجلس المحلي المختص الاجر الذي يتقاضاه ارباب المهن المشار إليهم في المادة السابقة .

مادة ٩ :

يستمر الحانوتية والتربية ومساعدتهم المرخص لهم في مزاولة المهنة وقت العمل بهذا القانون ، في القيام بأعمالهم ، ويجوز إلغاء التراخيص الممنوحة لهم إذا لم تتوفر في شأنهم الشروط التي تتطلبها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ :

يكون لموظفي المجالس المحلية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة صفة مأموري الضبط القضائي ولهم في سبيل التحقق من تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية الدخول في مركز الحانوتية والتربية .

مادة ١١ :

بمقاب على كل مخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية بالغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيا .

وفي حالة العود يحكم بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبالحد الاقصى للغرامة المشار إليها ، أو باحدى هاتين العقوبتين :

ويحكم القاضي في جميع الاحوال بازالة موضوع المخالفة .

مادة ١٢ :

- تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الصحة بعد موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والدولة للادارة المحلية .

مادة ١٣ :

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (١٩ أبريل سنة ١٩٦٦) .

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في ٢ من أكتوبر سنة ١٨٧٧ صدرت لأئحة الجبانات ودفن الجثث ونقلها إلى الخارج .

وفي ٢٩ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالي بشأن الجبانات المضرّة بالصحة العامة وتمددت القرارات المنظمة في هذا الشأن ، سيما ما تعلق منها بممارسة مهنتي الخانونية والتربية ، وفي ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم باصدار الاتفاق الدولي بنقل الرفات الموقّع ببرلين في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ ، ونظرا إلى أن تشريعات الجبانات ودفن الجثث قد مضى عليها وقت طويل ويستلزم الأمر استصدار تشريع جديد يتمشى مع التطور الذي وصلنا إليه ويسد أوجه النقص التي تشوب التشريعات المعمول بها حاليا كتنظيم مهنة المشتغلين بدفن الموتى ، ويضع نظاما مبسطا للترخيص بالمدافن الخاصة بعد أن كانت تجرى على غير هدى وقد نص في المشروع على أن يصدر الترخيص في إنشاء المدفن الخاص بقرار جمهوري بناء على طلب وزير الإدارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة ، وقد أريد بذلك تحقيق المساواة بين الناس .

وغنى عن البيان أنه لن يسمح بدفن خاص إلا لمن يكون قد أدى لبلاده خدمات جليلة أو قام بعمل أكبر أو أى عمل آخر يستحق صاحبه الشكر .

ومن المفهوم أن مشروع هذا القانون لم يمس قواعد الاتفاق الدولي بنقل الرفات الصادر بها المرسوم المؤرخ ١١ من إبريل سنة ١٩٣٨ .

وقد أعدت هذا المشروع لجنة منات فيها وزارت والصحة والاسكان والمرافق
والادارة المحاية وأحيل إلى اللجنة الثانية للتسم الاستشارى للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة ، فراجعته وإفرغته فى الصياغة القانونية .

وأنشرف ، بهرضه على السيد رئيس الجمهورية ، برباء التفضل بالنظر والموافقة
على إحالته إلى مجلس الأمة ، توطئه لاصداره .

وزير الصحة

وزارة الصحة

قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبانات (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات
وعلى موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والادارة المحلية
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرـر

الباب الأول

الجبانات

مادة ١ :

تتولى المجالس المحلية كل فى حدود اختصاصه حصر جميع الجبانات العامة والمدافن
الخاصة وقبدها فى سجلات خاصة مرقمة الصحائف ومختومة بخاتم المجلس المحلى
المختص وتتضمن البيانات الآتية :

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ و ٢٤ / ٩ / ١٩٧٠ .

(١) اسم المحافظة - اسم المدينة أو الحي - (قسم الشرطة - الشياخة) اسم القرية - اسم الجبانة وتوعها .

(٢) مساحة الجبانة وحدودها .

(٣) رقم وتاريخ القرار الصادر بتخصيصها للدفن أن وجد .

(٤) بيان الأحواض وأسماء المتفمين بها وتواريخ وأرقام التراخيص الصادرة بها إن وجدت ومساحتها .

وتتفق بالسجلات خرائط مساحة للمدينة أو القرية بمقياس رسم ٢٥٠٠ / ١ أو ٥٠٠ / ١ أو ١٠٠٠٠٠ / ١ مبينا عليها مواقع وحدود الجبانات والمدافن الخاصة والطرق الموصلة إليها .

مادة : ٢

لمجلس المحلي أن يحدد مساحة معينة للأحواش القائمة بالجبانات . وله في هذه الحالة أن يستولى على المساحة الزائدة في هذه الأحواش إذا كانت غير مشغولة بالمقابر وتصلح للانتفاع بها على أن يموض المتفمون عن المنشآت والأسوار المستولى عليها وأن يقسمها ويوزعها على متفمين جدد وفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من المجلس المحلي المختص .

مادة : ٣

يكون إنشاء الجبانات وفقا للشروط والأوضاع المبنية في هذه اللائحة ويراعى في ذلك ما يأتي :

(١) خلو الناحية من الجبانات من عدمه .

(٢) خلو الجبانات المستعملة من أماكن يمكن الدفن فيها أو عدم أماكن توسيعها .

(٣) عدم ملائمة موقع الجبانة من الوجهة الصحية أو التخطيطية أو لقتضيات الأمن العام .

وفي الحالتين الثانية والثالثة يتعين أن يصدر قرار من المحافظ بمد موافقه المجلس بإبطال الدفن في الجبانة القديمة وبدء الدفن في الجبانة الجديدة . ويعوض أصحاب المدافن المنتفعون بالجبانة التي يبطل الدفن فيها وتكون لهم الأولوية في الانتفاع بالجبانة الجديدة .

مادة ٤ :

تختص بالنظر في توسيع الجبانة القديمة واختيار مواقع الجبانة الجديدة لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص من :

مدير عام مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة أو من ينوب

عنه رئيساً

- | | | |
|-------|---|------------------------------------------------------------------|
| أعضاء | { | مندوب عن مديره الإسكان والمرافق |
| | | مندوب عن مديرية الأمن |
| | | مندوب عن تفتيش المساحة |
| | | مندوب عن تفتيش الري |
| | | مندوب عن الإدارة الهندسية للمجلس المحلي المختص |
| | | عضو من الاتحاد الاشتراكي العربي تختاره لجنة الوحدة المختصة |

ويجب على اللجنة أخذ رأي مصلحة الآثار والهيئة العامة للسكة الحديد . ومؤسسة الطرق والكباري ومصاحبه الناجم والمهاجر والأشغال المسكريه وغيرها من الجهات المعنية في الحالات التي تقتضى ذلك .

وتعتمد توصيات اللجنة من مجلس المحافظة .

مادة : ٥

تراعى اللجنة النصوص عليها في المادة السابقة في اختيار مواقع الجبانات الجديدة أو إمتداد الجبانات القائمة ضرورة توفر الشروط الآتية في الموقع :

(أ) أن يكون بقدر الأمكان في الجهة القبليّة أو القبليّة الشرقيّة من المدينة أو القرية بحيث لاتقع في مهب الرياح السائدة .

(ب) أن يكون على مسافة لاتقل عن ٢٠٠ متر من الحيز العمرانى للمدينة أو القرية أو من أى تجمعات سكنية مجاورة لها وحسب مقتضيات التخطيط .

(ج) أن يكون بقدر الأمكان على بعد لايقبل عن مائة متر من الطرق الرئيسية فإن تعذر ذلك تعين الفصل بين الطرق الرئيسية والجبانة بمنطقة تشجير لايقبل عرضها عن ٢٠ مترا .

(د) أن يكون بعيدا بما لايقبل عن مائة متر عن آبار المياه الجوفية ومحرى النيل وفرعيه وحدود ومستودعات الري كالترع والرياحات والمصاريف وغيرها .

(هـ) أن يكون من الأماكن الأكثر ارتفاعا .

(و) ألا تغمره المياه بأى حال من الأحوال في أى وقت من السنة .

(ز) أن يكون مرتفعا عن منسوب مياه الرشح بحيث يتوفر عمق كامل الجفاف لايقبل عن ٥٠ سم أسفل منسوب الدفن في أى وقت من أوقات السنة وإلا وجب ردم الموقع لتوفير هذا الشرط . ويجوز بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق التجاوز عن بعض هذه الشروط في الحالات التى لايمكن توفرها في الموقع بما لايتعارض مع مقتضيات الصحة العامة أو الأمان أو التخطيط العام للمدينة أو القرية .

مادة ٦ :

يضع المجلس المحلي المختص الأمس والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد مساحة الجبانة وتخطيطها وإنشائها وتحديد مساحات القطع ومواد البناء على ألا يخل ذلك بالشعائر الدينية للطوائف المختلفة . ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذا إلا بعد اعتماده من المحافظ المختص .

وعلى المجلس في حالة إنشاء جبانة جديدة أن يحيطها بسور من البناء لا يقل ارتفاعه عن مترين ونصف وبه مدخل .

مادة ٧ :

يجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية أن يشرع في البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ أخطاره باستلام الموقع . وللجهة الادارية المشرفة على الجبانة أن تمد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة .

ويجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية باحاطته بسور من الباني لا يقل ارتفاعه عن مترين وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة أشهر من تاريخ أخطاره باستلام الموقع . وللجهة الادارية المشرفة على الجبانة أن تمد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة والاجاز للمجلس المحلي المختص إلغاء الترخيص .

ولا يجوز التنازل عن المقبرة أو الحوش المرخص به الا للمجلس المحلي المختص الذي يقوم بتقدير قيمه التمويض عن المقبرة أو الحوش والنشآت أن وجدت على أن يتحمل بها المتفجع جالديد .

مادة ٨ :

يكون للمجلس المحلي الاشراف على حراسة الجبانة ونظافتها ، وعليه توفير الجهاز لذلك اللازم . ويحظر ذبح الذبائح داخل الجبانة كما يحظر إلقاء القاذورات والمتخلفات في طرقاتها وبجوار القبور .

مادة ٩:

على المجلس أن يفشى استراحة مسقوفة بجوار مداخل الجبانة لانتظار الشيعين ومكتبا للتربي .

مادة ١٠ :

يجوز إلغاء الجبانة وأبطال الدفن فيها في الأحوال الآتية :

(١) عدم وجود أما كن صالحه للدفن فيها لامتلأها بالرفات وعدم توفير الأراضى الصالحة لتوسيعها .

(٢) عدم ملائمة موقعها من الناحية الصحية أو العمرانية أو لدواعى الأمن العام. وفي جميع الأحوال يصدر بإلغاء وأبطال الدفن قرار من المحافظ بمده واتفقه المجلس المحلى وفي موقع الجبانة .

ويكون للمتقنين الموضحة أسماءهم بالسجلات المشار إليها فى المادة (١) أو لورثتهم أولويه الحصول على مساحات مناسبة فى الجبانة الجديدة التى يتقجر إنشاؤها .

مادة ١١ :

يجب على ذوى الشأن فى حالة إلغاء الجبانة وأبطال الدفن فيها نقل رفات موتاهم فى الأجل الذى يحدده المجلس المختص لذلك وإلا كان للمجلس الحق فى نقل الرفات إلى حفرة خاصة بالجبانة المستعملة . ويتحمل المجلس فى هذه الحالة الأخيرة مصاريف النقل .

مادة ١٢ :

تشكل لجنه من مندوب عن كل من وزارة الصحة والمجلس المحلى والإدارة

العامه لأملاك الدوله الخاصه تكون مهمتها معاينه أرض الجبانه للمائة والتأكد من
خلو أرضها من الرفات . وتحرر اللجنة محضراً بالحاله يوقع عليه جميع الأعضاء .

مادة : ١٣

يحدد المجلس المحلي المختص رسم الانتفاع بالجبانه كما يحدد القواعد والاجراءات
المنتظمة لهذا الانتفاع ويحدد أيضا الاجراءات والشروط والمواصفات التي يلزم
اتباعها لإقامه المقابر والأحواش وتعميرها أو ترميمها .

وله في ذلك أن يحدد نماذج محددة للبناء تتفق مع التخطيط ومظهر الجبانه
والأوضاع العتيقه كما له أيضاً أن يصرح بإقامه أحواش ملحقه بالمقابر ويحدد
مسطحاتها أو يمنع إقامتها ويصدر بكل ذلك قرار من المحافظ المختص .

الباب الثالث

نقل الجثث داخل الجمهورية

مادة ١٦:

- يتبع في شأن نقل الجثث التي لم يسبق دفنها ما يأتي :

(أ) إذا كانت الفترة ما بين وقت حدوث الوفاة و الدفن تزيد على ٢٤ ساعة فيلزم لنقل الجثة تجهيزها بوضعها في تابوت من الزنك داخل صندوق من الخشب المتين المطرق والمغرى على أن توضع الجثة في مواد مطهرة او واقية مثل نشارة الخشب الجففة تجفيفاتاما وسلفات الزنك وكلوريد الجير ويجوز أن يستبدل بهذه المواد غيرها من المواد المطهرة للمائلة لها .

(ب) لا يجوز دفن الجثة قبل مضي ٨ ساعات على الوفاة في الصيف و ١٠ ساعات في الشتاء . ويجب في جميع الاحوال دفنها قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت الوفاة . ويجوز لطبيب الصحة الأعفاء من التقيد بهذه الموعيد إذا كانت هناك أسباب قوية تستدعي ذلك .

مادة ١٧ :

- يتبع في شأن استخراج الجثث أو الرفات لنقلها ما يأتي .

(أ) يقدم الطلب للجهة الصحية المختصة مشفوعا بشهادة إدرية مثبتة لموافقة الورثة الشرعيين علي النقل وشهادة رسمية بتاريخ وسبب الوفاة .

(ب) لا يجوز إخراج أى جثة لاعادة دفنها في ذات الجبانة أو أى جبانة أخرى داخل الجمهورية قبل مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ دفنها فإذا كانت الوفاة يسبب الخثرة الحبيثة أو باحدى الامراض السكورتينية زادت المدة إلى سنة

ومع ذلك يجوز نقل الجثة في أي وقت إذا كان سبق تحنيطها ومدفونة في صندوق مبطن من الداخل بألواح من الزنك الملحوم الفواصل .

مادة ١٨ :

لايجوز إخراج جميع الجثث المدفونة في جزء من الجبانة أو في الجبانة اللعانة لوضعها في المقبرة العامة المخصصة لهذا الغرض بالجبانة المستعملة إلا بعد مرور ١٠ سنوات من تاريخ آخر دفن فيها -- ويجوز انقاص هذه المدة بقرار من وزير الصحة وبناء على طلب المجلس المحلي المختص.

الباب الرابع

أحراق الجثة

مادة ١٩ :

لايصرح بأحراق الجثة إلا إذا كان المتوفى قد أبدى رغبته في ذلك كتابة وكانت ديانته تميزه . ويقدم طلب الترخيص في هذه الحالة من منفذ الوصية أو زوج المتوفى أو أقاربه الأقربين . ويرفق بالطلب مستخرج رسمي من شهادة الوفاة وتصريح من النيابة العامة بحرق الجثة على أن تخطر الجهات الإدارية بالوقت المحدد لذلك .

مادة ٢٠ :

يشترط للترخيص لإقامة فرن أحراق الجثث أن يقدم طلب بذلك إلى المجلس المحلي المختص مرفقا به خريطة مساحية مبينا عليها الموقع وثلاث صور لرسومات تفصيلية للفرن موضعا به أجزاء القرن ومقاساتها وطريقة الحريق والتخلص من

المتخلفات عن هذه العملية وعلى أن يتوفر في موقع الفرن أو مكان الحريق شرط المسافة الواجب توافرها في اختيار مواقع العجانات والايقع في مهب الرياح السائدة بالنسبة للمدينة أو القرية .

الباب الخامس

الخانوتية

مادة ٢١

يشترط فيمن يزاول مهنة الخانوتى أن يكون .

(١) على ديانة من يزاول دفن موتاهم وملها بالأحكام الدينية .

(٢) مجيدا للقراءة والكتابة .

(٣) بالغامس الرشده .

(٤) حسن السير والسلوك ، ولم يصدر ضده حكم بعقوبة جناية أو فى جريمة محقة بالشرف أو الأمانة .

(٥) حاصللا على ترخيص بمزاولة المهنة من المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٢

- يقدم طلب الحصول على ترخيص مزاولة مهنة الخانوتى إلى المجلس المحلى المختص موقعا عليه من الطالب ومرفقا به ثلاث صور شمسية حديثة للطالب وصحيفة الحالة الجنائية وغيرها من المستندات المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادة السابقة ويؤدى الطالب رسم الترخيص وقدرة مائة وخمسون قرشا . ويمنح الترخيص للطالب بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذه اللائحة .

مادة ٢٣:

يعين المجلس المحلي حانوتيا للمدينة أو القرية وإذا رأى أنها تحتاج إلى أكثر من حانوتى فيها قسمها إلى مناطق ويعين لكل منها حانوتيا .

وعلى الحانوتى أن يتخذ فى منطقة عمله حانوتا ويخطر المجلس المحلي المختص بذلك .

ويكون لاهل الموتى فى إحدى المستشفيات استخدام أى من حانوتية المدينة أو القرية .

كما يكون لأى مستشفى حق التعاقد مع أى حانوتى على تجهيز ونقل موتاه ممن لأهل لهم .

مادة ٢٤ :

للحانوتى الحق فى اختيار وكيل يقوم مقامه أثناء غيابه يوافق عليه المجلس المحلي المختص وتتوفر فيه ذات الشروط التى تتوفر فى الحانوتى . كما يكون له حق اختيار مساعديه من مغسلين ومغسلات وحمالين على محظر أن بأسمائهم المجلس المحلي المختص

مادة ٢٥ :

يجب على كل حانوتى عندما يطلبه أحد أن يتوجه فى الحال إلى محل المتوفى وعليه أن يحضر محضرا يثبت فيه ما يأتى .

أولا . أسم ولقب المتوفى ومحل سكنه وجنسيته وعمله وديانته .

ثانيا : تاريخ الوفاة بايضاح الساعة واليوم والشهر والسنة الميلادية بالحروف .

ثالثا : أسماء القصر من وريثة المتوفى أن وجدوا .

ويوقع مع الحانوتى على المحضر أثنان من أقرب أقارب المتوفى الموجودين وقت تحرير المحضر فإذا لم يوجد أقارب للمتوفى فيوقع معه أثنان ممن لهم معرفة تامة بالمتوفى .

ويجب على الحانوتى أن يرسل المحضر إلى المجلس المحلى المختص فى خلال ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت الوفاة بمد قيده بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من هذه اللائحة .

وإذا كان من بين وريثة المتوفى قصر ، وجب على المجلس المحلى إرسال صورة من المحضر إلى نيابة الأحوال الشخصية المختصة فى ذات يوم تلقيه المحضر .

مادة ٢٦ :

تعد المحاضر والبلاغات التى يحررها الحانوتى من المحررات الرسمية

مادة ٢٧ :

ولا يجوز للحانوتى أن يطلب أجرا أكثر من المقرر بالتعريفه التى يحددها المحلى المختص .

مادة ٢٨ :

يسلم لكل حانوتى سجل مرقمة صحائفه ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص يقيد فيه بأرقام واضحة أسماء المنوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة والبيانات الموضحة فى محضر الوفاة ويضع على هذه المحضر

رقم قيده بالسجل وعليه ألا يترك بياضا أثناء القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة وأن يكتب التواريخ بالحروف كاملة .

وما يحصل من الأضافة أو الشطب أو تصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن فى عهدته السجل .

وعليه تقديم هذا السجل فى آخر ديسمبر من كل عام إلى المجلس المحلى لمراجعته على المحاضر المحفوظة بالمجلس وحفظه وتسليمه سجلا غيره .

وتعتبر هذه السجلات من قبيل المحررات الرسمية .

الباب السادس

التربية

مادة ٢٩ :

لا يجوز مزاولة مهنة تربي أو مساعد تربي إلا بترخيص من المجلس المحلى المختص ويشترط لمزاولة مهنة تربي أو مساعد تربي ذات الشروط الواجب توافرها فى الحانوتى المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذه اللائحة .

ويكون رسم الترخيص مائة وخمسون قرشا .

مادة ٣٠ :

يحدد لكل تربي منطقة يختص بها لا يجوز له أن يباشر الدفن

فى غيرها .

مادة ٣١ :

يجوز أن يكون للتربي مساعدون يرشحهم ممن تتوافر فيهم الشروط
الواجب توافرها فيه بشرط موافقة المجلس المحلي عليهم وسدادهم الرسوم
المقررة .:

مادة ٣٢ :

يحظر على التربي دفن جثة إلا بعد الحصول على تصريح بالدفن من
السلطة الصحية المختصة

مادة ٣٣ :

يسلم لكل تربي سجل مرقمة صحائفه ومختوما يخاتم المجلس المحلي
المختص بقيد فيه بارقام متتابعة أسماء المتوفين وتواريخ وفاتهم ودفنهم مع ذكر
تاريخ التصريح بالدفن المحرر من السلطة الصحية المختصة ، ولا يترك يابضا أثناء
القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة وتسكتب التواريخ بالحروف السكاملة . وكل ما
يحصل من الأضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء التيد يجب أن يؤشر به على
الهامش ويوقع قرين التصحيح . . وعليه تقديم هذا السجل والتصاريح في آخر
ديسمبر من كل سنة إلى المجلس المحلي المختص لراجعتها وحفظها لدى المجلس
وتسليم التربي سجلا بدله .

مادة ٣٤ :

ويجب على التربي مباشرة دفن جثة المتوفى فور وصولها ولا يجوز له
أن يتقاضى أجرا يزيد على المقرر بالتعريفه التي يحددها المجلس المحلي المختص .
ولا يتقاضى التربي أجرا عن الدفن في مدافن الصدقة في منطقتة .

مادة ٣٥ :

ويجب على كل تربي أن يتفقد متطقته ولا يترك فيها قبرا مفتوحا أو منقوبا .
وعليه أن يبادر باخطر المجلس المحلي المختص في هذه الأحوال .

مادة ٣٦ :

على التربية منع أى شخص يحاول أو يشرع فى بناء مدفن جديد أو إقامة
مبانى أو إصلاحات إلا بعد الإطلاع على الرخصة الصادرة من المجلس المحلي
المختص فى هذا الشأن .

مادة ٣٧ :

لا يجوز للتربية دفن متوفى فى غير قبره إلا باذن كتابى من ذوى الشأن
من أقاربه ويجب تقديم هذا الأذن فى اليوم التالى على الأكثر إلى المجلس
المحلى المختص .

مادة ٣٨ :

لا يجوز للتربية ومساعدتهم أو أى شخص آخر المبيت فى الجبانة أو استعمالها
فى غير الغرض المخصصة له .

مادة ٣٩ :

التربى مكلف بالمحافظة على ما فى منطقته من القبور والأراضى الفضاء
والطرقات ومشملاتها وهو مسئول عن كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة فى
دائرة اختصاصه . ويجب عليه أخطار المجلس المحلي المختص عن كل مخالفة تحصل
نور وقوعها .

الباب السابع

أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٤٠ .

الجزءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الحانوتية والتربية ومساعدتهم هي .

(أ) الإنذار .

(ب) الوقف عن العمل مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

(ج) سحب الترخيص .

مادة ٤١ .

تشكل بقرار من المحافظ لجنة في كل مجلس محلي من :

رئيسا

(أ) قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية

(ب) ممثل وزارة الصحة بالمجلس المحلي

(ح) عضوين من الأعضاء المنتخبين بالمجلس المحلي

ويختارهم المجلس ممن لهم دراية كافية

أعضاء

بمثل هذه الأمور حسب الأحوال

(د) ممثلي وزارة الإسكان والمرافق بالمجلس المحلي

(هـ) عضوين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ممن

لهم دراية كافية بهذه الأعمال حسب الأحوال

سكرتيرا

(و) سكرتير المجلس المحلي المختص

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الأعضاء تنعقد اللجنة بأغلبية أعضائها
وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح
الجانب الذي فيه الرئيس .

وتختص اللجنة بالآتي :

(١) اختيار الحانوتية والتربية ومساعدتهم لتقرير صلاحيتهم من حيث اجاداتهم
انقواء والكتابة والمأمهم بالأحكام الشرعية أو الطائفية أو المالية والقواعد الصحية
والادارية لمزاولة المهنة .

(٢) تقرير قبول من ثبتت صلاحيته .

(٣) توقيع الجزاءات المشار إليها في المادة السابقة

مادة ٤٢ .

كل حانوتي أو تربي أو مساعد لأيهما يفقد شرطا من الشروط المقررة
لمزاولة المهنة وفقا لأحكام هذه اللائحة تسحب رخصته بقرار من المجلس
المحلي المختص .

مادة ٤٣ .

.. إذا خلا محل حانوتي أو تربي بالوفاة أو الفصل أو الوقف فعلى
المجلس المحلي المختص انتداب أحد الحانوتية أو التربية المرخص لهم مؤقتا
لحين شغل المحل .

مادة ٤٤

يجب على الحانوتية والتربية ومساعدتهم الذين يزاولون المهنة وقت العمل بهذا القرار

(قوانين البلدية ج ٢)

أن يقدموا إلى المجلس الأعلى خلال ستين يوماً من تاريخ نشره . ما يشيخ
الترخيص لهم في مزاولة المهنة ، وللمجلس أن يأنى ترخيص من لا تتوافر فيه الشروط
التي يتطلبها هذا القرار .

مادة ٤٥ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

محافظة القاهرة

قرار بشأن لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة

محافظ مصر (رئيس لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة):

بعد الإطلاع على المادة الثامنة من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة.

و على القرار الصادر هذه اللجنة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ .
وبعد تصديق وزارة الداخلية .

قرر ما ياتي

بمعل بلائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة المرفقة بهذا بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية (١).

تحريراً بالقاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٦ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٤) .

محمد صبري

لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة

مادة ١ .

الجبانات التي تسرى عليها هذه اللائحة هي الجبانات الداخلة في دائرة مدينة القاهرة المبنية بعد سواء كان مرخصا بالدفن فيها أم لا . وكذلك الجبانات التي توافق اللجنة على إنشائها طبقا للمادة السادسة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ .

وتسرى نصوص هذه اللائحة على أهالي البلاد المجاورة للقاهرة الذين اعتادوا دفن موتاهم في جبانات المدينة .

الجبانات المرخص بالدفن هي :

جبانة النخال	قسم مصر القديمة
» مسلمة	»
» سيدى زينهم	قسم السيدة
» السيدة نفيسة	قسم الخليفة
» الإمام الشافعى	»
» سيدى جلال	»
» الإمام الليث	»
» الازرعى	»
» الزمر	»
» الجيوشى	»
» سيدى أبو الوفا	»
جزء من جبانة باب الوزير	
جبانة العجاورين بالغريب	قسم الدرب الأحمر

»	جبانة بسيدي الخوص
قسم الدرب الأحمر	» باب الوزير بسيدي ابن حنفية
قسم الجمالية	» المجاورين
قسم الجمالية	جبانة باب النصر
قسم الوايلي بالعباسية	» المحمدى

الجبانات غير المرخص بالدفن فيها هي :

مقابر بداخل جامع سيدي الخويسكى بباب الوزير قسم الدرب الأحمر .

مادة ٢ .

للجنة بحسب ما تقتضى به المصلحة العامة أن تقسم الجبانات إلى مناطق وتكون لكل منطقة نمرة وأسم تعرف بهما وتعين من يباشر الدفن في كل منطقة على حدة أو مضافة إلى غيرها .

مادة ٣ :

* (معدلة بقرار من محافظة القاهرة الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٣٩ بمد تصديق وزارة الداخلية) الأراضي الفضاء بالجبانات تجعل أقساما يتخللها طرق للمرور العام ويخصص بعض هذه الأقسام لبناء القبور المفردة وبعضها لبناء الحيشان وكل قسم يجعل جملة قطع يتخللها طرق المرور أيضاً بمرعاة أن كل قطعة من سم القبور المفردة لاتقل عن ألف متر مربع وفي قسم الحيشان لاتزيد القطعة عن مائة وخمسين متراً مربعاً .

(*) ابطال الدفن في جبانات المحمدى الكائنة بشارع المدكة نازلى قسم الوايلي بالقاهرة بقتضى القرار الوزارى في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والدرج بالمدد الثالث من الوقائع المصرية الصادر في يناير سنة ١٩٢٩ .

مادة ٤ :

يراعى في تقسيم الجبانات أن يكون للفقراء أما كن معينة موزعة على المناطق بقدر الأمكان للدفن فيها مجانا .

مادة ٥ :

ممنوع منعا استعمال أراضي الجبانات لغير القبور والحيشان .

مادة ٦ :

يحظر داخل حدود الجبانات إقامة مبان للمساكن أو تعمية أو تعديل الموجود منها — على أنه يجوز بعد الحصول على ترخيص من تفتيش التنظيم ترميم المساكن التي تقتضى حالتها ذلك .

كما يجوز بعد الحصول على الترخيص اللازم تعديل أو تجديد مباني الحيشان والمدافن وكذلك مساكن التربية وخدمة الأضرحة والمساجد كل في منطقتة الخاصة .

ولايجوز أن يكون لكل من التربية وخدمة الأضرحة والمساكن أكثر من مسكن وأحد له ولعائلته .

وتتبع في شأن المنشآت الآيلة للسقوط داخل حدود الجبانات أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه

مادة ٧ :

... معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤٢ بمد تصديق وزارة الداخلية لايجوز إنشاء حوش أو قبرا أو وضع تركيبة على قبر

فردى ولا تجديد أو ترميم شيء مما ذكر إلا برخصة من لجنة الجبانات وتبين في الرخصة الشروط التي يجب على المرخص له أتباعها ولا يجوز إطلاق الترخيص بإنشاء أدوار أو مبان علوية بالحيشان ولا إقامة مخاضب خارجها .

٧ — مكررة — معدلة من محافظ القاهرة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩
بمد تصديق وزارة الداخلية — لرئيس اللجنة أن يرخص بترميم الحيشان المبنية ونشطيتها وبناء المقابر بها ووضع الترا كيب عليها وإشغال الطرق دون الرجوع إلى اللجنة . وكذلك الترخيص ببناء مقابر جديدة خارج الحيشان في حالات الضرورة القصوى إذا تقدم من الطالب أى ورقة من الأورا و الآتية :

١ — تصريح الدفن الرسمى .

٢ — إقرار كتابي من الخانوقى بحصول الوفاة .

٣ — أخطار رسمى من المستشفيات أو الملاجىء أو السجون بحصول الوفاة .

٤ — شهادة طبية بخطورة حالة مريض منذرة بالوفاة .

مادة ٨ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ من تصديق وزارة الداخلية) « تعتبر طرق الجبانات وممراتها طرقا عامة وتسرى عليها أحكام المادة ٣٢٨ ماعدا الفقرة الخامسة منها والمادة ٣٣ فقرة أولى وتانيها ورابعة والمادة ٣٣٤ والمادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهلى .

ولا يجوز إشغال هذه الطرق والممرات إلا برخصة من اللجنة ويستثنى من ذلك ما ترخص به مصلحة التنظيم فى الطرق الخاضعة لأحكامها من إشغالها بمواد البناء .

ورسم إشغال الطرق يكون بالتطبيق لما هو مقرر بلائحة إشغال الطرق العمومية
الصادرة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

مادة ٩ :

لا يجوز الدفن ولا إحداث ترميم في القبور الواقعة في الطرق التي يصدق على
أنشائها . أما الحيشان فلا يجوز الدفن ولا إحداث المقابر ولا إجراء الترميم في الجزء
الذي يصادف منها طريقاً من تلك الطرق ويعني أصحاب القبور والحيشان في جميع
الأحوال من دفع الرسوم عند إنشائها بدلها .

مادة ١٠ :

* (مكررة) كقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ بعد
تصديق وزارة الداخلية في حالة وجود مباني حيشان أو مقابر فوق أرض الطرق
أو الشوارع أو الميادين المعتمدة أو التي تقررها لجنة العجانات وجب على أصحاب
هذه المباني إزالتها في الميعاد الذي تحدده اللجنة بعد اتفاقها معهم على قيمة تلك المباني
فإذا لم يقوموا بالإزالة في الميعاد المحدد تقرر اللجنة بعد إبداع المبلغ بخزينة المحافظة
الإستيلاء على ما يسكون على الأرض من المباني وإزالتها على حسابهم لاستعادة الأرض
خالية من كل ما يشغلها . وتستولى اللجنة وقتئذ على ما صرفته في هذا السبيل من
التمن المودع وليس لأصحاب الشأن أي حق في الرجوع على اللجنة بأي مطالبة
عن ذلك .

مادة ١٠ :

لاتدفع اللجنة تعويضاً عما تأخذه لتنظيم من أراضي العجانات :

ولاتأخذ تعويضاً عن أراضي العجانات التي تعطى للأفراد من زوائد

التنظيم .

مادة ١١

طلب إنشاء قبر أو حوش يقدم لرئيس لجنة الجبانات على الاستمارة التي تضمها اللجنة لذلك مرفقة بقسيمة توريد الرسوم بحسب التعريفه التي يصدر بها قرار الداخلية بالإتحاد مع وزارة المالية بقاء على المادة العاشرة من القانون عمرة ١ لسنة ١٩٤٢ وبعد إتمام المباحث اللازمة تعطى اللجنة الرخصة وإذا كان القبر أو الحوش المطلوب إنشاؤه واقعا على أحد الطرق الرئيسية الخاضعة لأحكام لأئحة التنظيم فعلى الطالب أن يحصل أيضا على رخصة من مصلحة التنظيم .

مادة ١٢

* (معدله بقرار من محافظ القاهرة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ بمد تصديق وزارة الداخلية) قطع الاراضي التي تعطى لإقامة حيشان عليها تكون بمساحة لا تزيد عن مائة وخمسين متراً ويجوز للجنة بصفة إستثنائية التصريح بمساحة تزيد على ذلك .

مادة ١٣

« (« مكررة ») معدله بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٦ يوليه سنة ١٩٤٥ بمد تصديق وزارة الداخلية (لا يجوز انتازل للغير عن قطع الاراضي المنفوحة لإقامة حيشان عليها وفي حاله التنازل تعود الأرض إلى اللجنة التي تكون حرة التصرف فيها ، وليس للمرخص له أى حق في الرجوع عليها بأى مطالبة عن ذلك ، وفي هذه الحالة يحق للجنة أن تقرر الإستيلاء على ما يكون على الأرض من المباني مقابل القيمة التي تقدرها ، فإذا لم يقبل المرخص له بهذه القيمة وجب عليه إزالة تلك المباني في الميعاد الذي تحدده اللجنة والإفصير إزالتها على حسابها والجنة حق التصرف في الانتقاض بالبيع وإستتمام مطلوبها من الثمن

وكذلك تكون الحال إذا رأت اللجنة استمادة الأرض خالية من المباني .

ويجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية (وهى المقبرة التى تبنى من خارج الحيثان) أن يقوم ببناء تلك المقبرة فى مدة شهرين من تاريخ صرف للرخصة على الأكثر ، أما بالنسبة للرخص السابق صرفها فتكون لمدة شهرين من تاريخ هذا القرار وإلا اعتبرت الرخصة فى الحالتين ملغاة ويكون للجنة حق التصرف فى الأرض .

ويجب على المرخص له بأرض للدفن أن يقوم بتسويرها بالبناء بارتفاع مترين على الأقل من سطح الأرض حسب المواصفة الهندسية المبينة بالرخصة فى مدة ستة شهور من تاريخ تسليم الرخصة إليه ، أو أخطاره بخطاب موصى عليه للمحضور لاستلامها .

ويجوز تجديد المهلة لستة شهور أخرى إذا طلب المنتفع ذلك على أن يقوم بسداد رسم قدره جنيه واحد قبل أنتهاء الستة شهور الأولى المشار إليها ويرد الرسم إذا رفض الطلب .

وإذا أحدث فتحات بالسور عليه إتمام تركيب الأبواب والشبابيك بحيث تكون صالحة للقفل والفتح فى المدة المذكورة أيضا .

وكذلك يجب على من كان تحت يده أرض للدفن بدون رخصة أو برخصه غير محددة فى مهلة لتسوير الأرض أن يقوم بتسويرها وإتمام تركيب الأبواب والشبابيك بالكيفية المبينة قبلا فى مدة ثلاثة شهور من تاريخ نشر إعلان بذلك بالجريدة الرسمية ، فإذا لم يتم تسوير الأرض بالارتفاع المطلوب أو لم يتم تركيب الأبواب والشبابيك كما تقدم فى المدد المبينة آنفا سقط حق صاحب الشأن فى الانتفاع بتلك الأرض وتصبح الرخصة ملغاة ويكون للجنة حق التصرف فى الأرض .

وفى حالة ما يسكون مقامها على الأرض المرخص بها جزء من الشبانى بارتفاع

أقل من الإرتفاع المطلوب أو بالإرتفاع المطلوب وغير مركبة به الأبواب أو الشبايك تفدر اللجئة قيمتها بحسب حالتها وقتئذ ، وتحصل على هذه القيمة ممن تصرح له الأرض أخيراً وتودعها في خزانة المحافظة أمانة على ذمة صاحبها .

وليس لأصحاب الشأن في جميع الأحوال أى حق في الرجوع على اللجنة بالرسوم المدفوعة أو أية مطالبة عن ذلك .

مادة ١٢ :

ممنوع منعا باتا أن تذبح الذبائح أو تلقى القاذورات داخل الحيشان أو بجوار القبور أو طرق الحيوانات .

مادة ١٤ :

ممنوع منعا باتا المبيت والمسكث بها بعد الغروب بساعتين سواء كان ذلك بداخل الحيشان أو بجانب القبور الفردية إلا للحراس الخصوصيين المعترف بهم من البوليس

مادة ١٥ :

ممنوع منعا باتا التسكف في الطرق داخل حدود الحيوانات

مادة ١٦ :

ممنوع منعا باتا داخل حدود الحيوانات النذب واللطم والعيول وكذلك الزار واللاهى .

مادة ١٧ :

يمنع داخل حدود الحيوانات سير النساء في الجنازات أو تعبين لها وكذلك يمنع سير الكفارات والموسيقات وحملة القمام والمباخر والمولوية ونحوهم .

مادة ١٨ :

يشترط قيمان يقوم بتلقين للموتى أن يكون حاصله على إجازة به من لجنة الجبانات إلا إذا كان حاراً لشهادة العالمية أو الأهلية أو الثانوية من أحد المعاهد الدينية .

مادة ١٩

يجوز للجنة تعيين من يكلفون بمراقبة تنفيذ هذه اللائحة ويكون لهم الحق في الدخول في الحيثان للتحقق من عدم وجود ما يخالف أحكامها .

مادة ٢٠ :

(معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) . كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى فصلاً عن وجوب الحكم بالإزالة في المخالفات المنصوص عليها في المواد ٨٥ و٦٥ و٨ و٩ و٩ مكررة من اللائحة

محافظة القاهرة

قرار بشأن لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة

مهنة الخانوتية والتربية

محافظ مصر (رئيس لجنة جيبانات المسلمين بمدينة القاهرة)

بعد الإطلاع على المادة النامية من للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل

لجنة لجيبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

وعلى القرار الصادر من هذه اللجنة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وبعد

تصديق وزارة الداخلية

قرر ما يأتي

يعمل بلائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والتربية المرفقة

بهذا بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٥ هـ (٢٦ يناير سنة ١٩٢٧) .

محمد صرفي

لائحة

القواعد واللائحة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والترية .

قسم أول - الخانوتية

مادة ١ :

الخانوتية هم الذين يقومون بغسل وتسكين وتجهيز الموتى وحملهم إلى الجبانات .

مادة ٢ :

« معدلة بقرار من محافظ القاهرة ق ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بعد تصديق وزارة الداخلية) « لا يجوز لأحد مباشرة مهنة الخانوتية إلا بترخيص من لجنة الجبانات لمدة سنة قابلة للتجديد ، ويقدم طالب الترخيص مشفوعاً بالرخصة المطلوب تجديدها خلال شهر من تاريخ إنقضاء أجلها وإلا اعتبرت الرخصة لأغية . وتجدد مقابل دفع الرسوم الآتية :

- ١٠٠ قرش عن الترخيص لرئيس الخانوت و ٥٠ قرش من كل تجديد .
- ٤٠ قرش عن الترخيص لوكيل الخانوت و ٢٠ قرش عن كل تجديد .
- ٣٠ قرش عن الترخيص للمغسل والمغسلة و ١٥ قرش عن كل تجديد .
- ٢٠ قرش عن الترخيص للحمال و ١٠ قرش عن تجديد .

وبشروط في الخانوتى أن يكون مسلماً صحيح البنية بالغاً من العمر ٢٠ سنة

على الأقل غير محكوم عليه بمقوبة جنائية لارتكابه جناية من النصوص عليها في قانون العقوبات ولا بالحبس لسبب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو إخفاء جاني أو هتك حرمة الآداب أو تخريب القاصرين عنى الفساد إدارة محل مقامرة أو بيع أصناف مغشوشة ومضرة بالصحة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك في حالة ما لم يعرض على عقوبة الحبس من سنوات.

ولا يجوز لحانوتى أن يجمع إلى حرفته حرفه أخرى ويستثنى من ذلك الجمالون

مادة ٣ :

تقسم لجنة الجبانات لمدينة للقاهرة وضواحيها إلى مناطق تمين لكل منها حانوتا واحدا

ولا يجوز اتخاذ مركز أو مخزن للجانوت في أى منطقة إلا بمصادقة اللجنة.

ولا يجوز للجانوتى القيام بأى عمل من أعمال الجانوتية في غير دائرة قسم البوليس الواقعة فيه منطقة على أنه يجوز لأهل المتوفى في أحد المستشفيات استخدام حانوتية من القسم الذى يقيمون في دائرته

مادة ٤ :

تختار لجنة الجبانات من تجمله رئيسا لكل حانوت ويكون مسئولا عن أعماله والعمال التابعين له

وتختار أيضا وكيلًا يقوم مقامه أثناء غيابه وتحدد اللجنة المدد اللازم لكل حانوت من المسلمین والجمالین

ويشترط فيمن يكون رئيسا أو وكيلًا للجانوت أو ممثلا لعضل عن الشروط

المبينة بالمادة الثانية أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة ملما بالأحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لأداء هذه المهنة تلقى تجديدها اللجنة في كراسة تطبع وتوزع مجاناً .

ويجوز إعفاء المسلمين والمسلمات من شرط القراءة والكتابة .

وعلى رئيس الحانوت أو وكيله أخطار اللجنة عن كل تغيير في أشخاص عماله .

مادة ٥ :

تسكون إقامة رئيس الحانوت بمركز الحانوت نهرا هو ومن يلزم من المسلمين استعداد للطلبات التي ترد للحانوت

مادة ٦ :

« (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) ويستثنى من أحكام المادة الثانية من هذه من يختاره أهل المتوفى لتولى الفسل بشرط أن من يقع عليه الاختيار يكون من أهل العلم والصلاح ومن غير طائفة الحانوتية واتباعهم ويظل الحانوتى فى هذه الحالة مسئولاً عن الواجبات الصحية والإدارية .

مادة ٧ :

« (معدلة بقرار من محافظ القاهرة فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بعد تصديق الداخلية) .

يجب على كل رئيس حانوت عندما يطلبه أحد ذوى اللوتى أن يتوجه فى

الحال لمحل المتوفى وأن يبلغ طبيب القسم الذي حصلت في دائرته الوفاة وأن يحضر في الحال المحضر اللازم شاملا لتبليغات الآتية بفاية الدقة ، ولا يجوز له أن يتعداها وهي :

(أولا) تاريخ الوفاة بإيضاح الساعة واليوم والشهر والسنة .

(ثانيا) أسم ولقب المتوفى ومحل سكنه وصفاعته وجنسيته وتبعيته وجهة استخدامه أن كان مستخدما بالحكومة .

(ثالثا) بيان ورثته ونسبتهم له بإيضاح أسم كل منهم قاصرا كان أو بالغاً أو ممتوها أو غائبا غيبة منقطعة وكذلك الحمل المستكن أن وجد .

(رابعا) بيان ما يكون له من الأوقاف نظاره كانت أو استحقاقا أو المرتبات الأميرية بإيضاح أنواعها والجهة المربوط بها مع الحصول على سراكيها أن أمكن وكذا النياشين ونحوها العائز لها وأن لم يكن له شيء مما ذكر أو لم يكن له تركة فيبين ذلك بالمحضر .

(خامسا) إذا كان للمتوفى ختم يجب أخذ بصمته بالمحضر ثم محونقشه أو كسره عن يد الحاضرين ويذكر ذلك بالمحضر وإلا يبين سبب عدم وجود ختم له

ويجب أن يوقع على هذا المحضر اثنان ممن لهم معرفة تامة بحال المتوفى وعلى رئيس الحانوت أن يبلغ المجلس الحسبي ويرسل إليه المحضر المذكور في ذات اليوم بعد قيده بالدقتر المنصوص عليه بالمادة التاسعة .

وإذا تعذر وجود من يشهد فيجب عليه أن يخطر المجلس الحسبي فورا بحيث لا يترتب على ذلك تأخير الدفن .

وإذا لم يترك المتوفى ورثة وجب على رئيس الحانوت أن يبلغ بيت المال ،

(قوانين البلدية ج ٢)

ويعتبر رئيس الحانوت موظفا عموميا فيما يتعلق بالواجبات المقررة عليه في هذه المادة والمحاضر والبلاغات التي يحررها تعتبر من المحررات الرسمية .

مادة ٨ :

لا يجوز للجانوية التأخير في القيام بواجباتهم عند الطلب ولأن يطالبوا أكثر من المقرر بالتعريف المرفقة بهذا .

مادة ٩ :

« (ممدلة بقرار محافظ القاهرة في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤١ بعد تصديق وزارة الداخلية) يجب أن يكون لرئيس كل حانوت دفتر تسلمه إليه اللجنة مضمرة صحائفه ومحتومة بمختم اللجنة ليقيد فيه بنمر متتابعة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة والبيانات الواضحة بمحضر الوفاة ويضع على هذا المحضر نمرة قيده بالدفتر وعليه أن لا يترك بياضا أثناء القيد ولا يستعمل فيه كلمات مختصرة وتكتب التواريخ بأحروف الكاملة وما يحصل من الإضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن في عهده الدفتر ويستمر في القيد بالدفتر المذكور إلى أن تنتهي صفحاته وعندئذ يجب عليه رده فورا للجنة لمراجعته وحفظه لديها وتسليمه دفنرا بدله ويجوز للجنة أو مندوبها في كل وقت مراجعة الدفتر في محل الحانوت .

القسم الثاني - التريبة

مادة ١٠

التريبة ومساعدي التريبة هم الذين يتولون دفن الموتى بالجبانات .

مادة ١١

« (معدلة بقرار محافظ القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بمد تصديق وزارة الداخلية —) لا يجوز لأحد مباشرة مهنة تربي أو مساعد تربي إلا بترخيص من لجنة الجبانات لمدة سنة قابلة للتجديد ويقدم طلب التجديد مشفوعا بالرخصة المطلوب تجديدها خلال شهر من تاريخ إنقضاء أجلها وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة مقابل دفع الرسوم الآتية :

١٠٠ قرشا عند الترخيص للتربي و ٥٠ قرشا عند كل تجديد .

٤٠ « » لمساعد التربي و ٢٠ قرشا عند كل تجديد .

يشترط في التربي أو مساعد التربي عدا الشروط الواجب توافرها في الخانوتى بمقتضى المادة ٢ من اللائحة أن يكون عارفا القراءة والكتابة ولما بالأحكام الشرعية والصحية والادارية اللازمة لأداء هذه المهنة وتجمع اللجنة هذه الأحكام فى كراسة تطبع وتوزع مجانا .

مادة ١٢

تحدد لجنة الجبانات لسكل تربي منطقة يختص بها .

ولا يجوز لتربي أن يباشر الدفن فى غير المنطقة الميمنة فى رخصته .

مادة ١٣ :

لسكل تربي يرشح من يساعده به حيث يسكون مسؤولا عن أعمالهم المتعلقة

بمهمتهم .

واللجنة تختار بينهم من ترى لياقته وتمنحه ترخيص مساعد تربي .

وتحدد اللجنة لسكل تربي العدد اللازم له من مساعدى التربي وعلى التربي

أخطار اللجنة عن كل تغيير فى أشخاص مساعديه .

مادة ١٤ :

لا يجوز للتربية دفن أحد إلا بعد استلام التصريح بالدفن المحور من طبيب الصحة.

مادة ١٥ :

حذفت هذه المادة من اللائحة طبقا لقرار صادر من محافظ القاهرة في ١٤ يونية سنة ١٩٣٨ وبتصديق وزارة الداخلية .

مادة ١٦ :

* (ممدلة بقرار محافظ القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦) يستثنى من أحكام المادة ١١ من هذه اللائحة من يختاره أهل التوفي لتولى الدفن بشرط أن من يقع عليه الاختيار يكون من أهل العلم والصلاح ومن غير طائفة التربية وأتباعهم ويظل التربى فى هذه الحالة مسئولاً عن الواجبات الصحية والإدارية .

مادة ١٧ :

لا يجوز للتربى فى أى حال من الأحوال أن يتأخر عن مباشرة دفن الموتى للحصول على الأجرة بل يجب أن تدفن الجثة بحال وصولها وبمجرد الحصول على تصريح الدفن ، وللتربى بعدئذ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على أجرته ومحظور عليه أن يطلب أكثر من المقرر بالتعريف المرفقة بهذا .

مادة ١٨ :

يجب على كل تربى أن يتفقد قبور منطقته ولا يجوز له أن يحدث فى قبر من القبور أى تغيير أو بناء عدا ما ذكر إلا برخصة من اللجنة .

مادة ١٩ :

التربية ممنوعون منعا باتا من إحداث قبر فى حوش للغير أو دفن ميت فى قبر

غيره إلا بإذن كتابي من ذوى الشأن مع مراعاة دفن الرجال مع الرجال والنساء مع النساء ويجب تقديم هذا الاذن فى اليوم التالى على الأكثر إلى اللجنة لتتحرى .

مادة ٢٠ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) التربة ممنوعون منعاً باتاً من أن يحدثوا مدافن لآى كان أو يكتنوه من أحداثها إلا بعد الإطلاع على الرخصة الصادرة له من لجنة الجبانات وهم ممنوعون كذلك من التعهد أو القيام بعملية إنشاء مبان أو إجراء ترميمات بالمقابر أو الحيشان أو الاشتراك فى هذه المقاولات إلا بعد الحصول على تصريح كتابي من رئيس اللجنة بقاء على طلب يقدمه صاحب الشأن كما أنهم ممنوعون من التدخل بين الأفراد فى بيع أو مشرى مقابر أو حيشان .

مادة ٢١ :

التربى مكلف بالمحافظة على ماى منظفته من القبور والحيشان والأراضى الفضاء والطرق ومشملااتها ومسئول عن كل مخالفة تحصل ضد نصوص هذه اللائحة فى دائرة اختصاصه ويجب عليه أخبار رئيس اللجنة عن كل مخالفة تحصل فى ظرف ثمانى وأربعين ساعة إلا فى الأحوال المهمة التى يجب سرعة الأخبار عنها فى وقت حدوثها ويتخذ رئيس اللجنة فى جميع الأحوال التصرفات المناسبة .

القسم الثالث — أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٢٢ :

تنتخب لجنة الجبانات من بين أعضائها لجنة فرعية مكونة من عالم وطبيب وأحد

الأعيان لاختبار طالبي رخص الحانوتية والتربية ومساعدى التربية والكشف عليهم طيبا بعد التحقيق من توفر شروط ممارسة المهنة فيهم .

مادة ٢٣ :

** (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بمد تصديق وزارة الداخلية) « كل من مارس مهنة حانوتى أو تربيى أو مساعد تربيى بدون ترخيص من لجنة الجبانات يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة قرش أو بالحبس لمدة لاتتجاوز أسبوعا واحدا .

وفى حالة عودة المخالف إلى المخالفة فى أثناء السنة التالية لتاريخ الحكم تقضى المحكمة بالحبس لمدة لاتتجاوز أسبوعا واحدا » :

مادة ٢٤ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بمد تصديق وزارة الداخلية) تختص اللجنة التأديبية المنصوص عليها فى المادة ١٣ من لأئحة النظام الداخلى للجنة بالنظر فى كل تقصير أو مخالفة لأحكام لأئحة العجانوتية والتربية غير مانص عليه فى المادة السابقة ولها أن توقع إحدى الجزاءات الآتية :

(أولا) الانذار .

(ثانيا) الغرامة التى لاتزيد عن خمسة جنيهات .

(ثالثا) التوقف عن العمل مدة لاتتجاوز الستة شهور .

(رابعا) الحرمان من المهنة .

وهذا مع عدم الاخلال بالدعوى الجنائية التى يكون هناك محل لإقامتها على المخالف أو الدعوى المدنية التى يرفعها عليه الغير .

ويجوز للرئيس أن يماقب بانذار أو بغرامة لا تتجاوز خمسين قرشا أو بالتوقيف لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما .

ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٤ وتضم إلى إيرادات اللجنة .

وللجنة الجبانات أن تنظر في إعادة الحانوتى أو التربى الذى صدر قرار من اللجنة التأديبية بحرمانه من المهنة إذا مضت ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور قرار الحرمان مع عدم الاخلال بالشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة الحانوتية والتربية المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

مادة ٢٥ :

كل حانوتى أو تربى يرتكب ما يخل بأداب المهنة يحرم بقرار من اللجنة وتسحب رخصته .

مادة ٢٦ :

كل حانوتى أو تربى فقد شرطا من الشروط المقررة لممارسة مهنته تسحب رخصته بقرار من لجنة الجبانات .

مادة ٢٧ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٥ إبريل سنة ١٩٤٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) إذا حرم أو توفى رئيس أو وكيل أى حانوت أو أحد التربية جاز لرئيس اللجنة انتداب بدله مؤقتا ممن يرى فيه الأهلية من أرباب طائفته حتى يتم انتخاب خلفه على أن يعرض الأمر على اللجنة فى أول جلسة تعقد بعد

ذلك وكذلك يكون العمل في حالة الايقاف أو التنيب بأجازات إلى أن يعود كل إلى عمله .

مادة ٢٨ :

*** (ممدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ٢٤ يناير ١٩٤٩ بمد تصديق وزارة الداخلية) إذا خلا محل حانوتي أو تربي للجنة عن — د تعيين بدله تراعى الأولوية لأولاده أو أقربائه مق توفرت فيهم شروط الانتخاب .

مادة ٢٩ :

*** (ممدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٤ بونية سنة ١٩٣٨ بمد تصديق وزارة الداخلية) يجب على الأشخاص المشتغلين بمهنة الحانوتية والتربية إذا تبرع لهم أهل للتوفى بعباس أو مفروشات أو غيرها أو أن يقدموها للصحة لتبخيرها بمجرد امتلاكها مالم يعطهم طبيب الصحة المختص اقرارا كتابيا بعدم لزوم التبخير :

ويجب على المشتغلين منهم بمهنة الحانوتية أن يدونوا في احوال بيان هذه الأشياء في خانة الملاحظات بدفتر قيد المتوفين المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه اللائحة ويؤشر قرينها عن حصول التبخير من عدمه .

مادة ٣٠ :

يجوز للجنة تعيين من يكلفون بمراقبة تنفيذ نصوص هذه اللائحة ويكون لهم حق الدخول في مراكز الحانوتية والتربية للتحقق من عدم وجود ما يخالف أحكامها .

مادة ٣١ :

يجب على الحانوتية المقررين قبل صدور هذه اللائحة أن يقدموا إلى اللجنة
الأوراق المثبتة تقريرهم .

وعلى التربية المشتغلين الآن أن يقدموا إلى اللجنة الأوراق المثبتة مزاولتهم للمهنة
مرفقاً بها شهادة يحسن السير والسلوك وكل ذلك في مدة شهرين من تاريخ العمل
بهذه اللائحة ومق ثبت حتمهم تعطيمهم اللجنة الترخيص بصفة استثنائية .

مرسوم

بتحديد جبانات المسلمين الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها

بسفح جبل المقطم

نحس ملك مصر

نظراً لأهميته تمدد جبانات المسلمين الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها .

ونظراً من جهة أخرى لأن الأراضي المخصصة للدفن منذ عهد قديم قد أصبحت
لا تكفي لاحتياجات الأهالي وأن هناك ما يدعو لتوسيع نطاقها بضم بعض أجزاء
إليها من الأراضي المجاورة لها من أملاك الحكومة الخصوصية .

وبعد الإطلاع على القانون رقم ٨ الصادر في سنة ١٩١٨ بشأن حماية آثار

العصر العربي .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مادة ١ :

الجبانات المخصصة لدفن موتى المسلمين الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها

هي الآتية :

الجبانة نمرة ١ : وهي جبانة باب النصر .

الجبانة نمرة ٢ : وهي تشمل جبانات المجاورين وباب الوزير والخلفاء

والصفيق القديمة .

الجبانة نمرة ٢ مكررة : وهى جبانة الغريب .

الجبانة نمرة ٣ : وتشمل جبانات السيدة نفيسة والسيدة عائشة والإمام الشافعى والمالিক وسيدى عمر بن الفارض .

الجبانة نمرة ٣ مكررة : وتشمل جبانات الإمام الليث وسيدى عقبه وغيرها .

الجبانة نمرة ٤ : وهى جبانة سيدى الشاطبي .

الجبانة نمرة ٥ : وهى جبانة سيدى على أبو الوفا .

وقد بينت وحددت الجبانات المذكورة على القوائم وخرائط المساحة المرافقة
بمرسومنا هذا .

مادة ٤ :

يخرج من التخصيص للدفن بمقتضى البيانات والحدود الموضحة بالقوائم والخرائط
المرافقة بهذا المرسوم .

(١) المواقع المقام عليها مساجد وقرقولات أو مبان أخرى مخصصة لمنفعة عامة
وكذا الأراضى المستعملة كطرق عامة أو مسكك حديدية .

(٢) الأراضى المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الإمام
الشافعى والإمام الليثى مع حفظ جميع حقوق الحكومة على هذه الأراضى .

(٣) المناطق الأثرية الموضوعه تحت إشراف لجنة حفظ الآثار العربية حسب
الحدود التى تضعها اللجنة المذكورة بالإشتراك مع مصلحة التنظيم ولجنة جبانات
المسلمين بالقاهرة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨ الصادر فى سنة ١٩١٨
بشأن حماية آثار مصر العربى .

مادة ٣ :

لا يترتب على مرسومنا هذا أن تنزع الحكومة ملكية أية قطعة من الأراضى
التي يكون مقررا عليها حق امتلاك خاص فى الوقت الحاضر .

مادة ٤

علي وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .
صدر بقصر عابدين فى ٥ رجب سنة ١٣٤٢ (١٠ فبراير سنة ١٩٢٤) .

فؤاد

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

وزير المالية

سم زعاهول

توفيق نسيم

وزارة الداخلية

قرر

بتعديل تعريفه الرسوم التي تحصلها لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

وزير الداخلية :

وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ الخاص بوضع تعريفه الرسوم التي تحصلها لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة المعدل بالقرار الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٢ ،

وعلى اقتراحات لجنة الجبانات الخاصة بتعديل الرسوم التي تحصلها .

وبعد موافقة وزارة المالية ،

قرر ما يأتي

مادة ١ :

تحصل الرسوم الآتية بمعرفة لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة من الأراضي التي تمنح بصفة خصوصية :

٨ ثمانية قروش عن كل متر مربع من المائة متر الأولى .

١٢ قرشا عن كل متر مربع يزيد عن المائة متر .

ولا يرد شيء من هذه الرسوم إذا عدل الطالب عن الانتفاع بالأرض بعد صدور الترخيص . أما إذا عدل عن طلبه قبل صدور الترخيص فيخصم من قيمة الرسوم المدفوعة مبلغ جنيه واحد مقابل النظر في الطلب ويرد الباقي . وإذا كانت الرسوم المدفوعة أقل من جنيهه فتخصم بأكملها .

صور فتوى فضيلة مفتي الحقانية

في بيان من له حق الاولية في اختيار محل دفن الموتي

أن فقهاء الحنفية قد صرحوا بأن تجهيز الميت وهو فعل ما يحتاج إليه من حين موته إلى حين دفنه من تغسيل وتكفين وحمل وصلاة عليه ودفن ونحو ذلك فرض كفاية على كافة المسلمين العالمين بموته ، وأن ذلك حق للميت عليهم بطريق الكفاية متى قام به البعض سقط عن الباقيين وصرحوا أيضا بأن مؤونة تجهيزه على وجه ما ذكر تكون من تركته فإن لم يكن له تركة فعلى من تجب عليه نفقته لو كان حيا فإن لم يوجد من تجب عليه نفقته فعلى بيت المال فإن لم يتم بيت المال فعلى أغنياء المسلمين .

وصرحوا أيضا بأن الولاية عليه في حال حياته في ماله وإنسكاحه لأقاربه بترتيب نصوا عليه .

وصرحوا أيضا بأنه لا يجوز أن يدفن اثنان فأكثر في قبر واحد إلا لضرورة وبأن تمجيل دفن الميت مندوب إليه شرعا . ويؤخذ من مجموع هذه النصوص أن اللازم أن يراعى أولا ما هو الواجب أو الأفضل بالنظر إلى حق الميت ، وعلى هذا فيلزم أن ينظر عند حصول النزاع بين الأقارب في اختيار محل الدفن كان أحد المحلين يدفن فيه الميت في قبر وجدده وهو في جبانة البلد الذي مات فيه دفن في ذلك المحل وكذا إن كان أحد المحلين أقرب من الآخر يدفن في الأقرب منهما كذلك الحكم لو كانت الجبانة في بلد آخر لا يبعد عن البلد الذي مات فيه بأكثر من ميلين فإن تساوت المحلات في كل ما ذكر كان حق الأولوية في اختيار محل الدفن بعد

كون للجبانة جبانة البلد الذي مات فيه أو جبانة بلد لا يعد عن البلد الذي مات فيه أكثر من ميلين للأقرب على حسب الترتيب الآتي :

وبيان ذلك أن أقارب الميت أصناف مرتبون في حق الأوتوية فيما ذكر .

الصف الأول : فروع الميت الذكور وأولاد الذكور وهم أبناءه وأبنائه وأبنائهم وإن نزلوا وهؤلاء يقدمون على من عداهم من الأصناف الآتية ويقدم منهم الأقرب فالأقرب للميت فيقدم الابن على ابن الابن وهكذا فإن تساوا في درجة القرب أقرع بينهم .

الصف الثاني : أصول الميت الذكور وهؤلاء يقدمون على من عدا الصف الأول ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم الأب على الجد الأب وهكذا .

الصف الثالث : فروع الميت الإناث وهؤلاء يقدم منهن بنات الميت لصلبه وبنات أبنائه وبنات أبناء أبنائه وهكذا على من عدا الصف الأول والثاني وتقدم القربى بن علي البعدي فإن تساوين في درجة القرابة أقرع بينهن .

الصف الرابع : ذكور الحواشي القريبة وهم الأخوة لأب وأم أو لأب فقدوا أبناءهم وأبنائه وأبنائهم وهكذا وهؤلاء يقدمون على من عدا الصف الأول والثاني والثالث ويقدم منهم الأقرب فالأقرب على من عدا الصف الأول والثاني والثالث ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فإذا تساوا في درجة القرابة يقدم الأقوى قرابة على غيره فيقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب مثلا وهكذا فإن تساوا في درجة القرابة والقوة أقرع بينهم .

الصف الخامس : ذكور الحواشي البعيدة وهم الأعمام وبنائهم وأبنائه وأبنائهم وهكذا هؤلاء يقدمون على من عدا الأصناف الأربعة المتقدمة ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فإن تساوا في درجة القرب فيقدم الأقوى في القرابة فإن تساوا فيما ذكر أقرع بينهم .

للصنف السادس: أصول الميت الإناث وهؤلاء يقدمون على من عدا الأصناف الخمسة المتقدمة وتقدم منهن الأم على من عداها منهن ثم تقدم القربى منهن على البعدى فإن تساوين أقرع بينهن .

الصنف السابع: الحواشي الإناث من جهة الأب والأم أو من جهة الأب فقط وهؤلاء يقدم منهن أخوات الميت الأشقاء أو الأب على من عدا الأصناف الستة المتقدمة ثم يقدم منهن الشقيقات على الأخوات لأب فإن تساوين أقرع بينهن .

الصنف الثامن: الحواشي من جهة الأم فقط وهؤلاء يقدم منهن الأخوة والأخوات لأم فقط على من عدا الأصناف السبعة المتقدمة فإن كان النزاع بينهم أقرع بينهم .

الصنف التاسع: ذوو الأرحام وهم الأقارب الذين ليسوا من ذوى الفروض ولا من العصباء وهم من عدا الأصناف الثمانية المتقدمة وهؤلاء يتفاوتون في حق الأولوية في اختيار محل الدفن على حسب تفاوتهم في استحقاق الميراث إذا لم يوجد من يتقدم عليهم من ذوى الفروض والعصباء .

فإن لم يكن للميت أقارب أصلاً كان حق الأولوية في ذلك لأولياء الأمور من الحكام ثم للمسلمين الذين يقومون بمؤنة تجهيزه عند وجوب ذلك عليهم من حين موته إلى حين دفنه .

هذا ما رأيناه أخذنا من كلام فقهاء الحنفية والله أعلم .

مفتى الحقانية

محمد نجيب

بلغت هذه الفتوى من وزارة الحقانية إلى وزارة الداخلية في أول مارس

سنة ١٩١٣ نمرة ٣١٩١ .

الاحكام الشرعية والصحية والادارية
اللازمة لاداء مهنة الحانوتية

الأحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لاداء مهنة
الحافوتية وهى المفصوص عليه فى المادة الرابعة من لأئحة
القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحافوتية والتربية

المصدق عليها فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٧

الاحكام الشرعية

ما يفعل بالميت قبل غسله

مادة ١ :

إذا مات المحتضر يشد لحياه بمصاصة عريضة تربط من فوق رأسه وتغض عيناه ،
وتلين مفاصله برفق ، ويرفع عن الأرض ، وتفرغ ثيابه التى مات فيها ويستتر جميع
بدنه بثوب آخر .

مادة ٢ :

يجب التحقق من موته ، ويستحب أعلام الناس به ، ولو بالنداء فى الأسواق
ليشهدوا جنازته وينبغى الاسراع بتجهيزه ودفنه .

حكم غسل الميت

مادة ٣ :

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وفرضه
تعميم جميع بدنه بالماء مرة واحدة ، أما تكرار غسله إلى ثلاث مرات فهو سنة ،

فإن لم يحصل اتقاء البدن بالثلاث يزداد عليها حتى ينقى البدن، ولكن يندب أن ينتهي
الزيادة إلى وتر .

مادة ٤ :

لا يحل النظر إلى عورة الميت، ولا لمسها للغاسل ولا لغيره، كما لا يحل للرجال
تفصيل النساء وبالعكس، إلا الزوجة فلها تفصيل زوجها لبقائها في عدته، ولو طلقت
رجعيا قبل الموت، أما إذا طلقت بائنا فليس لها ذلك ولو كانت في العدة .

مادة ٥ .

إذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها أو زوج لها، وتمذر إحضار
امرأة تغسلها، فإن كان معها محرم يمسها، وإن كان أجنبيا وضع خرقة على يده
ويعمها كذلك مع غض بصره عن ذراعيها، والزوج كالأجنبي إلا أنه لا يكلف
غض البصر عن ذراعيها، ولا فرق في ذلك بين الشابة والمجوز . وإذا مات رجل
بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة، فإذا كان معهن قاصره لا تشتهي علمنها الغسل
وغسلته، وإذا لم توجد قاصر بينهن يعمته واحدة منهن بمائل مع غض البصر
عن العورة .

مادة ٦ :

المورة قسمان : منلظة ومخففة : فالمغلظة في حق الرجل هي القبل والدبر والمخففة
فيه من السره إلى الركبة، ماعداهما، والركبة من العورة . والمغلظة في حق المرأة
جميع بدنها ماعدا الوجه والكفين فإنهما ليسا بعورة .

مادة ٧ :

إذا كان الميت صغيرا جاز للنساء تفصيله، وإذا كانت صغيرة جاز للرجال تفصيلها
والصغير من بلغ أربع سنين فما دونها .

مادة ٨ :

الخشي الشكل لا يغسل رجلا ولا امرأه ، ولا يغسله رجل ولا امرأه وإنما يميم
بمخائل يمنع المس .

مادة ٩ :

يقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء ، أو تمذر الغسل ، كأن مات حريقا
ويحشى أن يتقطع بدنه إذا غسل بذلك أو يصب الماء عليه بدون ذلك ، أما إذا
كان لا يتقطع يصب الماء عليه فلا ييمم ، بل يغسل بصب الماء عليه بدون ذلك .

مادة ١٠ :

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة فأنها تغسل قبل تكفينه ، أما بعد التكفين
فأنها لا تغسل دفعا للحرج .

شروط الغسل

مادة ١١ :

شروط الغسل أربعة :

(١) أن يكون الميت مسلما .

(٢) أن لا يكون سقطا نزل ميتا غير تام الحلقة ، فإنه يصب عليه الماء ويلف
في خرقة ويسمى ، لأنه يحشر يوم القيامة ، أما إن نزل حيا ، بأن سمع له صوت
أو رؤيت له حركة وإن يتم نزوله سواء أكان قبل تمام مدة الحمل أم بعده ، أو نزل
ميتا تام الحلقة وجب غسله .

(٣) أن يوجد من جسد الميت أكثره ، أو يوجد نصفه مع الرأس .

(٤) أن لا يكون شهيدا قتل في إعلاء كلمة الله تعالى ، فإنه لا يغسل .

كيفية

مادة ١٢ :

يوضع الميت على شيء مرتفع وقت الغسل « كخشبة الغسل » . ثم يبخر مكانه حال الغسل وترا ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا ساتر العورة ، ويندب إلا يكون معه سوى الغاسل ومن يعينه ، ثم يلف الغاسل على يده خرقة يأخذ بها الماء ويفسل قبله ودبره ، ثم يوضأ ، ويبدأ في وضوئه بتنظيف أسنانه وأنفه بخرقة ، ثم يغسل وجهه ثم يديه ، ثم يمسح رأسه . ثم يغسل رجله ، ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف كالصابون ونحوه إن كان عليها شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك . ثم يضع على يساره ليبدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجله ثلاث مرات ، حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جنبه حتى يعمه الماء ، وهذه هي الغسلة الأولى ، فإن استوعبت جميع بدنه حصل فرض الكفاية ، أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلتان أخريان ، وذلك بأن يضع ثانيا على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق ويفسل ما يخرج منه ، وهذه هي الغسلة الثانية ، ثم يضع بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، وهذه هي الغسلة الثالثة ، وتكون الغسلتان الأولىان بماء ساخن مصحوب بمنظف كالصابون ونحوه ، أما الغسلة الثالثة فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل ، ثم يحفف ، يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها ، وكذلك على رأسه ولحيته وعينه وأذنيه وتحت ابطيه ، وهذا كله إذا لم يكن محرما ، أما إذا كان محرما فإنه يجنب الطيب كما لو كان حيا .

التكفين

مادة ١٣:

تكفين الميت قرص كفاية على المسلمين ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وأقله ما يستر جميع بدن الميت .

مادة ١٤ :

يجب تكفين الميت من ماله الخالص ، الذي لم يتعلق به حق الغير ، كالمرهون فإن لم يكن له مال خالص فكفنه على من تلزمه نفقته في حياته ، فكفن الزوجة على زوجها ولو تركت مالا ، فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت مال المسلمين وإلا فعلى جماعة المسلمين القادرين ، ومثل الكفن في هذا مؤن التجهيز كالحمل إلى المقبرة والدفن ونحوه .

مادة ١٥ :

أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض ، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة ، فيكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والزعفر ونحوها ، إلا إذا لم يوجد غيرها وأما المرأة فيجوز تكفينها بذلك .

مادة ١٦ :

السكنن ثلاثة أنواع . كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة . وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة ، فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة والقميص من أصل العنق إلى القدم ، ومثله اللفافة ، ويزاد للمرأة حمار يستر وجهها وخرقة تربط ثدييها ، وتزاد اللفافة عند الرأس والقدم ليتمكن ربط أعلاها وأسفلها

ويجوز ربط وسطها بشريط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها .

وأما كفن الكفاية فهو الاختصار على الأزار واللفافة ، أو مع الحمار خرقه
الثديين للنساء ، مع ترك القميص فيهما ، فيكتفى هذا بدون كراهة .
وأما كفن الضرورة ، فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة .
وإن لم يوجد شيء يغسل ويجعل عليه المدخر إن وجد ويصلى على قبره .

مادة ١٧ :

إذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون أو كان مدينا يقتصر على
كفن الكفاية .

كيفية

مادة ١٨ :

كيفية التكمين أن ييسط للرجل اللفافة ثم ييسط عليها الأزار ، يوضع الميت
على الأزار ، ويقمص ، ثم يطوى الأزار عليه من جهة اليسار ، ثم من جهة اليمين
ثم تطوى اللفافة كذلك ويربط أعلاها وأسفلها وأوسطها بشريط من قماش الكفن
إذا خيف انفراجها .

أما المرأة فتيسط لها اللفافة والأزار ، ثم توضع على الأزار وتقمص ويجعل
شعرها ضفيريّتين على صدرها بين القميص والأزار ، ثم يجعل الحمار فوق ذلك ليستتر
وجها ، ثم يربط ثديها بخرقه ، ثم يطوى الأزار واللفافة ، ثم يربط أعلى الكفن
ورأسه ووسطه بشريط من قماش الكفن .

مادة ١٩ :

يندب تبخير الكفن ، ووضع الطيب داخل كل نوع من أنواعه وأن بوضع

الطيب على قطن يجعل بمناقذه كأنفه وفمه وعينه ، وأذنيه ومخرجه .

مادة ٢٠ :

تسكروه المغالاة في الكفن ، بأن يكون غالي القيمة ، كما يسكروه للحى أن يدخر لنفسه كسفا حال حياته ، إلا إذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز ، ويحرم كتابة شيء من القرآن عليه .

صلاة الجنائز

مادة ٢١ :

هي فرض كفاية على الأحياء ، إذا فعلها البعض ولو واحدا سقط عن الباقي .

أركانها

مادة ٢٢ :

(١) التكبيرات وهي أربع بتكبيرة الإحرام ، وكل تكبيرة منها بمغزلة ركعة :

(٢) القيام فيها إلى أن تتم ، فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح .

(٣) الدعاء للميت .

(٤) السلام بعد التكبيرة الرابعة .

شروطها

مادة ٢٣ :

(١) النية .

(٢) أن يكون الميت مسلماً ، فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) .

(٣) أن يكون الميت حاضراً ، فلا تجوز على الغائب .

(٤) تطهير الميت فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسيل أو التيمم .

(٥) أن يكون الميت مقدماً أمام القوم ، فملا تصح إذا كان موضوعاً خلفهم .

(٦) أن يكون محمولاً على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة .

(٧) أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تفسيله كما سبق وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجباً كما تقدم .

مادة ٢٤ :

(١) يسن الثناء بعد التكبيره الأولى وهو : (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجعل ثناؤك ولا إله غيرك) .

(٢) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيره الثانية كما في التشهد :

(٣) الدعاء للميت بالمأثور بعد التكبيره الثالثة وهو : (اللهم أغفر له

وارحمة ، واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، وأغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وابدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة وأعدّه من عذاب القبر ومن عذاب النار)

هذا إذا كان الميت رجلاً ، فإن كان أنثى يبدل ضمير المذكر بضمير الأنثى ولا يقول زوجاً خيراً من زوجها ، وإن كان طفلاً يقول : (اللهم أجعله لنا فرطاً ، وأجعله لنا ذخراً واجراً ، اللهم أجعله لنا شافعاً ومشفعاً) فإن كان لا يجيد المصلى هذا الدعاء دعاً بما شاء .

مادة ٢٥ :

يندب أن يقوم الإمام بحذاء صدر الميت ، سواء أكان ذكر أم أنثى ، كبيراً أم صغيراً ، وأن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له) ، فلو كان عدد المصلين سبعة قدم واحداً ثم ثلاثة ، اثنان ، ثم واحد .

كيفيةها

مادة ٢٦ :

أن يقوم المصلى بحذاء صدر الميت ، ثم ينوي فريضة صلاة الجنائز عبادة لله تعالى ، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حسين التكبير ثم يقرأ الشاه ، ثم يكبر تكبيره بدون أن يرفع يديه ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد ، ثم يكبر بالثالثة بدون رفع يديه أيضاً ، ثم يدعو للميت ؛ والأحسن أن يدعو بالدعاء السابق ، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضاً . ثم يسلم تسليمين

إحداهما عن يمينه وينوي بها السلام على من على يمينه ، وثانيتها عن يساره
وينوي بها السلام من على يساره ، ولا ينوي السلام على الميت في التسليمتين ،
ويسر في الكل إلا في الكبير .

مادة ٢٧

إذا زاد الإمام عن أربع فالمتدى لا يتابعه في الزيادة بل ينتظر حتى يسلم معه
وصحت صلاة الجميع ، أما إذا أنقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص
عمداً ، فإن كان سهواً وسلم ثم علم أنه كبير ثلاث تكبيرات وهو على مكانه
ساكت أتمها ، وأن أنى بمناف للصلاة ثم علم أنه كبير ثلاثا استأنفها .

مادة ٢٨

يسكره تكرار الصلاة على الجنازة ، فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة ، حيث
كانت الصلاة الأولى جماعة ، فإن صلى عليها أولاً بدون جماعة أعيدت ندباً في
جماعة مالم تدفن .

مادة ٢٩ :

تسكروه الصلاة على الميت في المساجد وإن كان الميت خارج المسجد ، كما
يسكره إدخاله في المسجد من غير صلاة ، خلافاً للشافعية إذ قالوا ببنديها في
المساجد .

مبحث الشهيد

مادة ٣٠ :

الشهيد هو من قتل ظلماً سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حرى أو

قاطع طريق أو لص ، ولو كان قتل بسبب غير مباشر ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) الشهيد الكامل : وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقيق الشهادة الكاملة ستة شروط وهي العقل والباوغ والإسلام والطهارة من الحدث الأكبر والحيض والنفاس ، وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يتداوى ولا يتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله حياً ولا يمضي عليه وقت صلاة وأن يجب بقتله القصاص وأن رفع القصاص لعارض كصلح فإنه لا يكون ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعاً عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة كامل الشهادة لسكن يشترط أن يقتل بمحدد حكم هذا القسم من الشهداء ألا يفصل إلا لنجاسة أصابته غير دمه . ويسكن في أثوابه أن ينزع عنه مال يصلح لتكفين مثل الفرو أو القطنسوه والحف والسلاح والدرع ، ثم يزداد إن نقص ما عليه من كفن السنة ، وينقص إن زاد ما عليه عن ذلك ، ويجلى عليه وبدفن بدمه وثيابه .

(٢) شهيد الآخرة فقط ، وهو كل من فقد شرطاً من الشروط السابقة بأن قتل ظلماً وهو جنب أو حائض أو نقساء ، أو لم يموت عقب الإصابة ، أو كان مجنوناً أو كان مجنوناً أو قتل خطأ ووجب بقتله مال فهو لاء يجب تغسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كثيرهم ومثل هؤلاء في شهادته الآخرة : الفرقي والحرقى ومن مات بسقوط جدار عليه وكذا الغريباء والموتى بالوباء

(٣) شهيد الدنيا فقط وهو المنافق الذي قتل في صفوف المسلمين ، وهذا لا يصلح ويكفن في ثيابه ويصلى عليه إعتباراً بالظاهر

حكم حمل الميت

مادة ٣١

حلى الميت إلى المقبرة فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين

كيفية

مادة ٣٢:

حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص ، أو ثلاثة ، وإنان بلا كراهة ، ولا يتعين البدء بناحية من السرير ، والتعيين من البدع ، ويندب حمل الصغير على الأيدي ، وكره حمله في نعش ، لما فيه من التفاخر ، ويندب أن يجعل على المرأه ما يستر سريرها ، وكره فرش النعش بحريز ، وأما ستر النعش بحريز فجاز إذا لم يكن ملونا ، وإلا كره .

حكم تشييع الميت

مادة ٣٣:

تشيعه سفه ، ويندب أن يكون المشيع ماشيا ؛ ويكره الركوب إلا لعذر فيجوز له ذلك ، وكره له أن يتقدم الجنازة لأنه يضر بمن خلفه باثارة القبار ، والأفضل للمشيع أن يمشى خلفها ، ويندب أن يكون قريبا منها عرفا ، ويندب الإسراع بالسير في الجنازة إسراعا وسطا ، بحيث يكون فوق المشى المعتاد وأقل من الهرولة .

مادة ٣٤ :

يكره للنساء أن يمشين في الجنازة ، إلا إذا خيف منهن الفتنة فيكون تشييعهن للجنازة حراما :

مادة ٣٥:

يسن أن يكون المشيعون سكونا ، فيكره لهم رفع الصوت ولو بالذكر

وقراءة القرآن وقراءة البردة والدلائل ونحوها ، ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى فليذكره في سره ، وكذلك يذكره أن تتبع الجنازة بالمباخر والشموع .

مادة ٣٦ :

إذا صاحب الجنازة منكر كالموسيقى والنائحة ، فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه ، فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنازة ، والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر ، وبتنظر إلى تمام الدفن ، ويكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا وأما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع إذا إذن به أهل الميت ويكره جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض .

الاحكام الصحية

مادة ١ :

جمع الوفيات بما فيها الأطفال الذين يولدون أمواتا بعد الشهر السادس من الحمل سواء كانت وفاتهم قبل أو أثناء الوضع يجب التبليغ عنها في ظرف ٢٤ ساعة إلى مكتب الصحة أو العمدة أو الشخص المودعة عنده دفاتر المتوفين .

مادة ٢ :

الأشخاص الواجب عليهم التبليغ هم .
أهل المتوفى أو كل شخص ذكره بالغ قاطن مع المتوفى .

في حالة عدم وجود المذكورين يكون التبليغ بمعرفة الطبيب أو المندوب الصحي الذي أثبت الوفاة وأخيراً يسكون التبليغ بمعرفة شيخ الحارة أو شيخ البلد ثم العمدة .

إذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للتمريض أو ملجأ أو تكية أو فندق أو مدرسة أو قشلاق أو مسجن أو أى محل عمومي فعلى مدير المحل أو القائم بإدارته أن يبلغ عنها :

مادة ٣ :

يجب أن يشتمل البلاغ على ما يأتي :

يوم وساعة ومحل الوفاة :

اسم المتوفى ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته وديانته وجنسيته ومحل إقامته وأسمه ولقبه وصناعته والده ووالدته وأخيراً محل الدفن ثم أمضاء المبلغ .

مادة ٤ :

لايسوغ دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة في المدينة ومندوب الصحة في القرى ولا يعطى هذا الإذن إلا من طبيب مرخص له بصناعة الطب بالقطر المصري ويجب على مكاتب الصحة قبل إعطاء إذن الدفن أن يتحعمل في الوقت نفسه على بلاغ الوفاة ويقيده بالدفاتر .

إذا وجدت علامات ظاهرة تدل على أن الوفاة جنائية أو ظروف أخرى تدعو إلى الإشتباه ، فعلى الخانوتي أو المغسل إلفات نظر الطبيب الكشاف حتى يكون على حذر ويتخذ ما يراه لازماً في هذه الأحوال .

مادة ٥ :

لايسوغ دفن الجثة قبل مضي ٨ ساعات في الصيف و ١٠ ساعات في الشتاء ويجب دفنها قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت الوقت الوفاة ويسوغ لطبيب الصحة الإهفاء من هذه المواعيد إذا كانت هناك أسباب قوية تستوجب ذلك .

مادة ٦ :

المكلفون بالحصول على إذن الدفن هم الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة بحسب الترتيب المبين بالمادة (٢) ويجب على الخانوتيه التحقق من وجود إذن الدفن قبل تشييع الجنازة .

مادة ٧ :

بما أن الحمى التيفودية والدمنتاريا والسل الرئوي تفقل عدواها بالإفرازات التي تخرج من فم المتوفى ومن فتحة الشرج ، فعلى الخانوتى والغسل أن يحتاط وأن يظهر يديه وكذا ماء الغسل بعد انتهاء العمل ، وعليه أن يسد فتحات جسم المتوفى بقطن مغموس في محلول مطهر وأن يبلل إحدى أذراج الكفن (طبقاته) بمحلول مطهر أيضاً في حالة ما إذا كانت الوفاة بمرض معد .

مادة ٨ :

على الخانوتى إذا تبرع له أهل المتوفى بملابس أو مفروشات أو غيرها أن يقدمها للصحة لتبخيرها بمجرد استلامها مالم يعطه طبيب الصحة إقراراً كتابياً بعدم لزوم التبخير

الاحكام الإدارية

مادة ١ :

لا يجوز لحائوتى أن يجمع إلى حرفته حرفه أخرى ويستثنى من ذلك الحمالون .

مادة ٢ :

لا يجوز اتخاذ مركز أو مخزن للحائوت فى أى منطقة إلا بمصادفة اللجنة .

مادة ٣ :

لا يجوز لحائوتى القيام بأى عمل من أعمال الحائوتية فى غير دائرة قسم البوليس الواقعة فيه منطقته على أنه يجوز لأهل المتوفى فى أحد المستشفيات استخدام حائوتية من القسم الذى يقيمون فى دائرته .

مادة ٤ :

على رئيس الحائوت أو وكيله إخطار اللجنة عن كل تغيير فى أشخاص عماله .

مادة ٥ :

تكون إقامة رئيس الحائوت بمركز الحائوت نهراً هو ومن يلزم من المنسلين استعداداً للطلبات التى ترد للحائوت .

مادة ٦ :

يظل الحائوتى مسئولاً عن الواجبات الصحية والإدارية إذا أختار أهل المتوفى غيره من أهل العلم والصلاح لتولى الغسل .

مادة ٧ :

يجب على كل رئيس حانوت عندما يطلبه أحد من ذوى الموتى أن يتوجه في الحال لمحل المتوفى وأن يبلغ طبيب القسم الذى حصلت فى دائرته الوفاة وأن يحرر فى الحال المحضر اللازم شاملا للبيانات الآتية بعبارة الدقة ولا يجوز له أن يتعدها وهى :

(أولا) تاريخ الوفاة بايضاح الساعة واليوم والشهر والسنة .

(ثانيا) اسم ولقب المتوفى ومحل سكنه وصناعته وجنسيته وتبعيته وجهة استخدامه إن كان مستخدما بالحكومة .

(ثالثا) بيان ورثته ونسبتهم له بايضاح اسم كل منهم قاصرا كان أو بالفا أو معتوها أو غائبا غيبة منقطعة وكذلك الحمل المستكن إن وجد .

(رابعا) بيان ما يكون له من الأوقاف نظارة كانت أو استحقاقا أو المرتبات الأميرية بايضاح أنواعها والجهة المربوط بها مع الحصول على سراكيها إن أمكن وكذا النياشين ونحوها الحائز لها وإن لم يكن له شيء مما ذكر أو لم يكن له تركة فيبين ذلك بالمحضر .

(خامسا) إذا كان للمتوفى ختم يجب أخذ بصمته بالمحضر ثم محو نقشه أو كسره عن يد الحاضرين ويذكر ذلك بالمحضر وإلا يبين فيه سبب عدم وجود ختم له .
ويجب أن يوقع على هذا المحضر اثنان ممن لهم معرفة تامة بحال المتوفى .

وعلى رئيس الحانوت أن يبلغ المجلس الحسينى ويرسل إليه المحضر المذكور فى ذات اليوم بعد قيده بالدفتى المنصوص عليه بالمادة التاسعة .

وإذا تعذر وجود من يشهد فيجب عليه أن يخطر المجلس الحسينى فورا بحيث لا يترتب على ذلك تأخير الدفن ، ويعتبر رئيس الحانوت موظفا عموميا فيما يتعلق بالواجبات المفروضة عليه فى هذه المادة .

والمحاضر والبلاغات التي محررها تعتبر من المحررات الرسمية .

مادة ٨ :

لا يجوز للحاوتية التأخير عن القيام بواجباتهم عند الطلب ولا أن يطالبوا أكثر من المقرر بالتعريفه .

مادة ٩ :

يجب أن يكون لرئيس كل حانوت دفتر تسلمه إليه اللجنة منمطرة صحائفه ومختومة بختم اللجنة ليقيده فيه بنمر متتابعة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن للمحرر من طبيب الصحة والبيانات الواضحة في محضر الوفاة ويضع على هذا المحضر نمرة قيده بالدفتر :

وعليه أن يترك لابيضا أثناء القيد ولا يستعمل فيه كلمات مختصرة وتسكتب التواريخ بالحروف الكاملة وما يحصل من الاضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن في عهده الدفتر .

وعليه تقديم هذا الدفتر في آخر كل عام إلى اللجنة لمراجعتها وحفظه لديها وتسليمه دفترأ بدله .

وتخصص اللجنة لرئيس كل حانوت دفترا آخر تسلمه إليه منمطرة صحائفه ومختومة بخاتم اللجنة ليحصر فيه إيراد الحانوت وتوزيعه على نفسه وعلى باقي المشتغلين معه في الحانوت ويكون ذلك تحت ملاحظة اللجنة أو من تندبه لهذا الغرض .

وعليه تقديم هذا الدفتر أيضا في آخر كل عام إلى اللجنة لمراجعتها وحفظه لديها وتسليمه دفترأ بدله ، ويسرى حكم العبارة الأخيرة من المادة السابعة فيما يختص بالقيد في هذين للدفترين .

مادة ١٠

يجب على الأشخاص المشتغلين بمهمة الحانوتية إذا تبرع لهم أصل التوفى بعباس

أو مفروشات أو غيرها أن يقدموها للصحة لتبخيرها بمجرد استلامها ما لم يعطهم
طبيب الصحة المختص إقرارا كتابيا بعدم لزوم التبخير .

وعليهم أن يدونوا في الحال بيان هذه الأشياء في دفتر الإيرادات المنصوص عليه
في المادة التاسعة من لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الحاسوبية والتربية
المصدق عليها في ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ - ويؤشر قرينها عن حصول التبخير
من عدمه .

محافظة القاهرة

مديرية الاسكان والمرافق

نشرة دورية

نلاحظ أن المتبع أن يطلب من المواطنين الراغبين في ترميم أو تشطيب أو تعديل المدافن القديمة التي ليس لها ملفات بأقسام الجبانات المختلفة بإدارات هندسات الأحياء المختلفة تقديم شهادات إدارية موقعة من تربية المناطق .

ولما كان لا يوجد نص في القانون أو اللائحة تحتم تقديم هذه الشهادات . ونظرا لما في ذلك من مخالفة التربي لمتعضيات وظيفته هذا فضلا عن إعطائه الفرصة للتلاعب والمماطلة والمساومة في إعطاء هذه الشهادات الأمر الذي شكى منه الجمهور .

لذلك نرى وجوب تنفيذ الآتي : —

أولا — عدم قبول الشهادات الادارية التي تقدم من التربية .

ثانيا — يكلف الطالب بتقديم إقرار من اثنين على الأقل من أصحاب المدافن والمقابر المتاخمة للمدفن أو المقبرة المطلوب إجراء الأعمال فيه بأن مقدم الطلب له نصيب في المدفن وأن التوقعات صحيحة وعلى مستوايته .

ثالثا — وجوب قيام المختص بهندسة الجبانات بالمعينة والتأكد بأن الموفون على الاقرار من أصحاب المدافن المتاخمة .

رابعا — يؤخذ على الطالب الاقرار اللازم بمعرفة هندسة الجبانات بأن الترخيص الذي سيصرف لا يسقط مستقبلا أحقية من يثبت أن له حق في الانتفاع بالمدفن .

خامسا — يدرج في صلب الرخصة أن الترخيص بإجراء الأعمال المطلوبة لا يثبت ملكية الطالب للمدفن وأن محافظة القاهرة خالية المسؤولية عما قد ينشأ

من مشاكل بين الرخص إليه والغير وأن الترخيص لا يسقط مستقبلا أحقية من ثبت
أن له حق في الانتفاع بالدفن .

سادسا - يمنع بتاتا تدخل التريية في أعمال التراخيص بمختلف أنواعها .

وكيل الوزارة للاسكان والمرافق

قرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٦٧

لمجلس محافظة القاهرة

بشأن

تقسيم الاراضى داخل مناطق الجبانات

للتصرف في قيمها للمواطنين

قرار المجلس .

الموافقة على توصيات لجنة الشؤون البلدية والمرافق والمواصلات بالآتى :—

١ — الموافقة على مبدأ التصرف فى المساحات الفضاء الملحقه بالمدفن الكبيره الحاليه وذلك بتقسيمها إلى قطع بالمساحات المقررة والتصرف فيها لصالح المواطنين على أن تدرس حالة كل مدفن على حدة بمعرفة لجنة الجبانات بالمحافظه لتحديد وجه الانتفاع الجديد دون الاضرار بمصالح المتقنين الأصليين .

٢ — الموافقة على قيام لجنة الجبانات بالمحافظه بالتصرف فى التقاسم المعتمده للاراضى الفضاء بجبانات سيدي عقبه الحاليه بقرار السيد/ المحافظ رقم ١٠٥ الصادر بتاريخ ١/٢٧/١٩٦٦ قبل العمل بتوجيهات مجلس المحافظه فى هذا الشأن .

٣ — الموافقة على اعتماد مشروعات القرارات الخاصه بتقسيم الجبانات التى سبق أن أعدتها الاسكان والمرافق ولم تقدم بها إلى مجلس المحافظه لاقرارها تنفيذها للتوجيهات فى هذا الشأن وهى :

(١) مشروع تقسيم قطعة أرض من أملاك الأوقاف للجبانات الفردية

منطقة البساتين .

(ب) مشروع تسييم أراضى المحافظة على جانبى سور مصر القديمة بالباساتين
للجبانات .

كل ذلك حسب ماهو مبين على الرسومات الخاصة .

رئيس

سكرتير

مجلس المحافظة بالنيابة

مجلس المحافظة

قرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٦٧

بشأن

تقسيم داخل مناطق الجبانات المتصرف فيها

للمواطنين

محافظة القاهرة

بمذ الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة
المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية
وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية .
وعلى قرار مجلس محافظة القاهرة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ .

قرر

مادة ١ :

التصرف فى المساحات الفضاء الملحقه بالمدافن الكبيرة الحالية وذلك بتقسيمها
إلى قطع بالمساحات المقررة لصالح المواطنين على أن تدرس حالة كل مدفن على
حدة بمعرفة لجنة الجبانات بالمحافظة لتحديد وجه الانتفاع الجديد دون الاصرار
بمصلح المتوفين الاصليين .

مادة ٢ :

تقوم لجنة الجبانات بالمحافظة بالتصرف فى التقاسيم المتمدة للاراضى الفضاء

بجبانات سيدي عقبه الحاليه بقرار للسيد المحافظ رقم ١٠٥ الصادر بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٦
قبل العمل بتوجيهات مجلس المحافظه في هذا الشأن .

مادة ٣ :

تمتد مشروعات القرارات الخاصة بتقسيم الجبانات التي سبق أن أعدتها وزارة
الاسكان والمرافق ولم تتقدم بها إلى مجلس المحافظه لاقرارها تنفيذًا للتوجيهات في
هذا الشأن ، وهي :

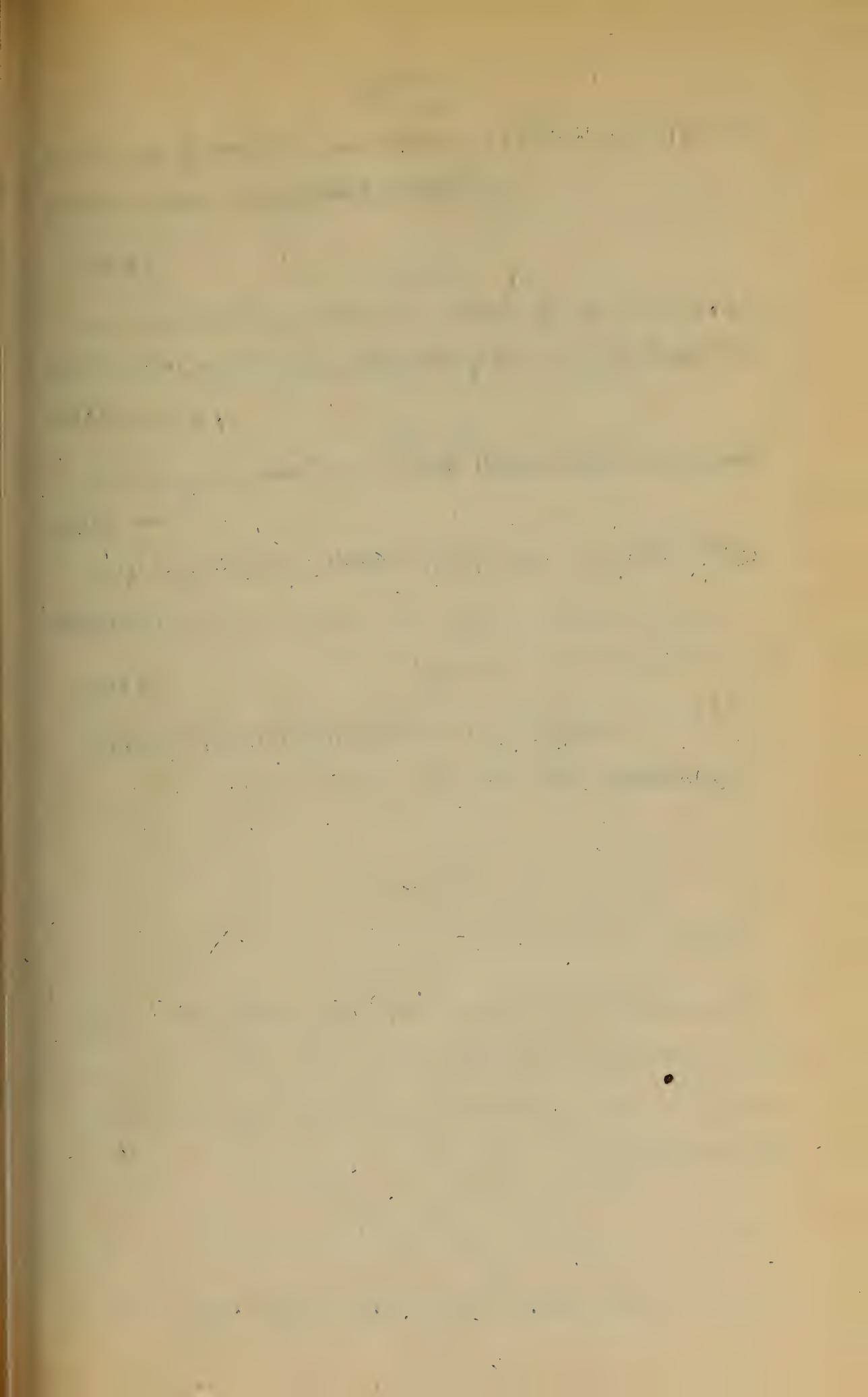
(ا) مشروع تقسيم قطعه أرض من أملاك الأوقاف للجبانات الفردية بمنطقة
البساتين .

(ب) مشروع تقسيم أراضي المحافظه على جانبي سور مصر القديمه بالبساتين
للجبانات .

مادة ٤ :

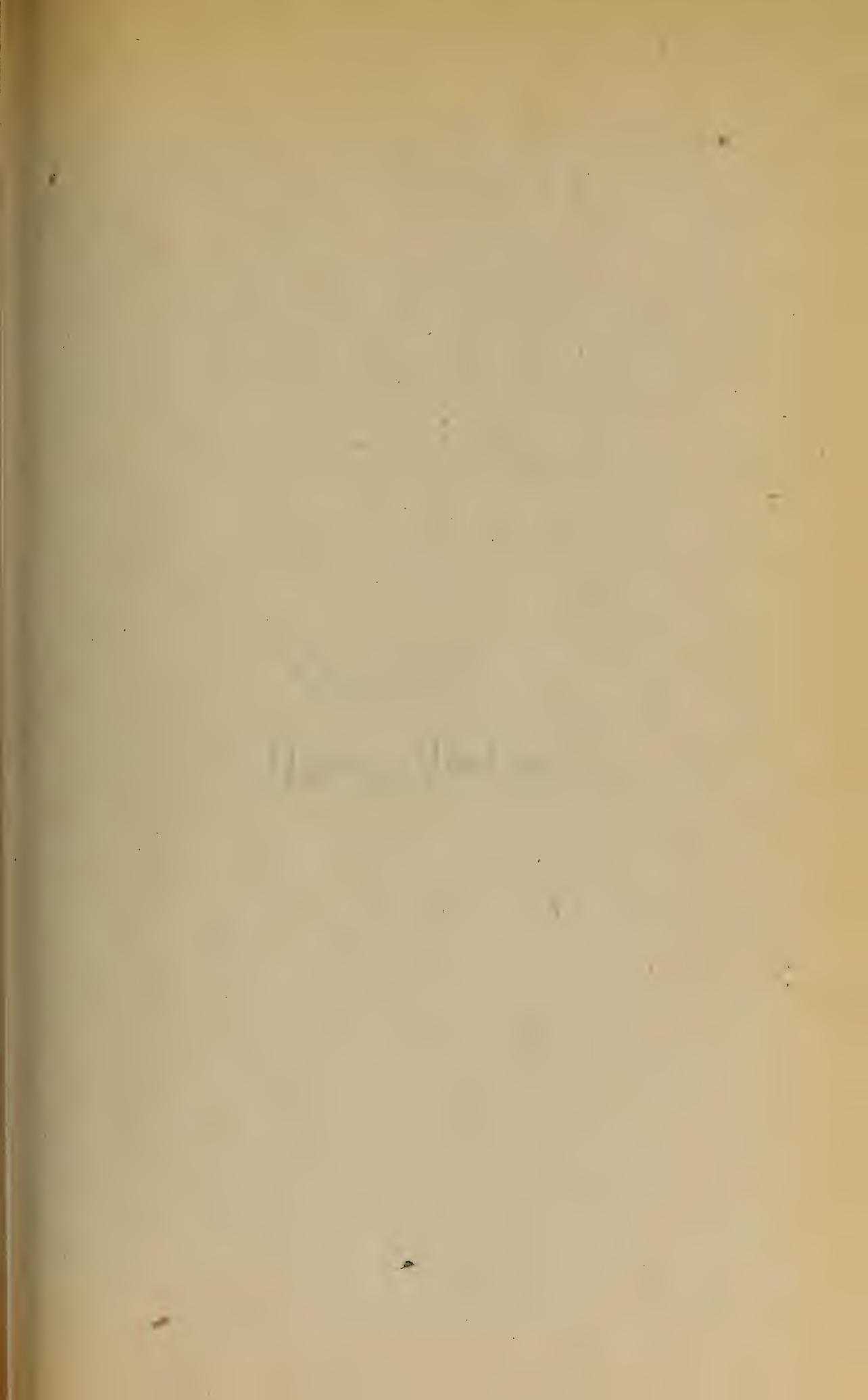
ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

محافظ القاهرة



الباب السادس

المناجم والمهاجر



قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

خاص بالمناجم والمهاجر (١).

الفصل الثاني

الأحكام الخاصة بخامات الوقود

مادة ٢٤ :

- تسرى الأحكام الميمنة في هذا الفصل على خامات الوقود الآتية :
- (١) الفحم الحجري بأنواعه على اختلاف نسب احتوائه على الكربون ويدخل في ذلك الأنواع الواطئة مثل (اليت) و (الليجنيت) والأنواع العالية مثل (الأتراسيت) .
- (ب) خامات البترول السائلة بمختلف كثافتها والأنواع الصلبة كالاسفلت والآزوكوت وكذلك الصخور المتشعبة بالبترول والطفلة البترولية والغازات الطبيعية البترولية .
- (ج) خامات الوقود الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦ مكرر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ .
ملاحظة :

(١) مصحح بالجدول المنشور بالشمرة التشريعية عدد أبريل سنة ١٩٥٣ وبالقانون

٣٣٦ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) نص القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في المادة ٥١ منه على أن يستمر العمل بأحكام

القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لخامات الوقود وبإني فيما عدا ذلك من أحكام .

(قوانين البلدية ج ٢)

مادة ٢٥ :

— يشترط فيمن يمنح ترخيصا في الاستطلاع أن تتوافر فيه الصلاحية للقيام بهذه الأعمال ويصدر الترخيص بقرار من وزير التجارة والصناعة للمدة التي يحددها .

ولا يترتب على منح ترخيص الاستطلاع أي حق أو امتياز .

مادة ٢٦ :

— يشترط لمنح ترخيص البحث أن تتوافر لدى الطالب الكفاية المالية والفنية اللازمة لهذا الغرض

ويحدد وزير التجارة والصناعة عدد تراخيص البحث التي تمنح لكل طالب حسب كفايته المذكورة .

ويمنح الترخيص بقانون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وذلك بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون .

ويكون تجديد الترخيص بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على طلب المرخص له مادامت أعمال البحث قائمة بصفة جديدة .

ولا يجاب المرخص له إلى طلب التجديد بعد انتهاء السنة الرابعة إلا إذا كان قد بدأ خلال تلك السنة وواصل تشغيل جهاز تفقيب واحد على الأقل بصفة مستمرة ترى مصلحة الوقود نه بقوة كافية للوصول إلى الطبقات المنتجة للبتروول والأفاداة منها على أكمل وجه ولا يعتبر التشغيل مستمرا إذا وقف مدة تزيد على ستين يوما بغير إذن كتابي من المصلحة وبالشروط التي تقررها .

ومع ذلك يجوز للمرخص له الذي يدير جهازى تفقيب على الأقل كل جهاز

في مساحة بحث أن يحصل على تجديد الترخيص في البحث عن مساحات أخرى بعد السنة الرابعة دون استيفاء شروط التثقيب فيها على أن يزداد الأيجار السنوي المنصوص عليه في المادة التالية بالنسبة إلى هذه المساحات إلى خمسة آلاف جنيه عن السنة الخامسة وسبعة آلاف وخمسمائة جنيه عن السنة السادسة وهكذا يزداد الأيجار ألفين وخمسمائة جنيه سنويا إلى أن يبدأ في تشغيل جهاز تثقيب على أن يكون للحكومة الحق دائما في عدم التجديد بعد السنة الثامنة .

وفي جميع الأحوال لا يتقيد وزير التجارة والصناعة بتجديد الترخيص إذا تبين له أنه قد أصبح من حق المرخص له أن يطلب عقد استغلال طبقا لشروط ترخيص البحث وقامت المصلحة بإبلاغه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم ودول بوجوب طلب عقد الاستغلال .

مادة ٢٧ :

— يؤدي المرخص له في البحث المصلحة الوقود عن كل مساحة موضوع ترخيص بحث ايجارا سنويا بالفئات الآتية :

جنيه

١٠ (عشرة جنيهات) عن السنة الأولى .

١٠٠ (مائة جنيه) عن السنة الثانية .

٢٥ (خمسة وعشرون جنيها سنويا بعد ذلك عن كل كيلو متر مربع أو جزء منه .

ولا يجوز أن تزيد مساحة الترخيص على مائة كيلو متر مربع ويشترط أن يكون شكل مستطيل لا يقل أي ضلع من أضلاعه عن خمسة كيلو مترات .

مادة ٢٨

— يعفى مالك السطح من دفع الايجار عن الجزء المملوك له من مساحة ترخيص البحث .

وفيما عدا ذلك لا يمنح ترخيص البحث أو عقد الاستغلال الاوفقا للشروط وبالأوضاع المقررة في هذا القانون .

كما تكون له الأولوية على الغير في البحث ويستطحقه فيها إذا ابلغته مصلحة الوقود بكتاب موصى عليه مصحوب بملم وصول بوجوب طلب الترخيص خلال شهرين من تاريخ الإبلاغ وانقضى هذا الميعاد دون طلب .

مادة ٢٩ :

— تطرح في مزايمة عامة للبحث عن البترول :

(١) المساحات التي عادت أو تعود للحكومة بسبب عدم تجديد ترخيص البحث أو لأي سبب آخر .

(ب) المساحات التي لا يشملها طلب ترخيص في البحث ولما يبت فيه بالرفض وترجع مصلحة الوقود امتداد منابع البترول إليها وتكون مجاورة في حدود عشرين كيلومترا لمساحات استغلال أو بحث أبلغ المرخص له في البحث فيها بوجوب طلب عقد لاستغلالها .

وإذا تساوت العروض كانت الأولوية للمرخص له المجاور .

وتدرج هذه المساحات في سجلات خاصة تعدها مصلحة الوقود لهذا الغرض بالأبعاد والأشكال التي تراها ويباح الاطلاع عليها .

وتجرى الزايدة مرة واحدة على الأقل في السنة على أنه إذا قدم طلب ترخيص في البحث عن إحدى المساحات السالفة الذكر وجب إجراؤها خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب

أما المساحات التي لم يتيسر تحديدها الأولية بين مقدميها وفقا للمادة ٧ فتطرح في الزايدة بين مقدمي تلك الطلبات .

وفي جميع الأحوال تجرى الزايدة على أساس الشروط المقررة لترخيص البحث عدا فئة الاتاوة فتكون الفئات المنصوص عليها في المادة ٣٠ حد أدنى للزايدة .

مادة ٣٠ :

— يشترط لإصدار عقد استغلال خام من خامات الوقود في مساحة معينة أن يسلكه ترخيص في البحث عن ذلك الخام في تلك المساحة .

ويصدر عقد الاستغلال في هذه الحالة بقرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣١ :

— المرخص له في البحث الحق في الحصول على عقد أو عقود استغلال عن جزء أو أجزاء من مساحة البحث لا يزيد مجموعها على نصف هذه المساحة طبقا للشروط الآتية .

أولا — أن يكون كل جزء على شكل مستطيل أضلاعه موازية لأضلاع مساحة البحث .

ولا يقل طول أي ضلع من أضلاعه عن خمسمائة متر إلا إذا رأت

مصلحة الوقود أن يكون على شكل آخر أو مقاسات أخرى طبقا لما تقتضيه طبيعة الأرض .

ثانيا - أن يحتوي كل جزء بشر واحدة على الأقل منتجة للبترو

ثالثا - أن يضع المرخص له في كل جزء مقدم في شأنه طلب عقد استغلال علامات التحديد طبقا للأئحة التنفيذية ولا يفتح عقد الاستغلال إلا إذا تم وضع هذه العلامات على الوجه الذي توافق عليه المصلحة وعليه أن يحافظ عليها في مواقعها بحالة جيدة طوال مدة الاستغلال

رابعا - أن يكون عقد الاستغلال بالمطابقة للشروط المرافقة لترخيص البحث .

خامسا - أن يؤدي مقدما ايجارا سنوي عن مساحة الاستغلال قدره جنيهان ونصف جنيه عن كل هكتار أو جزء منه ويؤدي للحكومة اتاوة قدرها ١٥ ٪ من مجموع كميات البترول التي يحصل عليها ويحتفظ بها من مساحة الاستغلال خلال السنة على أن يرد ايجار إذا زادت الأتاوة عليه أو كانت معادلة له فإذا نقصت عنه اقتصر الرد على ما يعادل الأتاوة .

أما النصف الباقي من مساحة البحث فللمرخص له أن يحصل على عقد أو عقود للاستغلال عن جزء أو أجزاء منه بالشروط السابقة عدا شروط وجود البئر المنتجة للبترو على أن تكون الأتاوة في هذه الحالة ٢٥ ٪ ويشترط لذلك أن يخضّر المرخص له المصلحة برغبته هذه في طلب عقد الاستغلال عن النصف الأول من مساحة البحث وما يتخلف منها بعد صدور عقود الاستغلال المتقدم ذكرها يعود للحكومة لاستغلاله وفقا لأحكام هذا القانون :

وفي جميع الأحوال تكون الأتاوة عند التجديد ٢٥ ٪

مادة ٣٢:

— استثناء من أحكام المادة ٣٠ يجوز اصدار عقد إستغلال من غير سابقة بحث عن أى خام من خامات الوقود إذا رأت المصلحة أن ذلك الخام موجود بكميات تسمح باستغلاله وفي هذه الحالة يجب الإعلان عن مساحة الاستغلال فى الجريدة الرسمية وطرحها فى مزايده عامة ويصدر العقد بقانون .

مادة ٣٣

— تكون المزايدة العامة عن مساحات الاستغلال بالشروط المترتبة لعقد الاستغلال عدا الاتاوة فتكون الفئات المنصوص عليها فى المادة ٣١ حدا أدنى للمزايدة .

على أنه إذا كان وجود الخام بكميات لا تسمح لاستغلاله مع الالتزام بالحد الأدنى المقرر بالاتاوه أصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتشكيل لجنة لاقتراح مائتراه من خفض فى الحد الأدنى لاعادة إشهار المساحة فى المزايدة على أمثاله .

وإذا كانت المساحة موضوع المزايدة مجاورة لمساحة استغلال كانت الأولوية للمستغل المجاور فى الحصول على عقد الاستغلال عند تساوى العروض :

مادة ٣٤ :

— يصدر عقد الاستغلال للمدة التى يحددها الطالب بحيث لا تجاوز ثلاثين عاما .

وإذا ثبت للوزير عند انقضاء مدة العقد أن المستغل قد قام بجميع الالتزامات الواردة فى ذلك العقد على أحسن وجه وكان قد أبلغ الوزارة كتابة قبل انقضاء

المدة بستة أشهر على الأقل برغبته في تجديد عقد الاستغلال جدد هذا العقد مرة واحدة للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز خمسة عشر عاما وفقا لأحكام القوانين واللوائح السارية وقت التجديد عدا ما يتعلق منها بفئة الاتاوة فتكون ٢٥ ٪

ويجوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بمد ذلك بالشروط التي يتفق عليها وفي هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

مادة ٢٥ :

— على المستغل أن يبدأ العمل ويواصله بطريقة جديدة في مساحة الاستغلال خلال أربعة أشهر من تاريخ عقد الإستغلال ولا يعتبر العمل متواصلًا إذا وقف مدة تزيد على ثلاثين يوما بغير موافقة مصلحة الوقود كتابة والشروط التي تراها.

مادة ٢٦ :

— تؤدي الاتاوة اما عينيا أو نقدا حسب اختيار وزارة التجارة والصناعة وتحدد على أساس مجموع كميات البترول التي حصل عليها المستغل واحتفظ بها من مساحة الاستغلال تسليم صهاريج التخزين التي أعدها لهذه المساحة .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٩ لمصلحة الوقود أن تطلب تسليم الاتاوة العينية في أي مكان (بالملكة المصرية) وفي هذه الحالة تتحمل الحكومة تكاليف النقل من صهاريج التخزين إلى مكان التسليم . وفي حالة تحصيل الاتاوة نقداً تحسب قيمتهما على أساس متوسط السعر في المدة التي استحققت عنها الاتاوة لبترول من درجة ونوع مماثل في سوق معترف بها حيث يسهل تعرف سعر البترول العالمي فاذا لم يتيسر تعرف سعر البترول بالكيفية المتقدم ذكرها قدر السعر بالاتفاق بين الحكومة والمستغل وإذا تعذر الاتفاق حددت الحكومة السعر فاذا لم يقبله المستغل

التزم بأن يؤدي تحت الحساب قيمة بترول الاتاوة محسوبة على أساس سعر البترول الخام المحلى الأقراب إليه فى الوزن النوعى . ويكون للمستغل فى هذه الحالة الحق عرض الأمر على لجنة التحكيم المنصوص عليها فى المادة ٤٥ خلال ستين يوماً التالية لتاريخ الأداء والا أصبح تقدير الحكومة نهائياً .

مادة ٣٧ :

— للحكومة حق الأولوية فى أن تشتري من المستغل ما لا يجاوز ٢٠٪ (عشرين فى المائة) من البترول الناتج من مساحة الاستغلال .

فإذا كان البترول الناتج من المساحة يسكر كره أو بعضه فى (الملكة المصرية) وإختارت الحكومة شراء جزء من العشرين فى المائة التى لها الحق فى شرائها من البترول الناتج من المساحة والاستمناضة عن الجزء الباقى بشراء منتجات مكررة التزم للمستغل فى جميع الأحوال أن يبيع للحكومة المنتجات التى ترغب فى شرائها بشرط ألا يزيد ما تشتريه من كل من هذه المنتجات على ٢٠٪ (عشرين فى المائة) مما تستغلاصة فعلا معامل السكرير (بالملكة المصرية) من معالجة البترول الناتج من المساحة وبشرط ألا يترتب على ذلك حرمان الحكومة من استيفاء حصتها (عشرين فى المائة) كاملة من ناتج المساحة من البترول أو منتجاته أو منهما معا .

وكل خلاف فى تطبيق الأحكام الواردة فى الفقرتين السابقتين تفصل فيه لجنة التحكيم المنصوص عليها فى المادة ٤٥ .

ويكون شراء البترول أو منتجاته فى الأحوال المتقدم ذكرها بتخفيض ١٠٪ عن سعر المثل فى سوق عالمية معترف بها إلا إذا اتفق الطرفان على سعر أقل .

مادة ٣٨ :

- يجب أن يستخدم البترول الذي يستخرجه المستغل من المساحة موضوع عقد الاستغلال أولاً في سد حاجة معامل التكرير الموجودة في (المملكة المصرية) سواء أكانت حكومية أم غير حكومية — في حدود الحصص التي تخص إنتاج كل مساحة بالنسبة إلى مجموع إنتاج (المملكة) على ألا يزيد سعر ما يستخدم محلياً على سعر التصدير للخارج .

وتحدد مصلحة الوقود الحصص التي تخص المساحة موضوع عقد الاستغلال قياساً على نسبة إنتاجها من البترول إلى مجموع إنتاج (المملكة) .

وإذا ماتقرر أن إنتاج المستغل من البترول يزيد على ما يلتزم به على النحو المحدد فيما تقدم كان له الحق في تصدير الفائض إلى الخارج وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ٣٩

— إذا طلب المستغل لتسهيل نقل البترول مد خطوط للأنابيب في أرضى الدولة الصحراوية الداخلية ورأت وزاره التجارة والصناعة إجابة هذا الطلب صدر الترخيص في ذلك بالقيود الآتية .

(١) يكون الترخيص طبقاً للوائح المعمول بها ، وبالشروط التي تضعها الجهات الحكومية المختصة ، ولمدة محدودة ، وبدون أجره عن الأراضى التي يشغلها خط الأنابيب .

(٢) يشمل الترخيص حق المرخص له فى إقامة وصيانة المضخات والصمامات وصهاريج التخزين والمحطات والأعمال الأخرى اللازمة لتشغيل خط الأنابيب

على أن تكون هذه الأعمال كلها وفقا لأحكام اللوائح المعمول بها وبالشروط التي
تضمنها الجهات المختصة .

(٣) يشمل الترخيص كذلك حق المرخص له في انشاء وصيانة نظام تليفوني
هوائي أو تحت الأرض على طول خط الأنابيب على أن يكون استخدامه مقصورا
على شؤون الخط ووفقا لأحكام اللوائح المعمول بها وبالشروط التي تضمنها الجهات
المختصة .

(٤) يكون للحكومة الحق في نقل نصيبها من البترول سواء في ذلك بترول الاتاوة
أو البترول الذي تشتريه من المرخص له بواسطة تلك الأنابيب وبغير مقابل عن
المائة كيلو متر الأولى من خط الأنابيب على أن تؤدي الحكومة فيما زاد على
المائة كيلو متر الأولى التكاليف الفعلية لنقل مشترواتها من البترول دون الاتاوة التي
تنقل بدون مقابل مهما طال الخط .

(٥) أن تخصص الأنابيب لنقل منتجات المرخص له من المساحات المنتجة المستغلة
وللحكومة أن تصرح باستعمال هذه الأنابيب لنقل منتجات أية مساحة أخرى مستغل
آخر بالشروط الملائمة ومع مراعاة احتياجات مالكي الأنابيب الفعلية وفي حالة
الخلافا يعرض الأمر على لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٤٥ .

على أنه إذا لم تستخدم الحكومة الأنابيب في نقل نصيبها من البترول حصلت
الوزارة ايجارا سنويا عن الأراضي المشغولة بخطوط الأنابيب التي لا يزيد قطرها
الداخلي على أربع بوصات ولا يزيد تصريفها على مائة ألف متر مكعب سنويا
بالتفات الآتية :

مليم

٢٠ (عشرون مليما) عن كل طولى من الألف والخمسمائة متر الأولى

١٠ (عشرة مليمات) عن كل متر طولى فيما زاد على الألف وخمسمائة

متر الغاية ألفين وخمسمائة متر .

٥ (خمسة ملايين) عن كل متر طولى فيما زاد على ذلك ٥

وتزاد الفئة بنسبة زيادة مساحة القطاع الداخلى أو الكمية التى تمر بها الأنايب
أيهما أكبر .

فاذ استخدمت الحكومة الأنايب فى نقل جزء من نصيبها خفض الإيجار بنسبة
تعادل ذلك الجزء .

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

قرار رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٢

وزير الصناعة والبتروول والثروة المعدنية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالمناجم والمحاجر .

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البتروول ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة للصناعة وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ١٩٦٥ بإلغاء مصلحة المناجم والوقود وتوزيع اختصاصاتها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ٣ :

يعمل بالأئحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المرفق بهذا القرار (بالنسبة للبتروول) .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (٢٢ يولية سنة ١٩٧٢)

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

الباب الأول

في التعاريف ونطاق اللائحة

مادة ١ :

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالتعاريف الآتية المعاني المبينة قرين كل منها

١ - البترول : الزيت الخام والغاز الطبيعي أو أحدهما .

٢ - الزيت الخام : المواد الهيدروكربونية بمحالتها الطبيعية في حالة السيولة بمختلف كثافاتهما ، والأنواع الصلبة كالأصمات والأزوكريت وما قد يوجد منها في الصخور السطحية المشبعة بالبترول وكذا الطفلة البترولية ، ولا يدخل ضمن ذلك الفحم بأنواعه على اختلاف نسبة احتوائه على الكربون .

٣ - الغاز الطبيعي الهيدروكربونات الغازية ، وتشمل الغاز الرطب والغاز الجاف والمتكثفات .

٤ - البحث : عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي جوا وبرا وبخرا وغيرها وعمليات حفر الآبار بقصد الكشف عن البترول وكل عمليات الحفر في الأرض اليابسة أو المضمورة واختبار طبقاتها الجيولوجية لتحقيق هذا القصد .

٥ - التنمية : عمليات إعداد الحقل للانتاج بعد الاكتشاف التجاري وتشمل حفر وتكملة الآبار وإعدادها للانتاج وإقامة محطات تجميع البترول ومعالجته وشحنه وإقامة سائر المرافق الأخرى اللازمة التي تتفوق مع الأصول الفنية والاقتصادية

السليمة المنعطف عليها في صناعة البترول .

٦ - الانتاج : استخراج البترول من الآبار ومعالجته بالتنقية ونقله إلى المستودعات الرئيسية وتجزئته فيها ودفعه منها .

٧ - الامتغالال : عمليات إنتاج البترول وتكريره وصنعيه وتسويته .

٨ - برمبل : كمية ٤٢ (اثنين وأربعين) جالونا أمريكيا أو ٣٥ (خمسة وثلاثين) جالونا امبراطوريا تحت ضغط أساسى قدره ١٤ ر ٦٥ (أربعة عشر وخمس وستون من المائة) رطلا على البوصة المربعة في درجة حرارة قدرها ٦٦ (ستون) درجة فهرنهيت .

٩ - قدم مكعب : كمية أغاز الطبيعى التى تلزم لملء فراغ قدره قدم مكعب عندما يكون أغاز تحت ضغط أساسى قدره ١٤ ر ٦٥ (أربعة عشر وخمس وستون من المائة) رطلا على البوصة المربعة في درجة حرارة أساسية قدرها ٦٠ (ستون) درجة فهرنهيت .

١٠ - السنه : السنه الشمسية وهى فترة من الزمن مقدارها عشر اثنا شهرا من التقويم الميلادى .

١١ - السنه الميلادية : سنة من التقويم الميلادى تبدأ فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

١٢ - السنه المالية : السنه التى تبدأ ببداية السنه المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

١٣ - الوزير المختص : الوزير المنوط به شئون البترول فى الدولة .

١٤ - الوزارة المختصة : الوزارة المنوط بها شئون البترول في الدولة .

١٥ - المؤسسة : المؤسسة المصرية العامة للبترول .

مادة ٢ :

تسرى أحكام هذه اللائحة على عقود امتياز البترول المبرمة بموجب قوانين خاصة .

الباب الثاني

في الاستطلاع الجيولوجي للبترول

مادة ٣ :

تقدم الطلبات الخاصة بالترخيص في الاستطلاع الجيولوجي إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول على ملحق رقم (١) المرفق مصحوبا برسم ومقداره خمسة جنيهات عن كل طلب .

مادة ٤ :

إذا قبلت المؤسسة الطلب أو رفضته تخطر الطالب بذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول مع بيان أسباب الرفض .

وتقوم المؤسسة بالتأشير في السجل المخصص لقيود الطلبات . يتم وتاريخ القرار الوزاري الصادر بالترخيص في حالة الموافقة على الطلب أو بأسباب الرفض في حالة الرفض .

الباب الثالث

في تراخيص البحث عن البترول

مادة ٥ :

تقدم الطلبات الخاصة بتراخيص البحث عن البترول إلى المؤسسة علي ملحق رقم (٢) المرفق ، ويجب أن يكون تقديم الطلب مصحوبا بما يأتي :

١ - سداد رسم النظر المقرر في القانون ومقداره خمسة جنيهات عن كل طلب .

٢ - سداد تأمين نقدي يوازي القيمة التجارية للسنة الأولى عن كل منطقة بحث .

٣ - خريطة من خرائط المساحة بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ أو نسخة صحيحة منها تبين المنطقة المطلوبة بالنسبة للجهات والمناطق المجاورة ويبين عليها المناطق التي سبق أن حصل الطالب بها على تراخيص بحث أو عقود استغلال وموقعا عليها من مهندس نقابي .

٤ - خريطة من خرائط المساحة بمقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ أو نسخة صحيحة منها تبين الاحداثيات الجغرافية والقائمة (الكيلومترية) لأركان المنطقة المطلوبة وأطوال أضلاعها واتجاهاتها موقعا عليها من مهندس نقابي .

٥ - نسخة من شروط التراخيص موقعا عليها من متقدم الطلب .

مادة ٦ :

لايجوز منح التراخيص في البحث في الحالتين الآتيتين :

(قوانين البلدية ج ٢)

١ - إذا كان الصالح العام يقتضى الاحتفاظ بهذه المنطقة .

٢ - إذا كان للبحر سببية في حق البحث في المنطقة أو استقلالها وترد قيمة التأمين للطلاب في هاتين الحالتين .

مادة ٧ :

إذا رأت المؤسسة السير في اجراءات إصدار ترخيص البحث عرضت الأمر على الوزير المختص لاتخاذ اجراءات استصدار القانون اللازم .

مادة ٨ :

عجرب صدور القانون بالترخيص تقوم المؤسسة بأخطار الطالب بذلك كتابة ليقوم خلال ثلاثين يوما من تاريخ الأخطار المشار إليه بإقامة علامة تحديد مبدئية ثابتة يطلق عليها علامة الاستدلال وتسكون في مكان مكشوف على أحد أضلاع منطقة الترخيص وتسكون قاعدتها من البناء التين ومقاساتها تقريبا كالآتي :

قطاع القاعدة ٧٠ × ٧٠ سم .

إرتفاع القاعدة ٤٥ سم منها ٢٠ سم تحت سطح الأرض و ٢٥ سم فوقه، ووسط العلامة قائم حديدي أو ماسورة إرتفاع متر من سطح القاعدة ينتهي بلوحة معدنية مبين عليها بوضوح تام اسم المرخص له وتاريخ إقامة هذه العلامة ومساحة المنطقة والاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) لكل من أركانها الأربعة وأطوال واتجاهات أضلاعها وكذلك الاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) بالتقريب العلامة المشار إليها .

وإذا وقع جزء من المنطقة في المياه الساحلية يكتفى بوضع العلامات على أركان الجزء الواقع على الأرض أما في حالة وقوع المنطقة بأكملها في المياه الساحلية فيجوز بموافقة المؤسسة الاستغناء عن وضع العلامات البحرية اللازمة .

مادة ٩ :

يؤشر في سجل قيد طلبات البحث برقم وتاريخ القانون الصادر بالترخيص أو أسباب رفض الطلب ويبدأ تاريخ ترخيص البحث من تاريخ توقيع العقد من الوزير المختص ويودع الطالب بمخزينة المؤسسة خطاب ضمان تقبله المؤسسة بما يوازي القيمة التجارية للسنة الأولى لترخيص البحث ويعتبر التأمين النقدي السابق دفعه عند تقديم الطلب بمثابة إيجار عن السنة الأولى .

مادة ١٠ :

يجب أن تقدم طلبات تجديد تراخيص البحث كتابة إلى المؤسسة قبل نهاية مدة الترخيص بشهرين على الأقل مرفقا بكل طلب تقرير بما قام به صاحب الترخيص عن أعمال البحث في المنطقة خلال المدة السابقة ويكون طلب التجديد مصحوبا بالقيمة التجارية الجديدة وكذلك بتجديد خطاب الضمان بما يوازي القيمة التجارية الجديدة . وعلى المؤسسة أن تخطر المرخص له بالموافقة أو الرفض وذلك قبل انتهاء مدة الترخيص .

وعلى الطالب في حالة طلب التجديد عن جزء من المنطقة المرخص بها أن يضع علامات التحديد للجزء المطلوب تجديد الترخيص عنه على الوجه المبين في المادة (٨) مع اخطار المؤسسة بذلك لتقوم بمراجعة مواقع هذه العلامات على الطبيعة .

يجب أن يرفق بطلب التجديد الخرائط المساحية المبينة في الفقرتين ٤ و ٥ من المادة (٥) .

مادة ١١ :

على المرخص له في البحث أن يقدم المؤسسة في موعد لا يجاوز نهاية مايو من كل عام ، صورة من برنامج الاستكشاف خلال السنة المالية التالية ويكون للبرنامج متضمنا المعلومات التالية :

١ - خريطة سطحية طبوغرافية للمنطقة أو المناطق المراد مسحها مع بيان حدود تلك المنطقة أو المناطق .

٢ - أنواع أعمال المسح التي ستجرى في المنطقة أو المناطق المشار إليها مع بيان إذا كانت هذه الأعمال ستتم بواسطة المرخص له أو عن طريق القاولين .

٣ - مدى أعمال المسح مقدرة بالوحدات المعترف بها مثل فرقة/شهر أو أطوال الخطوط السيزمية أو غير ذلك من الوحدات المماثلة .

مادة ١٢ :

على المرخص له في البحث أن يقدم للمؤسسة بيانا من ثلاث صور بجميع المعلومات التي يحصل عليها نتيجة لسكل من عمليات المسح المشار إليها في المادة السابقة كما يقدم تقاريره قبل النهائية متضمنة تفسيره لهذه المعلومات حالما يتوفر ذلك لديه وعليه أن يقدم للمؤسسة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء عملية المسح تقريره النهائي من ثلاث صور متضمنا تفسيره لهذه المعلومات وأي دراسات أخرى يقوم بها في المنطقة موضوع البحث .

مادة ١٣ :

يعد بالمؤسسة سجل خاص تقييد فيه المناطق التي ترى طرحها في مزايمة عامة طبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

الباب الرابع

في عقود الاستغلال

مادة ١٤ :

يجب على المرخص له في البحث أن يخاطر المؤسسة بمجرد العثور على البترول

أو الغازات في أى من الآبار الاستكشافية الجارى حفرها بالمنطقة . ويجب عليه أن يقوم بعمل الاختبارات اللازمة لتقييم البترول المكتشف وذلك طبقا لاحكام الباب السادس من هذه اللائحة .

ويجب أن يكون الأخطار مصحوبا بجميع البيانات التى حصل عليها من اختبارات الانتاج بالبئر الجارى حفرة ويجوز للرخص له أن يشفع هذا الأخطار بطاب عقد استغلال عن المنطقة التى ظهر فيها البترول ، وإذا لم يطالب الرخص له اصدار عقد الاستغلال عن المنطقة وفى نفس الوقت يبين المؤسسة أن البترول المكتشف فى المنطقة بكميات تسمح باستغلاله أخطرت الرخص له بخطاب مسجل بملم الوصول بوجوب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل ترخيص البحث إلى عقد استغلال ويجوز للمؤسسة أن توافق على قيام الرخص له بمحفر آبار أخرى بالمنطقة قبل ورود طلبه لعقد الاستغلال عن تلك المنطقة .

ويجب على الرخص له أن يقدم إلى المؤسسة بطلب عقد الاستغلال خلال ثلاثين يوما من أخطار المؤسسة له بوجوب طلب هذا العقد ويشتمل الطلب على البيانات التالية :

١ — عدد عقود الاستغلال المطلوب إصدارها .

٢ — مواقع الأجزاء الخاصة لكل عقد عديدة بالإحداثيات الجغرافية والكيلومترية .

٣ — المدّة المطلوبة عن كل عقد .

يجب أن يرفق بالطلب خطاب ضمان تقبله المؤسسة بما يوازى القيمة الايخارية السنوية لعقود الاستغلال المطلوبة كما يجب أن يرفق بالطلب أيضا الخرائط المساحية المبينة بالفقرتين ٣ و ٤ من المادة (٥) من هذه اللائحة وذلك عن كل جزء مطلوب إصدار عقد الاستغلال عنه .

وعلى المرخص له وضع علامات الاستدلال لكل جزء على الوجه الذى توافق عليه المؤسسة وبالشروط المبينة بالمادة (٨) ويؤشر بالسجل برقم وتاريخ القرار المرخص بالاستغلال .

فإذا أهمل المرخص له فى اتخاذ الإجراءات المتقدمة خلال شهرين من اخطار المؤسسة له سقط حقه فى طلب تجديد ترخيص البحث ويتمين عليه التخلي عن هذه المنطقة .

مادة ١٥ :

يكون تجديد عقد الاستغلال بموجب طلب كتابى يتقدم به المستغل إلى المؤسسة قبل انقضاء مدة العقد المطلوب تجديده بستة أشهر على الأقل وعلى المؤسسة أن تحظر المستغل برأيها فى التجديد بالموافقة أو بالرفض قبل انتهاء أجل العقد بشهرين على الأقل .

وفى حالة رغبة المستغل فى التخلي عن جزء أو كل مساحة عقد الإستهلال فعليه أن يتقدم بطلب كتابى إلى المؤسسة مبينا فيه شكل ومساحة الجزء المرغوب التخلي عنه ومساحة الجزء المتبقى وذلك قبل تاريخ التخلي بسنة على الأقل . وتحظر المؤسسة المستغل برأيها بالموافقة أو الرفض قبل تاريخ التخلي بشهرين على الأقل وفى حالة الموافقة يخفض الإيجار بنسبة المستبعد من المساحة من تاريخ التخلي الذى وافقت عليه المؤسسة وعلى المستغل الذى تخلى عن جزء من مساحة العقد أن يقوم بوضع علامات التحديد اللازمة للجزء المحتفظ به طبقا للمواصفات الواردة فى المادة (١٦) من هذه اللائحة . وأن يقوم بتسليم الجزء المطلوب التخلي عنه إلى المؤسسة طبقا لأحكام المواد الواردة فى الفصل الحادى والعشرين من هذه اللائحة ويجب أن تكون أضلاع المساحة المحتفظ بها موازية لأضلاع الترخيص الاصلى .

مادة ١٦ :

يكون تحديد مناطق تراخيص البحث وعقود الاستغلال كما يلى :

١ — تقام عند كل زاوية من زوايا المنطقة علامة توجيه ثابتة من البناء المتين مربعة الشكل قطاعها 100×100 سم على الأقل بارتفاع متر واحد من سطح الأرض يوضح عليها رقم الترخيص أو العقد وتاريخ تحديد المنفذ .

٢ — تقام على الاضلاع كلما اقتضى الحال علامات اتجاه تكون عبارة عن مواشير من الحديد بقطر ٤ بوصة وبارتفاع مترين من سطح الأرض ومثبتا عليها لوحات معدنية مابين عليها بوضوح تام رقم الترخيص أو عقد الاستغلال وتاريخ تحديد المنطقة واتجاه الضلع .

٣ — في الأحوال التي لا يتيسر فيها إقامة علامات الاستدلال يكتب في بعلامات الاتجاه ويجب على المرخص له أو المستغل أن يقدم بيانا شاملا عن تحديد كل منطقة على حدة على استمارة التحديد — ملحق رقم ٣ المرفق — متضمنا البيانات التالية :

(أ) موقع المنطقة الجغرافي بما في ذلك خطوط الطول والعرض والاحداثيات القائمة (الكيلو مترية)

(ب) تاريخ تحديد المنطقة .

(ج) رقم الترخيص أو عقد الاستغلال .

(د) وصف تفصيلي عن مواقع العلامات وأبعادها واتجاهات الاضلاع وأطوالها وخطوط الطول والعرض والاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) وموقع الظواهر والنشآت كالباني ونقط المثلثات وما يماثلها ويوقع على هذا البيان المستغل أو من ينوب عنه .

يجب أن تكون الرسومات المساحية موقعة من مهندس نقابي ، وفي حالة إتمام المساحة الرسمية للمنطقة ومراجعة مواقع علامات تحديدها على الطبيعة بمعرفة المؤسسة يخطر المرخص له أو المستغل باعتماد المنطقة بعد تعديل مواضع العلامات الثابتة بما يطابق الاحداثيات الواردة في الطلب أو بغير تعديل إذا كانت المواقع صحيحة .

وعلى المرخص له أو المستغل أن يحتفظ بعلامات التحديد بحالة جيدة طوال مدة الترخيص أو العقد .

وإذا وقع جزء من مساحة العقد في المياه الساحلية فيكتفى بتحديد الأضلاع الواقعة على الأرض أما في حالة عقود الاستغلال الواقعة بأكملها في المياه الساحلية فيجوز بموافقة المؤسسة الاستغناء عن وضع علامات التحديد المشار إليها .

الباب الخامس

في رسم النظر

مادة ١ :

تحصل المؤسسة رسم نظر مقداره خمسة جنيهات عن الطلبات الآتية :

- ١ — طلب ترخيص البحث .
- ٢ — طلب تجديد ترخيص البحث .
- ٣ — طلب تحويل منطقته بحث إلى استغلال .
- ٤ — طلب التنازل عن عقد الاستغلال أو جزء منه للحكومة ، وطلبات التنازل للغير .
- ٥ — طلب تجديد عقد الاستغلال .
- ٦ — طلب حفر البئر أو تعديل موقعه أو أكمله أو ردمه .
- ٧ — طلب إيقاف عمليات الحفر بمناطق البحث والاستغلال لمدة تزيد على ثلاثين يوماً .
- ٨ — طلب وقف أو تحديد الإنتاج من المنطقة لمدة تزيد على ثلاثين يوماً .

٩ — طلب إقامة منشآت دائمة بالترخيص ولخطوط الديكوفيل وأنابيب البترول والياه والغاز إذا تجاوزت حدود الترخيص .

١٠ — طلب استخراج بترول من البئر من عدة طبقات داخل ماسورة واحدة .

١١ — طلب ضغط مياه أو غازات بالمنبع لزيادة الانتاج .

١٢ — طلب عمل إصلاحات جوهرية في البئر إذا اشتملت على إحدى الحالات الآتية .

(أ) استخراج مواصير التبطين من البئر .

(ب) ردم البئر جزئيا أو كليا .

(ج) تعميق البئر .

(ب) فتح طبقات جديدة للانتاج بالبئر .

الباب السادس

في تسهيلات الانتاج والمباني وغيرها

مادة ١٨

للمستغل أن يقوم في داخل حدود منظمة ترخيص البحث أو عقد الإستغلال بجميع الأعمال اللازمة لعمليات البحث أو الانتاج مثل إنشاء الطرق وإقامة المنشآت المؤقتة ومد أن خطوط ابويب الحام ووصلات الآبار ويجب أن يحصل المستغل أو المرخص له في البحث على موافقة المؤسسة في الحالات التالية .

(١) مد خطوط السكة الحديد .

(ب) إقامة المباني والمنشآت الدائمة التي تعد للاستعمال لمدة تزيد عن

سنة .

(ج) مد خطوط أنابيب المياه المعدنية .

وفي هذه الحالات يجب أن يكون الطلب المقدم مرفقا به الرسومات والبيانات الخاصة بهذه المنشآت ومواقعها ولايجوز البدء في إقامة هذه المنشآت قبل صدور موافقة المؤسسة على إقامتها .

كما لايجوز هدم المباني أو المنشآت المستديعة داخل حدود ترخيص البحث أو عقود الاستغلال إلا بعد موافقة المؤسسة على ذلك ومع عدم الأخلال بما يكون لادارات الحكم المحلي من اختصاص في هذا الشأن في مناطق عقود الاستغلال

ويصدر الإذن الخاص بإقامة المنشآت أو هدمها من المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها وذلك في خلال شهرين من تسلمها لطلب الموافقة على الانشاء أو الهدم ، على أن يكون استعمال هذه المنشآت في الأعمال المتعلقة بتراخيص البحث أو عقود الاستغلال .

وينتهي هذا الاذن بانتهاء مدة سريان آخر ترخيص للبحث أو عقد الاستغلال المتعلق به ما لم يطلب حامله قبل ذلك أنهاءه . ويلغى هذا الاذن إذا استمر في أغراض اخرى

ولايجوز هذا الاذن لصاحبه أى حق في ملك الأرض التي بها تلك المنشآت كما لايجوز له استعمال هذه المنشآت كوسيلة للاستثمار إلا بموافقة كتابية من المؤسسة :

وعلى المرخص له أو المستغل أن يخطر المؤسسة إذا لاحظ أن الغير قد أقام مبان أو منشآت أخرى على الأرض التي يشملها هذا العقد والتي تملكها الحكومة

خارج كوردونات المدن أو إذا لاحظ استعمال تلك الأرض بأية صورة من الصور بدون ترخيص سابق من المؤسسة وكل تقصير من المرخص له أو المستغل في هذا الشأن يحمله علاوة على الجزاءات المنصوص عليها في هذه اللائحة تعويض جميع الأضرار التي تنشأ للحكومة عن ذلك .

مادة ١٩ :

للمرخص لهم بالبحث أو المستغل أن يفتشوا بموافقة الحكومة على نفقتهم الخاصة طرقاً في أراضي الحكومة الحالية . ولا يترتب على هذا اكتساب أي حقوق كانت على هذه الطرق كما لا يجوز لهم منع الغير من استعمالها ما لم يكن ذلك مضرًا بحسن سير العمل بالمناطق واعتماد المؤسسة لذلك .

ولا تلتزم الحكومة من جانبها بإنشاء طرق مواصلات للمناطق المؤجرة أو المرخص بها ولا أن تحافظ على الطرق الموجودة حالياً أو التي توجد في المستقبل ولا أن تقوم بإصلاحها .

الباب السابع

في حفر الآبار

مادة ٢٠

على المرخص له بالبحث أو الاستغلال أو صاحب العقد قبل الشروع في أية عملية خاصة بحفر بئر في منطقة ترخيص البحث أو عقد الاستغلال أن يقدم للمؤسسة طلباً للحصول على ترخيص كتابي بالحفر . ويقدم الطلب من ثلاث صور مدعماً بالبيانات المنصوص عليها في الملحق رقم ٤ بهذه اللائحة ومصحوباً برسم النظر المقرر . وتصدر المؤسسة الترخيص المطلوب خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً

من تاريخ استلامها لطلب الحفر وذلك متى كان موقع وبرنامج الحفر المقترح يحققان الشروط الواردة في هذه اللائحة . على أنه إذا لم يتم الرخص له بالحفر في خلال ستة شهور من منحه الترخيص فيعتبر الترخيص لاغياً ويلزم الحصول على ترخيص آخر

مادة ٢١ :

على المرخص له أن يستمر في حفر البئر المرخص بالحفر فيها حتى تصل إلى الهدف المقترح في برنامج الحفر المعتمد من المؤسسة . ولا يجوز إيقاف الحفر بالبئر أو هجره مؤقتاً أو نهائياً قبل الوصول إلى الهدف المقترح في برنامج الحفر إلا بعد الحصول على موافقة المؤسسة والشروط التي تراها . فإذا رغب القائم بالعمليات في إيقاف الحفر في البئر أو ردمه أو تركه فعليه موافقة المؤسسة بصفة مستعجلة بصورتين من كل التسجيلات الكهربية المختلفة التي يقوم بإجرائها بالبئر وكذلك بصورتين من القطاع النهائي للبئر وتقوم المؤسسة بإبداء الرأي في طلب الإيقاف أو الردم في خلال ٢٤ ساعة من تسليمها للبيانات المطلوبة .

مادة ٢٢ :

يجوز للمؤسسة أن توافق على حفر بئر استكشافي أو بئر للمياه دون التقيّد بكل أو بعض البيانات المنصوص عليها في الملحق رقم ٤ من هذه اللائحة .

مادة ٢٣ :

يراعى في تحديد مواقع الآبار الاستكشافية توافر الحد الأدنى المنصوص عليه فيما يلي .

(١) مائتي متر من الورش ومحطات التجميع وأية منشآت صناعية

• أخرى

(ب) مائة متر من خطوط الأنايب الرئيسية أو الفرعية الواصلة إلى الآبار

(ج) ثلاثمائة متر من المساكن والأماكن الدينية والمقابر وغيرها من المناطق المحظورة والتي تعينها المؤسسة .

مادة ٢٤ :

على المرخص له أو المستغل أن يراعى أن يتم حفر الآبار بصفة عامة بطريقة رأسية وأن يتجنب الانحراف الكبير عن الخط العمودي أثناء الحفر وعليه في سبيل ذلك أن يقوم بقياس درجات الانحراف كل حوالى ٢٥٠ مترا ولا يجوز القيام بالحفر المائل إلا بموافقة سابقة من المؤسسة .

مادة ٢٥ :

على الرخص له أو المستغل أو صاحب المقعد خلال عميات الحفر أن يراعى ما يلي .

(١) تزويد البئر بالمواد والمعدات الضرورية لمنع الانفجارات .

(٢) حماية جميع الطبقات المحتوية على المياه العذبة وذلك عن طريق التغليف بالقيسونات والتبطين بالأسمنت و عماية أجراء الاختبارات للضغط للتأكد من عزل هذه الطبقات بصورة فعالة

(٣) حماية الطبقات الحاملة للزيت أو الغاز وذلك عن طريق التغليف بالقيسونات والتبطين بالأسمنت ويجوز في حالة الإنتاج من طبقات صخرية صلبة أو متشققة أن يترك الجزء الأسفل من البئر دون تغليف ذاتي .

(٤) أخذ البيانات الجيولوجية الملائمة من البئر الذى يجرى حفره مع الاحتفاظ ما أمكن بعينات من الزيت الحام والغازات والمياه الجوفية وبعينات الطبقات التي

تحترقها الآبار وترسل أجزاء من كل من هذه العينات ليحتفظ بها في المؤسسة .
فإذا رأت المؤسسة ضرورة قطع عينات اسطوانية أو إجراء اختبارات أنماجية أو
إعادة هذه الاختبارات تطلب من المرخص له أو المستغل ذلك كتابة وعليه
تففيذ هذا الطلب إذا حالت ظروف العمل بالبئر دون ذلك ووافقت المؤسسة

(٥) القيام بعمل اختيار الطبقات بمجرد التأكيد من وجود شواهد هيدر
وكربونية وذلك أثناء حفر الآبار الاستكشافية ولتحقيق هذا يجب على المرخص له
بالبحث أن يزود أجهزة الحفر على مواقع الآبار الاستكشافية بكل الإمكانيات
والأجهزة المستحدثة والتي تساعد على التعرف على قراءة الشواهد الغازية أثناء
الحفر وتحليل مكوناتها . فإذا ما حالت الظروف الميكانيكية للبئر دون إجراء
الاختبار المطلوب جاز للموخص له بموافقة المؤسسة عدم إجراء هذا الاختبار .
وبعد وصول الحفر في البئر الاستكشافي إلى العمق النهائي على المرخص له بالبحث
التقدم إلى المؤسسة ببرنامج مفصل عن المسافات التي يرى اختبارها على ضوء
النتائج التي تبرزها القطاعات الجيولوجية والتسجيلات الكهربائية للبئر وللمؤسسة
أقتراح أي اختبارات أخرى ترى من وجهة نظرها أنها ضرورية لتقييم محتويات
الصخور بالبئر وعلى المرخص له أن يقوم بعمل هذه الاختبارات بناء على توصية
كتابية من المؤسسة .

(٦) إجراء التسجيلات اللازمة كالتسجيل الكهربائي والاشعاعي والصوتي
وغير ذلك من التسجيلات المستحدثة والضرورية .

وتبلغ المؤسسة كتابة بنتائج الاختبارات والتسجيلات المشار إليها في هذه المادة
خلال ثلاثة أيام من تاريخ الحصول عليها .

مادة ٢٦ :

عندما يتم اكتشاف البترول في بئر ويصدر عقد الاستغلال الخاص بها يقوم صاحب

العقد بوضع نظام للمسافات من الآبار المزمع حفرها لتنمية الكشف طبقا للقواعد المثلى لاستغلال حقول البترول نتيجة للبحوث والدراسات التي يقوم بها ويراعى منذ بدء اكتشاف البترول وتوزيع انتشار الآبار في الاتجاهات المختلفة لتحديد امتداد وشكل الحقل وخصائص الخزان البترولي والسوائل والغازات المختلفة وذلك لكي يمكن إنجاز الدراسات والبحوث المختلفة المؤدية إلى تحديد المسافات من الآبار في أقل مدة ممكنة .

ويراعى أن تكون المسافات بين الآبار اللازمة للإنتاج من طبقة معينة بالقدر والشكل المطلوب لإتمام استنزاف البترول بأحسن قدرة وكفاية ويلزم أن تكون هذه المسافات منظمة للشكل والمقدار بقدر الامكان .

ونقدم نتائج هذه الدراسات مع صورة من خرائط مواقع الآبار لكل طبقة مفتحة على حدة مصحوبة بمذكرات تفصيلية لاعتمادها من المؤسسة ولايجوز التعديل في هذه الخرائط بعد أقرارها بالحذف أو الإضافة إلا بموافقة المؤسسة بعد تقديم المبررات الفنية .

مادة ٢٧ :

يراعى في تحديد المسافات بين الآبار الانتاجية توفر الحد الأدنى المنصوص عليه فيما يلي :

(١) أن تكون المسافة بين البئر وحدود منطقة العقد مساوية مرة على الأقل للمسافة بين الآبار طبقا لنظام المسافات المشار إليه في المادة السابقة فإذا لم تكن المسافات قد حددت بعد تكون المسافة ٤٠٠ متر من خطوط الحدود إلا إذا وافقت المؤسسة كتابة على غير ذلك .

(ب) مائة متر من الورش ومحطات التجميع وأية منشآت صناعية أخرى .

(ج) خمسون مترا من خطوط الأنابيب الرئيسية أو الفرعية الواصلة من

الآبار .

(د) مائة وخمسون مترا من المساكن الدينية والمقابر وغيرها من المناطق المحظورة التي تعينها المؤسسة .

(هـ) ويجوز للمؤسسة تعديل المسافات المشار إليها في هذه المادة طبقا لما تراها من دواعي الظروف الخاصة .

مادة ٢٠ :

على المرخص له في الحفر أن يزود جميع الآبار المنتجة والآبار التي يتقرر استغلالها لأغراض الحقن أو للملاحظة ، بالمعدات الملائمة في قاع البئر وفي فوهته لتحقيق ما يلي

(أ) مراقبة الإنتاج أو الحقن .

(ب) السماح بقياس قاع البئر :

(ج) منع تسرب السوائل من طبقة إلى أخرى .

مادة ٢٩ :

على المرخص له بالحفر عند تركيب المعدات المشار إليها في المادة السابقة وبنفس النظر عن الاختيارات التي أجريت قبل إكمال البئر أن يجري اختيارا لتقدير الطاقة الإنتاجية القصوى للبئر وتحديد أنسب المعدات الملائمة لاستغلاله وعليه كذلك القيام بعمليات قياس الضغوط الجوفية بقاع البئر سواء بالنسبة للآبار المنتجة أو الآبار التي يتقرر استعمالها لأغراض الحقن أو للملاحظة .

مادة ٣٠

على المرخص له في الحفر أن يقدم للمؤسسة تقارير خلال عمليات الحفر إلى أن يتم أكمال أو ردم البئر أو هجره ويبين في هذه التقارير مدى تقدم وضع

البشر وعليه وموافاة المؤسسة تباعا بنتائج مايقوم به من فحص باليونتولوجي وتحليلات طبيعية لامينات الآبار ومساحات الضغوط التي تتم بالآبار وكذلك نتائج التحليلات الكيميائية التي يقوم بها إما يحصل من عينات الزيت الخام والغازات والمياه الجوفية ، وعلى المرخص له أو المستغل أخطار المؤسسة فورا إذا عثر أثناء الحفر على معادن أخرى ذات أهمية غير بترولية وعليه الحصول على عينات أسطوانية للصخور الحاملة لها ما أمكن ذلك وموافاة المؤسسة بالنصف من كل عينة من هذه العينات .

مادة ٤١ :

على المرخص له أو المستغل أن يقدم للمؤسسة خلال ٩٠ يوما من تاريخ أعام البئر تقريرا من ثلاث صور يصحح وينقح ويعيد تفسير البيانات والتقارير المتقدمة طبقا لاحكام المادة ٢٠ من هذه اللائحة .

مادة ٤٣ :

على المرخص له أو المستغل أن يحصل على موافقة المؤسسة مقدما إذا أراد تميمق بئر ما أو إذا أراد استخدام أى بئر لحقن الغازات أو السوائل لرفع ضغط الخزان أو المحافظة عليه وذلك بواسطة الهواء أو الغاز المضغوط أو المياه وعليه أن يقدم بذلك برنامجا مفصلا إلى المؤسسة أو مندوبها للموافقة عليها قبل الشروع في العمل .

مادة ٤٥ :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يتبع الاصول المرعية في ردم الآبار عند هجرها نهائيا سواء كانت جافة أو نضب معينها من حيث العمل على عزل الطبقات الحاملة للبترول أو المياه عزلا تاما بعضها عن بعض واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان إعادة حفر تلك الايار للانتفاع بها بأى صورة ويكون الردم طبقا للبرنامج الذي توافق عليه المؤسسة كتابة .

وكذلك في حالة ردم أى جزء من البئر تخاطر المؤسسة بخطاب يتضمن المبررات وكذا بيانا عن الطريقة والمواد التى تستعمل .

مادة ٣٤ :

لا يجوز هجر بئر منتجة أو ردمها جزئيا أو كليا إلا إذا اثبت أن الإنتاج منها لا يحقق ربحا ووافقت المؤسسة على ذلك . وإذا حفرت بئر يمكن أن تفتيح مواد مواد بترولية أو إذا كانت هناك بئر استغلت ثم نصب ممينها فللمؤسسة الحق فى الاحتفاظ بالبئر دون ردمها وفى حالة تسمح باستعمال البئر وذلك إذا رأت أنه من الممكن استخدامها فى أية أغراض على ألا يتتج من استعمال المؤسسة لهذا البئر أى تعطيل للمستقل أو المرخص له فى مزاولة أعمال أو أضرار بالطبقات الحاملة للبترول .

مادة ٣٥ :

إذا رغب المستغل فى إجراء أى تغيير فى الطبقة المنتجة فى البئر أو أى تعديلات فى حالة البئر الميكانيكية فعليه أن يقدم طلبا بذلك للمؤسسة للحصول على موافقتها قبل بدء العمليات بالبئر وعليه أن يبين فى الطلب البيانات التالية :

(١) رسم وموقع البئر .

(٢) نوع العمل المطلوب (اصلاح أو تعميق أو ردم أو تنظيف أو أية أعمال أخرى) .

(٣) مبررات العمل المطلوب

(٤) البرنامج المقترح لانجاز العمل .

الباب الثامن

في الإنتاج

مادة ٣٦:

على المستغل القيام بعملية اختبار منفردة للوقوف على طريقة اداء الابار وذلك مرة كل شهر وتقديم نتائج هذه الاختبارات للمؤسسة أو مندوبيها في الحقول كتابة .

مادة ٣٧

يحظر على المستغل أن يتجاوز في إنتاجه لأي بئر معدل الانتاج السليم لذلك البئر ولتحقيق هذا الغرض ينبغي على المستغل أن يراقب بصورة دقيقة وفعالة نسبة الغاز إلى الزيت ونسب الماء إلى الزيت بالنسبة لكل بئر على حدة طول فترة الإنتاج وتقديم البيانات المتعلقة بهذه النسب إلى المؤسسة بصورة منتظمة وبالكيفية التي تقررها المؤسسة . وتحظر المؤسسة المستغل عن كل حالة تعتقد أنها غير عادية وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل المستغل لعلاج هذه الحالة . ويجوز للمؤسسة أن تأمر بفلق البئر إذا تبين لها أن المستغل لم يتخذ مثل هذه الاجراءات .

مادة ٣٨ :

على المستغل أن يجري مرتين في السنة على الأقل أعمال قياسات الضغوط الجوفية لمجموعة مختارة من الابار وذلك لمعرفة متوسط الضغط في الطبقة الحاوية وتقديم نتائج

هذه القياسات كتابة للمؤسسة خلال ٣٠ يوما من اتخاذها .

وعلى المستغل أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الوضع بالنسبة للآبار التي تظهر ضغوطا غير عادية ويجوز للمؤسسة أن تأمر بملق البئر إذ اتبين لها أن المستغل لم يتخذ مثل هذا الاجراء .

مادة ٣٩ :

على المستغل أن يقدم للمؤسسة خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر تقريرا عن الإنتاج في ذلك الشهر من ٣ صور متضمنا على الأقل المعلومات التالية :

(أ) تاريخ آخر اختبار للإنتاج بالنسبة لكل بئر ونتائج تلك الاختبارات مع بيان معدل الإنتاج اليومي ونسبة الغاز إلى الزيت والضغط عند فوهة للبئر وسعة فتحة الإنتاج وكثافة الزيت حسب مقياس معهد البترول الأمريكي ، والرواسب ونسبة الماء .

(ب) عدد الآبار في كل حقل وفي كل طبقة حاوية .

(ج) عدد أيام الإنتاج .

(د) حالة البئر في نهاية الشهر .

(هـ) الإنتاج الشهري والسكلى للزيت والغاز والماء من كل بئر وحقل وطبقة حاوية .

مادة ٤٠ :

على المستغل أن يقدم للمؤسسة دراسة عن أداء الطبقة المنتجة وذلك بعد فترة معقولة من بدء إنتاجها على أن تتضمن هذه الدراسة تحليلات لعينات السوائل والصخور وتحليلات لبيانات الإنتاج والضغط وتغيرات القطاعات الكهربائية للآبار

بالإضافة إلى الخرائط التركيبية وخرائط خطوط الضغط المتساوية وخرائط السمك المتساوية وطبيعة قوى الدفع المؤثرة على الطبقة المنتجة والتنبؤات عن أداء هذه الطبقة بمرور الوقت مع بيان تأثير معدلات الانتاج على الحصيلة النهائية للانتاج وأية معلومات أخرى مماثلة ، كما يفنى على المستغل أن يقدم خلال الربع الأول من كل عام تقريرا سنويا عن الدراسة المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك في ضوء الأداء الفعلي للطبقة المنتجة خلال تلك الفترة مع تحليل أية اختلافات قد تظهر بين التوقعات والأداء الفعلي . وإذا تبين من التحليل أن الاستمرار في الانتاج وتحت الظروف السائدة من شأنه أن يلحق الضرر بالطبقة المنتجة أو يؤثر تأثيرا سيئا على الحصيلة النهائية للانتاج فعلى المستغل أن يتخذ فورا الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا الوضع وينبغي أن تتضمن كل من الدراسة الأولية والمرابطة السنوية المشار إليها أعلاه تقديرا لكمية الاحتياطي المخزون بالطبقة المنتجة .

مادة ٤١ :

على المستغل القيام بأعمال الانتاج الثانوى للطبقة المنتجة عندما يكون ذلك مقبولا من الناحيتين الفنية والاقتصادية . ويجوز للمؤسسة أن تأمر المستغل بإيقاف الإنتاج الثانوى من الطبقة الحاوية إذا لم يراع الأسس الفنية السليمة .

مادة ٤٢ :

يخضع الإنتاج من الطبقات الحاوية على الزيت المتسكف لنظام إعادة الغاز للخزان بواسطة الحقن وإذا تبين أن هذه الطريقة غير اقتصادية فيقتصر الانتاج في هذه الحالة على إمكان استغلال الغازات .

مادة ٤٣ :

إذا رغب المستغل في القيام بعمليات الانتاج الثانوى لأية طبقة منتجة عن طريق حقن الغازات أو الماء أو الهواء أو البخار أو المذيبات أو أية طرق أخرى فعليه

الحصول على إذن كتابي مسبق من المؤسسة ويقدم مع طلب الاذن دراسة اقتصادية وفنية تتضمن المعلومات الآتية :

(ا) اسم ووصف الطبقة المنتجة والحقل الذى تقع فيه .

(ب) خرائط خطوط السمك المتساوية وخطوط بضغط المتساوية مع بيان جميع الآبار التى تم حفرها وتحديد الأماكن الممتازة لحفر آبار الانتاج الإضافية وكذلك الآبار المزعم حفرها وإعادة أكمالها لأغراض الحقن .

(ج) بيان للمادة التى ستعمل فى عملية الحقن ومصدرها والسكمية المتوقع حقنها منها يوميا .

(د) كشف يوضح سجل الإنتاج لسلك بئر من بيان قياسات الضغوط الجوفية وآخر اختبار للإنتاج منها .

(هـ) بيان خطوات المشروع وبرنامج التنفيذ فى المنطقة التى يشملها .

(و) البيانات والرسومات عن حالة الطبقة وقت تقديم المشروع والتوقعات للانخفاض الطبيعي والضغوط وكذلك التحسن المرتقب فى تلك الطبقة نتيجة لعملية الحقن على أن يدعم هذا البيان بالرسومات البيانية والمعادلات المستعملة .

(ز) نتائج الاختبارات التجريبية التى قد يكون أجراها المستغل .

(ح) النتائج الاقتصادية والمرتبة للمشروع .

مادة ٤٤ :

على المستغل أن يقدم للمؤسسة عندما تبدأ عملية الحقن تقريراً شهرياً يوضح مقدار المواد المنتجة والتى تم حقنها خلال الشهر وكذلك مقدارها منذ بداية المشروع وعليه كذلك تقديم تقرير شهري عن ضغط الطبقة المنتجة والتغيرات التى طرأت على الضغط فى هذه الطبقة أن وجدت بالمقارنة مع الشهر السابق وإذا رأى

المستعمل وقف مشروع الانتاج الثانوى أو التخلى عنه فمليه الحصول على موافقة المؤسسة بعد أن يقدم طلبا كتابيا بذلك مبينا أسباب التوقف أو التخلى والنتائج التى توصل إليها حتى ذلك التاريخ وأيه معلومات أو بيانات أخرى تؤيد الطلب .

مادة ٤٥ :

إذا تبين أن الطبقة المنتجة تمتد فى مناطق تخص أكثر من مستغل واحد فلمؤسسة أن تطلب من أصحاب الامتياز الاتفاق فيما بينهم للقيام بجهود مشتركة لتحقيق أفضل استغلال لتلك الطبقة وفقا للاصول المرعية فى صناعة البترول باعتبار أن الطبقة المذكورة تمثل حقلا واحدا وإذا لم يتفق أصحاب العلاقة خلال ستة أشهر من تاريخ أخطارهم بذلك من قبل المؤسسة فلمؤسسة أن تضع القواعد التى تراها محققة هذا الغرض وتكون هذه القواعد ملازمة لجميع أصحاب العلاقة . وعلى أية حال يتميز الحصول على موافقة سابقة من المؤسسة على أى اتفاق يتم بين أصحاب العلاقة فى هذا الشأن .

مادة ٤٦ :

على المستغل توفير المعدات الضرورية اللازمة لتحقيق فصل الغاز عن الزيت فصلا سليما وذلك بالصورة التى تكفل الحصول على أعلى نسبة ممكنة من الزيت كما يجب عليه تركيب عدادات لقياس الغاز قياسا دقيقا على جميع خطوط نقل الغاز المتصلة بأجهزة الفصل المشار إليها وعلى الخطوط التى تنقل الغاز لأغراض الاستعمال .

مادة ٤٧ :

على المستغل اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة من الناحية الاقتصادية لاستعمال الغاز للمصاحب للزيت فى أى من الأغراض الآتية :

(أ) الحقن فى الطبقات الحاملة للزيت أو غيرها من الطبقات الأخرى للمحافظة

على الضغوط في الطبقة المنتجة طبقا للنظم الفنية المتعارف عليها في الصناعة البترولية.

(ب) الأغراض المنزلية أو التجارية أو الصناعية بما في ذلك استعماله كوقود في المنشآت الخاصة بالمستغل .

(ج) التخزين تحت سطح الأرض طبقا للنظم الفنية المتعارف عليها في الصناعة البترولية .

(د) استخراج الغازولين الطبيعي وغيره من السوائل الخفيفة التي يحتويها الغاز الرطب .

مادة ٤٨ :

إذا لم يتم المستغل باستخدام الغازات طبقا لما هو وارد في المادة السابقة فله وضمنة الحق في استلام هذا الغاز بعد مروره بجهاز الفصل دون مقابل لاستعماله في الأغراض التي تراها مناسبة .

مادة ٤٩ :

الغاز المصاحب للزيت الذي لا يمكن استغلاله أو استعماله طبقا لحكم المادتين السابقتين يقوم المستغل بالتخلص منه بطريقة مأمونة .

مادة ٥٠ :

يحظر على المستغل إنتاج الغاز من القبة الغازية إلا إذا كان قد استغل جميع ما لديه من الغاز المصاحب للزيت أو في الأحوال التي توافق عليها المؤسسة في ظروف خاصة .

مادة ٥١ :

على المستغل أن يتخلص من الأملاح أو المياه المالحة التي تنتج مع الزيت بإحدى الطرق الآتية :

(أ) التبخير في حفر خاصة ذات قاع غير نفاذ ومحاطة بسور أو حائط لا يقل ارتفاعه عن متر .

(ب) الحفن في الطبقة التي أنتجت منها أو أية طبقة أخرى تأكد أنها حاملة للمياه المالحة .

(ج) أي طريقة أخرى مأمونة توافق عليها المؤسسة .

مادة ٥٧ :

على المستغل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الزيت على السطح ، أما بالنسبة للزيت الذي يتم استخراجة في الاختبارات التي تجرى أثناء حفر وأعمال الآبار والتي لا يمكن جمعه وكذلك أي زيت آخر فاقد فإنه ينبغي حرقه في حفر مفتوحة .

مادة ٥٨ :

على المستغل أن يخطر المؤسسة فورا أو مندوبها وبأسرع وسيلة عن أي حريق أو كسر أو خراب يحدث لرؤوس الآبار أو خطوط التدفق أو خطوط التجميع أو أجهزة الفصل أو الصهاريج وأية منشآت أخرى مماثلة على أن يقدم تقريرا كتابيا مفصلا للمؤسسة خلال خمسة أيام من وقوع مثل هذه الحوادث وينبغي أن يتضمن هذا التقرير المعلومات اللازمة عن مكان الحادث وأسبابه وعن الخطوات التي تم اتخاذها لمعالجة الموقف وكمية الزيت أو الغاز التي فقدت أو تلف أو تسربت .

مادة ٥٩ :

يتمين بالنسبة لصهاريج التخزين التي يتم انشاؤها بعد تاريخ العمل بهذه اللائحة أن يراعى في اختيار مواقعها توفر الحد الأدنى من المسافات التالية مقاسة من أقرب نقطة من محيط قاع الصهريج :

(أ) إلى حافة الطريق الرئيسي - ما يعادل قطر الصهريج .

(ب) إلى أقرب سكة حديد أو إلى أقرب طريق تستعملها سيارات الشحن الثقيلة ما يعادل مرة ونصف قطر الصهريج .

(ج) إلى المباني والمستودعات - ما يعادل ضعف قطر الصهريج .

(د) إلى المساكن أو الأماكن المكشوفة للنيران أو الحرائق - ما يعادل ثلاثة أمثال الصهريج .

وينبغي أن تكون صهاريج التخزين محكمة لا تسمح بتسرب البخار مع طلائها باللون الأبيض أو أي لون فاتح آخر - وينبغي أحاطة كل صهريج تخزين بأسوار من الحجر أو الأسمنت أو الرمال على أن يكون الحجم المحصور بين الصهريج والأسوار معادلاً مرة ونصف حجم الصهريج وتكون المسافة التي تفصل الصهريج عن القاعدة الداخلية للسور معادلة على الأقل لإرتفاع الصهريج على أن يتوفر في السور متطلبات الثبات والمقاومة وأن تكون الأرض المحصورة بين الصهريج والسور وكذلك المحيطة بالسور مباشرة خالية من النباتات والأعشاب الجافة والأشجار وأي مادة أخرى قابلة للاشتعال وينبغي أن تتوفر في الأرض المحصورة بين السور والصهريج منافذ لتصريف مياه الأمطار .

مادة ٥٥ :

يجب أن تتم معايرة الصهريج أو أي أجهزة أخرى مستخدمة في قياس الزيت والغاز المنتج بحضور مندوب عن المؤسسة ويتمين إعادة عمليات المعايرة بصورة دورية .

الباب التاسع

في احتياجات الأمان والوقاية

مادة ٥٦ :

يجب على القائمين بالعمل في مناطق تراخيص البحث واستغلال البترول مراعاة اتخاذ الاحتياطات الواجبة للأمان والوقاية وفقا للاصول المرعية في الصناعة وعلى سبيل المثال :

(أ) في عمليات الحفر والإنتاج :

١ — أن تكون جميع الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات في حالة جيدة ومستوفية لجميع الشروط اللازمة لضمان حسن استخدامها وأن تكون بالقدر الكافية للعمل المخصصة من أجله .

٢ — أن يكون برج الحفر أرضيته وجميع أجزائه من مواد تتحمل أقصى الأثقال التي قد تتعرض لها كما يجب المحافظة عليها وصيانتها بحالة جيدة وأن تكون روافع ومفاتيح مواسير الحفر والإنتاج والقيسونات في حالة جيدة وتختبر دوريا وتعد في وضع مناسب مع تزويد المفاتيح بأقفال الأمان اللازمة .

٣ — صيانة ومراقبة مواسير التفليف والمهمات الموجودة على البئر للتحكم في أى انفجار مفاجئ للماء أو الزيت أو للغاز خلال عمليات الحفر أو الاختبار أو عند تكملة أو إصلاح الآبار .

ويراعى عند تركيب صمام مانع الانفجار أن يكون مناسباً للعمق الواجب حفره والضغط المتوقع مقابلتها وكذلك عند حالات غلق البئر كلية أو على مواسير الحفر أو الإنتاج أو أى معدات أخرى يجرى استعمالها داخل البئر يزود رأس البئر

أسفل صمام مانع الانفجار بخطين من الأنابيب على كل منهما صمام يستخدم في تصفية السوائل أو لإخماد البئر في حالة الضرورة .

ويراعى عدم مواصلة الحفر بعد تثبيت مواسير التعاليف سطحية أو متوسطة إلا بعد اختبار صمام مانع الانفجار بضغط مناسب للتأكد من صلاحيته للعمل وتوضع ضوابط صمام مانع الانفجار خارج حدود قاعدة البرج ويجرى اختبارها يومياً على الأقل خلال عمليات الحفر وفي حالة حدوث أى خلل يجب وقف الحفر حتى تكتمل الإصلاحات .

٤ - عدم السماح بالتدخين على برج الحفر أو في حدود ٢٥ متراً من البئر أو أجهزة فصل الزيت عن الغاز أو صهاريج الزيت الحام أو أى مصدر مكشوف للإبخرة القابلة للاشتعال وكذلك عدم استعمال سخانات أو أجهزة كهربائية مكشوفة على مسافة تقل عن الحدود المذكورة كما أن مواسير العادم الخارج من ماكينات الاحتراق الداخلة الموضوعه على مسافة تقل عنها سبق يجب عزلها أو تبريدها بالدرجة كافية منعا لأى اشتعال للمواد القابلة للاشتعال ويجب وضع لوحات ظاهرة وبحروف كبيرة التحذير من التدخين أو استعمال الأنوار المكشوفة أو مصدر للاشتعال :

٥ - اتخاذ جميع الاحتياطات لمنع إصابة القائمين بالعمل أو غيرهم خاصة بسبب الأجزاء المتحركة بالآلات المستعملة ويجب تزويد العمال بوسائل الوقاية كالحوذات المعدنية والقفازات والأحذية الواقية وملابس العمل المناسبة ويزود عامل البرج بحزام أمان يكون دائماً بحالة جيدة .

ولايجوز بقاء العمال فى أما كن العمل مدة تزيد على ثمان ساعات فى اليوم إلا فى الحالات الطارئة أو بأذن خاص لمنع وقوع حوادث أو لتلافى خطر أو إصلاح ما نشأ عنه . ويحظر دخول أما كن العمل على غير العمال والوظفين المسكفين بذلك والأشخاص الذين يحملون إذنا خاصا من الجهة الحكومية المختصة كما يحظر على العامل دخول أما كن العمل وملحقاته فى غير أوقات العمل بغير إذن .

(ب) الإسعافات وسلامة العمال .

على المرخص له أو المستغل إعداد وصيانة جميع معدات الإسعافات الطبية اللازمة لإسعاف الذين يصابون في منطقة العمل بصفة دائمة وبدون أخذ مقابل من العمال .
وعليه الاحتفاظ بهذه المهمات في مكان خاص في منطقة العمل سواء أكان بشر أو محطة طلبات أو أى مكان آخر يتجمع فيه خمسة عمال فأكثر في وقت واحد .
وعليه أن يعد في كل منطقة يشتغل فيها خمسون عاملا أو أكثر مكانا قريبا مناسبا يحتوى على غرفة واحدة على الأقل مجهزة بالمعدات والأدوات اللازمة للإسعافات والمعالجات الطارئة وينبغي ألا تقل الأمانة المخصصة للملاجع عما يكفي لمعالجة ثلاثة في المائة من عدد العاملين بمنطقة العمل .

وعلى المرخص له أو المستغل أن يضع في مكان ظاهر لأئمة باللغة العربية تنظيم العمل والأوامر الخاصة بالسلامة العامة وعليه تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية مجاناً لعماله ومستخدميه وألا يكلف العمال بالأعمال الملم يلبسوا ملابس الوقاية المناسبة بهذا العمل .

وعليه عمل اللازم لتنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعياً أو صناعياً بالمناطق التي تستازم ذلك .

(ج) وسائل مكافحة الحريق والأخطار عن الحرائق :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يحتفظ بالوسائل الكافية لمكافحة الحريق مثل مواشير المياه أو البخار أو الفوميت أو مايعا ذلها في أماكن مناسبة وبالقرب من محطات التجميع والصهاريج والمكاتب والمساكن والورش .

ويجب عليه إعداد محطة وفرقة دورية لمكافحة الحريق بكل منطقة بترولية وتكون الفرقة تحت إشراف شخص مسئول يبلغ اسمه للمؤسسة ولمرکز الشرطة التابعة له

المنطقة وتقوم هذه الفرقة بعمل مفاورة مرة كل شهر على الأقل ومحتفظ بالمحطة بسيارة حريق مناسبة ومزودة بالمضخات وأدوات مكافحة الحريق اللازمة كما يجب أن تضاء هذه المحطات ليلا باستمرار بنور أحمر .

ويجب عليه أن يضع بيانا بأنظمة مكافحة الحريق والتعليمات الخاصة بذلك في أماكن ظاهرة في مناطق العمل والورش والبياني وغيرها وترسل صورة منها إلى المؤسسة لاعتمادها وعليه أن يخطر المؤسسة أو مندوبيها بالحقول فور حدوث الحرائق التي تشب في آبار البترول أو الصهاريج أو خلافها سواء في ذلك تلك التي يملكها أو يديرها مباشرة، أو تحت إشرافه أو في المنشآت الموجودة بالمناطق المتاخمة للمنطقة .

وعليه أيضا فور نشوب حرائق بمنطقته أن يخطر السلطة المختصة وأصحاب الامتياز المجاورين أو كلاهم وأن يطلب منهم المعونة اللازمة .

الباب العاشر

في حسن الاستغلال والحفاظ على الثروة البترولية والمياه العذبة

مادة ٥٧ :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة وفقا لانسج وأحدث الوسائل المتبعة لمنع ضياع البترول أو الغاز أو كليهما في عمليات الحفر أو الإنتاج أو التخزين كما يجب عليه أيضا الاعتناء باستخدام البترول أو الغاز وأن يعمل بالوسائل الفعالة لمنع تسربها من الآبار أو الصهاريج أو المواسير .

ويقصد بلفظ (ضياع) فضلا عن معناها العادي المعروف الضياع الاقتصادي والتلف الذي يحدث للبترول تحت سطح الأرض أو فوقها وكذلك الضياع المترتب

على عملية الإنتاج زيادته عن مقدرة النقل أو التخزين .

ولمؤسسة البترول أن تمنع أية عملية من العمليات في أى بئر قد يترتب عليها ضياع أو تلف للبئر أو الحقل .

وعلى المرخص له أو المستغل إتباع الآتى :

١ — إذا تضاعف وجود طبقات حاملة للبترول أو غازاته أو المياه العذبة أو كان من المتوقع وجود هذه الطبقات خلال عمليات حفر الابار وجب القيام بعمل كل ما يلزم من الاختبارات والتحليل واتخاذ التدابير اللازمة التى تكفل عدم تسرب الغازات أو السوائل فى الطبقات الأخرى وأن تذكر فى يومية حفر الابار والسائل والطرق التى اتبعت فى ذلك بكل تفصيل ودقة كما تذكر النتائج التى يمكن الحصول عليها .

وبين فى سجلات الحفر وفى الرسومات البيانية كمية الاسمنت ونوعه ووزنه ونوع مواسير التغليف وكذلك أية مادة أخرى استعملت فى البئر بقصد وقاية الطبقات .

٢ — ويجب أن تكون مواسير التغليف المستخدمة بحالة جيدة ومناسبة الوزن والنوع على أن تثبت مواسير التغليف الشطحية بالاسمنت حتى السطح وتثبيت مواسير التغليف الأخرى بالاسمنت لمسافة لا تقل عن ٦٠٠ قدم من قاع الغلاف وبعد إتمام عملية التثبيت بالاسمنت يجرى على القيسون الاختبار بضغط يحسب مقداره بالأرطال على البوصة المربعة بضرب طول القيسون بالقدم فى ٢٠ بحدا أقصى ١٥٠٠ رطل/البوصة المربعة مالم تطلب المؤسسة أو مندوبها غير ذلك ويستمر الاختبار لمدة ٦٥ دقيقة وتعتبر المواسير غير صالحة إذا انخفض الضغط بأكثر من ١٠٪ .

٣ — وعلى المرخص له أن يخطر مندوب المؤسسة بالمواعير برنامج التغليف

والاختيار في كل حالة وعن الوقت الذي يمتزم فيه القيام بعملية اختبار صلاحية مواسير التغليف قبل الموعد المحدد للاختبار بوقت كافٍ وعليه كذلك أخطار مندوب المؤسسة عند اختبار صلاحية أى مدادة أسمنتية أو معدنية الغرض منها عزل خزان جوفى . وإذا رأت المؤسسة أن الاختبار لا يفي بالغرض يقوم المرخص له أو المستغل بمعمل ما يلزم لاعادة الاختبار وتمسكين مندوب المؤسسة من حضور الاختبار للمعاد حتى تثبت الصلاحية اللازمة .

(٤) ويجب إتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تدفق البترول أو الغازات أو الماء ويلزم تجهيز البئر بالصمامات والأجهزة اللازمة لاجلغلقه . وعند حدوث تدفق سريع في أى من الآبار يجب أخطار مندوب المؤسسة في الحقل واحاطته علماً بجميع الظروف .

وعلى المرخص له أن يخطر المؤسسة أو مندوبها بموعد اختبار البئر ومعدل الإنتاج الذى تسفر عنه عملية الاختبار . وعلى المستغل مراعاة ذلك في حالة مقابلة الحفر طبقة بترولية غير معلومة أو عند اكتشاف تركيب بترولى جديد .

(٥) ولا يجوز استخراج البترول من عدة طبقات حاملة له في وقت واحد داخل ماسورة واحدة إلا بعد موافقة المؤسسة .

على أنه يجوز بموافقة المؤسسة الإنتاج من طبقتين أو أكثر في وقت واحد باستعمال مواسير إنتاج مختلفة وفواصل إنتاج بين هذه الطبقات فإذا ظهر أن هناك أى اتصال بين هذه الطبقات وبمضها داخل أو خارج مواسير الإنتاج أو التغليف فيجب على المستغل إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذا الاتصال فإذا استحال ذلك فنيا فيردم البئر إلا في الحالات التى ترى المؤسسة عكس ذلك .

(٦) على المستغل أن يبذل أقصى جهده في اتباع أحدث الطرق والأساليب

التبعية في صناعة البترول عالميا في أكتشاف كافة التجمعات البترولية داخل منطقة العقد سواء في إنتاج الحصىلة الابتدائية أو الثانوية منها بفرض الحصول على أقصى عائد ممكن من منطقة العقد وفي أجل معقول طوال فترة منحه له.

(٧) على المستغل اتخاذ ما يلزم لإنتاج الآبار بالقدر الذي لا يضر الخزان وعليه تلافى زيادة نسبة الغاز أو المياه والرواسب في إنتاج الآبار . وعليه ملاحظة إنتاج الغاز وبذل أقصى جهد الانتفاع بهذه الغازات - أما باعادتها للخزان الجوفي بموافقة المؤسسة - أو باستخلاص أو تصنيع ما يمكن الحصول عليه منها من مواد ذات قيمة تجارية طالما كان أيا من ذلك اقتصاديا وإذا استحال ذلك تحرق الغازات .

وللمؤسسة أن توجه نظر المستغل إدارات أنه لا يتبع الأصول الفنية للمحافظة على البترول وغازاته فوق السطح أو تحته وعليه الرد على ملاحظاتها فإذا لم يقدم المستغل تفسيراً مقبولاً لذلك واستمر في مخالفته بالرغم من التبليغ الموجه إليه جاز لها عندئذ أن تأمر المستغل بما تجده ضروريا لاتباع تلك الأصول الفنية .

الباب الحادى عشر

في الآلات والاجهزة المقرر حفظها واستعمالها للمقاييس

مادة ٨٥:

يجب على المرخص له أو المستغل أن يقيس البترول والغاز والمياه المستخرجة المحفوظ بها بالطريقة التي توافق عليها وتتمدها المؤسسة .

(قوانين البلدية ج ٢)

ولمندوب المؤسسة الحق في مراجعة القياس وفحص وتجربة الأجهزة المعدة لعمل هذا القياس .

وإذا تبين من تلك المراجعة أو من ذلك الفحص أن جهازاً به خلل فلمؤسسة أن تكلف المرخص له أو المستغل باصلاح ذلك الجهاز على حسابه في المدة التي تحددها لذلك فإذا لم يتم بذلك كان للمؤسسة أن تقوم باصلاح الجهاز بمعرفةتها والرجوع على المرخص له أو المستغل بمصاريف الاصلاح .

وإذا أسفر الفحص المشار إليه عن وجود خلل في الجهاز نشأ عنه خطأ في تقدير كمية البترول فيسكون للمؤسسة أن تقرّر بعد سماع أقوال المرخص له أو المستغل بأن ذلك الخلل كان قائماً منذ ثلاثة أشهر سابقة على اكتشافه أو أن وقوعه يرجع إلى تاريخ آخر ففحص حصل عليه في مدة ثلاثة أشهر ويجب تصحيح مقدار الأتاوة تبعاً لذلك . فإذا رغب المرخص له أو المستغل في تعديل أي جهاز من أجهزة المقاييس وجب عليه أن يخبر المؤسسة بذلك مقدماً وفي الوقت المناسب لكي يتسنى لمندوبها حضور ذلك التعديل .

الباب الثاني عشر

في الرسومات والبيانات والحسابات الواجب الاحتفاظ بها

والتقارير الدورية

مادة ٥٩ :

يجب على المرخص له أو المستغل طوال مدة العقد مراعاة الآتي :

(١) أن يعد ويحتفظ دائماً بسكافة الرسومات والبيانات التي تبين عمليات التشغيل التي يقوم بها بالمنطقة أول بأول مع بيان حالة المنطقة وما بها من آبار

وخلافه وذلك بالمقياس المناسب وعلى النحو الذى تشير به المؤسسة من آن لآخر .

(ب) أن يحتفظ - بمنطقة العمل بجميع البيانات والرسومات الخاصة بكل بشر والى يجب ان تتضمن كافة الأعمال والقياسات والتفسيرات الجارى أعدادها أولا بأول لتبيان حاله المنطقة .

(ج) أن يمد ويحتفظ - بالمنطقة بسجلات نظامية للحسابات شاملة لجميع التفاصيل التى تنظمها المؤسسة وأيضا سجلات أخرى شاملة لجميع الأعمال التى قام بها المستغل فى المنطقة أولا بأول مع بيان مقادير وأثمان البترول الذى يكون قد أستخرجه وأحتفظ به .

(د) أن يقدم للمؤسسة خلال شهر يناير من كل عام تقريرا من ثلاث نسخ عن الأعمال التى تمت خلال العام السابق مرفقا به الخرائط والصور والاحصائيات اللازمة على أن يشمل التقرير ما يلى:

(١) مناطق الترخيص التى فى حوزته ونوعها ومساحتها مع ذكر الامتيازات المكتسبة أو المحولة أو المتنازل عنها أو التى تقرر اسقاطها خلال السنة .

(٢) أعمال الاستكشاف والتقيب والتوسع فى الاستثمار وكافة الأعمال الأخرى التى تمت بالمنطقة خلال السنة مع نتائج الأبحاث والمعلومات الهندسية والجيولوجية والجيوفيزيكية التى حصل عليها عن المنطقة مؤيدا ذلك بالقطاعات الجيولوجية التى تبين التكوينات تحت السطح الحاملة للبترول أو المحتمل وجود بترول بها .

(٣) الخرائط والرسومات التى توضح مواقع الآبار والمنشآت والمباني والخزانات ومحطات القوى والطللمبات وخطوط التجميع والتوزيع وسائر المنشآت الأخرى بالمنطقة .

(٤) بياناً حسابياً يتضمن الميزانية العمومية وميزانيات التشغيل بالمناطق مع بيان المصروفات السنوية التي أنفقت في أعمال البحث أو الاستغلال بكل منطقة .

(٥) البيانات التفصيلية لتسكلفة المنشآت والخدمات التي تؤدي للحكومة أو للجمهور أو لهيئات الأخرى ويدفع مقابل أنتفاع عنها .

(٦) بياناً تفصيلياً بمدد المستخدمين والعمال وجنسياتهم وأجورهم ونوع الأعمال التي يزاولونها مع توضيح المساعدات الطبية والثقافية والاجتماعية التي نالوها وأحوال معيشتهم .

(٧) أن يقدم للمؤسسة خلال شهر يناير من كل عام برنامج العمل الذي سيشرع في تنفيذه خلال السنة بين فيه أعمال الاستكشاف والتنقيب والتوسع في استثمار والمنشآت وكافة الأعمال الأخرى التي سيشرع في تنفيذها خلال السنة وكذلك الإنتاج الذي يتوقع الحصول عليه .

(و) أن يوافي المؤسسة بصورتين من كافة البيانات والرسومات الخاصة بالدراسات الهندسية والكيميائية والجيولوجية والجيوفيزيقية التي تتم بالآبار والطبقات والمنابع البترولية مصحوبة بأحدث التفسيرات وذلك فور إعدادها أو مرة على الأقل كل ستة أشهر .

(ز) أن يرسل للمؤسسة صوراً من جميع النظم والتعليمات الخاصة والتي تتبع في تنظيم العمل أو تلك التي يعمل بها أى شخص أو شركة تشتغل لحسابه بالمنطقة

(ح) أن يقدم للمؤسسة التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية اللازمة وفقاً لما تطلبه للمؤسسة .

(ط) أن يوافق المؤسسة بجميع الخرائط والبيانات والتقارير التي في حوزته لدى التنازل عن الترخيص أو العقد أو انتهاء المدة .

ملحوظة — التقارير التي أمامها علامة (X) ترسل صورة منها بمعرفة المستغل إلى مندوب المؤسسة بمواقع العمليات .

الباب الثالث عشر

في التخلص من الفضلات

مادة ٦٠ :

يجب على المرخص له أو المستغل مراعاة ما يأتي عند التخلص من الفضلات
١ — المناطق الأرضية .

(أ) فضلات سائل الطفلة .

يجب أن تعمل خفره أو أكثر قبل الابتداء في حفر أي بئر لتلقى فيها المياه المحملة بالطين وفتات الأحجار من سائل الطفلة ويجب أن تردم هذه الحفر وتسوى بمستوى سطح الأرض عند الانتهاء من عملية البئر فإذا كان نلرخص له أو المستغل في حاجة إليها فيجب عليه إقامة الحواجز اللازمة لوقايتها .

(ب) فضلات صهاريج البترول أو الآبار .

يجب على المرخص له أو المستغل أن يمد حفر أو خزانات لاستقبال فضلات الآبار أو الصهاريج وذلك في مكان مناسب مأمون بعيداً عن الآبار أو المباني .

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تفيض هذه الفضلات على سطح الأرض كما لا يجوز تصريف البترول أو فضلاته على شاطئ البحر أو على الطرق العامة أو على الأرض التى تغمرها المياه .

٢ - المناطق البحرية :

يجب على المرخص له أو المستغل مراعاة عدم تلوث مياه البحار حسب ماتمضى عليه المادة ٥٧ من الباب الرابع عشر .

الباب الرابع عشر

فى مراعاة عدم تلوث البحار

مادة ٦١ :

على المرخص له أو المستغل مراعاة اتباع القواعد التالية التى تنظم التخلص من نقايات الزيت ومياه حقول البترول وجميع المواد الأخرى الناتجة من عمليات الحفر أو الإنتاج أو النقل الخاصة بالزيت والغاز والكبريت .

١ - الزيت الخام ونقايات الزيت وملحقات الزيت ومستحلب الزيت والماء أو أى خليط حاو للزيت يلزم جمعها والقخلص منها باحراقها أو بأى عملية أخرى فى المنطقة المرخص بها والتى نتجت منها النقايات بحيث لا يترتب عنها أخطار التلوث .

٢ - ولا يجوز إطلاقاً تفريغ أى سوائل زيتية أو تدفقها على سطح الأرض كما لا يجوز نقلها من منطقة ترخيصها فى حفرة مكشوفة إلى أى مجرى مائى أو بحيرة أو أى جسم مائى .

٣ — (ا) تزود الآبار البحرية والمائية بقاعدة عديمة النفاذية أو بوسيلة أخرى لجمع تسربات الزيت من تركيبات البئر .

(ب) جميع مواعين الحفر سواء كانت لعمايات الاصلاح أو الحفر يلزم أن تكون مجهزة عند نهاية فتحات الخطوط والبلوف وماشابهها . بوسيلة لمنع أى زيت أو سائل زيتى من التسرب منها إلى المياه ويجب أن تقام هذه الوسيلة بكيفية تصاح لتعديلها بما يتلاءم مع تغيرات سطح الماء في المد والجزر وجميع الزيت المتسرب من هذه الفتحات يجب جمعه والتخلص منه طبقا للبندين ١ و ٢ أعلاه .

(ح) جميع المواعين الحاوية لوحداث حفر أو إصلاح أو قوى يجب أن تكون مجهزة بمصائد Oil catchers أو أى وسيلة أخرى حتى يمكن تصريف الزيت أو السوائل الزيتية إلى الصهريج الخاص بتجميع تسربات الزيت .

(د) يجب اتخاذ جميع الاحتياطات لمنع فقد أى زيت خلال عماليات الإصلاح

٤ — جميع صهاريج التخزين وصهاريج فصل الماء عن الزيت بجوار البئر Gun Barrel ومحطات التجميع والمعدات المتشابهة المقامة فوق المياه أو البحيرات أو المستنقعات والى يتمذر أحاطتها بحوايط لحمايتها ضد الحرائق يلزم أن تكون القواعد التى تحماها عديمة النفاذية ومحاطة بمزارب من الصاب يؤدي إلى حوض لتصيد الزيت والماء المتهرب للتخلص منها قيما بعد . ويمكن للقائم بالعمليات أن يقوم باتمام هذا الغرض بأى وسيلة أخرى يقرها مندوب المؤسسة سلفا .

٥ — يلزم التفطيش والفحص الدورى المنتظم على جميع خطوط تجميع الزيت أو أية خطوط تستخدم لنقل الزيت ويجب إصلاح الخطوط فور إذا حدث أى تسرب منها وتجميع الزيت المتسرب .

ويجب أن تكون جميع المواعين Barges المستعملة فى نقل الخام أو منتجاته

بحالة جيدة والمواعين التي يحدث فيها تسرب للزيت يجب إصلاحها قبل إعادة تشغيلها ويجب أن تتم عملية شحن البترول بعناية وحرص حتى لا يتسرب الزيت من أسكالات أو أرصفة الشحن أو من نهايات خطوط الشحن أو من فتحات شحن الناقلات ويجب أن تحاط هذه المنشآت بجارى مائلة إلى مصيدة أو أن تزود بقاعدة عديمة النفاذية مجهزة بمزارب من الصلب يؤدي إلى مصيدة لتجميع النفايات — أو أن تزود بأية وسيلة أخرى تؤدي نفس الغرض يعتمدها مندوب المؤسسة لسفنا . ويجب التخلص من النفايات الزيتية الموجودة بهذه المصائد دوريا ونقلها بانتظام .

وبعد كل عملية عموم للماعون أو ناقلة يجب تصريف الزيت من خرطوم الشحن وجميع التوصيلات كما يجب تفريغ مصائد تجميع نفايات الزيت إلى ناقلة أو ماعون تمهيدا للتخلص منها .

٦ — لايجز نقل أى مياه مالحة خارج نطاق المنطقة المرخص باستغلالهم حتى يسكون قد تم التخلص كلية من جميع بقايا الزيت بها إلا فى الحالات التي يوافق مندوب المؤسسة كتابة على نقل هذه المياه من منطقة الترخيص إلى محطة معالجة مركزية . ويراعى عند إنشاء وتشغيل مصائد بقايا الزيت Oil catchers أو السوائل الأخرى المشابهة عدم نقل بقايا الزيت إلى خارج منطقة الترخيص إلا إلى محطة المعالجة المركزية ويجب أن تتوفر فى مواصفات بقايا الزيت الاشتراطات والحدود التي يضعها مندوب المؤسسة لكل حقل وترخيص . وفى حالة تصريف المياه المالحة الناتجة من حقول البترول إلى مياه جارئة يجب ألا تزيد نسبة الزيت بهاعن ٣٠ جزء فى المليون .

٧ — ويجب عدم تصريف أى مياه مالحة خاصة بحقول البترول إلى أى مجرى مائى أو بحيرة أو أى جسم مائى آخر أو أى منخفض أو مصرف سطحى يؤدي إلى مجرى مائى أو بحيرة أو أى جسم مائى آخر إذا ماقرر مندوب المؤسسة

أن ذلك سوف يجعل مذاق مصدر المياه العذبة غير مستساغ لدرجة كبيرة أو جعلها ضارة بالصحة العامة أو بأى صناعة أو منشأة قانونية تقوم باستخدام مياه الشرب هذه . أو إذا كان ذلك يؤثر تأثيرا ضاراعلى الزراعة ورتبة الماشية أوأى ثروة سمكية أو حيوانية أو نباتية تمش أو تستخدم هذا مع مراعاة أنه يمكن تصريف المياه المالحة للخالية من الزيت الحام بعد تخفيفها إلى الدرجة القصى التى تضمها الحكومة لكل مجرى مائى وحقل . أو التى تحددها خلال فترة معينة لتكون المياه خالية من أخطار التلوث ونافعة للصالح العام .

٨ — وفى الحالات التى يمكن التخلص فيها من المياه المالحة لحقول البترول بواسطة حقنها فى آبار خاصة لتصريف المياه isposal Wells فيجب أن يتم ذلك بحقن المياه فى طبقات اسفل مستوى المياه العذبة ويشترط فى مثل هذه الآبار التى تحفر خصيصا لهذا الغرض أن تكون مغلفة بقيسونات متبثة بالأصمت ومجهزة لتشغيلها بحيث تمنع أى تلوث للطبقات الحاملة للمياه العذبة ولا يازم التقييد بالتخلص من المياه المالحة فى آبار خاصة إذا ماقرر مندوب المؤسسة بأن تصرف المياه المالحة فى الأجسام المائية المجاورة لن ينتج عنه ضرر نظرا لارتفاع ملوحة مياهها .

مادة ٦٢ :

(١) يجب أن يكون استعمال الموانى أو المراسى أو استخدام وسائل الملاحة الداخلية أو وضع الإشارات البحرية فى أية منشأة خاضعا لموافقة السلطات المختصة

(ب) ويجب ان تجهز الآبار البحرية بالتجهيزات اللازمة لعدم تعطيل الملاحة وفقا لطلب مصلحة الموانى والمناير

الباب الخامس عشر

في التفتيش والمراقبة

مادة ٦٢ :

(١) يعد المرخص له أو المستغل جميع الرسومات والبيانات ودفاتر الحسابات الجارية العمل فيها تنفيذاً للاشتراطات المدرجة بهذه اللائحة لفحصها بمعرفة المؤسسة في جميع الأوقات التي تسمح بذلك وللمؤسسة أن تأخذ صوراً من هذه الرسومات وبيانات من دفاتر الحسابات وعلى المرخص له أو المستغل موافقتها بالرسومات والبيانات المذكورة متى طلبت منه ذلك .

(ب) ولندوب المؤسسة المرخص لهم بانبات المخالفات حق الدخول في المناطق وفي الحقول وفي مواقع التشغيل الموجودة بها والأعمال التابعة لها وأن يقوموا بفحص الدفاتر والسجلات والأوراق لتنفيذ قانون ولوائح المناجم ولهم إجراء المساحات وعمل الرسومات والأختبارات وغيرها ولتحقيق هذا الغرض لهم أن يستعملوا الآت وأدوات صاحب العمل بشرط ألا يكون في ذلك خطر أو تعطيل للعمل

ويجب على القائمين بالعمل من مستخدمين وعمال مساعدة هؤلاء المدربين مساعدة فعلية وتزويدهم بالمعلومات والبيانات شفوية كانت أو خطية وعلى وكلاء المستغل تقديم كافة التسهيلات لندوب المؤسسة التي من شأنها أن تمكنهم القيام بمهام وظيفتهم على أحسن وجه .

الباب السادس عشر

في طرق التشغيل

ماده ٦٤ :

يجب على المرخص له أو المستغل اتباع تعليمات المؤسسة في شأن طرق التشغيل أو الحفر وتبطين الآبار بالمولسير واستخدام الطفلة والأسمت وغيرها عزل الطبقات العاملة للمياه ووقاية الطبقات الحاملة للبتروول وللغاز والمياه العذبة وطرق الانتاج والتحكم في انسياب البتروول والغازات والعدل على تفادى الاسراف في الإنتاج أو ضياع البتروول أو الغاز وكل مايتعلق بتقنية وتخزين البتروول والغاز ونقلها وتصريف المياه والمواد الأخرى المستغنى عنها واصلاح الآبار أو بردها عند الضرورة وما يلزم لسكل ما تقدم من احصائيات وبيانات ورسومات وتقارير وما يتعلق بالوقاية من الحريق ووقاية الآلات والفتحات والحواجز ومساكن العمال وجميع الوسائل الأخرى التي ترى المؤسسة لزومها لتنظيم وضمانه حسن سير العمل ومساكن العمال في المنطقة المرخص بها أو الموجرة او للمحافظة على صحة وسلامة وراحة الأفراد سواء في ذلك العمال او غيرهم من الشتملين على مقربة من المنطقة او السكان المجاورين .

وتعتبر جميع التعليمات المذكورة أو التي تصدر من آن لآخر جزءا متعما لترخيص البحث او عقد الاستغلال على الا يترتب عليها أى مساس بالحقوق المكتسبة التي منحت للمرخص له او المستغل بمضى ترخيص البحث او عقد الاستغلال

ويتحمل المرخص له او المستغل وحده المسؤولية القانونية كاملة قبل الغير عن كل ضرر ينجم عن اعماله وللحكومة الحق في الرجوع عليه بما عساه ان يحكم به عليها من تعويض نتيجة لهذه الأعمال .

الباب السابع عشر

في الآثار

مادة ٦٥ :

كل ما يعثر عليه المرخص له او المستغل من الآثار اثناء العمل في المنطقة المرخص بها او المؤجرة يكون ملكا للحكومة وعليه تسليمه في اقرب وقت لندوب المؤسسة في منطقة العمل وعليه العناية به والمحافظة عليه لحين تسليمه .

وعلى المرخص له او المستغل ان يبادر اخطار مندوب المؤسسة بالمنطقة عن كل ما يكتشفه او يعثر عليه من المقابر او التماثيل الاثرية او النقوش القديمة او اطلال المباني او غيرها من الآثار القديمة مما لا يسهل نقلها او تسليمها في الحال .

وعليه في هذه الحالة اتخاذ جميع الاحتياطات التي تكفل المحافظة عليها لحين اخطار مندوب المؤسسة عنها وعليه أيضا اتباع التعليمات التي يصدرها المندوب المذكور في هذا الشأن .

الباب الثامن عشر

في المستخدمين والعمال

مادة ٦٦ :

يجب على المرخص له او المستغل ان يحتفظ ببيانات دقيقة عن جميع المستخدمين والعمال الذين استخدمهم وعليه ان يرسل تلك البيانات شهريا على النماذج المعدة

لهذا العرض إلى المؤسسة بحيث يشمل الاسم والعنوان والمؤهـل والخبرة وأقرب رقم تليفون وأن توافي المؤسسة بأى تعديلات طارئة على هذه البيانات فور حدوثها .

وأن يوافي المؤسسة مقدما بأسماء ومؤهلات خبرائه وموظفيه وعماله الأجانب الذين يرغب في استخدامهم للحصول على موافقاتها قبل استقدامهم للبلاد وفقا للتعليمات التي تصدرها المؤسسة في هذا الخصوص .

وعليه تعيين مساعين مصريين لهؤلاء الأجانب والعمل على تدريبهم ليحلوا محلهم بعد فترة مناسبة كما يجب موافاة المؤسسة بتقارير دورية عن تقدم هؤلاء المساعدين .

الباب التاسع عشر

في التنازل

مادة ٦٧ :

لا يجوز للمرخص له أو المستغل أن يؤجر للغير كل أو بعض الحقوق المترتبة على ترخيص البحث أو عقد الاستغلال أو يتنازل للغير عن أى من تلك الحقوق دون موافقة الوزير كستابة ويتعين لأهـلكان النظر فى اعتماد ذلك التنازل توافر الشروط الآتية:

(١) أن يكون المرخص له أو المستغل قد قام بالتزاماته المترتبة على ترخيص البحث أو عقد الاستغلال على أحسن وجه وبخاصة أن يكون قد أدى الأيجار والاتاوة والرسوم المستحقة كاملة فى مواعيدها المقررة .

(١) أن يقدم المطلوب التأجير له أو المتنازل إليه للمؤسسة ما يثبت كفايته المالية والفنية .

(٣) أن ينص في عقد الإيجار من الباطن أو عقد التنازل على التزام المستأجر من الباطن أو المتنازل إليه باتباع كافة الأحكام والشروط الواردة في ترخيص البيع أو عقد الإستغلال مع ما قد يكون لحقها من تعديلات أو إضافات ويجب تقديم المشروع العقد للمؤسسة لمراجعتها قبل اعتمادها .

(٤) أن يكون قد ثبت لدى المؤسسة أن المساحة المطلوب تأجيرها أو المتنازل عنها تتوى على الأقل على بشر واحدة ممتجة للبتروول .

وكل عقد يتضمن التنازل عن أى حق من الحقوق الممنوحة للمرخص له أو المستغل بموجب ترخيص بحث أو عقد استغلال يجب تقديمه المؤسسة لتسجيله فى سجلات بها وذلك فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الموافقة عليه .

مادة ٦٨ :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يخطر المقاولين أو غيرهم ممن يقومون عنهم بأية اعمال فى المنطقة المرخص بها أو المؤجرة ضرورة اتباع القوانين واللوائح الخاصة بالمؤسسة ومصالح الوزارات المختصة ويعتبر المرخص له أو المستغل مسئول دائما عن كل من ينتج من أعمال المقاولين من الباطن .

الباب العشرون

فى القوة القاهرة

مادة ٦٩ :

لا يعتبر المرخص له أو المستغل مسئولا إذا عجز لأسباب قهرية عن تنفيذ

أى نص أو تمهد واردة في ترخيص البحث أو عقد الاستغلال أو أى نص في هذه الأئحة .

فإذا كان تأخير المرخص له أو المستغل في تنفيذ أى شرط من شروط البحث أو عقد الاستغلال يرجع لأسباب قهرية ضمت مدة التأخير وكل مدة أخرى لازمة لتلافي الضرر من التأخير إلى المدة المقررة بموجب ترخيص البحث أو عقد الاستغلال .

ومع ذلك لا تعتبر الحكومة مسؤولة قبل المرخص له أو المستغل عن أى ضرر أو حرمان أو تعطيل يصيبه من وقوع أى حادث من حوادث القوة القاهرة .

الباب الحادى والعشرون

فى التسليم

مادة ٧٠ :

يجب على المرخص له أو المستغل عند انقضاء أجل ترخيص البحث أو عقد الاستغلال بانتهاء المدة أو لأى سبب آخر أن يسلم الأرض لأى موظف منوط به التسليم من المؤسسة طبقاً للنصوص المدرجة فى ترخيص البحث أو عقد الاستغلال وذلك بغير حاجة إلى تنبيه أو أنذار .

مادة ٧١ :

يجب على المرخص له أو المستغل عند انقضاء ترخيص البحث أو عقد الاستغلال

بانتهاؤ مدته أو لأي سبب آخر أن يسلم للمؤسسة المنطقة موضوع ترخيص البحث أو عقد الاستئجار بحالة جيدة بما عليها من التملكات المنقولة أو الثابتة بالقدر الذي يلزم لاستمرار تشغيل هذه المنطقة فيما عدا ما يكون مخصصا للاستعمال في مناطق أخرى بنفس الجهة ويعفى للرخص له أو المستغل مهلة قدرها ستة أشهر يرفع خلالها من المنطقة كل التملكات الثابتة أو المنقولة التي لا تلزم للغرض المتقدم والى لا تشمل على وحدات من الأنواع الآتية :

(أ) مهمات الإنتاج المستعملة فملا بما فيها الطلمبات والأذرع والأنابيب والروافع والمحركات والطلمبات الرئيسية والأبراج أو معدات صيانة الآبار كالروافع والصواري وأدوات تنظيف الآبار وطلمبات تنظيفها .

(ب) معدات جمع البترول في المنطقة بما فيها خطوط تدفيع الزيت أو معدات الغاز وصهاريج أو عدادات القياس ومحابس الغاز وعداد وطلمبات وصهاريج التخزين .

(ح) المهمات الإضافية المستعملة في المنطقة مثل أنابيب المياه والطلمبات وأجهزة الأضاءة والمعدات الكهربائية والتليفونية .

وعلى كل حال فإن كل ما يتبقى بالمنطقة من ممتلكات ثابتة أو منقولة بعد مدة ستة أشهر تصبح ملكا خالصا للحكومة بغير مقابل دون التزامهما بأية تعويضات عنها .

وبالنسبة للمباني والأمولاك الثابتة والمنقولة التي لا تلزم لاستمرار تشغيل المنطقة . فيكون للحكومة الخيار في أن تطالب المرخص له أو المستغل أما بهدمها أو نقلها وأما بتركها في المنطقة على حالتها على أن تصبح ملكا خالصا للحكومة بغير مقابل .

فإذا باع المرخص له للغير أمة ممتلكات ثابتة أو منقولة من المنطقة ، الممنوحة

عنها ترخيص بحث أو عقد استغلال فيجب ازالة هذه الممتلكات من المنطقة خلال الستة أشهر سالفة الذكر ، فان لم يتم ازلتها خلال تلك المدة تصبح الممتلكات المذكورة ملكا خالصا للحكومة دون الزامها بأى تمويض للمرخص له أو المشتري .

ويجب أن يشمل اكل عقد أو اتفاق بالتنازل عن الممتلكات المرخص بها له بالمنطقة أو بيعها والتصرف فيها للغير على الاشتراطات السابقة .

ولا يجوز للمستغل خلال الثلاث سنوات الأخيرة للعقد أو امتداده أن يتنازل أو يبيع أو يتصرف بأى وجه كان فى الممتلكات المنقولة و الثابتة الموجودة بالمنطقة للغير إلا بعد إعطاء المؤسسة مهلة قدرها خمسة وأربعون يوما لاستعمال حق الشراء بنفس الأسمار والشروط الممكن الحصول عليها من الغير .

فإذا لم تستعمل المؤسسة حقها فى الشراء خلال تلك المدة كان للمستغل الحق فى التصرف فى هذه الممتلكات . وإذا استعملت المنطقة مركزا لتشغيل عدة مناطق تقسم الممتلكات الموجودة فى المنطقة قسمة عادلة لتحديد ماسيؤول منها للحكومة .

الباب الثانى والمشرون

العقوبات والغاء العقد

مادة ٧٢ :

يكون لمدوبى المؤسسة الذين اهم صفة رجال الضبط القضائى الحق فى اصدار التعليمات اللازمة لأتباع نصوص اللوائح المعمول بها وفى إعطاء التعليمات الوقتية التى تدعو اليها حالات الاستعجال لكى يجتنب المرخص له أو المستغل بما يشاء من الوسائل الحسارة أو ايداء الأرواح أو الأضرار بالممتلكات مما قد يتتج عن الأعمال التى يقوم بها بمقتضى للترخيص أو العقد .

ولهم في الحالات التي يخشى معها وقوع ضرر يجب تداركه فوراً الحق في إزالة المخالفات إدارياً على نفقة المرخص له أو المستغل ولهم أيضاً أن يقوموا بإثبات المخالفات لأحكام قانون المناجم والمحاجر والقرارات الصادرة تنفيذاً له وتصدر هذه التعليمات والأوامر كتابية للمدير أو لمندوب المرخص له في المنطقة .

ويعتبر المرخص له أو المستغل مسؤولاً عن تنفيذ تلك الأوامر ويكون مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي قد ينشأ عن تلك الأعمال بما في ذلك الاتاوة المستحقة عما قد يفقد من مواد منتجة .

مادة ٧٣ :

لوزير المختص الحق في فسخ العقد أو الترخيص أو الغائه بقرار منه في الحالات الآتية :

(١) إذا زال عن المستغل و المرخص له شرط الكفاية الفنية أو المالية أو اتضح أن هذا للشرط لم يكن يتوافر فيه .

(٢) إذا امتنع المستغل أو المرخص له عن دفع الأجرة أو الأتاوة أو لم يقم بالدفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقيمه المؤسسة عليه كتابة بلوقاء .

(٣) إذا أجز المرخص له أو المستغل من الباطن أو تنازل للغير عن الحقوق المنوطة له بموجب الترخيص أو العقد كلها أو بعضها دون الحصول مقدماً على موافقة مكتوبة من المؤسسة .

(٤) إذا استخرج المرخص له أو المستغل أي معدن بدون إذن المؤسسة .

(٥) إذا لم ينفذ المرخص له أو المستغل قرار هيئة التحكم

(٦) إذا ارتكب المرخص له أو المستغل أية مخالفات لشروط التعاقد أو لأحكام قانون المناجم والمحاجر .

ولا يخل الغاء العقد بما تكون للحكومة قد اكتسبته من الحقوق قبل الاستغلال بموجب التعاقد .

مادة ٧٤ :

يعتبر نشر القرار الصادر من الوزير بالغاء ترخيص البحث أو عقد الاستغلال في الوقائع المصرية بمثابة إعلان للمرخص له أو المستغل وفي هذه الحالة يحظر على المرخص له أو المستغل نقل أى شيء من منطقة الترخيص أو الاستغلال قبل استيفاء الحكومة لحقوقها .

وزارة الصناعة والتجارة والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروك

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

ملحق رقم (١)

طلب الترخيص بالاستطلاع الجيولوجي

- ٠ (١) اسم الطالب ، (٢) بالجنسية
- ٠ { (٣) عنوان المركز العام للشركة
- ٠ { أو المحل الرئيسي للشركة
- (٤) بيان الجهة المراد الاستطلاع عن مواد الوقود فيها مع إيضاح لاحداثيات
- ٠ الجغرافية والكيلومترية
- ٠ (٥) المدة المطلوب الترخيص بالاستطلاع خلالها
- (٦) بيان تراخيص الاستطلاع الأخرى السابق منحها أو السارية وقت
- ٠ تقديم الطلب

السيد مدير عام المؤسسة المصرية العامة للبتروك

أرجو التفضل باتخاذ اللازم نحو إعطائي ترخيصا بالاستطلاع الجيولوجي عن
البتروك طبقا للبيانات الموضحة أعلاه .

وأنى أقرر بمبحثها على مسئوليتي الخاصة .

٠ إمضاء الطالب

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

ملحق رقم (٢)

طلب الترخيص بالبحث عن البتروول

(١) اسم الطالب (٢) الجنسية

(٣) عنوان المركز العام للشركة
أو المحل الرئيسي للفرد

(٤) بيان الجهة المطلوب البحث فيها ومساحتها مع إيضاح الاحداثيات الجغرافية
والكيلو مترية للمنطقة

(٥) بيان تراخيص الاستطلاع أو البحث أو الاستغلال السابق منحتها للطالب
عن المنطقة أو أى جزء من أجزائها

السيد مدير عام المؤسسة المصرية العامة للبتروول .

أرجو التفضل باتخاذ اللازم نحو إصدار ترخيص بالبحث عن البتروول طبقاً
للبيانات الموضحة أعلاه والى أقرر بصحتها على مسئوليتى الخاصة .

إمضاء الطالب

(٦) تقرير المؤسسة المصرية العامة للبتروول

(٧) رقم وتاريخ القانون الصادر بالترخيص فى منح ترخيص بالبحث .

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

اللائحة التنفيذية للائنون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

ملحق رقم (٣)

استمارة التجديد

تاريخ التجديد اسم المندوب

رقم تصريح البحث / عقد الاستغلال

اسم حامل التصريح / المقعد

بيان الموقع الجغرافي لعلامة الاستدلال « خطى الطول والعرض »

علامة الاستدلال مشيدة من

وهى واقعة فى الركن (٥)

علامة الاتجاه مشيدة من

وتقع على بعد مترا من علامة الاستدلال واتجاه رسم كروكى

منطقة { التصريح / الاستغلال } رقم مقياس

الشمال المغناطيسى

الإمضاء التاريخ

(١) رجاء ذكر إذا كان شمال أو جنوب أو شرق أو غرب

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

مرفق الملحق رقم (٣)

بتحديد البيانات المطلوب أرفاقها مع طلب حفر الآبار .

١ - الآبار الاستكشافية :

(أ) موقع البئر بالنسبة لخطوط الطول والعرض وارتفاع الأرض عن سطح

البحر .

(ب) الغرض من حفر البئر والأسباب الجيولوجية والجيوفيزيائية التي أدت إلى

اختيار الموقع .

(ج) برامج الحفر وتحليل العينات والتفليط والاختبارات .

(د) الطبقات الأرضية المتوقعة وعمق الملامات الجيولوجية .

(هـ) خرائط تركيبية أو خرائط ميزمية للتركيب الجيولوجي المطلوب الحفر

فيه مع بيان موقع الآبار السابق حفرها وبيان موقع البئر المقترح بمقياس رسم

لا يقل عن ١/١٠٠٠٠٠٠ وفي حالة تحديد موقع البئر بناء على مقاسات أخرى بدون

المسح السيزمي كالحفر أو الملاحظة فإنه ينبغي في هذه الحالة أن توضح الخريطة

الشكل المتوقع للسدة الجيولوجية .

- • • • • (أ) المنطقة
- • • • • (ب) علامتي الاستدلال والاتجاه واحداً اثباتاً
- (ج) الخط الواصل بين العلامتين مع ذكر طوله واتجاهه المغناطيسي
- (د) الاتجاه المغناطيسي للخط الواصل بين علامة الاستدلال واحداً التلال
- • • • • أو اخبال المعروفة
- • • • • (هـ) خطي الطول والعرض لعلامة الاستدلال

وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتترول

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

مرفق للمحق رقم (٤)

قواعد التجديد الأولى لمناطق وتصاريح البحث أو عقود الاستغلال :

١ - يلزم بناء علامتين لكل منطقة على أن تكونا من بناء ثابت ومتين لا يقل إرتفاع كل منهما عن متر واحد .

٢ - العلامة الأولى - وتعرف بعلامة الاستدلال وهي النقطة التي يتبدى منها تحديد المنطقة ويجب بناؤها في أحد أركان المنطقة .

٣ - العلامة الثانية - وتعرف بالاتجاه ويجب أن تبني في مكان يمكن رؤيته من علامة الاستدلال .

٤ - إذا امتد خط بين علامة الاستدلال وعلامة الاتجاه كان هو نفس الخط الذي يحد أحد جوانب المنطقة .

٥ - يجب أن تحمل كل علامة البيانات الآتية حتى يمكن التعرف عليها حالاً :
(أ) نوع العلامة أي علامة الاستدلال أو علامة الاتجاه .

(ب) رقم تصريح البحث أو عقد الاستغلال .

(ج) تاريخ التجديد .

(يجب أن تدون هذه البيانات على لوحة تثبيت بأعلى العلامة) .

٦ - تكفي علامة استدلال واحدة وعلامة اتجاه مجموعة مكونة في منطقتين

أو ثلاث أو أربع مناطق ملاصقة لبعضها .

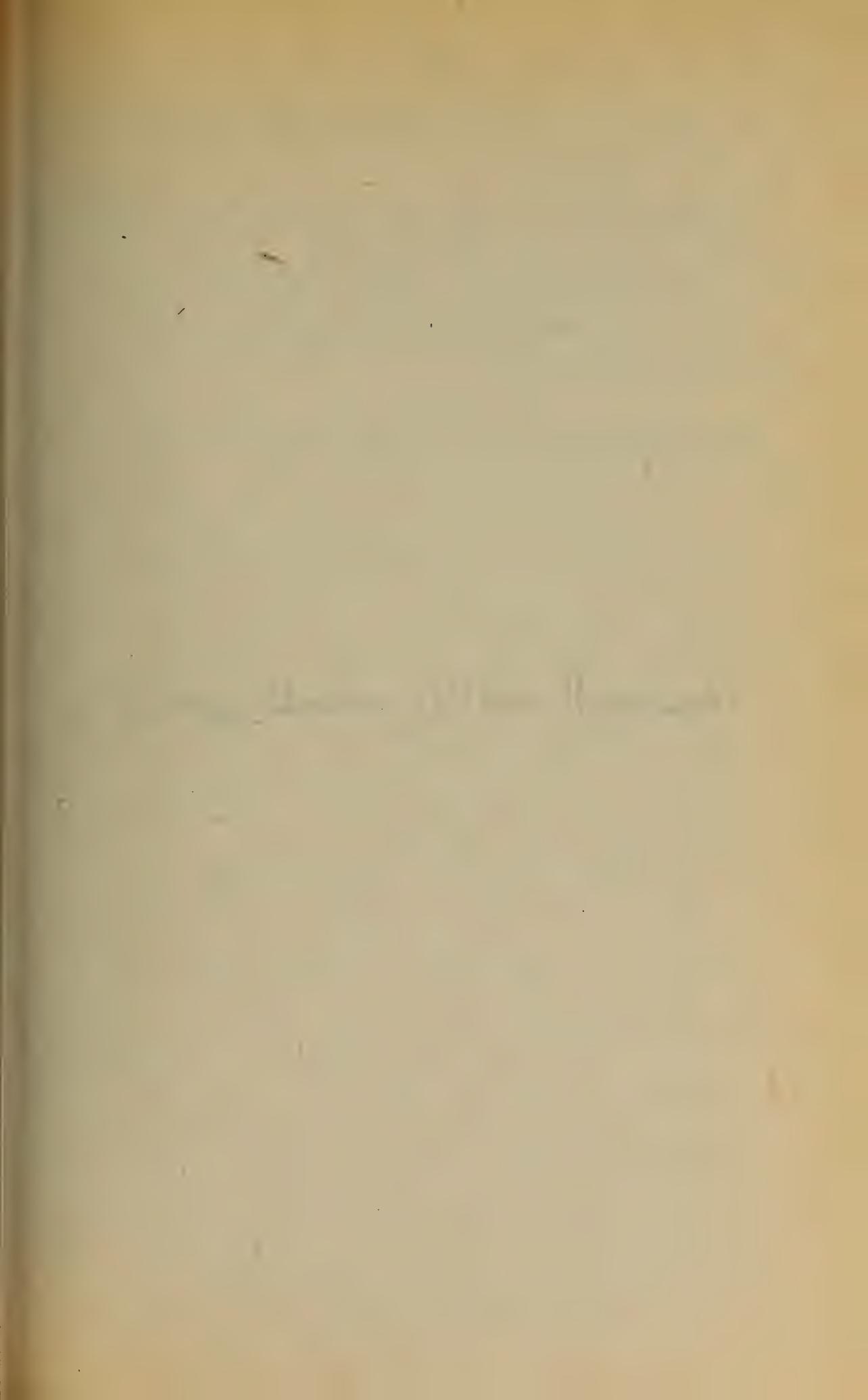
٧ — يجب إعادة استمارة التجديد ماحق رقم ١ إلى المؤسسة المصرية العامة للبتروول مبينة بها النقطة الآتية :

موقع المنطقة الجغرافية : يجب توقيع خطى الطول والعرض لعلامة الاستدلال وكذلك مواقع وأبعاد الجبال أو العلامات المعروفة فى الأراضى المجاورة .
علامة الاستدلال : يجب بيان مقاييس العلامة والنوع المشيدة منه (حجر - رخام - أسمنت) .

علامة الاتجاه : يجب بيان مقاييس العلامة والنوع المشيدة منه (حجر - رخام - أسمنت) .

٨ — رسم كروكى بمقياس ٢٥٠٠٠٠/١ يبين المنطقة وعلامات التحديد .

المناجم والمهاجر ولائحته التنفيذية



قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

خاص بالمناجم والمحاجر (١)

باسم الأمة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارنات لمنفعة العامة
أو التحسين .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

أصدر القانون الآتي

الباب الأول

أحكام تمهيدية

مادة ١ :

في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة « المواد المعدنية » على المعادن وخاماتها والعناصر الكيماوية والأحجار الكريمة وما في حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو في باطنها وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض إذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد منها ولا تدخل في ذلك الأملاح التبخرية التي تستخرج بطريق التبخر ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وتطلق كلمة « المناجم » على الأماكن التي تحوي تلك المواد .

وتطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء والرصف والأحجار الزخرفية وخامات المون . والسلاط والأحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها .

وتطلق كلمة « المحاجر » على الأماكن التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر .

مادة ٢ :

يراد بالكشف عن المواد المعدنية اختبار سطح الأرض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الأخص الوسائل الجبرولوجية والجيوفيزيكية التي تؤدي إلى التعرف على المعادن

من خواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربائية أو غيرها أو عمل حفر اختبار أو ثقب
للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية .

ويراد بالبحث عن المواد المذكورة التوسع في فحص سطح الأرض وباطنها
بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوكيميائية أو التعمينية التي تؤدي إلى التعرف على
مدى انتشار الخام وكمياته وعلى أصح الطرق لإستخراجها واستخلاصه وتقدير
مدى صلاحيته في الأسواق الداخلية والخارجية .

ويراد بترخيص الحماية - الترخيص الذي يصدر للمستغل عن مساحة داخل مساحة
مرخص بالبحث فيها وملاصقة للمساحة التي يستغلها أو يطلب استغلالها بقصد الاحتفاظ
بها لإتمام البحث والحصول على عقد استغلال فيها .

مادة ٣ :

يعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم في الأراضي المصرية
والمياه الإقليمية وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المحاجر عدا مواد البناء
الأحجار الجيرية والرملية والرمال التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير .

مادة ٤ :

تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم
والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين - ولها أن تقوم
بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق
بها أما بنفسها مباشرة وفي هذه الحالة لها أن تقوم بحفظ المساحة التي تباشر فيها
أعمال الأبحاث التعمينية أو الجيولوجية طول مدة البحث وأما أن تمهد بذلك إلى
غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون .

مادة ٥ :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١٤٥ من القانون المدنى لايجوز الحجز على الآلات ووسائل النقل والجر وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم والمهاجر مادام هذا التخصيص قائماً .

مادة ٦ :

لكل شخص طبيعى أو اعتبارى حرية الكشف عن المواد المعدنية بالشروط والأوضاع المقررة فى هذا القانون . ويكون البحث عن هذه المواد واستغلالها فى جمهورية مصر بما فى ذلك المياه الإقليمية أيا كان مالك الأرض ، بترخيص يصدر وفقاً للشروط والأوضاع المقررة فى هذا القانون ، على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء حظر البحث أو الاستغلال بالنسبة إلى معدن معين له أهمية خاصة بالاقتصاد القومى وفى هذه الحالة تلتقى جميع تراخيص البحث والاستغلال السابق منحها مع حفظ حق صاحب الشأن فى المطالبة بالتعويض العادل إذا اقتضى الأمر ذلك وفى هذه الحالة تقوم وزارة التجارة والصناعة بأعمال البحث أو الاستغلال مباشرة أو بطريق الالتزام وفقاً للشروط والأحكام المقررة فى المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ٧ :

تعد مصلحة المناجم والمهاجر سجلات لتقيد أسماء الكاشفين وأخرى تقيدها الطلبات التى ترد إليها للترخيص فى البحث عن المواد المعدنية .

وتقيد الطلبات بترتيب ساعة ويوم ورودها ، ويصدر بتنظيم القيد بهذه السجلات والبيانات التى يشتمل عليها كل سجل منها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٨ :

مع مراعاة أحكام المواد ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٣٢ تكون الأولوية فى منح تراخيص البحث وعقود الاستغلال لمقدمى الطلبات وفقاً لأسبقية ساعة ويوم ورود الطلبات .

الباب الثاني

الأحكام الخاصة بالمناجم

مادة ٩ :

على من كشف عن خام من خامات المواد المعدنية أن يبلغ عنه مصلحة المناجم والمهاجر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وعلى المصلحة المذكورة أن تسجل له حق الكشف - ويكون للكاشف حق الأولوية في الحصول على ترخيص في البحث عن هذا المعدن وبشرط أن يتقدم بطلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه المصلحة عن الكشف .

وإذا انقضت هذه المدة ولم يتقدم الكاشف بطلب الحصول على ترخيص في البحث تكون الأولوية وفقا لأحكام الأسبقية المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٠ :

يشترط لمنح ترخيص في البحث أن تتوافر لدى الطالب الكفاية الفنية اللازمة لهذا الغرض وأن يلتزم بانفاق إقامته لزمه أعمال البحث على الوجه الذي توافق عليه مصلحة المناجم والمهاجر ويصدر ترخيص البحث بقرار من وزير التجارة والصناعة للمدة التي يطلبها الطالب ويجوز تجديدها بشرط ألا تزيد المدة أصلا وتجديدا على أربع سنوات . وذلك بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون . وتكون مصلحة المناجم والمهاجر هي السلطة المختصة بتجديد ترخيص البحث مادام المرخص له قائما بتنفيذ التزاماته . ومع ذلك لا تنقضي المصلحة بتجديد الترخيص إذ أرأت أنه قد أصبح من حق المرخص له الحصول على عقد استغلال طبقا لشروط الترخيص في

البحث . وقامت المصلحة بإبلاغه بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم وصول بوجوب طلب عقد استغلال .

وللمصلحة ألا تجدد الترخيص إذا تبين لها أن المرخص له أدخل بالتزاماته .

ولا يجوز للمرخص له في البحث أن يبحث عن خام أو خامات أو أى مواد معدنية أخرى غير خام المادة المعدنية المرخص له بالبحث عنها مالم يكن خام هذه المادة أو المواد مختلطا مع خام المادة المرخص له بالبحث عنها - ويتعذر استخراج أحدهما من الأرض دون الأخرى وله في هذه الحالة أن يحصل على موافقة مصلحة المناجم والمحاجر بإضافة أسماء هذه المادة أو المواد المعدنية الأخرى المختلطة إلى ترخيص البحث الصادر له في البحث عنها .

مادة ٩١ :

يحصل عن كل ترخيص في البحث بإيجار منوى بواقع ٢٥ خمسة وعشرين جنيها عن كل كيلو مترين مربعين من مساحة البحث ويستبر كل جزء من هذه الوحدات وحدة كاملة .

مادة ١٢ :

تحدد المساحة المطلوب فيها ترخيص في البحث بناء على طلب صاحب الشأن بحيث تكون المساحة على شكل مستطيل أو مربع لا يقل طول أحد أضلاعه عن كيلومترين ولا تزيد مساحته عن ستة عشر كيلومترا ولا تقل عن كيلو متر مربع واحد .

ويسقط حق المرخص له في نصف المساحة بعد انقضاء سنتين من تاريخ الترخيص مالم يطلب عقد استغلال في هذا النصف أو جزء منه .

ويكون لوزير التجارة والصناعة - لبررات فنية نتيجة للأبحاث التي قام بها المرخص له - تمديد شكل الترخيص أو مساحته بناء على طلب المرخص له . كما

يجوز له إصدار تراخيص في البحث لغير المرخص له في مساحة البحث إذا كانت هذه التراخيص للبحث عن مادة أو مواد أخرى غير المرخص في البحث عنها - كما يجوز أن تكون تلك المساحة محلا للترخيص بأعمال التشغيل المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون ، كل ذلك بشرط عدم الاضرار بأعمال البحث الجارية بالمساحة .

- مادة ١٣ :

تقيد في سجل خاص بمصلحة المناجم والحاجر المساحات التي يسقط حق المرخص له في البحث فيها - إذا كان قد قام فيها بأعمال تريد من قيمتها - ويعلن عنها كمساحات خالية للبحث في الجريدة الرسمية فإذا تقدم عن مساحة البحث أكثر من طلب واحد خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان وجب طرحها في مزايده عامة وإذا تقدم عنها طلب واحد كان لقدم الطلب حق الحصول على ترخيص في البحث فيها .

وإذا لم يتقدم أي طلب خلال الفترة المشار إليها منحه الترخيص لأول طلب بعد انقضائها طبقا لقواعد الأسبقية المنصوص عليها في المادة ٨ .

وتطرح المساحات التي لم يتيسر تحديد الأولوية فيها طبقا للمادة ٨ في مزايده . وفي هذه الحالة تجرى المزايده بين أصحاب هذه الطلبات .

وتجرى للمزايده في جميع الأحوال على أساس القواعد المبينة في المادة ١٧ .

- مادة ١٤ :

يكون للمرخص له في البحث أثناء سريان مدة الترخيص حق الحصول على عقد استغلال عن كل المساحة المرخص له في البحث فيها أو في بعضها بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون ،

ويجب أن يكون شكل مساحة الإستغلال مربعا أو مستطيلا .

ويصدر عقد الإستغلال بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وفي حالة حصول الطاب على عقد استغلال عن جزء من هذه المساحة يظل ترخيص البحث قائما بالنسبة إلى المساحة الباقية إذا احتفظ بذلك وقت طلب عقد الاستغلال على ألا تزيد مدة الترخيص على أربع سنوات .

وإه أن يتصرف بإذن من مدير مصلحة المناجم والمحاجر في الحام الناتج من عمليات البحث بشرط ألا يكون قد تقدم بطلب عقد الاستغلال وسدد قيمة الايجار والتأمين المقررين عن ذلك العقد طبقا للمادة ٢١ .

مادة ١٥ :

يعنى مالك السطح الذي يبلغ عن وجود خامات معدنية في أرضه من قيد اسمه في سجل الكاشفين المشار إليه في المادة ٧ .

ويكون له حق الأولوية على الغير في البحث والاستغلال متى طلب ذلك . ويعنح ترخيص البحث أو عقد الاستغلال بغير مزايدة .

ويعنى في حالة البحث أو الاستغلال من الإيجار المنصوص عليه في المادتين ١١ و١٢ إذا قام بالبحث أو الإستغلال بنفسه .

ويسقط حق مالك السطح في البحث أو الإستغلال إذا أخطرتة مصلحة المناجم والمحاجر بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بوجوب طلب الترخيص في البحث أو عقد الاستغلال ثلاثة أشهر وانقضى هذا الميعاد دون أن يتقدم بالطلب .

وفي حالة الترخيص في الاستغلال للغير يكون مالك السطح الحق في الحصول على نصف الايجار من مصلحة المناجم والمحاجر .

مادة ١٦ :

يشترط لاصدار عقد استغلال معدن ما في مساحة معينة أن يسبقه ترخيص في البحث عن ذلك المعدن في تلك المساحة وأن يثبت المرخص له في البحث وجود الخام الممكن تشغيله . ويصدر عقد الاستغلال بالشروط المقررة في هذا القانون إلا في الأحوال التي يمكن فيها الترخيص في البحث بشروط خاصة طبقاً للمادة ٥٠ وفي هذه الحالة يصدر عقد الاستغلال وفقاً للشروط المرافقة لترخيص البحث ،

مادة ١٧ :

استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز إصدار عقد الاستغلال في المساحات التي يتبين لمصلحه المناجم والمحاجر وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله .

وتدرج مصلحة المناجم والمحاجر في سجل خاص كل ماهو معروف لها من هذه المساحات ويباح الاطلاع على هذا السجل في كل وقت . وي طرح في مزايده عامة ماترى المصلحة طرحه منها ومايقدم عنه طلبات للاستغلال وفي هذه الحالة تحصل المزايدة خلال ستة أشهر من تاريخ الطلب فإذا لم يتقدم أحد للمزايدة تطبق أحكام المادة الثامنة .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة لوضع قواعد الاشهار عن عقد الاستغلال على أساس الكفاءة الإنتاجية من ناحية قيمة الانتاج وتحسين نوع الخام والمنشآت اللازمة لذلك . وذلك علاوة على الايجار المقرر في المادة ٢١ .

ويجوز لهذه اللجنة بموافقة وزير التجارة والصناعة جعل قيمة الايجار كاملة أو منخفضة أساساً للاشهار وذلك إذا وجدت مبررات فنية أو اقتصادية توجب خفض الحد الأدنى للاشهار .

وتقوم اللجنة سالفة الذكر ببحث المطايات التي تقدم في المزايدة واقتراح ما تراه
بصددها .

وفي جميع الاحوال المتقدمة يصدر عقد الاستغلال بقرار من وزير التجارة
والصناعة إلا في الأحوال التي يكون فيها الاستغلال بشروط خاصة طبقا للمادة ٥٠

مادة ١٨ (١)

تصدر عقد الاستغلال لمدة التي يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز ثلاثين عاما
ويحدد العقد لمدة التي يحددها المستغل بشرط ألا تتجاوز مدة ثلاثين عاما أخرى
مادام المستغل قائم بالتزاماته ، على أن يتقدم بطلب التجديد أنتهاء مدة العقد بستة
أشهر على الأقل ، ويسكون تجديد العقد بقرار من وزير الصناعة .

ويحدد العقد بالشروط المنصوص عليها فيه ، وعلى الأخص ما كمن منها
متعلقا بالإيجار ، أما القواعد التنظيمية فتسرى عليها القوانين واللوائح المعمول
بها وقت للتجديد .

ويجوز باتفاق بين الوزارة والمستغل تحديد العقد بمد ذلك بالشروط التي
يتفق عليها ، وفي هذه الحالة يسكون التجديد بقانون .

ويجوز إلغاء العقد إذا لم يتم المستغل بالاستغلال بشكل جدي لمدة ثلاث سنوات
من تاريخ التوقيع على العقد .

كما يجوز إلغاء العقد أيضا إذا أوقف المستغل الإستغلال ادة سنة دون الحصول
على إذن كتابي سابق من وزير الصناعة .

ويكون إلغاء العقد بقرار من وزير الصناعة ويعلن به صاحب الشأن بكتاب موصى
عليه . ويسرى حكم الفقرات الثلاث الأخيرة على عقود الاستغلال التي صدرت قبل
العمل بهذا القانون .

ويجوز لمن ألقى عقد استغلاله ، التظلم من قرار الألفاء إلى وزير الصناعة وذلك خلال مدة ستين يوما من تاريخ إبلاغه بهذا القرار .

مادة ١٩ :

ولا يجوز للمستغل ان يستخرج خام أو خامات أي مواد معدنية أخرى غير خام المادة المعدنية أو المواد المرخص له في استغلالها مالم يسكن خام هذه المادة أو المواد مختلطا مع خام المادة أو المواد المعدنية المرخص له في استغلالها ويتعذر استخراج خام احدها من الأرض دون خام الأخرى ، ويجب على المستغل في هذه الحالة أن يخطر مصلحة المناجم والمهاجر بذلك خلال ٦٠ يوما من تاريخ عشوره على الخام الاخر ، ولا يجوز له التصرف في أحلام أو الخامات المذكورة مالم يحصل مقدما على تصريح في ذلك من مصلحة المناجم والمهاجر بمد النص على ذلك في عقد الاستغلال واعتماد وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٠ .

للمستغل أو لصاحب حق الاستغلال طبة الأحكام هذا القانون أن يطلب ترخيصا أو أكثر على سبيل الحماية عن مساحة ملاصقة للمساحة التي يستغلها أو يطالب استغلالها بشرط ألا تزيد مجموع مساحة الحماية على مساحة الاستغلال وأز تكون مساحة الحماية المطلوبة خالية من أي حق للغير عليها . وتكون المساحة التي يعطى لها ترخيص الحماية على شكل مربع أو مستطيل .

وتسكون تراخيص الحماية للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز مدة الاستغلال .

ويصدر ترخيص الحماية بقرار من وزير التجارة والصناعة - ويؤدي المرخص له للمصلحة مقدما ايجارا سنويا عن مساحة الحماية بواقع عشر فئة الياجار المقرر لمساحة الاستغلال .

ويخول ترخيص الحماية - المرخص له - حق القيام بأعمال البحث وله أثناء سريان مدة الترخيص حق الحصول على عقد استغلال في مساحة الحماية كلها أو بعضها بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون .

وله كذلك أن يتصرف بأذن من مدير مصلحة المناجم والمحاجر في الحام المستخرج أو الناتج من عمليات البحث بشرط أن يكون قد تقدم بطلب عقد الاستغلال وسدد الايجار والتأمين والمستحق عن عقد الاستغلال المطلوب طبقا للمادة ٢١ .

مادة ٢١ :

يؤدي المستغل الى مصلحة المناجم والمحاجر مقدما كل سنة يصفة ايجار عن كل هكتار أو جزء من الهكتار من مساحة الاستغلال مبلغ خمسة جنيهات على الايقل الايجار عن أربعين جنبا في السنة .

مادة ٣٢ :

إذا صدرت تراخيص البحث و عقود الاستغلال لشخص طبيعي أو اعتباري فتسرى في الحالتين الأحكام الخاصة بنسب عدد المستخدمين والعمال المصريين ومجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وتكون الأولوية للمصرى على الأجنبي في الحصول على تراخيص البحث إذا لم يتيسر تحديد الأولوية على الوجه المبين في المادة ٨ كما تكون له الأولوية في الحصول على عقود الاستغلال عن طريق الزايدة إذا تساوت العروض .

وعلى الأجنبي الذي منح ترخيصا في البحث أو أبرم معه عقد استغلال أن

يتخذله في جمهورية مصر موطئا وأن يحتفظ في هذا الموطن بالدفاتر والمستندات الخاصة بأعمال البحث والاستغلال .

مادة ٢٣ :

على من يقوم بأعمال الكشف وعلى المرخص له في البحث في أرض الغير أن يتمتع عن أى عمل من شأنه الإضرار بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه فإذا ترتب على عمله أى ضرر بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه التزم بالتعويض .

وتتولى تقدير التعويض بقاء على طلب صاحب الشأن لجنة تشكل بقرار من وزير التجارة والصناعة وتمثل قيمها مصلحة المناجم والمحاجر وغرفة المناجم والمحاجر والبتروال الصناعية والجهات الحكومية المختصة . ويجوز المعارضة . في قرار اللجنة طبقاً للأوضاع المقررة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

الباب الثالث

الأحكام الخاصة بالمحاجر

مادة ٢٤ :

تسرى الأحكام المبينة في هذا الباب على خامات المحاجر وما يماثلها من يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٤ مكرر (١) (١) - مع عدم إخلال بالأفراد التي تكون قد خولت لهم بمقتضى تراخيص وعقود استغلال ، تستثنى الوزارات ، ومصالح الحكومة من من تطبيق أحكام هذا القانون ، فيما يختص بمواد المحاجر التي تستخدمها في أغراضها .

وعلى الوزارات والمصالح المشار إليها ، أن تقوم بإخطار السلطة المختصة بالمحاجر التي يقع عليها اختيارها ، وموقعها ، وحدودها ومساحتها وذلك قبل قيامها بالاستغلال بوقت كاف .

مادة ٢٤ مكررا (٢) (٢) - لا يجوز بغير موافقة وزارة الأشغال استغلال أو الترخيص باستغلال مواد المحاجر الناتجة عن إنشاء الترع والمصارف .

مادة ٢٥

تكون الأولوية للمصري على الأجنبي في الحصول على تراخيص استغلال المحاجر إذا لم يتيسر تحديد الأولوية وفقا للمادة ٨ كما تكون له الأولوية في الحصول على هذه التراخيص عن طريق العزايدة إذا تساوت العروض .

مادة ٢٦ :

يصدر عقد الاستغلال للمدة التي يحددها الطالب بقرار من وزير التجارة والصناعة أو بمن يفييه عنه في ذلك بشرط ألا تقل عن سنة ولا تزيد المدة على ثلاثين عاما

ويجوز تجديد العقد مرتين بحيث لا يتجاوز المدة في كل مرة خمسة عشر عاما . إذ ثبت لمصلحة المناجم والمحاجر عند انقضاء مدة العقد أن المستغل قد قام بجمع التزاماته وكان قد أبلغ مصلحة المناجم والمحاجر كتابة برغبته في

التجديد وذلك قبل انقضاء المدة بسنة اشهر على الأقل بالنسبة إلى العقود التي تزيد مدتها على سنة أو شهرين إذا كانت المدة سنة ،

ويكون التجديد بالشروط المنصوص عليها في العقد وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بالأبجار والاناوة . أما ما يتضمنه العقد من القواعد التنظيمية ففسرى عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد .

ويحوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بعد ذلك لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها وفي هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

ويجوز إلغاء العقد إذا أوقف العمل في الحجر مدة تزيد على تسعين يوماً دون إذن كتابي من مصلحة المناجم والمحاجر .

مادة ٢٧ :

تؤدى ائارة عن مواد المحاجر في نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفئات الآتية :

الطن	المتر المكعب
مليم	مليم
١٥	٢٠ أحجار الدبش الجيرية أو الرملية أو يماثلها ،
—	١٠٠ للأحجار المنحوتة الجيرية أو الرملية أو يماثلها .
٥٠	٧٥ الطفلة والطين بمختلف أنواعها .
٥٠	٧٥ الجبس والأنهايدرايت .
—	٢٠ الرمل والطمى والأترية « ماعدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف » .

٢٠	الزراط .	—
٢٠٠	حجر الخفاف .	—
١٥٠	رمل الزجاج	١٠٠
٢٠٠	الديش الزخرفى من أحجار الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو الصخور المستخدمة فى صناعة الموزايكو أو ما يماثلها .	—
٦٠	الأحجار الزخرفية المصنوعة من الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو ما يماثلها .	—
١٠٠	من أحجار البازلت .	—
٢٠٠	الأحجار المصنوعة من البازلت .	—
٧٥	الدولوميت وما يماثلها .	—

مادة ٢٨

يؤدى الرخص له مقدما ايجارا سنويا يحدد بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار
من وزير التجارة والصناعة .

وفى حالة عدم قبول الرخص له الايجار الذى تحدده اللجنة المذكورة يطرح
استغلال الحجر فى مزايدة على اساس الايجار الذى حددته اللجنة .

وللجنة أن تقرر الاكتفاء بالأيجار دون الأتاوة عن كل محجر ترى أن
حالته تستوجب ذلك كما لها أن تخفض الأيجار إذا رأت ما يسوغ ذلك .

أما المحاجر التى تقرر عليها اتاوة وإيجار فتحصل عنها أكبر القيمتين .
ويجوز للجنة أن تعيد النظر فى تقدر الأيجار أثناء سريان مدة العقد بالنسبة

إلى العقود التي مدتها عشر سنوات على الأقل إذا رأت المصلحة ذلك و بناء على طلب المرخص له ويشترط أبدأ أسباب جديدة وبعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على تقدير اللجنة السابق .

مادة ٢٩ :

يجوز للمرخص له في استغلال خام من خامات المعادن أن يستخرج من المحاجر الموجودة بالمساحة الصادرة له عنها عقد استغلال ما يلزم لأعمال التعدين بدون مقابل .

كما يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المحاجر خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الأتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدما من مناطق تبعد عن المناطق المرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون حساب الأتاوة النهائي عن تلك المادة عن جميع كميتها كما يجي . بالحساب الختامي للصليبة أو المنشأة .

مادة ٣٠ :

في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للاستغل قبل انتهاء تلك المدة وبمد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ أبدأ المقدم أو تجديده أن يستبدل بالمحجر آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشرط النصوص عليها في العقد والمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال وبشرط أن يقوم طالب الاستبدال بأداء كل ما هو مستحق عليه من أتاوات عن المواد التي استخرجها من الحجر المراد استبداله قبل أستلام المحجر الجديد . ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط .

الزأط .	٢٠	—
حجر الحفاف .	—	٢٠٠
رمل الزجاج	١٥٠	١٠٠
الديش الزخرفى من أحجار الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو الصخور المستخدمة فى صناعة الموزايكو أو ما يماثلها .	٢٠٠	—
الأحجار الزخرفية المصنوعة من الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو ما يماثلها .	٦٠	—
من أحجار البازلت .	١٠٠	—
الأحجار المصنوعة من البازلت .	٢٠٠	—
الدولوميت وما يماثلها .	٧٥	—

مادة ٢٨

يؤدى الرخص له مقدما ايجارا سنويا يحدد بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة .

وفى حالة عدم قبول الرخص له الايجار الذى تحدده اللجنة المذكورة يطرح استغلال الحجر فى مزايدة على اساس الايجار الذى حددته اللجنة .

وللجنة أن تقرر الاكتفاء بالايجار دون الأتاوة عن كل محجر ترى أن حالته تستوجب ذلك كما لها أن تخفض الأيجار إذا رأت ما يسوغ ذلك .

أما المحاجر التى تقرر عليها اتاوة وايجار فتحصل عنها أكبر القيمتين . ويجوز للجنة أن تعيد النظر فى تقدر الايجار أثناء سريان مدة العقد بالنسبة

إلى العقود التي مدتها عشر سنوات على الأقل إدارات المصاحبة ذلك و بناء على طلب المرخص له ويشترط أبدأ أسباب جديدة وبعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على تقدير اللجنة السابق .

مادة ٢٩ :

يجوز للمرخص له في استغلال خام من خامات المعادن أن يستخرج من المحاجر الموجودة بالمساحة الصادرة له عنها عقد استغلال مايلزم لأعمال التعدين بدون مقابل .

كما يجوز للمصلحة المناجم والمحاجر الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المحاجر خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الأتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدما من مناطق تبعد عن المناطق المرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون حساب الأتاوة النهائي عن تلك المادة عن جميع كميتها كما يجيىء بالحساب الختامي للصاية أو المنشأة .

مادة ٣٠ :

في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ أبدأ العقد أو تجديده أن يستبدل بالمحجر آخر من نوعه في المنطقة ظاهرا بالشرط. النصوص عليها في العقد والمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال وبشرط. أن يقوم طالب الاستبدال بأداء كل ما هو مستحق عليه من أتاوات عن المواد التي استخرجها من الحجر المراد استبداله قبل أستلام المحجر الجديد . ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط .

ويحدد ايجار المحجر الجديد على الوجه المبين في المادة ٢٨ فإذا زاد هذا
الايجار على الايجار القديم التزم المستغل بأداء الفرق بين القيمتين في الأجل الذي
تحدده المصلحة والاسقط حقه في الاستبدال وإذا قل الأيجار الجديد عن القديم
فليس له المطالبة بالفرق .

مادة ٣١ :

إذا لم يرق المرخص له بنقل الكميات التي أستخرجها من المحجر حتى نهاية مدة
العقد آلت ملكية المواد الباقية إلى الحكومة ما لم يقدم المرخص له خلال الخمسة
عشر يوماً السابقة على تاريخ أنتهاء المقدم طلباً لحفظ حقه في نقل هذه المواد في
المدة التي تحددها له المصلحة وبشرط أداء مبلغ يوازي مثلي الأتاوة المقررة
عن تلك المواد .

مادة ٣٢ :

يجوز لمصلحة المناجم والمهاجر أن ترخص للمالك الأرض الموجود بها مواد البناء
أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع إعفائه من الايجار
والاتاوة .

ويكون للمالك الأولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال من
الأرض الملوكة له - وفي هذه الحالة يمضى من الايجار دون الأتاوة ويسقط حقه
فيه إذا أبلغته المصلحة بكتاب موصى عليه مسحوب بعلم الوصول بوجوب طلب
الترخيص خلال شهرين وأقضى الميعاد دون طلب وفي هذه الحالة يجوز للمصلحة
أن ترخص للغير في استغلال تلك المواد ويكوت لصاحب الأرض الحق في الحصول
على نصف الايجار من مصلحة المناجم والمهاجر .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ٣٣ :

يكون لدوى الشأن فى التراخيص والعقود دون سواهم الحق فى طلب استخراج صور من العقود والحرائط للكاملة لها وتحصل المصاحبة للمختصة عنهارسوما بالفئات الآتية .

مليم جنيه

٥٠٠ — (خمسمائة مليم) عن كل صحيفة من المقدم على الا يقل

الرسم عن جنيه مصرى واحد والا يزيد على خمسة

جنيهات مصرية

١ — (جنيه واحد) عن كل خريطة مكاملة للترخيص

أو المقدم .

مادة ٣٤ :

لا يجوز نظر اى طلب يقدم تنفيذ الاحكام هذا القانون إلا بعد أن يودى مقدم الطلب رسم نظر بالفئات الآتية .

جنيه .

٢ « جنيهان » عن كل طلب بالنسبة للمواد المعدنية أو مواد الحاجر والعقود

التبعية لها .

(قوانين البلدية ج ٢)

٤ « أربعة جنهات » عن كل طلب للتنازل بالنسبة للمواد المعدنية أولوالمواد المهاجر .

٤ « أربعة جنهات » عن كل طلب لاستبدال المهاجر .

بالنسبة للمواد المعدنية يحصل رسم نظر واحد عن الطلب الواحد ولو تعلق الطلب بأكثر من ترخيص أو عقد بشرط أن تكون هذه التراخيص أو العقود متجانسة . ولا يترتب على التأخير في سداد الرسم المذكور سقوط أى حق يرتبط بموعد من المواعيد النصوص عليها في هذا القانون على أن يضاعف الرسم في هذا الحالة .

ويعتبر الطلب ملغى إذا أخطرت مصلحة المناجم والمهاجر الطالب بأداء الرسم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولم يتم بالاداء في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الأخطار .

وفي جميع الاحوال لا يرد الرسم المذكور .

وتعفى من رسم النظر الفواتير والطلبات الخاصة باسترداد التأمين أو النزول عن العقد أو الترخيص إلى مصلحة المناجم والمهاجر .

مادة ٣٥ :

تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع أنموذج البحث وعقود استغلال المناجم والمهاجر وتراخيص الحماية ويصدر بهذا الانموذج قرار من مجلس الوزراء

مادة ٣٦ :

ترخيص مصلحة المناجم والمهاجر لأغراض تشغيل المناجم والمهاجر بإنشاء طرق العامة أو مد خطوط السكك الحديدية أو خطوط الاسلاك الهوائية

والكهربائية والتليفونات أو بإنشاء المطارات أو خطوط الأنايب أو المراسى وما يتبعها كأحواض التشوين وغيرها وذلك بالاتفاق مع المصالح المختصة . وما يلزم من الأراضى غير المملوكة للحكومة لهذه الأعمال تفزع ملكيته طبقاً لإحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وتعتبر الأراضى اللازمة لهذه الأغراض من الأموال العامة .

مادة ٣٧ :

تحصل مصلحة المناجم والمحاجر إيجاراً سنوياً عن المساحة التى يستأجرها المرخص له فى البحث أو فى الاستغلال خارج مساحة البحث أو الاستغلال بقصد إقامة منشآت أو مبان عليها مما يستلزمه العمل بالمساحة بالفئات المبينة بعد :

(أ) عن الأراضى التى تقام عليها منشآت أو مبان تخصص للأغراض الصناعية أو للتشوين ٥ جنيه « خمسة جنيهات » عن المكتار أو أى جزء منه فيما عدا الفواخير وما يتبعها ويحصل عن كل فاحورة جنيهان .

(ب) عن خطوط الديكوفيل وخطوط أنابيب المياه والهواء المضغوط والخطوط الهوائية والكهربائية والطرق العامة :

مليم

١٠ « عشرة مليمات » عن كل متر طولى من الكيلومتر الأول ،

٥ « خمسة مليمات » عن كل متر طولى فيما زاد على ذلك ،

(ج) عن المراسى :

جنيه

٥ « خمسة جنيهات » عن الرسى الواحد لمصلحة المناجم والمحاجر .

٢٠ « عشرون جنيهاً » عن الرسى الواحد لمصلحة الموانىء والمنابر .

(د) عن المطارات :

جنيه

٢٥ « خمسة وعشرون جنيها » عن كل مطار لصلحة المناجم والحاجر .
وتحصل الإيجارات ذاتها عن المراسي والمطارات التي تقع كلها أو بعضها داخل
حدود مساحات البحث أو الاستغلال .

ويؤدى إيجار سنة كاملة عند تقديم طلب الاستئجار أو طلب التجديد ، وفي
جميع الأحوال لا يرد الإيجار للطالب إلا في حالة رفض الموافقة على طلبه .

وتضاعف الفئات المذكورة إذا نزلت ملكية الأرض وفقا للمادة السابقة .

مادة ٣٨ :

تحصل المصلحة المختصة من ذوى الشأن تأمينا تقديا لضمان تنفيذ شروط الترخيص
أو العقود بوجه خاص للوفاء بالمبالغ المستحقة للحكومة نظير اتاوة أو إيجار للقيام
بالتزامات التشغيل وغير ذلك من الاشتراطات ، وتبين اللائحة التنفيذية الأحوال
التي تؤدى فيها اتأمينات ومقاديرها وكيفية استردادها وتصدر هذه اللائحة بقرار
من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٩ :

تحصل الاتاوات والإيجارات وأية مبالغ أخرى تستحق للحكومة طبقا لأحكام
هذا القانون بطريق الحجز الإداري .

مادة ٤٠ :

لا يجوز النزول عن الترخيص والعقود التي تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون
إلى الغير إلا بموافقة وزير التجارة والصناعة ويكون الرفض بقرار مسبب .

و في حالة المخالفة يجوز للوزير أن يقرر إلغاء الترخيص أو العقد .

مادة ٤١ :

على مستغلي المناجم والمحاجر أن يسكوا الدفاتر المنصوص عليها في القانون
رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤٢ :

على المرخص لهم بالبحث أو استغلال المناجم أن يمشوا إلى مصلحة المناجم والمحاجر
بكتشف شهرية مستخرجة من سجلاتهم ومدون بها كافة البيانات المتعلقة بموظفيهم
وعمالهم وكذلك الخام المستخرج والمفقول والمخزون والبيع وتحليله وأسمار بيعه
وكذلك الفرقعات وغيرها من البيانات الأخرى التي ترى مصلحة المناجم والمحاجر
لثرومها لضمان جدية سير أعمال البحث أو الاستغلال أو لتعلقها بمراقبة نشاط صناعة
التعدين ويصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

كما عليه أن يرسل إلى كل من مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة الشركات
صورا من فواتيره الخاصة بالاستغلال .

مادة ٤٣ :

يعاقب بمقوبة السرقة أو السرور فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج
مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص .

ويحسبكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل .

مادة ٤٤ :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها قانونا يعاقب كل من يخالف

أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له بمرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيه وتحدد مصلحة المناجم والمحاجر مهلة كافية لإزالة المخالفة ،

مادة ٤٥ :

يكون لفتشى ومهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومساعدتهم والموظفين الفنيين بهذه المصلحة أو مصلحة الشركات المنصوص عليهم فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ كل فيما يدخل فى اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم فى سبيل ذلك حق دخول الأماكن غير المسكونة وفحص الدفاتر والسجلات والأوراق .

مادة ٤٦ :

يجوز للجهة التى أصدرت عقد الاستغلال إلغاء العقد بقرار منها وذلك فى الحالات التى يكون لها فيها هذا الحق طبقاً لأحكام العقد .

أما بالنسبة إلى العقود التى مدتها سنة فيجوز لهذه الجهة إلغاء العقد فى حالة وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٤٧ :

فى أحوال المخالفات التى يخشى معها وقوع ضرر ترى المصلحة المختصة وجوب تداركه فوراً يكون لها الحق فى إزالة أسباب المخالفة إدارياً على نفقة المخالف .

مادة ٤٨ :

تؤول جميع الحرائط والبيانات لدى الفزول عن الترخيص أو العقد أو إنتهاء المدّة إلى مصلحة المناجم والمحاجر وعلى المستغل أو صاحب رخصة البحث أن يرسل

إلى مصلحة المناجم والحاجر سنويا تقريرا وافيا شاملا لجميع المعلومات التي تحصل عليها والأعمال التي قام بها وصور من جميع التقارير والخرائط .

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة ٤٩ :

يجوز سريان أحكام هذا القانون على تراخيص البحث وعقود الاستغلال القائمة وقت العمل بها إذا قدم صاحب الشأن طلبا بذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل به وموافقة وزير التجارة والصناعة على الطلب .

مادة ٥٠ :

يجوز أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة في أن يمهّد بالبحث عن المواد المعدنية وإستغلال المناجم والحاجر إلى شركه أو جمعية أو مؤسسة بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص .

مادة ٥١ :

يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لحامات الوقود وينقضى فيما عدا ذلك من أحكام كما تسرى على هذه الحامات أحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ :

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات التي يقتضيها تنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في أول شبان سنة ١٩٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٧) .

وزارة الصناعة

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩

الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

الخاص بالمناجم والمهاجر^(١)

وزير الصناعة بإقليم مصر
بعد الاطلاع على القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

القواعد الخاصة بالمناجم

الفصل الأول

الكشف

مادة ٩ :

يقدم طلب القيد في سجل الكاشفين إلى مصلحة المناجم والوقود على عرضحال
دمغة فئة الخمسين مليما مصحوبا برسم المنظر المقرر وقدره جنيهاً .

(١) اللوائح المصرية في ٤ يونيو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٤ - ملحق .

(٢) النماذج المشار إليها في هذا القرار يمكن الرجوع إليها في عدد لوائح المصرية

٤٤ - ملحق مستة ١٩٥٩ .

(٣) رسم الدمغة المنصوص عليه في هذا القرار تضاعف بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

ويجب ان يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) اسم طالب القيد ولقبه .

(٢) جنسيته .

(٣) عنوانه أو محله المختار .

(٤) صناعته أو مهنته .

وكل طلب مستوفى وسدد عنه رسوم النظر يؤشر عليه الموظف المختص بما يفيد المراجعة والسير في إجراءات القيد بالسجل .

مادة ٢ :

ترقم الطلبات بالتسلسل ثم تقيد في سجل الكاشفين جميع البيانات المبينة في الطلب كما يذكر تاريخ ورقم إيصال سداد رسوم النظر وتاريخ وساعة القيد .

مادة ٣ :

تخصص لكل كاشف صحيفة من السجل على النحو المبين في المادة ١٥ من هذا القرار .

مادة ٤ :

كل طلب يقيد بالسجل يخطر عنه صاحبه بكتاب مسجل بعلم وصول ويذكر رقم وتاريخ القيد بالسجل .

مادة ٥ :

يلغ عن كشف الخامات المعدنية بكتاب موسى عليه بعلم وصول ويجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

١ — اسم الكاشف ورقم قيده بسجل الكاشفين .

٢ — اسم الخام الذي كشفه .

٣ — اسم الموقع أو المكان الذي كشف فيه عن الخام .

٤ — تحديد الموقع أن أمكن أن يذكر أقرب خطى طول وعرض أو يذكر أسماء الأعلام القريبة من جبال أو وديان أو آبار أو مناجم أو نحوها مما يسهل به التعرف على موقع مكان الكشف على الخرائط لإمكان حفظ حقه .

٥ — أن يرسل الطالب أو يتمهد بإرسال عينة من ذلك الخام إذا طلبت منه المصلحة ذلك على ألا يتجاوز وزن العينة التي تطلبها المصلحة كيلو جرامين بأي حال من الأحوال .

مادة ٦ :

يجوز لغير المقيدين بسجل الكاشفين أن يبلغوا عن كشف الخامات المعدنية على أن يطلبوا قيد أسمائهم في هذا السجل على النحو المبين في المادة ١ من هذا القرار عند التبليغ عن الكشف أو بمجرد أن تطلب منهم المصلحة ذلك .

مادة ٧ :

يقوم الموظف المختص بمراجعة التبليغ عن كل كشف والتوقيع عليه والتأشير بتاريخ وساعة وروده ثم يقيده في صحيفة قيد المكتشف مع ذكر كافة البيانات المتعلقة به على النحو المبين في المادة ٥ ، ١٠ من هذا القرار .

مادة ٨ :

يقوم الموظف المختص بمكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع ويشبث ملاحظاته عليه بما يفيد خلوه من الحقوق للغير من عدمه كما يبين هذا الموقع على

الخرائط الموجودة لديه ثم يبيده إلى الموظف الموظف به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات .

مادة ٩ :

يخطر صاحب الكشف بتبليغ وتاريخ انتهاء حقوقه في طلب الترخيص له بالبحث عن كشف بكتاب مسجل يعلم الوصول .

مادة ١٠ :

تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد الكاشفين وتسجيل حقوق الكاشف على النحو المبين في الملحق رقم (١)

الفصل الثاني

البحث

مادة ١١ :

يقدم طلب الحصول على الترخيص في البحث إلى مصلحة المناجم والوقود على عرض حال دمنة فئة الخمسين مليم، مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهان .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق الميننة فيما بعد :

١ - اسم طالب الترخيص ومحل إقامته وجنسيته .

٢ - المستندات المثبتة لشخصيته المصنوية ومن له حق التوقيع عنها إذا لم يكن الطالب فردا أو مستندات الملكية إذا كان الطالب مالكا للأرض .

٣ — اسم خام المدين المطلوب البحث عنه .

٤ — مقدار المساحة المطلوب البحث فيها وأبعادها .

٥ — موقع المساحة المطلوب البحث فيها مبينة على خريطة مساحية أو رسم مستخرج منها بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ أو بأى مقياس آخر مناسب تطلبه المصلحة .

٦ — مدة ترخيص البحث المطلوب الحصول عليها .

٧ — البيانات الدالة على توافر الكفاية الفنية للقيام بأعمال البحث مؤيدة

بالمستندات .

٨ — تعهد من الطالب بأنفاق ماتستلزمه أعمال البحث على الوجه الذى توافق

عليه المصلحة .

٩ — تاريخ إبلاغه المصلحة عن كشف هذا المدين ورقم قيد الطلب فى سجل

المكاشفين إذا كان المدين المراد البحث عنه قد سبق للطالب إبلاغ المصلحة بكشفه

عنه ويؤشر الموظف المختص على كل طلب بمجرد وروده للمصلحة بما يفيد المراجعة

والسير فى إجراءات القيد فى السجل مع بيان تاريخ ومساءة الورود، كما يؤشر باستيفاء

البيانات والأوراق السالف بيانها وكل طلب غير مصحوب برسم النظر يخطر مقدمه

بخطاب موسى عليه بعلم الوصول لأداء الرسم المقرر فى مدة لاتجاوز ثلاثين يوما

من تاريخ الأخطار يلغى الطلب بعهدها .

مادة ١٢ :

تقيد جميع طلبات البحث فى السجل الممد لذلك طبقا للمادة ١٦ من هذا القرار

ويكون القيد فى السجل بترتيب تاريخ ومساءة ورود كل طلب وتقيد البيانات المدونة

فى الطلب فى السجل كما يثبت تاريخ ورقم إيصال سداد رسوم النظر .

مادة ٩٣ :

يقوم الموظف المختص بمكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع ويثبت ملاحظاته عليه بما يفيد خلوه من الحقوق للغير من عدمه وذلك مع مراعاة ما قد يكون للكاشفين من حق الانفراد بالتقدم لطلب ترخيص البحث خلال المدة القانونية كما يبين موقع المساحة المطلوب البحث فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يبيد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ٩٤ :

تقوم مصلحة المناجم والوقود بمراجعة الطلب والبيانات المدونة بسجل قيد طلبات البحث في الأسبوع الثاني من كل شهر للنظر والبث في طلبات تراخيص البحث السنوفاه المقيدة وأخطاره بذلك مع مطالبة بأداء إيجار مساحة البحث والتأمين طبقاً لأحكام هذه اللائحة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أخطاره بخطاب مسجل بعلم الوصول ويحفظ طلبه بانقضاء هذه المدة .

مادة ١٥ :

تقوم مصلحة المناجم والوقود فور اتخاذ الاجراءات المبينة في المادة السابقة بإبلاغ وزارة الصناعة لإصدار تراخيص البحث طبقاً للنموذج المعد لذلك ولأحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ويسلم لصاحب الشأن فور إصداره .

مادة ١٦ :

تكون كل صفحة من صفحات سجل قيد طلبات البحث على النحو المبين
بالمالحق رقم (٢) .

مادة ١٧ :

تمد مصلحة المناجم والوقود سجلاً تقيد فيه البيانات المتعلقة بمساحات البحث

المشار إليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ويشتمل القيد على البيانات الآتية :

(أ) عدد المساحات التي يسقط عنها حق المارخص له في البحث بمد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد من قيمتها :

١ - موقع المساحة ومقدارها .

٢ - رقم ترخيص البحث السابق .

٣ - المعدن أو المعادن السابق الترخيص عنها .

(ب) عن المساحة التي لم يتمشتر تحديد الأولوية قبها :

١ - موقع المساحة ومقدارها .

٢ - خام المعدن أو المعادن المطلوب الترخيص في البحث عنها .

وتكون الزيادة في هذه الحالة بين مقدمى الطلبات مع الاكتفاء بابلاغهم شروط الزيادة بغير حاجة إلى الاعلان عنها في الجريدة الرسمية وذلك بموجب كتاب موصى عليه مع علم الوصول ويكون أساس الاشهار في جميع الأحوال المتقدمة على أساس الكفاءة الانتاجية من ناحية قيمة الإنتاج وتحسين نوع الخام أو المنشآت اللازمة لذلك أو قيمة الإيجار كاملة أو مخفضة بحسب الأحوال طبقاً لما تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ١٨ :

تعلن مصلحة المناجم والوقود عن المساحات المدرجة في سجل خلال شهر يناير من كل سنة ويكون الاعلان عن مساحات البحث التي يسقط عنها حق المارخص له في البحث بمد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد عن قيمتها أما المساحات التي لم يتحدد فيها الأولوية أو ماقد يقدم عنه طلبات للبحث فتحصل الزيادة خلال ستة

أشهر من تاريخ صدور قرار الصلحة بتعذر تحديد الأولوية أو من تاريخ طلب البحث بحسب الأحوال ويقدم طلب البحث في جميع الأحوال المتقدمة بالشروط والأوضاع المبينة في المادة ١١ من هذا القرار على أن يذكر أن الطلب هو عن مساحة مدرجة بالسجل المشار إليه أو مملن عنها في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ :

تتكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد مساحات البحث المنصوص عنها في المادة ١٧ من هذا القرار على النحو المبين باللاحق رقم (٣) .

مادة ٢٠ :

ترسل الأخطارات لتحديد نصف المساحة التي يسقط عنها حق المرخص له بالبحث عملاً بالمادة ١٢ من القانون وذلك قبل انقضاء سنتين من تاريخ الترخيص بمدة ثلاثين يوماً على الأقل ويجب أن يكون الأخطار على عرض حال دمنغة فشة الخمسين مليماً وأن يرفق به ترخيص البحث الصادر له ورسمًا بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ يبين عليه المساحة الأصلية للبحث ونصف المساحة الذي يرغب في الاحتفاظ به والذي يجب أن يكون على شكل مستطيل أو مربع كما يرفق به نسخة من التقارير والخرائط والأبحاث التي قام بها خلال المدة السابقة مما يثبت أهمية المساحة التي يراد الاحتفاظ بها.

مادة ٢١ :

تقدم الطلبات لتعديل شكل الترخيص أو مساحته على عرض حال دمنغة فشة الخمسين مليماً ويجب أن يكون الطلب مصحوباً برسم نظر قدره جنيهان مصريان وأن يرفق بالطلب ترخيص البحث المراد تعديله شكله أو مساحته ورسمًا بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ مساحة البحث الصادر عنها الترخيص ويبين عليها المساحة للمدلة التي يجب أن يكون شكلها مستطيلاً أو مربعاً وأن يرفق به أيضاً نسخة كاملة من التقارير والخرائط والرسومات ونتيجة الأبحاث التي يطلب المرخص له على أساسها تعديل الشكل أو المساحة .

الفصل الثالث

الاستغلال

يقدم طلب الحصول على عقد الاستغلال إلى مصلحة المناجم والوقود على عرض حال
دمغة فئة الخمسين ملياً مضمحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً ويجب أن يشمل
الطالب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما يلي :

- ١ - اسم طالب العقد ولقبه وجنسيته .
- ٢ - عنوانه ومحلله المختار .
- ٣ - المستندات المثبتة للشخصية الاعتبارية ومن له حق التوقيع عنها إذا لم يكن
سبق ايداعه المصلحة .
- ٤ - المستندات المثبتة للملكية إذا كان الطالب مالكا للسطح .
- ٥ - خام المعدن أو المعادن المطلوب استغلالها .
- ٦ - مدة عقد الاستغلال المطلوب .
- ٧ - موقع ومقدار المساحة المطلوب الاستغلال فيها مبينا على خريطة مساحية
أو رسما منها بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ أو أى مقياس آخر مناسب تطلبه المصلحة .
- ٨ - رقم ترخيص البحث أو ترخيص الحماية الذى يستند إليه الطالب فى الحصول
على عقد الاستغلال وتاريخ انتهاء مدته .
- ٩ - استمارة تحديد المساحة المطلوب استغلالها ماعدا الحالات التى يطلب فيها
الاستغلال على أساس الزيادة ويذكر رقم المساحة كما هو مبين فى سجل تلك
المساحات . ويؤشر الموظف المختص على كل طلب بمجرد وروده للمصلحة بما يفيد
المراجعة والسير فى إجراءات التنفيذ فى السجل المعد لذلك مع بيان تاريخ وصاعده
الورود - كما يؤشر باستيفاء البيانات والأوراق السالف بيانها .

وكل طلب غير مصحوب يرسم النظر يخطر مقدمه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لأداء الرسم المقرر في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الأخطار يلغى الطلب بعدها .

مادة ٢٣ :

تقيد طبقا للمادة السابقة جميع طلبات الاستغلال التي ترد إلى المصلحة في سجل يمد لذلك ويكون القيد في السجل بترتيب تاريخ ومساءة ورود كل طلب وتقييد البيانات المدونة بالطلب في السجل كما يثبت تاريخ ورقم إيصال سداد رسوم النظر .

مادة ٢٤ :

يقوم الموظف المختص بكتابة الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالمواقع ويثبت ملاحظاته عليه كما يبين موقع المساحة المطلوب الاستغلال فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يعيد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ٢٥ :

تقوم المصلحة بمراجعة الطلبات والبيانات المدونة بالسجل ثم تمد مشروع عقد الاستغلال بالمطابقة للنموذج المد لذلك والأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص المناجم والمهاجر ويسلم العقد لصاحبه فور إصداره .

مادة ٢٦ :

يعد في مصلحة المناجم والوقود سجل لتقيد كل ما هو معروف للمصلحة من المساحات التي يوجد بها خامات معدنية بكميات تسمح باستغلالها وتطرح المصلحة في مزايمة عامة ماترى طرحه من هذه المساحات وما يقدم عنها من طلبات للاستغلال وفي هذه الحالة تحصل الزايمة خلال ستة أشهر من تاريخ أول طلب للاستغلال .

وتعلن المصلحة عن هذه المساحات في الجريدة الرسمية خلال شهر يناير من كل سنة ويقدم طلب الاستغلال عن أى مساحة مدرجة بالسجل إلى المصلحة المناجم والوقود بالشروط المبينة في المادة ٢٢ مع بيان رقم للقيّد بسجل مساحات الاستغلال وشروط الإستلام التي يعرضها الطالب .

مادة ٢٧:

تقوم مصلحة المناجم والوقود بعرض البيانات المتعلقة بكل مساحة ترى طرحها في المزايدة من المساحات المدرجة بالسجل وما تقترحه من شروط للاستغلال كما تقوم بعرض للطلبات المقدمة عن استغلال أية مساحة من هذه المساحات على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ لتضع قواعد الأشهرار عن عقد الاستغلال طبقاً لأحكام تلك المادة وتمد المصلحة شروط المزايدة عن كل مساحة طبقاً لما تقره اللجنة تمهيداً لعرضه على الوزارة قبل السير في إجراءات النشر وتقوم اللجنة ببحث العطاءات التي تقدم في كل مزايدة واقتراح ماتراه بشأنها تمهيداً للعرض على الوزارة للاعتماد .

مادة ٢٨:

تمد مصلحة المناجم والوقود بالاشتراك مع مراقبة الشؤون القانونية مشروع عقد الاستغلال للراسى عليه المزايدة متضمناً الشروط التي رسا بها العطاء عليه وشروط الاستغلال بصفة عامة ثم تعرض العقد على إدارة الفتوى والمتشريع المختصة بمجلس الدولة ويصدر العقد للراسى عليه المزايدة طبقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٢٩:

على المرخص له في الاستغلال أن يباشر العمل ويستمر فيه بطريقة منتظمة

ولا يجوز له إيقاف العمل لمدة تجاوز ثلاثة أشهر ما لم يحصل على إذن كتابي بذلك
بذلك من مصلحة المناجم والوقود بناء على طلب يرسل للمصلحة بكتاب موسى
عليه بعلم الوصول وأن يبين فيه مدة الايقاف التي يرغب الحصول عليها والأسباب
والمبررات التي يستند إليها في طلب الايقاف وأن يرفق بطايبه هذا المستندات
الدالة على صحة هذه الأسباب والمبررات وللمصلحة الحق في قبول تلك الأسباب
أو مناقشتها وتقرير المدة المناسبة للايقاف أو رفضها ويعتبر رأيها تائيداً في هذا الشأن
وإذا انقضى ٤٥ يوماً دون إرسال رأي المصلحة في هذا الشأن بكتاب مسجل
بعلم الوصول اعتبر ذلك موافقة منها على تلك الأسباب وعلى مدة الايقاف
المطلوبة .

مادة ٣٠:

على المرخص له بالاستغلال أن يخطر المصلحة بكتاب مسجل بعلم الوصول
بتاريخ استئنافه العمل قبل انقضاء مدة الايقاف بأسبوع على الأقل فاذا لم يرسل هذا
الأخطار اعتبر أنه متوقف عن العمل دون إذن من المصلحة .

مادة ٣١:

إذا انقضت مدة الإيقاف المصرح للمستغل بها ولم يتغلب على الأسباب التي
حصل على أساسها الايقاف فله أن يطلب قبل نهاية المدة بأسبوعين مدها لمدة
لا تجاوز ثلاثة أشهر على أن يبين ذلك في طلبه وأن يبين أيضاً ما قام به من جانبه
في سبيل التغلب على تلك الأسباب وعلى أن يقدم من المستندات ما يؤيد صحة كل
ذلك فإذا أتمت مدة الايقاف ويجب عليه العودة إلى العمل ما لم تخطر المصلحة
بموافقتها على المد .

الفصل الرابع

الحماية

مادة ٣١٢:

يقدم طلب الحصول على ترخيص الحماية إلى مصلحة المناجم والوفود على عرض حال دمة فعة الخمسين مليما مصحوبا برسم العنظر المقرر وقدره جنهان ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما يلي :

(١) اسم طالب الترخيص ولقبه جنسية .

(٢) عنوانه ومحلله المختار .

(٣) خام المعدن أو المادان المطلوب الحصول على ترخيص لحماية عقد استغلالها .

(٤) موقع المساحة المطلوب الحماية فيها ومقدارها بالنسبة إلى موقع ومقدار مساحة الاستغلال المطلوب حمايتها أو أى بيانات متعلقة بها وأن يبين ذلك على خريطة مساحية بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠٠ أو رسم مستخرج منها أو بأى مقياس رسم مناسب تطلبه المصلحة

(٥) مدة ترخيص لحماية المطلوب .

(٦) رقم عقد الاستغلال الذى يستند إليه الطالب فى الحصول على ترخيص الحماية وتاريخ أنهاء مدته .

(٧) استمارة تحديد المساحة المطلوبة للحماية

ويؤشر الموظف المختص على الطلب بمجرد وروده إلى المصلحة بما يفيد

المراجعة والسير في إجراءات القيد في السجل المعد لذلك مع بيان تاريخ وساعة الورود كما يؤشر باستيفاء البيانات والأوراق — السالف بيانها وكل طلب غير مصحوب برسم النظر يخطر مقدمه بسكتاب موسى عليه بعلم الوصول لأداء الرسم المقرر في مدة لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار وألا اعتبر الطلب ملغ .

مادة ٣٣ :

تقيد طبقا للمادة ٢٧ جميع طلبات الحماية التي ترد إلى المصلحة في سجل معد لذلك ويكون القيد في السجل بترتيب تاريخ وساعة ورود كل طلب وقيد البيانات المدونة في الطلب في السجل كما يثبت تاريخ ورقم إيصال رسم النظر .

مادة ٣٤ :

يقوم الموظف المختص بمكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع ويثبت ملاحظاته عليه كما يبين موقع المساحة المطلوب الحماية فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يمدد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظة به .

مادة ٣٥ :

تقوم المصلحة بمراجعة الطلبات والبيانات المدونة بالسجل ثم تعد مشروع ترخيص الحماية بالمطابقة للنموذج المعد لذلك والأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ويسلم الترخيص لصاحبه فور إصداره .

مادة ٣٦ :

تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد طلبات الاستغلال والحماية على النحو المبين بالمحلق رقم ٤ .

الفصل الخامس

تحديد المساحة

مادة ٣٧:

تحدد المساحات المرخص بالبحث فيها أو باستغلالها أو بالحماية بها وكذلك أى المساحات المرخص بها لأغراض تشغيل المناجم على النحو الوارد بالمادتين ٣٦ و ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك بإقامة علامات لتحديدتها على نفقة المرخص له وتحت مسؤوليته .

مادة ٣٨ :

يقوم المرخص له بالبحث خلال الستين يوما التالية لتسليمه الترخيص بإقامة علامات تحديد بها المساحة المرخص له بالبحث فيها كما يلتزم بإقامة علامات تحديد أية مساحة يطلب عنها عقد امتلاك أو ترخيص بالحماية قبل طيها وعليه أن يقدم النموذج الخاص بالتحديد مستوفيا جميع البيانات الصحيحة على النحو الوارد في رقم (٥) بهذا القرار .

مادة ٣٩:

يرفق النموذج تحديد المساحات المطلوب استغلالها أو الحماية فيها بالطلب أما نموذج مساحات البحث وكذلك المساحات المطلوب الترخيص بها لأغراض تشغيل المناجم فتقدم خلال الستين يوما التالية لتسلم الترخيص والإقامة المصلحة باختارها بقرارها بتحديد المساحة بمعرفتها على نفقة المرخص له ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا ويبلغ بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٤٠ :

يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إلى مصلحة المناجم والوقود أن تحدد له المساحة وتقيم له علامات تحديدها على نفقته ويجب أن يقدم الطلب على ورقة دمنة فئة الخمسين مليما ويصحب برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً .

مادة ٤١ :

تقدر المصلحة التكاليف اللازمة للتحديد بما لا يجاوز خمسين جنيهاً مصرياً لكل مساحة يطالب المرخص له تحديدها أو تقرر المصلحة تحديدها بمرفقتها ويطلب المبلغ الذي تقدره قبل الشروع في عملية التحديد بكتاب موسى عليه يعلم الوصول ويحدد به مهلة شهر لا يداع المبلغ المطلوب بصفة أمانه وتسوى التكاليف النهائية في خلال شهر من ورود النموذج التحديد إلى المصلحة وأعمالها له ويرد الباقي للمرخص له .

مادة ٤٢ :

تحدد مساحات البحث والاستغلال والحماية والمساحات المرخص بها لأغراض تشغيل المناجم على الوجه الآتي

(أ) تقام عند كل زاوية من زوايا المساحة المرخص بها علامة من مواد غير قابلة للتفكك أو الانحلال يبينها المرخص له على نفقته ويجب أن تكون تلك العلامات ثابتة وبارتفاع لا يقل عن متر فوق سطح الأرض وبقاعدة مربعة كل ضلع فيها لا يقل عن ربع متر ويجب أن يثبت بأعلى العلامة رقم ونوع الترخيس أو المقدم بشكل واضح ، واضح

(ب) أن تقام على الأضلاع كلها اقتضى الأمر ذلك علامات مساعدة ويشترط

في كل علامه من هذا القبل أن يسهل مشاهدتها من العلامات القريبة منها على نفس الضلع .

مادة ٤٣ :

يجب أن يتضمن أتموزج التحديد البيانات التالية :

(١) أسم المرخص له

(٢) رقم وتاريخ الترخيص أو العقد

(٣) تاريخ بناء العلامات المحددة من مساحات .

(٤) أسم المندوب الذي قام بعملية التحديد ويجب أن يكون مهندسا أو جيولوجيا وأن يبين رقم القيد في نقابته .

(٥) وصف تفصيلي لموقع احدى علامات التحديد وقياس اتجاهها المغناطيسي بالعالم الجغرافية أو نقط المساحة أو الجبال الرئيسية ويجب أن تبين هذه العلامات باللون الأحمر على أتموزج التحديد ويطلق عليها أسم علامة التحديد الرئيسية ويرمز لها بالحرفين (ع . ر)

(٦) رسم تخطيطي للمساحة يبين عليه مواقع لجميع علامات التحديد وكذلك العلامات المساعدة ويرمز لها بالحرفين (ع . م) ويبين على ذلك الرسم البعد بين كل علامتين على ضلع واحد .

(٧) بيان الأحداثيات الصادر بها الترخيص أو العقد والعلامات التي تنطبق على هذه الأحداثيات ويرمز لها بالحرفين (ع . أ) إذالم تكن هي علامة التحديد الرئيسية .

(٨) أمضاء الندوب الذي قام بمعاينة التحديد .

(٩) أمضاء المرخص له .

ويحرر هذا النموذج من نسختين ويلصق على كل منها طابع دفعه فئة الخمسين ملياً .

مادة ٤٤ :

على المرخص له أن يحافظ على علامات التحديد وعلى البيانات المدونة عليها طول مدة سريان العقد أو الترخيص وللمصاحبة أن تكافئ باعادة تحديد المساحة وبناء علاماتها كلها أو بعضها على نفقته كلما وكادت ضرورة لذلك بسبب تهدم تلك العلامات وعدم محافظته عليها أو عند تعديل شكل أو مساحة العقد أو الترخيص عند تحليه عن جزء من المساحة أو إذا أستقطعت الحكومة جزء منها لاحتياجها إليه أو لسقوط حق المرخص له في ذلك الجزء أو اتضح للغير حقوق عليه .

مادة ٤٥ :

يرسل النموذج التحديد إلى مصلحة المناجم والوقود مستوفياً لجميع البيانات الواردة به وإذا لم يكن مستوفياً لجميع البيانات الصحيحة يخطر مقدمة لاستيفاء البيانات أو تصحيحها وذلك خلال شهر من تاريخ أخطاره بذلك فإذا انقضى الشهر ولم يرسل المرخص له البيانات الصحيحة المستوفاة أخطرت المصاحبة بمدم اعتمادها التحديد

مادة ٤٦ :

يخطر المصاحبة المرخص له خلال شهرين من تاريخ ورود النموذج أو من

تاريخ استيفاء إجراءات الترخيص على حسب الأحوال باعتماد الترخيص أو بقرارها
بإجراء عملية الترخيص بمعرفة وعلى نفقة المرخص له وذلك في حالة عدم اعتماد
أنموذج الترخيص ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤٧ :

لمصلحة المناجم والوقود أن ترفض اعتماد أى مساحة أو جزء منها إذا تبين
أن للغير عليها من الحقوق ما يتعارض مع الحقوق التي يطلبها المرخص له
والمصلحة المذكورة أن ترجى الموافقة إذا ما تبين أن المرخص له لم يقدم مواصفات
صحيحة عن المساحة أو أنه أخطأ في وضع علامات تحديدها وللحكومة أيضا أن
ترفض الموافقة على أية مساحة أو جزء منها إذا كانت لازمة للأسباب التي تتعلق بالمصلحة
العامة .

كما أن لمصلحة المناجم والوقود أن تمتنع عن اعتماد أى مساحة أو جزء منها
إذا التضح أنها تشمل أراضي تزرع عادة أو من حين إلى آخر حتى ولو كانت زراعتها
بغير مسوغ قانوني وإنما يكون للمرخص له في هذه الحالة الحق في الحصول على
الموافقة إذا ثبت لمصلحة المناجم والوقود أنه دفع تعويضا للحائزين أو الزراعين لتلك
الأراضي على الوجه الذي تقرره المصالح الحكومية المختصة .

مادة ٤٨ :

في حالة رفض مصلحة المناجم والوقود الموافقة على المساحة كلها للأسباب
السالفة الذكر يصبح الترخيص باطل ويبطل مفعوله ويجب اعادته للمصلحة وعندئذ
يكون للمرخص له الحق في استرداد رسوم الترخيص التي دفعها وفي حالة رفض
الموافقة على جزء من المساحة يبطل مفعول الترخيص فيما يتعلق بهذا الجزء وتعدل
المساحة بقرار من وزير الصناعة .

مادة ٤٩:

يجب أن تكون التقارير الفنية و الرسومات و الخرائط و التحاليل الكيماوية و نحوها التي تقدم عن أعمال البحث أو الاستغلال موقعا عليها من نقايين من ذوى المؤهلات الفنية كما يجب أن تتوافر الكفاية الفنية فيمن يشرف على أعمال البحث أو الاستغلال بما يتناسب مع طبيعة تلك الأعمال

الفصل السادس

أحكام أخرى

مادة ٥٠:

على المرخص له أو من يمثله في المساحة المرخص بها المبادرة إلى تنفيذ التعليمات التي تصدرها المصلحة أو المصالح المختصة الأخرى أو مندوبيها ضمنا لحسن سير العمل أو لتنفيذ القوانين أو اللوائح المقررة .
وتعتبر هذه التعليمات أحكاما متممة لهذه اللوائح .

مادة ٥١:

على مندوب الحكومة أن يصدر كتابة التعليمات لتنفيذ القوانين و اللوائح المقررة أو التي يرى أنها ضرورية لحسن سير العمل وله في الأحوال التي يترتب عليها ضرر أو يتوقع حدوثه أن يصدر كتابة تعليمات و قمية بقصد تفادي وقوع هذا الضرر أو ازالته و على المرخص له أو من يمثله بحسب الأحوال تنفيذ هذه التعليمات فوراً .

و لمندوبي المصلحة كل فيما يخصه حق الدخول في المنطقة المرخص بها ولهم أن

يقوموا بإجراء المسح وعمل الرسومات والاختبارات وغيرها الخاصة بالمساحة الصادر عنها الترخيص ولهم أن يستعملوا آلات وأدوات المستغل والأستعانة بعماله بشرط ألا يكون في ذلك خطر أو تعطيل للعمل ويلزم المرخص له أو من يمثله مساعدتهم في ذلك مساعدة فعلية .

مادة ٥٧ :

للمرخص له في البحث أو الاستغلال الحصول على تراخيص من مصلحة المناجم والوقود بالاتفاق مع المصالح المختصة لأغراض تشغيل المناجم على التفصيل الوارد في المادة ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٩٥٦ ويقدم الطالب للحصول على هذه التراخيص على ورقة تمغة فئة خمسين مليا مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهان .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق الميينة فيما يلي :

(١) أسم طالب الترخيص ولقبه وجنسيته ومحلته المختار .

(٢) رقم الترخيص أو العقد أو الترخيص المراد إصدار الترخيص لتشغيلها وتاريخ صدورهما وتاريخ انتهاء مدة سريانه .

(٣) الغرض الذي يراد القيام به لتشغيل المناجم .

(٤) رسوم وخرائط تفصيلية لبيان الأعمال المراد أنشائها ومواقعها ومواصفاتها .

(٥) المدة التي يرغب الطالب سريان الترخيص المطلوب خلالها .

(٦) موقع الأعمال المطلوب القيام بها بالنسبة لمساحة الترخيص أو العقد .

وكل طلب مستوف للشروط المتقدمة فيؤشر عليه بمجرد وروده للمصلحة
الموظف المختص بما يفيد المراجعة والسير في إجراءات إصدار الترخيص بعد الاتفاق
مع المصالح المختصة

مادة ٥٣ :

تعد مصلحة المناجم والوقود الترخيص على الأنواع الخاص بذلك مصحوبا
بنسخة من مواصفات وخرائط الأعمال المراد أنشاؤها وذلك عند الاقتضاء
ويسلم الترخيص إلى صاحب الشأن بعد اعتماد أو يرسل بطريق البريد الموصى
عليه .

مادة ٥٤ :

يجوز تحديد الترخيص طول مدة صريان التراخيص أو العقود الصادر الترخيص
لتشغيلها .

مادة ٥٥ :

إذا كانت الأعمال المراد أنشاؤها لأغراض تشغيل المناجم ذات مواصفات خاصة
يجب مراعاتها عند التنفيذ فيلزم المرخص له باعداد تلك المواصفات والحصول على
موافقة الجهات المختصة عليها قبل إصدار الترخيص وذلك في الحالات التي ترى فيها
مصلحة إخراج والوفود ضرورة لذلك وترفق هذه المواصفات بالتراخيص وتعتبر
جزءا متبنا لها يلتزم المرخص له بتنفيذها .

أما إذا كانت الأعمال التي يراد إقامتها أو إنشاؤها مما يقتضى الحصول
على تراخيص بها تصدرها مصالح أخرى فيلتزم المرخص له بالحصول على هذه
التراخيص مقدما وأن يرفقها بالأوراق المنصوص عليها في المادة (٦١) من
هذه اللائحة .

مادة ٥٦ :

تلغى التراخيص الصادرة لأغراض تشغيل المناجم بانتهاء مدة التراخيص أو العقود الصادرة لتشغيلها أو بالغائها لأي سبب كان وفي هذه الحالة يعطى المرخص له مهلة مساوية للمهلة المرخص بها في التراخيص أو العقود على حسب الأحوال لتسليم المساحة خالية وبانقضاء هذه المهلة يصبح جميع ما في المساحة ملكاً للحكومة بدون المطالبة بأي تعويض .

على أنه يجوز للمرخص له طلب استمرار سريان الترخيص للأغراض تشغيل تراخيص أو عقود أخرى قائمة صادرة له غير تلك التي صدر الترخيص بالاستناد إليها على أن يقدم الطلب مصحوباً برسم النظر قبل تاريخ انتهاء مدة الترخيص المراد استمرارها بستة أشهر وفي هذه الحالة تؤشر مصلحة المناجم والوقود باستمرار سريان هذا التراخيص بالاستناد إلى التراخيص أو العقود المطلوب تشغيلها .

مادة ٥٧ :

على المرخص له أن يحصل على موافقة مصلحة المناجم والوقود على أي تغيير يراد إدخاله على المنشآت المرخص بها قبل إجراء هذا التعديل وأن يبين هذا التعديل بالرسم كلما طلب منه ذلك .

مادة ٥٨ :

لمصلحة المناجم والوقود في كل وقت أن تستبدل من المساحة المرخص فيها أي جزء يتضح أن للغير حقوقاً عليه أو أنه مما يحتاج إليه للمنفعة العامة دون أن يكون للمرخص له الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

مادة ٥٩ :

الحكومة غير ملزمة بإنشاء سكك أو طرق مواصلات أخرى لفائدة المرخص

له ولا أن تحافظ على أو تقوم بعمل الاصلاحات اللازمة للسكك أو طرق المواصلات الموجودة أو التي توجد ويلتزم المرخص له بالاهدم الطرق التي توجد بالمساحات أو بالأراضي المجاورة أو ما يستجد مستقبلا ولا يجوز له أن يعمل أو يتسبب في عمل من شأنه تعويق المرور فيها بأي حال من الأحوال حتى ولو كان هو الذي قام بنفقة إنشائها أو اصلاحها ولا يجوز منع الغير من المرور في الأجزاء التي ينتهي منها التشغيل في المساحة المرخص له فيها

مادة ٦٠ :

تقوم مصلحة المناجم والرقود بحصر المنشآت والمباني وغيرها التي تؤول ملكتها للحكومة وتقدير قيمتها وتحديد طريقة التصرف فيها بما يتفق ومصالح المساحة الموجودة بها .

ولها أن تستعين بالمصالح الحكومية الأخرى في حصر وتقدير قيمة تلك المنشآت والمباني لإدارات ضرورة لذلك .

مادة ٦١ :

يلتزم المرخص له بردم الحفر وتمهيد الأراضي وذلك عند انتهاء مدة الترخيص أو المقد أو الغائه لأي سبب كلما طلبت اليه المصلحة ذلك وفي خلال المهلة التي تحددها المصلحة لهذا المرض والا قامت المصلحة بهذه الأعمال على نفقته الخاصة .

مادة ٦٢ :

يمتبر المرخص له مسئولاً عن كل ضرر يترتب على استعماله للمفرقات في أعمال المناجم والمهاجر مخالفاً بذلك القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بنقل وتخزين واستعمال وحيازة المفرقات ويتحمل التعويض عن ذلك وعابه تنفيذ

جميع التعليمات المكتوبة التي تصدرها مصلحة المناجم والوقود أو مندوبيها أو المصالح الأخرى المختصة في هذا الشأن .

ويلتزم المرخص له أن يرسل شهريا بطريق البريد الموصى عليه كشفا إلى مصلحة المناجم والوقود بمقدار الموجود بمخازنه والمصرف فعلا خلال الشهر من المفرقات كمية ونوعا .

مادة ٦٣ :

يلتزم المرخص له باخطار مصلحة المناجم والوقود فوراً عن كل الحوادث التي تقع لعماله أو لغيرهم بسبب التشغيل مع ذكر جميع البيانات المتعلقة بكل الحوادث علاوة على قيامه باخطار المصالح ذات الشأن طبقاً للقوانين ولوائح وتعليمات مصلحة العمل كما يلتزم بأن يرسل شهريا تقريراً طيباً عن الإصابات بالأمراض المختلفة التي تقع بين عماله أو مستخدميه في مساحات الترخيص أو العقد .

مادة ٦٤ :

يلتزم المرخص له بحسب سجلات العمال والمستخدمين حسبما تقضى به قوانين ولوائح وتعليمات مصلحة العمل والمصالح المختصة وعليه إخطار كل من مصلحة المناجم والوقود ومصلحة الشركات بطريق البريد الموصى عليه بكشوف شهرية تبين عدد العمال والمستخدمين وجنسياتهم ومقدار ما يتقاضونه من أجور ومرتبات في كل مساحة موخض فيها على حده .

الفصل السابع

التأمينات

مادة ٦٥ :

تحصل مصلحة المناجم والوقود تأميناً نقدياً من أصحاب التراخيص والوقود الصادرة بشأنها المواد المعدنية لضمان تنفيذ شروط هذه التراخيص أو القيام بالتزامات التشغيل بها وذلك بما يوازي الايجار السنوي عن تلك التراخيص أو المقود .

مادة ٦٦ :

على المرخص له أو الصادر له العقد أن يودع مقدماً قيمة التأمين المقررة على أن يتم الايداع في موعد لا يجاوز شهراً من تاريخ إخطار المصلحة له بذلك بالبريد الموصى عليه فإذا لم يتم الايداع خلال المدة المحددة يحفظ الطلب ويؤثر عليه الموظف المختص بذلك .

مادة ٦٧ :

على صاحب الشأن استكمال قيمة التأمين خلال مدة سريان الترخيص أو العقد كما طليت إليه ذلك مصلحة المناجم والوقود بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك خلال المهلة التي تحددها المصاحبة وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز المهلة اسبوعين من تاريخ الإخطار والافتحص طبقاً لأحكام المادة ٣٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

لا ترد قيمة التأمين ما لم تتم التسوية النهائية بين الحكومة وصاحب الشأن عن جميع الالتزامات وغيرها من الاشتراطات ويكون الاسترداد بطلب يقدم لهذا الغرض من صاحب الشأن لمصلحة المناجم والوقود علي ورقة دمغة فئة الخمسين مليما ويجب أن يصحب الطلب بالترخيص أو العقد المراد استرداد التأمين الخاص به وكذلك إيصال دفع ذلك التأمين أو الأقرار بفقده

الباب الثاني

القواعد الخاصة بالمهاجر

طلبات الترخيص باستغلال أى مادة من مواد المهاجر من أرض مملوكة للحكومة يقدم من ذوى الشأن إلى مصلحة المناجم والوقود وأفروعها بالأقاليم (كل فى فى دائرة اختصاصه) على عرض حال دمغة فئة خمسين مصليما مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهان . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته .

(ب) عنوانه ومحلته المختار بالجمهورية وإذا كانت شركة يذكر فى الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ح) اسم الجبل ونوع مادة المهاجر المطلوب استغلالها .

(د) مدة عقد الاستغلال المطلوب .

وتقوم المصلحة أو تفاتيستها بالأقاليم بالتحقق من شخصية طالبي التراخيص .

مادة ٧٠ :

طلبات الترخيص باستغلال أى مادة من مواد المهاجر من أى أرض مملوكة للافراد أو الهيئات أو الشركات ومايشابهها (مملوكة لغير الحكومة) : تقدم من ذوى الشأن إلى مصلحة المناجم والوقود أو فروعها بالإقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرضحال دمنة فئة خمسين مليما مصحوبا برسمالنظر المقررة وقدره جنيهان . ويجب أن يشتمل الطالب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وإذا كانت شركة فيذكر فى الطاب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ب) عنوانه ومحل الاختار بالجمهورية .

(ج) أرقام القطع والأحواض واسم الناحية والمديرية التى تقع فيها الأرض المطلوب استغلال مواد مهاجر منها .

(د) خريطة مساحية مبينا عليها موقع الأرض المطلوب استغلالها وموقعاعليها من مهندس تقابى .

(هـ) مستندات الملكية .

مادة ٧١ :

طلبات الترخيص بأراضى حكومية لإقامة منشآت أو سكك خديدأو ديكوفيل أو خطوط هوائية أو غيرها .

يقدم الطالب من ذوى الشأن إلى مصلحة المناجم والوقود أو فروعها بالإقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرضحال دمنة فئة خمسين مليما مصحوبا برسمالنظر المقرر وقدره جنيهان ويجب أن يشتمل الطالب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وإذا كانت شركة فيذكر في الطلب تاريخ ووقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ب) عنوانه ومحلله المختار .

ولا يجوز الترخيص بإقامة أى منشأة أو سكة حديد أو غيرها إلا للمرخص إليهم بمحاجر .

ويشترط أن يكون الترخيص بإقامة المنشأة أو غيرها فى نفس الجبل الموجود به المحجر المرخص به للطالب مع ذكر رقم المحجر الذى تتبعه المنشأة .

ويجب مراعاة توحيد مدة عقد المنشأة أو غيرها مع مدة عقد المحجر المرخص به ويجوز فى جميع الحالات السابقة لمصلحة المناجم والوقود تسليف الطالب بتقديم الخرائط المساحية اللازمة مبينا عليها المنشأة أو خطوط السكة الحديد أو الهوائية أو غيرها المطلوب الترخيص بها موقعة عليها من مهندس تقابى . وفى حالة عدم تنفيذ ما يتطلبه المصلحة فى خلال المهلة التى تحددها لذلك يحفظ طلبه نهائيا .

ولا يقبل أى طلب يقدم لمصلحة المناجم والوقود أو فروعها مالم يكن مصحوبا برسم النظر المقرر . ويعفى من رسم النظر المقرر الطلبات التى تقدم عن الفواخير والطلبات الخاصة باسترداد التأمين أو النزول عن العقد أو الترخيص لمصلحة المناجم والوقود .

مادة ٧٢ :

(أ) تمسك سجلات بمصلحة المناجم والوقود وفروعها بالأقاليم يقيد بها الطلبات الخاصة بالمحاجر بشرط أن تكون مستوفية للشروط ويكون القيد بحسب تاريخ الورد وساعته :

ويجب أن يقدم طالب الترخيص إلى تفتيش المحاجر المختص الذى يتبعه المحجر

المطلوب وفي حالة ما إذا قدم الطالب مستوفيا للشروط إلى تفتيش غير مختص فيحول إلى التفتيش المختص ويقيد بسجلاته حسب ساعة وتاريخ وروده إليه .

(ب) يقوم التفتيش المختص خلال أسبوعين على الأكثر بأخطار الطالب عن الموعد الذي يحدده للمعاينة والرسم وذلك بكتاب موصى عليه وفي حالة تخلفه عن الحضور في الميعاد والمكان المحدد يحفظ طلبه نهائيا إلا في حالة إعتذار الطالب ووصول هذا الإعتذار المصلحة قبل الموعد المحدد بأربع وعشرين ساعة على الأقل وفي هذه الحالة يحدد له موعد آخر مع اعتبار أقدمية طلبه من تاريخ إعتذاره .

ولا يجوز الإعتذار أكثر من مرة واحدة وإلا يحفظ طلبه نهائيا .

(ج) يرسل تفتيش المحاجر المختص إلى المصلحة تقريره الفني والرسم مستوفيا ومبيناً عليه كمتور الجبل ومرصودا من نقط ثابتة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رسم الحجر .

(د) مراجعة الطلاب فنيا وثبوت صلاحيته يقيد للعرض على لجنة تحديد إيجارات المحاجر لتقدير الإيجار المناسب .

(هـ) تجتمع لجنة تحديد إيجارات المحاجر مرة في الشهر على الأقل بناء على دعوة من رئيسها .

(و) تخطر التفتيش بقرارات اللجنة كل فيما يخصه خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة لإتمام الإجراءات وذلك بأخطار الطالب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضمون قرار اللجنة ومطالبته بأداء الرسوم والتأمينات والأقساط حسب قرار اللجنة في مدة ١٥ يوماً من تاريخ المطالبة ، وفي حالة السداد في خلال هذه المهلة يقوم التفتيش بتسليم الحجر إلى الطالب بعد التوقيع منه على عقد الاستغلال والرسومات الملحقه به وقت التسليم وإرسالها للمصلحة للاعتماد من الوزير أو من ينوب عنه وفي حالة عدم السداد في الموعد المحدد يحفظ طلبه نهائيا بدون أخطار

وبدون أن يكون للطالب، أى حق في الاعتراض .

مادة ٧٣ :

إذا تبين لمهندس المصلحة أن هناك مانعا يحول دون الترخيص بالحجر الذى يرشد عنه الطالب فعليه أن يبين الأسباب التى تحول دون رسم الحجر وإثبات ذلك فى محضر إثبات حالة ويطلب من الطالب فورا اختيار موقع آخر لرسم الحجر فإذا امتنع لأى سبب فعلى المهندس إثبات ذلك : وفى هذه الحالة للمصلحة الحق فى حفظ طلبه نهائيا .

مادة ٧٤ :

يتعين على طالب تجديد عقد الاستغلال أن يقدم طلبه على ورقة دمنة فثمة خمسين مليما مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهان وذلك قبل انقضاء العقد بشهرين إذا كان العقد لمدة سنة أو ستة أشهر إذا كان العقد طويل الأجل ويرفق به صورة العقد الخاصة به وكل أوراق أخرى تطلبها منه المصلحة .

مادة ٧٥ :

إذا وافقت المصلحة على تجديد عقد الاستغلال فيخطر الطالب بتسديد الرسم فى خلال ١٥ يوما من تاريخ أخطاره بكتاب موصى أعليه بمعلم وصول بشرط ألا يتجاوز تلك المدة بقية مدة العقد السارية .

مادة ٧٦ :

إذا انقضت مدة عقد الإستغلال ولم تجدد ووجدت مستخرجات بالحجر آلت ملكيتها للحكومة إلا إذا كان المرخص له قد تقدم بطلب مصحوب برسم النظر المقرر خلال ١٥ يوما سابقة على تاريخ انتهاء العقد لحفظ حقه فى نقل هذه

المستخرجات وفي هذه الحالة يؤذن له بفعلها بمد سداد ضئف الاتاوة المقررة عن تلك المواد خلال مدة تحددها له المصلحة .

مادة ٧٧ :

يلزم المرخص له بمسك الدفاتر المنصوص عليها في قانون التجارة وأن يكون لديه بمحلله المختار سجلات نظامية للحسابات شاملة لجميع التفاصيل التي تتطلبها مصلحة الشركات أو الضرائب فيما يختص بقيد الكميات المستخرجة ونوعها وأولاً وأول وكذلك المفرقات كما يجب أن يقوم المرخص له بأخطار مصلحة المناجم والوقود ومصلحة الشركات بكشوف شهرية مبينا بها كميات ونوع المستخرجات .

وللمصلحة دائماً الحق في إلغاء العقد إذا أخل المرخص له بقواعد هذه المواد أو تبين للمصلحة أن البيانات المقدمة منه غير صحيحة .

مادة ٧٨ :

إذا خالف المرخص له شروط التشغيل اثناء مدة سريان العقد فيخطر المرخص له لازل هذه المخالفة في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ أخطاره وإلا فيلغى العقد ويصادر تأمين ضمان تنفيذ شروط التشغيل لجانب الحكومة بدون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قانونية .

مادة ٧٩ :

يجوز للمصلحة استبدال الحجر بناء على طلب يقدم من المرخص له على عرض حال دمنه فئة خمسين مليماً مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره أربعة جنيهات بعد انقضاء ستة شهور من الترخيص أو التجديد . وإذا وجدت المصلحة مبررات فنية وأسباب تعوق استمرار الحجر رخصت بالاستبدال للمدة الباقية من

العقد ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط في السنة بشرط أن يقوم المرخص له بأداء كل ما هو مستحق عليه من أتاوات عن المواد التي استخرجها من الحجر وجميع الالتزامات الواجبة قبل تسليمه الاستبدال مع استلام الحجر المستبدل من المرخص له .

مادة ٨٠ :

لا يمتطى عقد الاستغلال أى حق للمرخص له باستخراج مواد محاجر غير منصوص عليها بالعقد أو استخراج أى معدن أو أية مادة أخرى مما قد يثمر عليه أثناء التشغيل إلا إذا كان العقد لاستغلال الرمال ويتضح عند التشغيل اختلاط مادة الزلط ففي هذه الحالة يجوز للمرخص له استغلال هذا الزلط وذلك بشرط أخطار مصلحة المناجم والوقود بكتاب موصى عليه مصحوبا برسم النظر المقرر وموافقتها على ذلك قبل الاستغلال ويلزم المستغل في هذه الحالة بدفع الأتاوة المستحقة عن هذا الزلط وللمصلحة في هذه الحالة أن تحصل منه تأمينا إضافيا بالنسبة للاتاوة مساويا لنصف تأمين الأتاوة المسددة عن هذا الحجر .

مادة ٨١ :

ليست الحكومة ملزمة بإنشاء سكك أو أية طرق مواصلات كما أنها غير ملزمة بصيانة السكك أو الطرق التي يتصادف وجودها قبل الترخيص أو التي تنشأ في المستقبل مع اعتبار هذه الطرق أو السكك من أملاك المصلحة حتى ولو قام المرخص لهم بإنشائها على نفقتهم الخاصة ولا يحق بتاتا منع المرور بها أو استعمال هذه الطرق أو السكك للغير وتكون حقا مكتسبا للجميع بدون أى اعتراض .

مادة ٨٢ :

يتمهد المستغل بأن يقوم باستغلال الحجر طبقا لشروط التشغيل التالية وطبقا لاية

شروط أخرى تصدرها المصلحة في المستقبل . وتعتبر كافة الشروط المذكورة جزءاً متعمماً ومكملاً للعقد الصادر إليه طالما هي نافذة وتلك الشروط هي :

(أ) يجب البدء في التشغيل من الواجهة الميمنة بالمقد والرسم وعلى المستقل أن يقوم باستخراج المواد المتعاقدة عليها فقط حتى يصل لأرضية الحجر التي لا ينتظر وجود تلك المواد تحتها بشرط يكون التشغيل مرتفعاً عن أعلى منسوب المياه الأرضية بخمسين سنتيمتر على الأقل ويجب أن يكون التشغيل بطريقة أصولية بحيث يجعل واجهته تتقدم تقدماً معتظماً مع الامتناع عن حفر مغارات أو فجوات في واجهة الحجر أثناء التشغيل مما يعتبره المصلحة خطراً على حياة العمال وإذا وجدت طبقة معلقة بواجهة الحجر فيكون التشغيل على شكل مدرجات تتناسب مع الحالة وتحول دون إيجاد فجوات أو حفائر ينتج منها سقوط الجروف أو تعرض العمال للخطر بأية حال من الأحوال .

(ب) يجب إزالة الأتربة والانقاض الناتجة من عملية كشف الحجر أو الناتجة من عملية التشغيل بالحجر على مسافة تبعد ستة أمتار على الأقل من الجزء الذي يمتد به التشغيل فيه بأسفل الحجر ولا يجوز القاء هذه الأتربة والانقاض على جانبي الحجر بل يجب القاؤها بطريقة منتظمة وتناسب تام على الأرض التي انتهت مادة المحاجر منها - هذا ما لم يتم الاتفاق على طريقة أخرى .

(ج) إذا كانت الطبقات الصالحة للعمل توجد على منسوب أعلى من منسوب أرضية الحجر أي إذا كان يفصل بين هذه الطبقات الصالحة للعمل وبين منسوب أرضية الحجر طبقات لا تصلح للعمل فيمكن القاء الانقاض أو الأتربة الناتجة من التشغيل بطريقة منتظمة وتناسب تام على الأرض التي انتهى التشغيل فيها . هذا ما لم تصدر له المصلحة تعليمات أخرى بهذا الشأن .

(د) يجب أن تعمل ممرات بين الانقاص الناتجة من عمليات التشغيل عرض كل منها خمسة أمتار من أسفل محازة منسوب أرضية الحجر وتكون الممرات المذكورة على أبعاد متناسبة .

(ه) لا يجوز للمستغل أن يهدم طرق المعاجر سواء ما كان موجودا منها في محجره أو في المحاجر المجاورة ولا يجوز له أيضا أن يلقي فيها أتربة لمنع المرور منها ولا يمنع الغير من استعمالها حتى ولو كان هو الذي قام بنفقة اصلاحها ولا يجوز له منع الغير من المرور في الأجزاء التي انتهى منها التشغيل في المحجر المرخص له في استقلاله وانتهت مادة المحاجر منها .

(و) يجب رفع المياه الموجودة بالمحجر مسا ينتج من عمليات التشغيل كما يجب أيضاً سد الفتححات التي تتمرب منها المياه بالأسمنت .

(ز) يجب أن يبدأ المستغل العمل في المحجر في ظرف شهر واحد على الأكثر من تاريخ التسليم إليه ولا يجوز أن يوقف العمل مدة تزيد عن ٥٠ يوما من غير الحصول مقدما على إذن كتابي بذلك من المصلحة .

(ح) يجب أن يقوم المستغل بمجرد رسم المحجر له ببناء علامات ثابتة متينة بمونة الأسمنت على أن يكون حجم كل علامة ٥٠ × ٥٠ سم تحت سطح الأرض ونصف متر فوقها ويجب على المستغل أن يحافظ على هذه العلامات في مواقعها طول مدة العقد وأن يعيد بناءها كلما تهدمت وفي حالة تهدم العلامات وضياع مواقعها يقوم مهندس المصلحة بتعيين أماكنها وألزام المرخص له بإعادة بنائها على مصاريفه الخاصة بهد سداد مبلغ جنيفين رسم نظر المعاينة .

(ط) يجب ألا يشتغل المستغل خارج حدود المحجر المصرح له بأي حال من الأحوال .

(ي) يجب ألا يتعمل خط الديكوفيل لتقل مستخرجات أي محجر أو إقامة أبنية أو أكشاك قبل الحصول على موافقة مصلحة المناجم والوقود كتابة .

(ك) إذا كان العمل في المحجر يستدعى التشغيل تحت سطح الأرض كما هو الحال بمحاجر الطفلة بجبل أبو الريش قبلي بمديرية أسوان ومحاجر البلاط بجبل

المصرة بضواحي القاهرة فيجب عمل الاحتياطات اللازمة لترك أعمدة بدون تشغيل بمقامات مناسبة تتحمل الثقل عليها قبل التشغيل على أبعاد مناسبة أيضاً بحيث تمنع سقوط السرايب المختلفة من التشغيل أو عمل الأصلية الخشبية المناسبة طبقاً للاسول الفنية كما يجب عمل فتحات مناسبة للتهوية .

كل مخالفة لاي حكم من أحكام هذه المادة يخول للمصلحة الحق في إلغاء عقد الاستغلال والعقود الملحقة به .

مادة ٨٣ :

يتعهد المستغل أن يحظر المصلحة عن كل ما يعثر عليه من الآثار أو المباني القديمة أو المصنوعات الفنية سواء كانت أثرية أم غير أثرية داخل حدود المحجر المتعاقد عليه وذلك بعد العثور عليها مباشرة ولا يعطيه اكتشاف هذه الأشياء حق المطالبة بحجز بعض مفرها لنفسه أو المطالبة بمكافأة عنها .

ويمكن الترخيص للمستغل باستمرار التشغيل بالمحجر بعد العثور على الآثار أو المباني القديمة أو المصنوعات الفنية السالفة الذكر إذا وافقت مصلحة الآثار أو لجنة حفظ الآثار العربية (لكل منهما فيما يخصه) على أن يدفع المستغل أجره كله أو بعضه من تعينهم أي من المصلحتين لمراقبة التشغيل .

أما إذا رفضت مصلحة الآثار أو لجنة الآثار العربية الترخيص باستمرار التشغيل بالمحجر بعد اكتشاف الآثار أو المباني القديمة أو المصنوعات الفنية المشار إليها سابقاً فيوقف التشغيل فيه فوراً وينتهي العقد الصادر له عن المحجر ويجوز للمصلحة الترخيص بمحجر آخر بنفس الجبل عن المدة الباقية لعقد الإيجار لإستغلال نفس المادة أو رد باقي رسوم الإيجار عن المدة الباقية من العقد بعد استيفاء جميع مستحقات الحكومة مع إعفائه من رسم النظر في هذه الحالة .

مادة ٨٤:

المستغل مسئول وحده بصفة عامة أمام الغير عن كل ضرر ينتج من أعماله وعليه أن يدفع عن الحكومة كافة التعويضات التي قد تنتج من القضايا أو المطالبات أو الاجراءات التي يتخذها الغير ضدها بهذا الخصوص .

مادة ٨٥:

لا يجوز التنازل عن عقد الاستغلال أو إشراك الغير فيه إلا بعد موافقة الوزير أو من ينيبه على ذلك كتابة مقدما وبشرط أن يكون طالب التنازل أو الاشتراك قد قدم طلبه على ورقة دمغة مشفوعا برسم النظر القانوني ويجب أن يتم التصديق أمام الجهات المختصة بذلك على كافة إمضاءات الطرفين في كل طلب من هذا القبيل وأن يبين صراحة في الطلب أنه يشمل المحجر وجميع ملحقاته أن وجدت وقيمة التأمين السابق ايداعها عنها جميعها على أن ينص في التنازل تضامن من الطرفين تضامنا شاملا عن جميع مستحقات المصلحة قبل التنازل لغاية تاريخ قبول التنازل .

وفي حالة قبول المصلحة طلب التنازل أو الاشتراك فتقوم باثبات ذلك على كل من نسختي العقد وملحقاته .

مادة ٨٦:

المصلحة الحق في إلغاء العقد إذا احتاجت الحكومة للأرض أو لجزء منها للمنافع العامة وفي هذه الحالة يتعين على المستغل أن يوقف التشغيل في المحجر فوراً وله أن يسترد القيمة التجارية عن المدة الباقية من العقد بعد خصم جميع المستحقات للمصلحة قبله .

مادة ٨٧:

في حالة المناطق الواسعة المساحة كما هو الحال في مناطق الجبس والرمال والزلط

والطفلة ونحوها يكون للحكومة الحق في أى وقت أن تستبعد من المنطقة أى جزء يتضح أن للغير حقوقا عليه أو أنه مما تحتاج إليه الحكومة لأعمالها الخاصة أو للمنافع العامة أو للاغراض العسكرية دون أن يكون للمستغل أى حق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

مادة ٨٨ :

يقوم المستغل بأخطار المصلحة في الحال عن كل الحوادث التي تقع لعماله أو لآخرين من جراء تشغيله في المحجر وعليه أن بسطها كافة البيانات المتعلقة لكل حادثة .

مادة ٨٩ :

في حالة الأذن للمرخص له باستعمال الألغام في التشغيل يكون المرخص له مسؤولا وحده عما يفتج من الاضرار التي قد تقع وعليه أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع أية حوادث من جراء التشغيل متبعا بالتعليمات الصادرة في هذا الشأن والخاصة بنقل وتخزين واستعمال مفرقات مع وجوب مراعاة التعليمات الآتية عند استعمال الألغام في أعمال التحجير :

(أ) أن تطلق الألغام في الأوقات المبينة بعد من الساعة السابعة إلى الساعة الثامنة أو من الساعة الثالثة مساء إلى الساعة الرابعة مساء .

(ب) أن يقوم بالتنبيه اللازم قبل اطلاق أى لغم وذلك بواسطة استعمال نفير ذى صوت عال وأن يكلف عاملان من عماله يحمل كل منهما راية حمراء لمنع الجمهور من المرور بالقرب من المحجر وعلى مسافة لا تقل عن ٢٥٠ مترا من مكان اللغم .

(ج) ألا يطلق الألغام إلا في الجبل الأصم نفسه .

وللمصلحة دائما الحق في إلغاء الترخيص باستعمال اللغم في أى وقت تراه دون أن يكون للمستغل الحق في المطالبة بأى تعويض .

مادة ٩٠ :

يقوم مستغلو مادة المحاجر التي تستخلص من مواد أخرى بأن يردم الحفر التي تنتج من التشغيل في المحجر وأن يمهّد الأرض أولاً بأول بالمطابقة لشروط هذه اللائحة بحيث يكون مفسوب الأرض بعد التشغيل بمستوى الأرض المجاورة . وإذا ظهر النشع في المحجر في أى وقت وامتنع المستغل عن ردمه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ أخطاره بذلك بإفادة مسجلة تقوم المصلحة بإلغاء العقد ومصادرة التأمينات الخاصة بالتشغيل وتقوم الحكومة بردم النشع على حساب المستغل وتخصم تكاليف الردم من التأمين النسبي المودع منه وإذا لم يكف ترجع عليه المصلحة بما يتبقى عليه .

مادة ٩١ :

يلزم المستغل لأى محجر بالمناطق التي تحددها مصلحة الآثار المصرية بدفع أجرة الحفر أو جزء منها حسب ما تطلبه مصلحة الآثار وعليه تنفيذ جميع الشروط التي تقرها مصلحة الآثار بهذه المناطق .

مادة ٩٢ :

يلتزم المستغل بأن يشون مستخرجات محجره داخل حدود محجره أو داخل حوش تشوين مرخص له به من المصلحة وإذا شون شيئاً من هذه المستخرجات على أرض حكومية بدون ترخيص من المصلحة فيكون للمصلحة الحق في إلغاء عقده بدون أى معارضة أو المطالبة بأى تعويض من أى نوع كان مع مصادرة المشونات .

مادة ٩٣ :

إذا ارتكب المستغل مخالفة بأى حكم من أحكام هذه اللائحة أو تأخر عن دفع

ما يستحق عليه فيكون للوزير أو من ينييه حق إلغاء عقده وبدن حاجة إلى إجراءات قضائية أو غيرها مع حفظ حق المصلحة في الحقوق الأخرى قبل المستغل ويكون إثبات المخالفات دائما بمقتضى محضر إدارى يحرره أحد الموظفين الفنيين بالمصلحة أو بوقعه المستغل أو رئيس العمل في المحجر فإن امتنع فيكفى إثبات الامتناع من شاهدين يوقعان المحضر ولا يكون للمستغل الحق في الطعن في كل أو بعض ما هو وارد في ذلك المحضر بأى وجه من الوجوه وعلى المستغل أن يوقف التشغيل بالمحجر فوراً وأن يقوم بأخلائه أثر أخطاره بقرار الإلغاء وبكتاب موصى عليه وبغير حاجة لمنسوب المصلحة بطريقة سليمة وأن امتنع تقوم المصلحة بوقف العمل واستلام المحجر بواسطة رجالها ومعاونة جهة الإدارة إذا استدعى الحال ذلك .

مادة ٩٤ :

تحصل مصلحة المناجم والوقود من الأراضي الحكومية خارج المنطقة المرخص بها والتي تخصص لإقامة منشآت كما لقمائن وأحواش التشوين والمظلات والمباني وخطوط السكة الحديد بأنواعها والخطوط الكهربائية والهوائية وأنابيب المياه والهواء المضغوط وغيرها إيجارا مقدما وسنويا بالقرارات المقررة في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٩٥ :

لا يجوز استخدام شيء من الأراضي المؤجرة إلا للأغراض التي أقرت من أجلها فقط إلا إذا وافقت المصلحة على ذلك بناء عن طلب يقدم للمصلحة من المرخص له مصحوبا برسم النظر المقرر .

مادة ٩٦ :

إذا كانت قطعة الأرض المطلوب استئجارها واقعة داخل أملاك حكومية تابعة

لمصلحة أخرى فعلى المرخص له التقدم للمصلحة المختصة للحصول على الترخيص اللازم
بمد سداد الرسوم والتأمينات التي تتطلبها وتنفيذ جميع اشتراطاتها .

مادة ٩٧ :

عند معاينة قطعة أرض مطلوب استئجارها لإقامة قمينة جبر أو جيس أو طوب
أو ماشابهها يجب ملاحظه أن يكون بعدها عن المساكن لا يقل عن ٥٠٠ متر وألا تزيد
مساحة المنشأة وملحقاتها على ١٠٠٠ متر مربع مع مراعاة موقع الأرض المطلوب
إقامة المنشأة عليها بالنسبة لقرب الموقع من العمران وعدد التراخيص بهذه الجهة .

مادة ٩٨ :

إذا قلت المسافة بين المساكن وموقع القمينة المطلوبة عن ٥٠٠ متر وإذا كانت
القمينة واقعة داخل الزمام فيجب في الحالتين أن ترسل المصلحة إلى مفتش الصحة
المختص خريطة تبين موقع القمينة لبدء رأيه مقدما قبل التصريح بأقامتها .

مادة ٩٩ :

إذا لم توافق المصلحة على موقع القمينة تخطر المصلحة الطالب بالبريد المسجل
محافظة طلبه نهائيا .

مادة ١٠٠ :

إذا لم يكن لدى المصلحة أو لدى أى جهة حكومية أخرى اعتراض على إقامة
تلك القمينة فتصدر المصلحة إلى الطالب عقد الإيجار عن قطعة الأرض اللازمة للقمينة
المذكورة بمد أن يسدد للمصلحة الإيجار السنوي والتأمينات بالكامل مقدما وفقا
لأحكام القانون وهذه اللائحة وإذا لم يسدد هذه المبالغ للحكومة في خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ المطالبة فيحفظ طلبه ويسقط حقه في كل مبلغ يكون قد دفعه

للمصلحة قبل ذلك ويعتبر ابتداء العقد اعتباراً من تاريخ تسليم الموقع .

مادة ١٠١ :

إذا تقدم أكثر من طالب واحد لاستئجار نفس قطعة أرض واحدة فتتولى
المصلحة بنفسها تقسيم تلك القطعة بين طالبيها بالنسبة التي تراها ورأيها في ذلك قطعي
ولها أن تستبعد أي طلب لا ترى ضرورة إلى النظر فيه .

مادة ١٠٢ :

إذا أُلغى عقد استغلال محجر ما بسبب انتهاء مدته بسبب مخالفة أثناء تشغيله فتقوم
المصلحة أيضاً وفي نفس الوقت بالغاء كافة عقود إيجار الأراضي وغيرها المتعلقة بهذا
المحجر (العقود التبعية عامة) .

مادة ١٠٣ :

يسقط حق المستأجر مترداد قيمة التأمين المودع منه تحت يد المصلحة عن
قطعة الأرض المؤجرة إليه إذا ما ارتكب أية مخالفة لشروط استخدام تلك الأرض
وترتب على مخالفته هذه أن قررت المصلحة إلغاء عقد إيجار تلك الأرض .

مادة ١٠٤ :

إذا قررت المصلحة عدم تجديد عقد الأرض بسبب عدم تجديد عقد استغلال
المحجر أو لأي سبب آخر يرجع الحكم فيه للمصلحة وحدها فترسل المصلحة للمستأجر
أخطار الإخلاء تلك القطعة خلال مدة تحددها له المصلحة لا تتجاوز مدة العقد بأي
حال من الأحوال والا يصادر التأمين المودع عنها .

مادة ١٠٥ :

إذا انتهى مفعول عقد إيجار أرض منشأة لانقضاء مدته وعدم تجديده أو أُلغى

فذلك العقد لسبب ما فيجب على المستأجر أن يسلم قطعة الأرض خالية إلى المصلحة من كل الأبنية والمهمات ونحوها المقام عليها أو الموجودة فيها في اليوم التالي من تاريخ انتهاء تقرير إلغاء العقد وكل ما قد يوجد على الأرض من عقارات اعتباراً من ذلك التاريخ يصبح ملكاً خالصاً للحكومة دون أن تلزم بدفع أى مقابل أو تعويض عنه ويقوم مندوب المصلحة بتحرير محضر عن حالة الأرض وما عليها من عقارات ومنقولات وآلات وقيمتها التقديرية إلى غير ذلك من التفاصيل الضرورية حسب مقتضيات كل حالة مع مصادرة التأمين المدفوع عن تلك الأرض إذا لم يقم مستأجرها باخلاؤها قبل نهاية العقد .

مادة ١٠٦ .

إذا آلت إلى مصلحة حسب أحكام هذه اللائحة ملكية أى منشأة أو سكك حديد ديكوفيل . . . الخ وطلب استئجارها بعدئذ شخص أو أكثر ممن يشتغلون بالتعجير تتبع القواعد التالية بشرط تقديم الطلب على ورقة دمنة فئة خمسين ملياً مصحوبة برسم النظر القانوني وقدره جنيهان .

(أ) يلزم طالب التأجير برسوم الأرض المقام عليها المنشأة طبقاً للقانون رقم ٨٦

لسنة ١٩٥٦ .

(ب) يلزم الطالب بسداد مبلغ ٨ / من قيمتها التقديرية التى تقدر بمعرفة

المصلحة سنوياً .

(ج) يقوم الطالب بسداد تأمين بواقع جنيهين عن كل عشرة أمتار مربعة

(تأمينات حسب القانون) ؛

(د) إذا لم يتقدم أحد بطلب لاستئجار المنقولات مثل السكك الحديدية

والديكوفيل والآلات وماشابهها فتطرح فى مزايده عامة طبقاً للائحة الخازن فى

ظرف ستة شهور .

مادة ١٠٧:

للمصلحة الحق في أى وقت أن تطلب بتحويل خط السكة الحديد أو خط الديكوفيل أو الخط الهوائى أو الطريق ... الخ من مكانه الأصيل إلى مكان آخر وأن تأمر بالقيام بأى أو تعديل آخر مما تراه لازماً أو مرغوباً فيه لتنظيم عمليات الاستغلال المختلفة في المنطقة ويجب على المستأجر تنفيذ ما تصدره المصلحة من التعليمات في هذا الصدد وذلك خلال ١٥ يوماً على الأكثر من تاريخ أخطاره بتلك التعليمات بموجب كتاب موصى عليه .

وإذا تأخر عن تنفيذ شيء مما تكلفه به المصلحة فيكون لها الحق أن تقوم فوراً بإجراء كل ما هو مطلوب على نفقة المستأجر ولها أيضاً أن تلغى عقدها معه .

وللمصلحة كذلك أن تصدر عقود إيجار عن أراض أخرى بوضع خطوط أخرى من هذا القبيل بحيث تبقى الخطوط السابق وضعها بعرفة المستأجر إن شاء يشترط في هذه الحالة أن يتحمل المستفيدون من تلك الخطوط الجديدة كافة التكاليف مع التزامهم أيضاً بكافة مصروفات المحافظة عليها وصيانتها وبكل ما يتسبب عنهم من الأضرار وغيرها .

مادة ١٠٨:

لا يجوز لمستأجر الأرض المقام عليها خط سكة حديد أو ديكوفيل أو نحوها أن يشغل الأرض المجاورة لذلك الخط بتسكيس الأحجار فيها أو لآى غرض آخر مالم يحصل على ترخيص كتابى بذلك مقدماً من المصلحة بعد تسديد الرسوم القانونية .

مادة ١٠٩:

محظور على المستأجر أن يضع في أى جزء من الأراضى المؤجرة إليه أية مادة

قابلية للانفجار مالم يحصل مقدما علي ترخيص بذلك من المصلحة حسب الشروط والأوضاع التي تقرها جهات الاختصاص في هذا الشأن .

مادة ١٠١ :

يجب ألا تزيد مساحة المحاجر عن الآتي :

(أ) (١) .

(ب) (٢) .

(ج) لا يجوز استغلال الرمال من المحاجر المرخصة لإستغلال الزلط وفي حالة ما إذا طلب المرخص له بذلك فعليه التقدم للمصلحة للترخيص له بمحجر رمال في مساحة لا تتجاوز ١٠٠×٥٠ متر داخل حدود محجر الزلط المرخص له به ، وتتخذ في هذا الموضوع الإجراءات اللازمة بالنسبة لطلب محجر رمال جديد مستقل طبقا لهذه اللائحة .

(د) للمصلحة دائما كامل الحق في التعاقد مع غير المستغل بأي منطقة على استخراج أي مادة أخرى من مواد المحاجر أو أي مادة من المعادن من نفس المنطقة المتعاقد عليها لاستخراج المادة المرخص بها وذلك في حالة خلو الجزء المطلوب الترخيص به من مادة المحاجر المرخص بها للمستغل الأصلي واستبعاده من عقد الترخيص الممنوح .

مادة ١١١ :

تحصل نقدا ومقدما مصلحة المناجم والوقود والتأمينات الموضحة بمد لضمان تنفيذ الاستغلال .

١ - عن عقود استغلال محاجر مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها
بالحجار واناوة :

(أ) تأمين اناوة يساوى ٥٠ ٪ من القيمة الايجارية السنوية .

(ب) تأمين لضمان تنفيذ شروط العقد بواقع ١٠ ٪ من القيمة الايجارية السنوية
وبحد أدنى قدره جنيهان .

(ج) تأمين لضمان تنفيذ شروط التشغيل وقدرة ٥ جنيهاً لمحاجر الأحجار
الجيرية والرخام والألباستر بأنواعها ، ١٠ جنيهاً لمحاجر الرمال والزلط والطيني
والمناطق بكافة أنواعها .

٢ - عقود استغلال محاجر مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها باناوة فقط
أو محاجر غير مملوكة ومرخص باستغلالها باناوة فقط :

(أ) تأمين اناوة ٥٠ ٪ من قيمة الأناوة المستحقة بحد أدنى جنيهان .

(ب) تأمين لضمان تنفيذ شروط العقد بواقع ١٠ ٪ من قيمة الأناوة بحد أدنى
قدره جنيهان .

(ج) تأمين لضمان تنفيذ شروط التشغيل وقدره ٥ جنيهاً لمحاجر الأحجار
بأنواعها و ١٠ جنيهاً لمحاجر باقى مواد المحاجر .

٣ - تأمين خطوط السكك الحديدية والديكوفيل وخطوط أنابيب المياه
المضغوط والخطوط الهوائية والكهربائية والطريق .

يحصل تأمين بواقع جنيهين مصريين عن كل مائة متر طولى أو أى جزء من
طولها لضمان إزالة وتجهيد الأرض وإعادتها إلى حالتها الطبيعية على أن يتم ذلك قبل
انتهاء مدة العقد .

٤ - تأمين المنشآت أو المباني التى تخصص للاغراض الصناعية بكافة أنواعها .

يحصل تأمين بواقع جفيتين مصريين عن كل عشرة أمتار مربعة من المباني أو أى جزء منها لضمان إزالة المباني وتمهيد الأرض وإعادةها إلى حالتها الطبيعية وعلى أن يتم ذلك قبل انتهاء العقد .

ولا ترد قيمة التأمين ما لم تتم التسوية النهائية بين الحكومة وصاحب الشأن عن جميع الالتزامات وغيرها من الاشتراطات ويكون الاسترداد بطلب يقدم لهذا الغرض من صاحب الشأن لمصلحة المناجم والوقود على ورقة دفعة من فئة الخمسين مليما ويجب أن يصحب الطلب العقد المراد استرداد التأمين الخاص به وكذلك إيصال دفع ذلك التأمين أو الاقرار بفقده .

مادة ١١٢ :

في استرداد التأمين الذى يدفع في حالة الترخيص بمواد المحاجر :

١ - يجب أن يقدم المستغل طلبا بصرف التأمين المستحق له على أن يرفق بالطلب الايصالات التى تكون طرفه والتى سبق سداد التأمينات بموجبها وفى حالة عدم وجود هذه الايصالات فعليه أن يطلب من المصلحة موافقته باقرارات بدل فاقد عن الايصالات سالفة الذكر للتوقيع عليها منه وإعادةه بالتالى للمصلحة .

٢ - لا يرد تأمين الاتاوة إلا بعد استيقاء حق المصلحة فى الاتاوة المستحقة عن الكميات التى استخرجت من المحجر .

٣ - يصادر تأمين ضمان شروط العقد (التأمين النسبى) فى حالة إخلال المستغل بتنفيذ شروط العقد إذا كان المحجر بالإيجار السنوى وفى حالة إخلاله بتنفيذ شروط التصريح إذا كان المحجر قد تسلم لمدة محددة بالاتاوة طبقا للمادة ٢٩ من القانون وذلك بالنسبة للاضرار التى وقعت من المستغل أثناء استغلاله المحجر .

٤ - يصادر تأمين التشغيل كليا أو جزئيا فى حالة إخلال المستغل بشروط التشغيل

بالمحجر وذلك بالنسبة للاضرار التي وقعت من المستغل بإساءته التشغيل بالمحجر .

سادة ١١٣ :

على المصالح الحكومية وما في حكمها أخذار مصلحة المناجم والوقود فور اسناد
أى عملية منها لمقاول أو شركة بتاريخ إسنادها وتاريخ تهوها وبيان المكعبات
الحقانية ل مواد المحاجر المستعملة فيها كل مادة على حدة .

وعليها أن تقوم بالتبنيه على المقاول أو الشركة المسندة إليه العملية بالتقدم
لمصلحة المناجم والوقود أو تفتيش المحاجر المختص فور اسناد العملية للتقدم بالمطالبات
اللازمة عن المحاجر التي يختارونها للتوريد منها للعملية أو مشتري مايلزمهم من
المحاجر المرخص بها من هذه المصلحة .

في حالة طلب المقاول أو الشركة لمحجر أو محاجر العملية فيازم سداد رسوم النظر
وما يستحق لمصلحة المناجم والوقود من إيجارات وتأمينات طبقا لما تقرره لجنة
تحديد الإيجارات ولا يسلم المحجر أو المحاجر بمد قرار اللجنة إلا باستيفاء كافة
الرسوم وتحصيل الاتاوات الزائدة عن القيمة الإيجارية إذا كان المحجر بإيجار و اتاوة
وذلك من الجهة المسندة للعملية خصما من حساب المقاول أو الشركة . كذا تحصل
الاتاوة عن مادة المحاجر التي يقوم المقاول أو الشركة باستخراجها من المحاجر
غير المرخص بها للغير و شرط أن يكون قد قدم بلاغ للبوليس أو عم من محضر بذلك
من أحد مفتشى أو مهندسى مصلحة المناجم والوقود أو مساعديهم أو أحد الموظفين
الفنيين من المصلحة أو مصاحبة الشركات المنصوص عليهم في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
كل فيما يخصه ويكون التحصيل بالكيفية سالفة الذكر مع السير في الاجراءات
القانونية بشأن البلاغ لحين الفصل قضائيا .

ولايلزم المقاول أو الشركة بسداد أى اتاوة للمصلحة في حالتي عدم الترخيص
بمحاجر للعملية أو عدم استيلائه على مواد المحاجر غير المرخص بها للغير .

مادة ١١٤ :

يجوز الترخيص لقاول عملية حكومية أو صاحب منشأة باستخراج كميات محددة من مواد المحاجر خلال مدة محددة لغرض تنفيذ العملية أو المنشأة نظير دفع الأتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدما ويلتزم أن يكون الموقع المراد أخذ مواد المحاجر منه يبعد عن المناطق المرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل .

ويلتزم في حالة العمليات الحكومية أن يحصل المقاول من الجهة المسندة للعملية على إقرار مبين فيه الكميات الابتدائية للمادة المراد استخراجها . وفي حالة المنشآت الأهلية يلزم أن يرفق مع الطلب رسما للمنشأة موقعا عليه من مهندس نقابي وعلى أن يكون صادر بشأنه ترخيصا من الجهة المختصة .

ويلتزم في حالة العمليات الحكومية أن يحصل المقاول من الجهة المسندة للعملية على إقرار مبين فيه الكميات الابتدائية للمادة المراد استخراجها . وفي حالة المنشآت الأهلية يلزم أن يرفق مع الطلب رسما للمنشأة موقعا عليه من مهندس نقابي وعلى أن يكون صادر بشأنه ترخيصا من الجهة المختصة .

ويكون سداد الأتاوة عن المادة المراد استخراجها مقدما عن جميع كمياتها الابتدائية وحساب الأتاوة النهائي كما يجيء بالحساب الختامي للعملية أو المنشأة ويرجع في حساب الأتاوة النهائي إلى المكتملات الختامية وما استخراج من الموقع المصرح به بعد استلامه .

ويعد مستخرجا دون ترخيص من مصلحة المناجم والوقود ما يكون موردا من الموقع المصرح به خلاف الغرض المصرح لأجله ويطبق في ذلك حكم المادة ٣٤ من القانون .

مادة ١١٥ :

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

الملاحق

قانون رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٤

في شأن منح إعانة عن المصدر من الرائد من الإنتاج المصري لمواد
المناجم والمحاجر والأملاح التبخرية عن طريق قناة السويس (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية :

بمذ الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ بالموافقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة
المصرية والشركة العالمية لقنال السويس البحرية.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس

الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١

تمنح إعانة عن المصدر عن طريق قنال السويس من مواد المناجم والمحاجر
والأملاح التبخرية المنتجة بمصر على أن يكون زائدا عن متوسط التصدير في

(١) اللوائح المصرية العدد ٧٤ مكرر في ١٦ سبتمبر ١٩٥٤

الفترة من أول يوليه سنة ١٩٤٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون وكان ناشئا عن زيادة في الإنتاج عن متوسط الإنتاج في الفترة المذكورة .

وتكون الاعانة معادلة لرسم المرور الذي تحصله شركة قناة السويس البحرية العالية .

وتصرف إلى المنتج مرة كل سنة .

مادة ٢ :

يصدر وزير التجارة والصناعة قوارا ببيان الأوضاع التي تقدم بها طلبات الحصول على الاعانة المذكورة وكيفية صرفها .

مادة ٣ :

على وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية ؟ .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة

١٩٥٤) .

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦

بفرض رسم إنتاج على الأملاح التبخرية وتنظيم استغلالها (١).

باسم الأمة .

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الأعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمنجم والمحاجر والقوانين

المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٠ بشأن الرسوم الجمركية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

مادة ١ - (٢)

مادة ٢:

يكون الترخيص باستغلال الأملاح التبخرية وتقدير القيمة التجارية

(١) اللوائح المصرية العدد ٣٨ مكرر (١) في ١٩٥٦/٤/٨

(٢) المادة الأولى الخاصة بفرض رسم الإنتاج على الأملاح التبخرية مائة بالالفون رقم

السفوية بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة على أن يعفى مالك السطح من القيمة الاجارية .

ويقاب بمقوينة السرقة أو الشروع فيها كل من أستخرج أو شرع في استخراج الأملاح التبخرية بدون ترخيص ، كما يحكم بمصادرة الآلات والتشغيل .

مادة ٣ :

على وزير التجارة والصناعة والعدن والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨

بتنظيم العمل في المناجم والمحاجر في الإقليم المصري (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في مصر بشأن المناجم والمحاجر

والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر والمعدل بالقانون ،

رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي

والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١

تسري أحكام هذا القانون على من يعملون في صناعات المناجم

والمحاجر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ في ٥ يونية ١٩٥٨

السفوية بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة عني أن يعفى مالك السطح من القيمة الاجارية .

وماقب بمقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من أمتخرج أو شرع في استخراج الأملاح التبخرية بدون ترخيص ، كما يحكم بمصادرة الأدوات وآلات التشغيل .

مادة ٣ :

على وزير التجارة والصناعة والمدن والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .
ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨

بتنظيم العمل في المناجم والمهاجر في الأقليم المصرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى مصر بشأن المناجم والمهاجر

والقوانين الممدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر والمعدل بالقانون

رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى

والقوانين الممدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى :

مادة ١

تسرى أحكام هذا القانون على من يعملون فى صناعات المناجم

والمهاجر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ فى ٥ يونية ١٩٥٨

مادة ٢

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بصناعات الفاجم .

(أ) العمليات الخاصة بالبحث أو الكشف عن المواد المعدنية بما في ذلك الأحجار الكريمة أو استخراجها أو تصنيعها بالمنطقة الصادر عنها الترخيص سواء كانت المعادن صلبة أو سائلة .

(ب) العمليات الخاصة باستخراج أو تركيز أو تصنيع رواسب المواد المعدنية الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها في منطقة الترخيص أو المقعد أو في الأماكن البعيدة عن العمران ، وتحدد هذه الأماكن البعيدة عن العمران بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

(ج) ما يلحق بالعمليات المشار إليها في البندين ١ ، ب من أعمال البناء وإقامة التركيبات والأجهزة .

مادة ٢ :

لا يجوز تشغيل النساء عموما والأحداث دون السابعة عشرة تحت سطح الأرض في الصناعات المشار إليها في المادة الأولى .

مادة ٣ :

على صاحب العمل ألا يسمح لأي عامل بمزاولة العمل في العمليات التي ينرى عليها هذا القانون إلا بعد إجراء الكشف الطبي عليه وثبوت لياقته طبييا للعمل فيها ويكون ذلك وفقا للاوضاع التي يحددها وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بقرار منه .

ويجب توقيع الكشف الطبي عليه بصفة دورية مرة في كل سنة على الأقل إذا كان من العمال الذين يشتملون بباطن الأرض أو من عمال التخريم .

كما يجب توقيع الكشف الطبى على العامل فى حالة فصله قبل نهاية فترة الاختبار
لإثبات حالته ومعرفة ما إذا كان مصابا بمرض مهنى .

مادة ٥ :

لا يجوز أن تجاوز فترة الاختبار المشار إليها فى المادة السابقة ثلاثة أشهر
ولا يجوز أن تكون فترة الاختبار أكثر من مرة واحدة بالنسبة إلى العامل الذى
يشتغل فى ذات الصناعة .

مادة ٦ :

يحظر دخول أماكن العمل وملحقاتها على غير العمال والموظفين المكلفين
بالتفتيش على المنجم والمحجروالأشخاص الذين يحملون إذنا خاصا من الجهة
الحكومية المختصة أو من إداوة المنشأة . كما يحظر على العامل دخول أماكن
العمل وملحقاتها فى غير مواعيد العمل بغير إذن .

مادة ٧ :

على كل صاحب عمل أن يعد سجلا أو نظاما خاصا لقيود وحصر العمال قبل
دخولهم إلى أماكن العمل وعند خروجهم منها .

مادة ٨ :

لا يجوز بقاء العمال فى أماكن العمل سواء فوق سطح الأرض أو فى باطنها
مدة تزيد على ثمانى ساعات فى اليوم . وإذا كان العمل فى باطن الأرض فيجب
أن تشمل هذا المدة الوقت الذى يستغرقه العامل للوصول من سطح الأرض
إلى مكان العمل فى باطن الأرض والوقت الذى يستغرقه للعودة من الباطن إلى
سطح الأرض .

ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغل العمال أكثر من أربع ساعات متوالية :

مادة ٩

يجوز يصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة أحكام المادة السابقة إذا كان العمل لمنع وقوع حادث أو لتلافي خطر أو اصلاح ما نشأ عنه وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن يبلغ مكتب العمل المختص خلال أربع وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لاتمام العمل والعمال المطلوبين لانجازه .

(ب) أن يصرف للعمال عن كل ساعة إضافية مبلغ يوازي الاجر الكامل الذي يستحقه في الساعة مضافا إليه خمسين في المائة على الاقل إذا كان العمل قبل غروب الشمس و (١٠٠ ٪) إذا كان بعد غروبها .

وإذا كان العمل في أيام الراحة الاسبوعية أو الإجازات السنوية أو الموسمية فيصرف كل ساعة مبلغ يوازي الاجر الكامل الذي يستحقه العامل في الساعة مضافا إليه ٥ ٪ منه على الاقل وذلك بخلاف أجر اليوم ذاته

مادة ١٠ :

يعنى العامل راحة أسبوعية لمدة لا تقل عن يوم كامل بنصف أجر .

مادة ١١ :

على صاحب العمل أن يطلع في أمكنة العمل بشكل ظاهر جدولا يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة وتبلغ صورة منه معتمدة من صاحب العمل أو من يقوم مقامه إلى مكتب العمل المختص ، كما يجب ابلاغه أولا بأول بكل تعديل يدخل عليه .

مادة ١٢ :

لكل عامل أمضى في خدمة صاحب العمل سنة كاملة الحق في إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوماً بأجر كامل

وتزداد الإجازة إلى ٢١ يوماً إذا أمضى العامل عشر سنوات في خدمة مستمرة لدى صاحب العمل .

ولا يجوز تجزئة الإجازة الا بطلب كتابي من العامل .

ويراعى في حساب مدة هذه الإجازة أن تبدأ من ساعة توصيل العامل إلى أقرب مدينة بها مواصلات عامة وتنتهى ساعة العودة إليها .

مادة ١٣ :

على صاحب العمل أو المدير المسئول أن يضع في مكان ظاهر لأئحة باللغة العربية لتنظيم العمل والأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقاً للقرار الذي يصدره وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ١٤ :

على مدير المنجم أو المحجر أو من ينوب عنه .

(أ) إصدار الأوامر اليومية الخاصة بالسلامة العامة

(ب) منع وجود العمال في منطقة الانفجار إلا بعد مضي فترة لزوال

الخطر .

(ج) ألا يسمح بغير امتثال مصابيح الامان المرتفعة في الأجزاء التي بها غازات

قابلة للالتهاب أو مسببة للانفجار .

(د) تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية .

(هـ) تنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعيا أو صناعيا .

(و) فحص حالة المنجم يوما قبل بدء العمل وابداء الملاحظات للرئيس المسئول للتنفيذ فورا .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يتصدر القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ز) التفتيش أثناء العمل مرة في الاسبوع على الاقل واعداد تقرير يبين فيه تاريخ وساعة التفتيش وعدد العمال ووجود غازات ضاره وحالة الدعائم والجوانب والسقف والحواجز وعلامات الاضائة والتهوية ووسائل الاسعاف ومدى تنفيذ ماورد بالفقرة (أ) من هذه المادة . وتفيد هذه التقارير في سجل خاص يعد لهذا الغرض

مادة ١٥

على صاحب العمل أو المدير المسئول إنشاء نقطة انقاذ أمامية قريبة من مكان العمل مجهزة بأدوات الانقاذ والاسعاف الضرورية . وأن تكون هذه النقطة متصلة تليفونيا بداخل هذا المسكن بحيث تصالح للاستعانة بها في الحال وتعيين مستخدما فنى مدرب للإشراف على عمليات الانقاذ والاسعافات الأولية :

مادة ١٦ :

على صاحب العمل أن يعد في كل منجم أو محجر يشتغل فيه ٥٠ عاملا على الاقل مكانا مناسبيا بالقرب من مدخل المنجم أو المحجر يحتوى على غرفة مجهزة بوسائل الانقاذ والاسعافات الأولية وأخرى للتمرير . فضلا عن غرفة تغيير

الملابس . أما المفاجم والمحاجر التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ عاملاً وتقع في دوائر قطرها ٢٠ كيلو متراف يجب أن تشترك في إنشاء مركز للانتقاذ والاسعاف في مكان وسط .

ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل تحديد وسائل الانتقاذ والاسعاف وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ :

يجب الاحتفاظ بمياه الشرب في أوعية خاصة محكمة الاغلاق منعا للتلوث وتوضع تلك الاوعية في أماكن قريبة من متناول العمال . ويجب تغيير المياه يومياً وتضرب الاوعية مرتين في الاسبوع على الأقل بطريقة ممتدة صحياً .

مادة ١٨ :

يلتزم صاحب العمل في الأماكن البعيدة عن العمران المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون بما يأتي .

(أ) يوجر للعمال المساكن الملائمة بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين وتحدد اشتراطات ومواصفات هذه المساكن بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

(ب) أن يقدم للعمال ثلاث وجبات غذائية في اليوم في مطاعم يعدها لهذا الغرض وتكون نظيفة ومستوفية للشروط الصحية

وتحدد أنواع وكميات الطعام لكل وجبة وما يتجمله العامل في مقابل الوجبة الواحدة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

(د) تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية .

(هـ) تنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعيا أو صناعيا .

(و) فحص حالة المنجم يوما قبل بدء العمل وابداء الملاحظات للرئيس المسئول للتنفيذ فورا .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ز) التفتيش أثناء العمل مرة في الاسبوع على الاقل واعداد تقرير يبين فيه تاريخ وساعة التفتيش وعدد العمال ووجود غازات ضاره وحالة الدعائم والجوانب والسقف والحواجز وعلامات الاضاءة والتهوية ووسائل الاسعاف ومدى تنفيذ ماورد بالفقرة (أ) من هذه المادة . وتفيد هذه التقارير في سجل خاص يمد لهذا الغرض

مادة ١٥

على صاحب العمل أو المدير المسئول إنشاء نقطة انقاذ أمامية قريبة من مكان العمل مجهزة بأدوات الانقاذ والاسعاف الضرورية . وأن تكون هذه النقطة متصلة تليفونيا بداخل هذا المكان بحيث تصلح للاستمانه بها في الحال وتعيين مستخدما فنى مدرب للإشراف على عمليات الانقاذ والاسعافات الأولية .

مادة ١٦ :

على صاحب العمل أن يعد في كل منجم أو محجر يشتمل فيه ٥٠ عاملا على الاقل مكانا مناسبيا بالقرب من مدخل المنجم أو المحجر يحتوى على غرفة مجهزة بوسائل الانقاذ والاسعافات الأولية وأخرى للتمريض . فضلا عن غرفة لتغيير

الملابس . أما المفاجم والمحاجر التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ عاملاً وتقع في دوائر قطرها ٢٠ كيلو متراً فيجب أن تشترك في إنشاء مركز للانقاذ والاسعاف في مكان وسط .

ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل تحديد وسائل الانقاذ والاسعاف وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ :

يجب الاحتفاظ بمياه الشرب في أوعية خاصة محكمة الاغلاق منعا للتلوث وتوضع تلك الاوعية في أماكن قريبة من متناول العمال . ويجب تغيير المياه يومياً وتظهر الاوعية مرتين في الاسبوع على الأقل بطريقة ممتدة صحياً .

مادة ١٨ :

يلتزم صاحب العمل في الاماكن البعيدة عن العمران المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون بما يأتي .

(أ) يوجر للعمال المساكن الملائمة بحيث ينحصر بعضها للعمال المتزوجين وتحدد اشترطات ومواصفات هذه المساكن بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

(ب) أن يقدم للعمال ثلاث وجبات غذائية في اليوم في مطاعم يعدها لهذا الغرض وتكون نظيفة ومستوفية للشروط الصحية

وتحدد أنواع وكميات الطعام لكل وجبة وما يتجمله العامل في مقابل الوجبة الواحدة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وفي حالة تقديم الوجبات أو بعضها للعمال داخل المنجم يجب أن تقدم للعمال تغليفا صحيا أو معبأة أو أواني محكمة الغطاء .

ولا يجوز التنازل عن تقديم الوجبات الغذائية مقابل أى بدل مالى .

(ج) أن يتولى مسئولية الإشراف على النظافة داخل مكان العمل وكذلك المنطقة السكنية ودورات المياه الخاصة بالعمال دون أن يتحمل العمما أية مصاريف فى هذا الشأن

مادة ١٩ :

يكون لمفتش الادارة العامة للعمل ومفتشى مصالحة المناجم والمهاجر والوقود كل حسب إختصاصاته حق الدخول فى أماكن العمل والإطلاع على السجلات والمحركات التى يرونها ضرورية لذلك والتفتيش عليها والتأكد من تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٣٠ :

يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر .

ويعاقب على كل مخالفة أخرى بأحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تزيد على ألفى قرش .

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

ويعاقب بالعقوبة المشار إليها فى الفقرة الاولى هذه المادة فى حالة العودة إلى مخالفة أحكام المادة (١٨) فقرة (ب)

مادة ٢١ :

إذا أخذ صاحب العمل بالالتزامات المفروضة عليه بموجب المواد ١٥ و ١٦ و

١٧ و ١٨ كان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار قرار يبين فيه موضوع الاختلال ويكلف فيه صاحب العمل بإتمام هذه الاعمال على نفقة صاحب العمل وتحصيل النفقات بطريق الحجز الادارى .

مادة ٢٢ :

يجوز لمفتش الادارة العامة للعمل بالانفاق مع مفتشى مصلحة المناجم والمهاجر والوقود فى حالة وجود خطر داهم يهدد سلامة العمال وصحتهم أن يأمرى ابوقف العمل .

مادة ٢٣ :

تسرى على عمال المناجم والمهاجر جميع قوانين العمل فيما لا تتعارض مع أحكام القانون

مادة ٢٤ :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره ؟

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذة !

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨

في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية
والمرافق العامة وتمديد شروط الامتياز (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

قرر القانون الآتي

مادة ١ :

يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ،
وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو نطاقه
أو الاتاوة (العائدات) بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة .
ويكون تعديل ماعدا ذلك من الشروط بقرار من الوزير المختص .

مادة ٢ :

تافى الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٣ :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ من ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٧ يونية سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦١٧ لسنة ١٩٦٣

يجوز صرف مكافآت بقرار من المحافظ لأعضاء لجان المهاجر التي
تشكل تطبيقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم
والمهاجر (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ بنظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون
رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم .

وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بتقل اختصاص
وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات .

وعلى القرارات الجمهورية الخاصة يربط ميزانيات المحافظات .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٦٢ بتفويض السادة المحافظين في
مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم
والمهاجر .

وبناء على موافقة مجلس الرياسة .

قرار

مادة ٩ :

يجوز بقرار من المحافظ صرف مكافآت لأعضاء لجان المحاجر متى تشكل تطبيقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على أن يكون الصرف في حدود الاعتماد المقرر لذلك في ميزانية المحافظة .

مادة ٣ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بصدور برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

قرار

بتنظيم بيع الملح وتداوله

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس
والغش والقوانين المعدلة له .

وعلى المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات
والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر في ٣ إبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التي تستعمل في
المواد الغذائية .

وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسيم .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

قرار

مادة ١ :

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالملح « ملح كلوريد الصوديوم » وبشرط
أن يكون أبيض اللون بعد سحقه ، عديم الرائحة ، مالح الطعم ، خال من المرارة

جاف اللامس متعادل التفاعل ، لا يحتوى على مواد سامة .

مادة ٢ : (١)

لا يجوز بيع الملح أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

١ - ملح فاخر للمائدة ، ويجب أن يحتوى على الأقل على $\frac{1}{4}$ ٨٠٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء مثل كربونات المنسيوم كمادة محسنة لاتزيد على ١٪ على يمين ذلك على التوبة .

٢ - ملح ناعم للطعام ، يجب ألا يقل ما يحتويه من كلوريد الصوديوم عن ٩٥٪ والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء بحيث لاتزيد عن ١٪ .

٣ - ملح خشن ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٤٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء وأملاح غير ضارة بالصحة لاتتعدى نسبتها ٢٪ ويجب ألا تتعدى نسبة المواد غير القابلة للذوبان في الماء ١٪ .

ولوزير الصناعة إضافة أى مواد محسنة أخرى وتحديد مواصفات معينة لمكمل من أنواع الملح الثلاثة وذلك بقرار منه بمد الاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٣ :

(أ) لا يجوز بيع ملح المائدة الفاخر أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في باكوات مصنوعة من الورق بالبرافين من الداخل

أو من ورق السلوفان العازل للرطوبة أو أى نوع آخر من الورق العازل للرطوبة .

(ب) ولا يجوز بيع ملح الطعام الناعم أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازه بقصد البيع إلا إذا كان ممبأ في باكوات مصنوعة من الورق النظيف محكمة الغلق غير رطبة .

(ج) ولا يجوز بيع الملح الخشن أو عرضه للبيع أو حيازه بقصد البيع إلا إذا كان ممبأ في حوالات من الخيش عدا الملح المستعمل في الأغراض الصناعية فيجوز نقله من الملاحات إلى المصانع رأساً دون تعبئة في حوالات من مادة ١٣ :

(د) ويجب أن يكون الوزن الصافى للمسكمية المعبأة بالنسبة إلى النوعين الأولين من أحد الأوزان الآتية :

١ كيلو أو كيلو أو ٢ كيلو والنسبة إلى النوع الثالث ٥٠ أو ١٠٠ كيلو ويجب أن يوضح الوزن الصافى على العبوات مع اسم المبيء وعلامته التجارية أن وجدت (٢)

مادة ٤ : (٢)

مادة ٥ :

يعتبر الملح مغشوشاً إذا كان مخالفاً للمواصفات المشار إليها في المادة الثانية من هذا القرار .

-
- (١) البند (ج) ممدل بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩
(٢) البند (د) بالقرر الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥١
(٣) للمادة الرابعة ملفات بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥١

مادة ٦ :

يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٧ :

على وزراء التجارة والصناعة والصحة العمومية والعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كما صدر في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزارى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦

بكيفية وضع البيانات الدالة على نوع الملح ووزنه^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٦
في شأن تنظيم بيع الملح وتداوله .

قرار

مادة ١ :

يكتب البيان الدال على الوزن الصافى لعبوات الملح الفاخر وملح الطعام الناعم
ونوعه واسم المبيع وعلامته التجارية أن وجدت ورقم ترخيص وزارة الصحة
العمومية باللغة العربية بحروف لا يقل ارتفاعها عن إرتفاع الحروف المكتوب بها أى
بيان آخر مكتوب على نفس العبوة ولا يقل فى أى حال من الأحوال عن خمسة
مليمترات .

مادة ٢ :

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٤
مارس سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الملح وتداوله وينشر فى الجريدة الرسمية
تحريراً فى ٢٩ شعبان سنة ١٣٧٥ (أبريل سنة ١٩٥٦) .

وزارة الصناعة

قرار رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٧ يونيو لسنة ١٩٦٢

في شأن تفويض بمض المحافظين في مباشرة الاختصاصات
النصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالمناجم والمحاجر (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية
المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون
نظام الإدارة المحلية .
وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .
وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاص
وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمحاجر إلى المحافظات فيما عدا التخطيط والبحوث
الفنية والتفتيش الفنى .
وعلى ما ارتأته المراقبة العامة للشئون القانونية .

قرار

مادة ١ :

فوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بشئون المحاجر عدا العقود التي تصدر بقانون طبقا للمادة ٥٠ من القانون سالف الذكر .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٢م

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ٨١٩ لسنة ١٩٦٥

بمنح بدل حضور جلسات لآعضاء لجنة تحديد ايجارات المهاجر (٥)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجر والمهاجر ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل

حضور جلسات اللجان ،

وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاصات

وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمناجر إلى المحافظات ماعدا التخطيط والبحوث الفنية

والتفتيش الفنى

وعلى القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تفويض المحافظين فى مباشرة

الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجر

والمهاجر .

وعلى القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٥ بقصر لجان تحديد ايجارات المهاجر

بالمحافظات على لجنة واحدة تشكل بديوان عام مصلحة المناجر والوقود ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٧ ،

قرار

مادة ١ :

يمنح بدل حضور جلسات لأعضاء لجنة تحديد ايجارات المحاجر المشككة بالقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٥ لتحديد ايجارات المحاجر بالمحافظات ، كما يمنح هذا البدل للقائم بأعمال سكر تاربة هذه اللجنة :

مادة ٢ :

يمنح البدلات المشار إليها بالمادة السابقة وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٧

مادة ٣ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٦

بتشكيل لجنة المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية
والتعدين تختص بتحديد ايجارات المحاجر طبقا لاحكام القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر (٢)

نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .
بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل
لجنة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الصناعة
والثروة المعدنية والكهرباء :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ بانشاء المؤسسة
المصرية للابحاث الجيولوجية والتعدين

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ١٩٦٥ بالناء مصلحة المناجم
والوقود وتوزيع اختصاصاتها ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين
المدلة له ،

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم
١١٤ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى كتاب المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتمدين رقم ٥٩ المؤرخ
١٩٦٦/٤/٢٠ بشأن إعادة تشكيل لجنة تحديد ايجارات المحاجر .

قـرـر

مادة ١ :

تشكل لجنة بالمؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتمدين تختص بتحديد
ايجارات المحاجر طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٦٥٦ والقوانين المعدلة وذلك
على النحو الآتى :

(١) مدير عام الإدارة العامة لمراقبة المناجم والمحاجر أو من

ينيبه رئيسا

(٢) مدير عام الإدارة العامة للبحوث التعدينية أو من ينيبه

(٣) مدير إدارة المحاجر أو من ينيبه

(٤) مراقب عام الشؤون القانونية لوزارة الصناعة أو من ينيبه

(٥) مراقب عام الصناعات البنايية بعصحة الرقابة الصناعية

أعضاء

أو من ينيبه

(٦) مندوب عن الأمانة العامة للإدارة المحلية

(٧) مندوب عن وزير الإسكان والمرافق

(٨) المشرف على شئون محاجر الوجه البحرى

(٩) المشرف على شئون محاجر الوجه القبلى

مادة ٢ :

تنمقد للجنة بدعوة من رئيسها قبل موعد الانمقاد بثلاثة أيام بحضور ثلثى
الأعضاء على الأقل من بينهم الرئيس

مادة ٣ :

ينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع اللجنة ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها والأسباب التي بثت عليها ويوقع الرئيس الأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

مادة ٤ :

تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند للتساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولا تعتبر قرارات اللجنة نهائية وملزمة إلا بعد التصديق عليها من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبحوث الجيولوجية والتمدين .

مادة ٥ :

تحل اللجنة المشكلة بهذا القرار محل اللجنة السابق تشكيلها بقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكرتارية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه :

مادة ٦ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزارة النقل والبتروال والثروة المعدنية

قرار وزير النقل والبتروال والثروة المعدنية

رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ

١٩٦٧/٧/٢٢

وزير النقل والبتروال والثروة المعدنية .

بمد الإطلاع على القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الأملاح التبخرية
وعلى مذكرة المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتمدين بتاريخ
١٩٦٢/٧/٢٠ .

قرار

مادة ١ :

يقتصر منح تراخيص استغلال الأملاح التبخرية على الجمعيات التعاونية التي
تنشأ بالمحافظات بقصد استغلال الملاحات
ويخطر بيع إنتاج هذه الجمعيات التعاونية لشركة النصر للملاحات .

مادة ٣ :

تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للابحاث
الجيولوجية والتمدين لجنة تمثل فيها المؤسسة والمحافظات المختصة والجمعية التعاونية
وشركة النصر للملاحات وتتولى هذه اللجنة .

(١) تقدير متوسط الإنتاج السنوي للملاحات بمختلف أنواعها سواء ما كان منها
حكومياً وما ثبتت أو لم تثبت ملكيته .

(ب) تحديد سعر بيع إنتاج الملاحات لشركات النصر للملاحات .

(ج) تحديد الأيجار السنوى للقدان بالنسبة للملاحة الحكومية أو التي لم تثبت ملكيتها ثبوتاً قاطعاً .

مادة ٣ :

يتم عمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويسرى على كافة التراخيص السابق إصدارها قبله وعلى المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتمدين تنفيذها .

مهندس

محمود يونس

وزير النقل والبتروول والثروة المعدنية

قرار رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٠ / ١٩٦٩

بشأن الزام الجمعيات التعاونية المرخص لها في استغلال الملاحات
التبخرية بتسليم انتاجها إلى شركة النصر للملاحات

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بمعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر

مادة ١

على الجمعيات التعاونية لمحافظة الجمهورية المرخص لها في استغلال الملاحات
التبخرية تسليم الكميات حجة حاليا من تلك الملاحات والمنتج منها مستقبلا إلى
شركة النصر للملاحات .

مادة ٢

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به تاريخ نشره
وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة

للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢

في شأن نقل اختصاصات وزارة الصناعة

فيما يتعلق بالمحاجر إلى المحافظات

نائب رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

وعلى المكاتبات المتبادلة بين وزير الصناعة ووزير الإدارة المحلية في

١٩٦٢/١/١٨، ١٩٦١/١١/٣٠ .

وعلى قرارات لجنة دراسة الإجراءات اللازمة لنقل اختصاص وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات المشكّلة بقرار وزير الصناعة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ .

قـرر

مادة ١ :

ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يتعلق بالمهاجر اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفنى .

مادة ٢ :

تتولى كل المحافظة الإشراف على المهاجر الواقعة فى دائرتها وإدارتها وتنظيم استغلالها طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه . وتؤول إليها إيراداتها اعتباراً من أول يونيو ١٩٦٢ .

مادة ٣ :

فى مباشرة هذا الاختصاص يلمح بالمحافظات الموظفون والعمال اللازمين لأدائه على سبيل الإعارة من مصلحة المناجم والوقود مع نقل الاعتمادات الخاصة بهم وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم نقلهم إلى ميزانيات المحافظات بصفة نهائية كما تنقل إلى ميزانيات المحافظات ما يتعلق بهذا الاختصاص من باب الصروفات العامة .

مادة ٤ :

تتولى كل محافظة إعداد مشروع ميزانية المهاجر الواقعة فى دائرتها

إختصاصها بعد أخذ رأى وزلرة الصناعة .

مادة ٥:

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يونيه

سنة ١٩٦٢ .

صدر فى ٤ ذو الحجة ١٣٨١ (٨ مايو ١٩٦٢)

نائب رئيس الجمهورية للمخدمات

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمهاجر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ :

تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمهاجر والتمدين .

مادة ٢ :

تلقى أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ :

تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالحكومة والهيئات العامة على العاملين بالمناجم والمهاجر التابعة لها وذلك فيم لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح أو أى نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء .

وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على

بالمناجم والمحاجر التابعة له وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح وأى نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء .

تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالماملين الخاضعين لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص على الماملين بالمناجم والمحاجر التابعة للقطاع الخاص ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح وأى نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء .

مادة ٤ :

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره ، وتسرى القرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق إلى أن تصبح القرارات المشار إليها نافذة .

مادة ٥ :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (٩ أبريل سنة ١٩٨١) .

أنور العارفات

قانون العاملين بالمناجم والمهاجر

الباب الأول

تعاريف ونطاق التطبيق

مادة ١ :

يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

بالمنشأة : كل مشروع يملكه أو يديره إحدى وحدات القطاع العام أو شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص .

بالمحافظات النائية والأماكن البعيدة عن العمران : المحافظات والأماكن التي يصدر بتحديدهما قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المعدنية بعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في المواد التالية .

مادة ٢ :

تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بمنشآت صناعات المناجم والمهاجر في

١ - الهيئات العامة ووحدات الحكم .

٢ - القطاع العام .

٣ - الجمعيات التعاونية .

٤ - القطاع الخاص .

مادة ٣ :

يقصد بصناعات المناجم والمحاجر في تطبيق أحكام هذا القانون العمليات المبينة
قيما يلي :

١ - العمليات الخاصة بالكشف أو البحث عن المواد المعدنية فيما عدا البترول
والغازات الطبيعية ، أو استغلالها أو تصنيعها أو تجهيزها أو تقطيعها بالمنطقة الصادر
عنها الترخيص ويعتبر في حكم المواد المعدنية الرمل والزلط والجبس والأملاح
التبخيرية (كلوريد الصوديوم) والاحجار الكريمة والطينات الرسوبية .

٢ - العمليات الخاصة باستخراج وتركيز وتجهيز المواد المعدنية والصخور
الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها في منطقة الترخيص أو العقد أو في مكان
آخر يحدد بقرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية .

٣ - ما يلحق بالعمليات المشار إليها في البندين ١ ، ٢ بما في ذلك أعمال البناء
وإقامة التركيبات والأجهزة والتجارب والصيانة فوق السطح أو تحت الأرض وكذلك
الخدمات الادارية الفنية أو المعاونة .

الباب الثاني

تنظيم العمل

مادة ٤ :

لا يجوز للمنشأة أن تستخدم أى عامل في إحدى العمليات المشار إليها في المادة
السابقة إلا بعد إجراء الكشف الطبى عليه وثبوت لياقته طبييا لها .

كما يتم الكشف الطبى على العامل بصفة دورية كل ستة أشهر ويجب أن يشمل
على الأخص كشفا بأشعة اكس بالنسبة للعمال المعرضين للامراض المهنية وبته أيضا

توقيع الكشف الطبي على العامل عند انتهاء خدمته لأي سبب من الأسباب ولو وقع في فترة الاختبار لإثبات حالته ومعرفة ما إذا كان مصابا بمرض مهني .

وتتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي توقيع الكشف الطبي المشار إليه في الفقرتين السابقتين مقابل تحصيلها رسما مقداره جنيهان عن كل عامل عن كل كشف طبي دوري وجنيه واحد عن كل كشف آخر ويتحمل بهما صاحب العمل .

ويصدر شروط وأوضاع الكشف الطبي المشار إليه قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزيرى الصحة والدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ٥ :

لا يجوز تشغيل النساء في أى من العمليات تحت سطح الأرض كما لا يجوز تشغيل الأحداث دون الثامنة عشرة في هذه العمليات .

مادة ٦ :

يحظر دخول أما كن العمل وملحقاتها على غير العمال المسكفين بالتفتيش على المنجم والمهجر والأشخاص الذين يحملون أذنا خاصا من الجهة الحكومية المختصة أو من إدارة المنشأة .

كما يحظر على العامل دخول أما كن العمل وملحقاتها في غير مواعيد العمل الرسمية بغير إذن .

مادة ٧ :

على المنشأة أن تمد سجلا أو نظاما لقيود العمال قبل دخولهم أما كن العمل وعند خروجهم منها .

الباب الثالث

الأجور والبدلات والحوافز

مادة ٨ :

يطبق على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون جدول الأجور والملاوات المرافق وتعتبر هذه الأجور والملاوات لحد الأدنى الذي لا يجوز النزول عنه . ويلتزم صاحب العمل بأداء الزيادة في الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق الجدول المشار إليه على العاملين الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون ويصدر بتحديد قواعد وجدول القيمة الرأسمالية للزيادة المشار إليها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية .

مادة ٩ :

يمنح العاملون الموجودون في مواقع العمل الخاضعين لأحكام هذا القانون بدل ظروف والمخاطر الوظيفة بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ ٪ من الأجر الأصلي وذلك تبعاً لظروف العمل والمخاطر التي يتعرض لها العامل في كل وظيفة أو مهنة

ويصدر بتحديد هذا البدل قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٠ :

يمنح العاملون بالمناطق النائية الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل إقامة بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ ٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة وتحدد هذه المناطق ونسبة البدل المقرر للعاملين بكل منطقة طبقاً للقرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١١ :

يجوز بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المدنية استثناء المنشآت التابعة للجمعيات التعاونية ومنشآت القطاع الخاص من تطبيق جدول الأجور والملاوات المرافق ونسب البدلات المخصوص عليها في المادتين السابقتين وذلك بما يتفق مع الظروف الاقتصادية لتلك المنشآت .

وفي هذه الحالة يحدد القرار المشار إليه معدلات ونسب الأجور والملاوات والبدلات التي تطبق على العاملين في هذه المنشآت

مادة ١٢ :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثامنة من هذا القانون يجوز للمنشأة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو العموله بحيث يتضمن هذا النظام معدلات الأداء الواجب تحقيقها خلال ساعات العمل المقرر بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين والأجر المقابل لهما وحساب الزيادة في هذا الأجر عند زيادة الإنتاج عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد بنهاية الأجر المقرر للوظيفة

كما يجوز أن تضع المنشأة نظاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل أهداف المنشأة وتحقيق زيادة الانتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج .

مادة ١٣ :

للمنشأة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات أو أعمال أو أبحاث أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات

مادة ١٤ :

يمنح العامل بالمنشأة الحوافز والبدايات المقررة له طبقاً لأحكام هذا القانون
بحسب التقيد بأى حدا أقصى :

الباب الرابع

ساعات العمل والأجازات

مادة ١٥

لا يجوز تشغيل العامل تحت الأرض أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد
يدخل فيها الوقت الذي يستغرقه العامل للوصول من سطح الأرض إلى مكان العمل
في باطن الأرض والوقت الذي يستغرقه للعودة من الباطن إلى سطح الأرض ويجب
أن يتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لانقل في مجموعها
عن ساعة وتحدد فترة الراحة بحيث لا يستمر العامل أكثر من ثلاثة ساعات
متصلة .

ولا يجوز ابقاء العامل في مكان العمل سواء فوق سطح الأرض أو في باطنها
مدة تزيد على سبع ساعات في اليوم

مادة ١٦

يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة حكم المادة السابقة إذا كان
العمل لمنع وقوع حادث أو لتلافي خطر أو إصلاح منشأ عنه وذلك بالشروط
الآتية .

(١) أن تبلغ مديرية القوى العاملة أو أحد مكاتبها التي يقع نشاط المنشأة في

دائرة أى منها خلال أربع وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لإتمام العمل المطلوبين لانجازه .

٢ - أن يمنح العامل أجرا اضافيا يوازي أجره الذى كان يستحقه عن العمل فى الفترة الاضافية مضافا إليه ١٠٠ ٪ إذا كان يعمل قبل غروب الشمس و ٢٠٠ ٪ إذا كان يعمل بعد غروبها .

فإذا كان العمل أيام الراحة الأسبوعية أو الاجازات الرسمية استحق العامل بالاضافة إلى أجر اليوم ذاته أجرا يساوى مثلى الاجر العادى لساعات العمل التى أشتغلها .

مادة ١٧ :

وتكون الراحة الأسبوعية بأجر كامل ويجوز فى الأمكان اليميدة عن العمران التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر - أن تجمع الراحة الاسبوعية لمدة لا تزيد عن ثمانية أسابيع ويحصل عليها العامل دفعة واحدة إذا وافق كتابة على ذلك .

مادة ١٨ :

على المنشأة أن تعان فى أمسكنة العمل وبشكل ظاهر جدولا تبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة وتبلغ صورة منه معتمدة من الممثل القانونى للمنشأة أو المدير المسئول لمديرية القوى العاملة أو أحد مكاتبها التى يقع نشاط المشأة فى دائرة أى منها كما يجب ابلاغ هذه الجهة أولا بأول بأية تعديلات تطرأ عليها .

مادة ١٩ :

تزداد الاجازات الإعتيادية المستحقة للمخاضعين لاحكام هذا القانون وذلك
بعقدار أسبوعين للعاملين منهم في المناطق البعيدة عن العمران ويراعى في حساب
مدة الاجلزة الاعتيادية أن تبدأ من ساعة وصول العامل إلى أقرب مدينة فيها
مواصلات عامة وتنتهى بساعة العودة إليها .

الباب الخامس

احتياطات الأمن والسلامة

مادة ٢٠ :

يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة
المعدنية وبعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العميل لائحة بالأوامر والاحكام
الخاصة بالسلامة والأمن للعاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون وتلتزم المنشأة
لتطبيق هذه اللائحة .

الباب السادس

الرعاية الصحية والاجتماعية

مادة ٢١ :

تلتزم المنشأة في الأماكن البعيدة عن العمران بأن توفر المجان لافراد
أسرة للعامل والذين يعولهم ويقيون معه بصفة فعلية الاضافات الطبيعية الضرورية
والعلاج الطبى طبقا للطام الذى يصدر بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة
والتدريب بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٢٢ :

تلتزم المنشأة أن توفر في موقع الإنتاج مصادر المياه الكافية الصالحة لشرب للعمال وأسرتهم واستعمالهم العادي بحيث لا يقل ما يخص الفرد الواحد من أفراد الأسرة عن ٤٥ لترا يوميا .

ويجب الاحتفاظ بمياه الشرب في أوعية خاصة منعا للتلوث وتوضع الأوعية محكمة الأغلاق في أماكن في متناول العمال كما يجب تغيير هذه المياه يوميا وتطهير الأوعية مرتين في الأسبوع بطريقة معتمدة صحية .

مادة ٢٣ :

تلتزم المنشأة بأن تقدم لعمالها بمواقع العمل والإنتاج في المحافظات النائية والأماكن البعيدة عن العمران بالمجان ثلاث وجبات غذائية في مطاعم تعدها لهذا الغرض — ووجبتين بالنسبة لباقي مواقع الإنتاج الأخرى وتكون هذه الوجبات مستوفية للشروط الصحية ، وفي حالة تقديم الوجبات أو بعضها للعمال داخل المنجم أو المحجر تكون مغلفة صحيا أو معبأة في أوان محكمة النظاء .

ويجوز الاتفاق بين المنشأة والنقابة العامة للمناجم والمهاجر على نظام آخر لتقديم الواجبات الغذائية ، ولايجوز للعامل التنازل عن هذا الحق كما لايجوز إعفاء المنشأة من هذا الالتزام لقاء أى بدل نقدي

مادة ٢٤ :

تلتزم المنشأة بأن توفر لعمالها في مناطق الاستخراج والتجهيز والتصنيع البعيد عن العمران مايلي .

(أ) مساكن مجانية للعمال المتزوجين وغير المتزوجين مزودة بالمرافق الصحية

اللازمة .

(ب) الخدمات الاجتماعية والثقافة اللازمة .

(ج) صيانة هذه المساكن والمرافق والعمل على استمرار وتطوير هذه الخدمات .

(د) نظافة المناطق السكنية وأماكن العمل والمرافق الأخرى

وبصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المعدنية بعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال قرارا بتحديد اشتراطات ومواصفات المساكن وأنواع المرافق والخدمات ومواصفاتها ومايجب أن يتوفر فيها من وسائل الترفيه والترفيه والرياضة .

الباب السابع

في انتهاء الخدمة بلوغ سن التقاعد

مادة ٢٥:

تنتهى خدمة العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون ببلوغهم السن المحدد بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر تنفيذا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تنتهى خدمة من تجاوزت سنه الخمسين عاما فى تاريخ العمل بهذا القانون عند بلوغه سن الستين

وإذا انتهت خدمة العامل من الفئة المشار إليها فى الفقرة السابقة بعد بلوغه سن الخمسين للمعجز أو الوفاة فىسوى معاشه على أساس أجره الأخير مضافا إليه المعلومات الدورية حتى بلوغه سن الستين

ويسرى حكم الفقرة السابقة في شأن من انتهت خدمته لأى سبب من الأسباب
في الفترة ما بين سن الخامسة والحسين والستين .

الباب الثامن

في تفتيش العمل والضبطية القضائية

مادة ٢٦

يكون للعاملين بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب الذين لهم صفة
الضبط القضائي في تنفيذ أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الوزارية
المنفذة له .

ولهم وللعاملين الذين يصدر بتجديدهم قرار من وزير الصناعة والثروة
المعدنية كل في اختصاصه حق التفتيش في أماكن العمل للتأكد من تطبيق أحكام
هذا القانون والقرارات المنفذة له

مادة ٢٧:

على المنشأة أن تسهل مهمة العمال المذكورين في المادة السابقة وأن تقدم لهم
البيانات الصحيحة التي تساعد في أداء مهامهم

الباب التاسع

احكام انتقالية

مادة ٢٩ :

ينتقل العاملون الموجودون بالخدمة وقت صدور هذا القانون إلى الدرجات المقابلة للدرجات التي يشغلونها حاليا وذلك طبقا للجدول المرافق ، وترتب الأقدمية داخل الدرجات الجديدة طبقا لتاريخ الحصول على الدرجات المالية التي يشغلها العامل قبل النقل

مادة ٣٠ :

يمنح العامل بداية ربط الدرجة المنقولة إليها أو إحدى علاواتها أيهما أكبر ولا يتعد ذلك بوعده العلاوات الدورية ، فإذا كان العامل أمضى في درجته الحالية أقدمية معينة فيمنح بداية ربط الدرجة المنقول إليها أو علاوة من علاواتها عن كل سنتين من سنوات الأقدمية في درجته المنقول منها بعد أن تصفى قدره خمس علاوات من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر ، وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل بمرتبه الحالي إذا تجاوز ذلك أو زاد على نهاية ربط الدرجة المقررة له

الباب العاشر

العقوبات

مادة ٣١ :

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي

قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد التالية .

مادة ٣٢ :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام المواد المنصوص عليها في الباب الثاني الخاص بتنظيم العمل بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاور خمسين جنيهاً وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذي وقعت في شأنهم المخالفة

مادة ٣٣ :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام المواد المنصوص عليها في الباب الثالث الخاص بالأجور والبدلات والحوافير بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه .

مادة ٣٤ :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام المواد المنصوص عليها في الباب الرابع بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تجاور عشرين جنيهاً وتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

مادة ٣٥ :

يعاقب كل من يخالف إحدى المواد المنصوص عليها في الباب الخامس بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

وفي حالة تكرار نفس المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع المخالفة الأولى تكون العقوبة الحبس .

مادة ٣٦

يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المواد المنصوص عليها بالباب السادس بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تتجاوز مائة جنيهه وتتمدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

مادة ٣٧ :

لا يجوز النزول عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة ولا إيقاف التنفيذ فيها .

مادة ٣٨ :

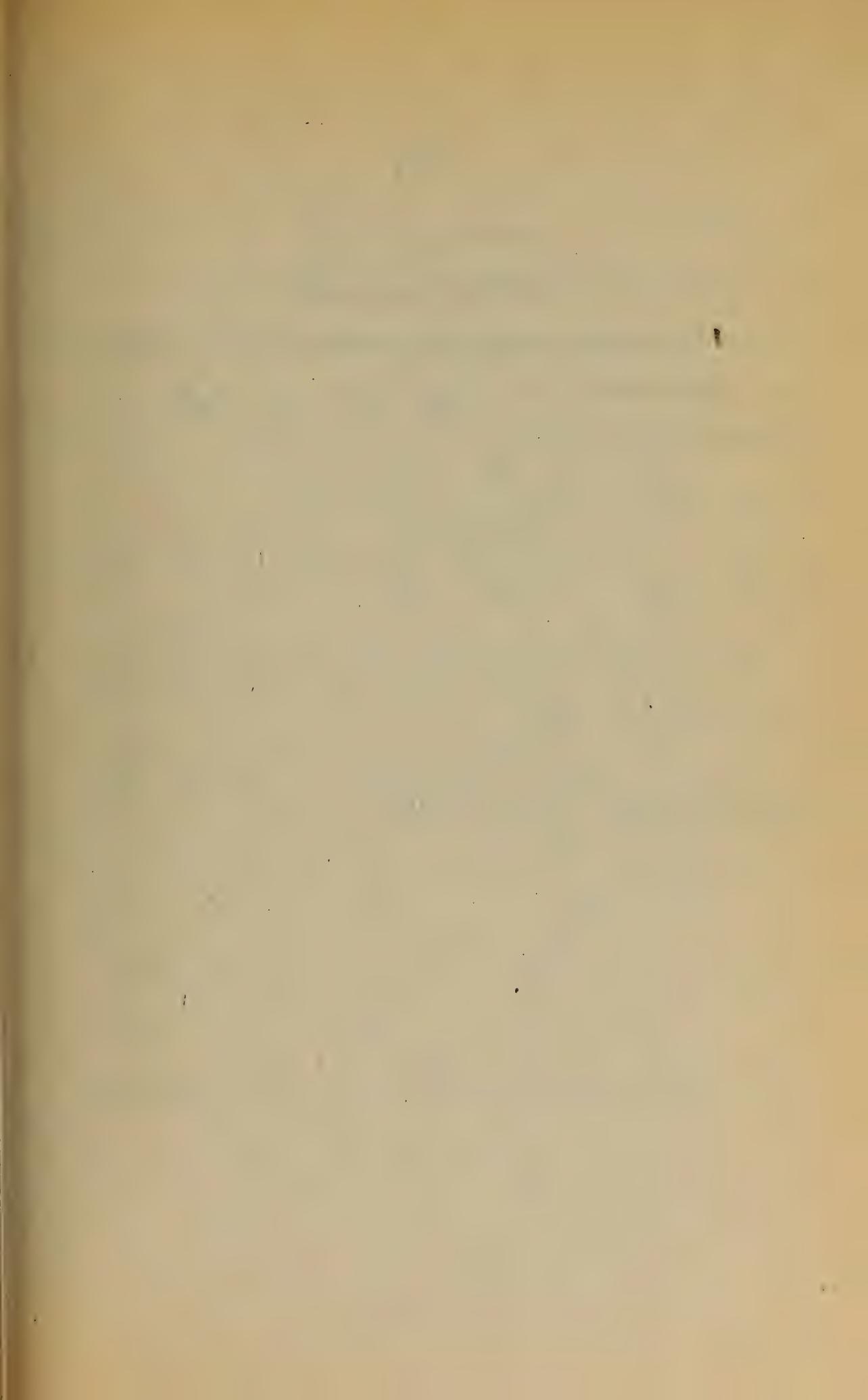
تؤول أموال الغرامات المحكوم بها وفقا لأحكام هذا القانون إلى الاتحاد العام لنقابات العمال للصرف منها في الأوجه النافعة للعمال وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدرها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

ملاحظات :

- ١ — المهن الواردة تحت وظيفة (عامل إنتاج) تشمل المهن الآتية :
(عامل نخرم - عبوة - تدعيم - تفجير - صيانة - مواسير دورية - طلبات
سيور - نحات - حجار - تمكسير طحن - تجهيز خام - تفقية - غسيل - تصبئة -
شحن مائل قاطرة ... الخ) .
- ٢ — المهن الواردة تحت وظيفة (فني) تشمل المهن الآتية :
(وناش - سائق معدات متحركة وثابتة - سائق معدات ثقيلة - سائق
قاطرة ... الخ) .
- ٣ — تشمل وظيفة (عامل حرفي) حرفي - بناء - خباز - طباخ - ميكانيكي
خراط - حداد - نجار ... الخ .
- ٤ — تتم الترقية في وظائف (عامل إنتاج - فني - حرفي) إلى الوظيفة التالية
لها في الدرجة الأعلى طبقاً لمسميات الوظائف في كل درجة .

جدول الأجور والملاوات
الخاص بعمال المناجم والمهاجر

الملاوة السنوية	بداية ونهاية الربط		الدرجة			
	جنيه	جنيه				
—	ربط ثابت	٢٢٥٠	ممتاز
١٢٠	٢٢٥٠	١٦٥٠	عالية
٩٦	٢٠٤٠	١٥٠٠	مدير عام
٨٤	١٩٢٠	١٢٠٠	أولى
٧٢	١٦٨٠	٩٠٠	ثانية
٦٠/٤٨ عند بلوغ	١٥٠٠	٥٤٠	ثالثة
المرتب ٧٢٠ جنيها سفويا						
٣٦	١٢٠٠	٤٨٠	رابعة
٣٠	٩٠٠	٤٢٠	خامسة
٢٤	٧٢٠	٣٦٠	سادسة



الباب السابع

في تصريف المجاري

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن صرف المتخلفات السائلة

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال العمومية والصناعية
في المجارى العمومية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد المتخلفة
في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ .

وعلى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية
والصناعية في مجارى المياه المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى

الباب الأول

مادة :

في تطبيق أحكام هذا القانون تضاق (شبكة المجارى) على الإنشاءات التي تمد

لتجميع المتخلفات السائلة من المساكن والمصانع والمحال العامة والتجارية والصناعية وغيرها ومياه الرشح والأمطار لغرض التخلص منها بطريقة صحية بعد تنقيتها أو بدون تنقية .

وتعتبر المجارى عامة إذا أنشئت بأموال عامة أو أنشئت بأموال خاصة في طرق عامة أو في طرق خاصة مفتوحة للمرور العام واتصلت بشبكة مجارى عامة .

مادة ٢ :

للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تفتش مجارى عامة في الطرق الخاصة المفتوحة للمرور العام أو غير المفتوحة له دون أن تلتزم بتعويض مالك الطريق ودون تحصيل النفقات اللازمة لذلك من مسلاك العقارات الذين انتفعت عقابرتهم بهذه المجارى .

مادة ٣ :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧ يجب أن توصل إلى المجارى العامة المباني الواقعة على الطرق الممتدة بها هذه المجارى وكذلك المباني التي لا يزيد بعدها عنها على ثلاثين متراً إذا ما طلبت ذلك الجهة القائمة على أعمال المجارى من مالك العقار أو الحائز ، وعلى المالك في هذه الحالة أن يتقدم إلى الجهة المذكورة بطلب توصيل العقار إلى المجارى العامة خلال شهرين من تاريخ مطالبته بالتوصيل وأن يستكمل في هذه الفترة التوصيلة الداخلية . فإذا انقضت هذه الفترة دون أن يتقدم بطلب التوصيل جاز للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تقوم بتوصيل المباني إلى المجارى العامة بالطريق الإدارى على نفقة المالك مع مراعاة ما تنص به المادة التالية من هذا القانون .

مادة ٤ :

الجهة القائمة على أعمال المجارى هى المختصة دون غيرها بإنشاء التوصيلة اللازمة لإيصال المبنى من غرفة التفتيش النهائية إلى شبكة المجارى العمومية ويتم ذلك على نفقة المالك بعد التثبت من مطابقة غرفة التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة لأحكام القرارات المنفذة لهذا القانون .

ويعفى ملاك العقارات المنشأة قبل العمل بهذا القانون والتي لا يزيد إيجارها الشهري على خمسة جنيهاً من تكاليف التوصيل . كما يعفى من نصف هذه التكاليف ملاك هذه العقارات التي يزيد إيجارها الشهري على عشرة جنيهاً وتعتبر هذه التوصيلات بمجرد إنشائها جزء من شبكة المجارى العامة .

وللجهة القائمة على أعمال المجارى أن تزيل التوصيلة التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو تمدلها بصفة مؤقتة لإستمرار صرف المبنى وذلك بالطريق الإداري وعلى نفقة المالك .

مادة ٥ :

للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تصل أى عقار بغرفة تفتيش عقار آخر أو بمواسير أو بمطابق أئشئت في طريق عام أو خاص على نفقة مالك آخر بعد التأكد من استيعابها للتصرف الجديد .

مادة ٦ :

لا يجوز المساس بأى جزء من المجارى العامة أو التوصيلات إليها كما يحظر إلقاء سوائل أو مواد بها غير ما أعدت لصرفه أو من غير طريق التوصيلات الممتدة على أنه يجوز ذلك بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى وتحت إشرافها .

مادة ٧ :

لا يجوز أن تصرف في المجارى العامة المتخلفات السائلة من المحال العامة والصناعية وغيرها التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإسكان والمرافق دون ترخيص في ذلك من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويصدر هذا الترخيص بعد التثبت من الجهة المختصة من استيفاء المحال للشروط الصحية الواجبة طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها . وللجهة القائمة على أعمال المجارى في حالة صرف المتخلفات السائلة دون ترخيص أن توقف صرفها بالطريق الإداري .

مادة ٨ :

يجب أن تكون المتخلفات السائلة التي يرخص في صرفها من المحال المشار إليها في المادة السابقة في حدود المعايير والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة ويذكر في الترخيص معايير ومواصفات تلك المتخلفات .

مادة ٩ :

يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المحال المرخص لها في الصرف بصفة دورية في المعامل والمواعيد التي يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها وتحدد في القرار المشار إليه إجراءات الفصل في المعارضات ورسوم إعادة التحليل وقدرها خمسة جنيهات التي يؤديها المعترض وأحوال ردها إليه .

إذا تبين من التحليل أن تلك المتخلفات السائلة تجاوز حدود المعايير والمواصفات المنصوص عليها في القرار سالف الذكر وجب على صاحب الشأن أن يقوم خلال

مدة شهر من تاريخ إخطاره بذلك بإيجاد وسيلة علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للمواصفات والمعايير المشار إليها وإلا جاز إلغاء الترخيص بقرار مسبب من الجهة القائمة على المجارى ، ويجوز مد المهلة المذكورة بموافقة هذه الجهة إذا تبين أن هناك خطراً على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة من صرف المتخلفات السائلة فى شبكة المجارى وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التى تحددها له تلك الجهة وتخطره بها وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته . على أنه فى حالة الخطر العاجل يجوز بقرار من المحافظ وقف صرف المتخلفات السائلة فى المجارى بالطريق الإدارى

الباب الثانى

مجارى المياه والصرف فيها

مادة ١٠ :

فى تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مجارى مياه :

١ - نهر النيل والأخوار .

٢ - الرياحات والترع الرئيسية وفروعها الأصلية والثانوية والجفائيات .

٣ - المساقى والقنوات وما فى حكمها .

٤ - المصارف وفروعها الأصلية والثانوية .

٥ - البحار والبحيرات .

٦ - البرك والمستنقعات وغيرها من مجتمعات المياه .

مادة ١١ :

يحوز صرف المتخلفات السائلة من المقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية

وعمليات المجارى العامة فى مجارى المياه بمد الحصول على موافقة الجهات المعنية التى تمثل وزارات الصحة والأشغال والصناعة كل فيما يخصه وعلى هذه الجهات إخطار الجهة القائمة على أعمال المجارى بالرأى طبقاً للقواعد المنظمة لذلك والتى يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

وعلى الجهة القائمة على أعمال المجارى إصدار الترخيص فى صرف المتخلفات السائلة فى مجارى المياه بعد التحقيق من إمكان استيعاب هذه المجارى للمتخلفات السائلة ويجب أن تكون هذه المتخلفات فى حدود المعايير والمواصفات التى يقرها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٢

يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المنشآت المرخص لها بالصرف فى مجارى المياه وذلك بصفة دورية فى المعامل والمواعيد التى يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها وتحدد فى القرار المشار إليه إجراءات تفصل فى المعارضات ورسوم إعادة التحليل التى يؤدىها المعترض وأحوالى ردها إليه .

وإذا تبين من التحليل أن المتخلفات التى تصرف فى مجارى المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المبينة فى الترخيص وجب على صاحب الشأن خلال ستة أشهر عن تاريخ إخطاره بذلك أن يقوم بإيجاد وسيلة علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للمواصفات والمعايير المشار إليها ، وأن يبدأ فعلاً خلال هذه المدة فى تشغيل هذه الوسيلة وإلا جاز إلغاء الترخيص بقرار مسبب من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويجوز مد المهلة المذكورة بقرار من هذه الجهة .

أما إذا تبين أن هناك خطراً على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة

من صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التي تحددها له الجهة القائمة على أعمال المجارى وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته . على أنه في حالة الخطر الداهم يجوز بقرار مسبب من ممثل وزارة الأشغال أو من ممثل وزارة الصحة بحسب الأحوال وقف صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه بالطريق الإدارى . كما أن للجهة المختصة بإصدار الترخيص في حالة صرف المتخلفات السائلة في مجارى مياه دون ترخيص أن توقف الصرف بالطريق الإدارى .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ١٣ :

لا يجوز إنشاء شبكة مجارى خاصة إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى وأن تتوفر في هذه الشبكات والمتخلفات المنصرفه فيها الشروط والمواصفات الفنية التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرفق .

مادة ١٤ :

لا يجوز صرف المتخلفات السائلة صرفا سطحيا إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويجب أن تتوفر في طريقة الصرف الشروط والمواصفات والمعايير التي يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٥ :

يصدر وزير الإسكان والمرافق بمد موافقة وزير الصحة قراراً بالمواصفات

القياسية لطرائق أخذ العينات وتحليلها وبالمواصفات والشروط التي يجب توافرها في المتخلفات السائلة التي تستخدم في الري أو في غير ذلك .

مادة ١٦ :

لوزير لإسكان والمرافق ووزير الصحة أن يحدد الوسائل الصحية الواجب اتباعها والمواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في التوصيل إلى المجارى المائية أو مجارى المياه وكذا الاشتراطات والمواصفات الواجب توافرها في الأجهزة والمواد والهمات المستعملة في تصريف المتخلفات السائلة وتنقيتها وتطهيرها .

قرار رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢

بالأحة التنفيذية

للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف

المتخلفات السائلة

وزير الإسكان والمرافق

بمد الإطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات

السائلة .

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

الباب الأول

تقديم الطلبات

مادة ٩ :

تسكون إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة هى الجهة المحلية القائمة على أعمال
المجارى العامة بالنسبة لما يقع من هذه المجرى فى دائرة اختصاصها الإدارى .
وعلى الإدارة المذكورة تحديد الشوارع بالمناطق التى يمكن أن تستوعب شبكة
المجارى كميات الصرف الخاصة بالمقارن الواقعة عليها والإعلان عن ذلك

وإخطار ملاك تلك المقارات للتقدم بطلب التوصيل إلى المجرى خلال مدة شهرين من تاريخ الإعلان ، كما تحدد هذه المدة بثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء المبنى أو المنشأة المنسبة لما يستجد إنشاؤه مستقبلا في كل هذه المناطق . وبإنتهاء المدد المشار إليها . تقوم إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة بتطبيق أحكام هذا القانون على المتخلفين من الملاك .

(ب) يقدم الطلب من مالك المقار أو المنشأة المقرر صرف متخلفاتها أو من ينوب عنه إلى إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة .

(ج) يبين بالطلب أسم مالك المقار أو المنشأة وجنسيته ومحل إقامته ويرة قبه المستندات الآتية :

١ — خريطة مساحية أو رسم لموقع المقار أو المنشأة لا يقل عن ١ : ٢٥٠٠ موضحا عليها موقع المقار أو المنشأة .

٢ — رسم يبين المسقط الأفقي للدور الأرضي من ثلاث صور بمقياس ١ : ٢٠٠ أو ١ : ١٠٠ أو ١ : ٥٠ مبينا عليه غرف التقيش والجاليترات ومدادات الأرضية والخزانات .

(د) تقوم الجهة المقدم إليها الطلب بالمعينة والفحص كما تتولى الإتصل بالجهات المختصة لطلب رأيها طبقا لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وذلك من ممثلهم المحليين والذين عليهم إبداء الراى كل فيما يخصه خلال مدة أسبوعين من تاريخ ورود طلب الراى — وتقوم الجهة المقدم إليها الطلب بإخطار مقدمه بالاشتراطات والمواصفات اللازمة لصرف متخلفات المقار أو المنشأة لتنفيذها طبقا لما يقضى به هذا القرار :

الباب الثاني

غرف التفتيش وغرف المواد الغريبة

مادة ٢ :

تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بإنشاء غرف التفتيش عند حدود الملكية لتوصيلها إلى شبكة المجارى وذلك على ثقة المالك — ويجب أن تكون هذه الغرف منفصلة عن حوائط المباني وبالضاميب والأبعاد اللازمة للصرف وتغطى باغطية محكمة من الحديد الزهر أو الخرسانة المسلحة ذات الإطار من الحديد وتكون هذه الأغطية مجهزة بمقابض لتسهيل عملية رفعها ويجب أن تبيض غرف التفتيش بمونة الأسمنت وبمادة معتمدة تقاوم الأحماض والسكياويات بالنسبة للمنشآت التي توجد بمخلفاتها السائلة مثل هذه المواد، وذلك مع مراعاة الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ :

في حالة صرف متخلفات المحال الصناعية والجراجات لأكثر من أربع سيارات يجب أن تنشأ غرف لفصل المواد الغريبة (غير المرغوب فيها بالنسبة للمجارى العامة) لمنعها من دخول مواسير المجارى فإذا كانت هذه المواد صلبة كما هي الحال في المدابغ والطاحن والزرايب وما يماثلها فتنشأ لذلك غرف ترسيب وإذا كانت مواد زيتية كما هي الحال في الجراجات وما يماثلها فتنشأ لذلك غرف لحجز المازوت ، ويجب أن تتوافر في هذه الغرف الإشتراطات التي تضعها الجهة القائمة على أعمال المجارى . وتبيض هذه الغرف بمونة الأسمنت وبمادة تقاوم الأحماض أو غيرها من المواد التي تشمل عليها متخلفات المصنع أو المنشأة ويخشى من تأثيرها على سلامة مباني تلك الغرف وذلك لسلك مصنع أو منشأة حسب حالتها .

الباب الثالث

المواد المضرة بالمجارى

مادة ٤ :

إذارات الجهة القائمة على أعمال المجارى أن المواد المنصرفة من منشأة مامتلفة أو مضرة بالمجارى العامة فيكون لها الحق في إلزام المالك أو الشاغل للمنشأة بملاج المواد المذكورة بتنقيتها قبل صرفها في المجارى العامة وإلا منع من الصرف ، مع مراعاة ما تنقضى به المادتان ٨ ، ٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٥ :

إذارات الجهة القائمة على أعمال المجارى أن منسوب الأعمال الصحية بالدور الأرضى أو البدروم المطلوب إيصالها إلى المجارى العامة لا يسمح بصرف المواد المتخلفة عنها بأحدار كاف يسكون لها الحق في إلزام المالك باتخاذ الوسائل التى تقررها لضمان الصرف صرفاً فمالياً مأموناً وعلى نفقته .

مادة ٦ :

في حاله فقد أعطية غرف التفتيش أو حجز المواد الغريبة المنصوص عنها بالمواد ٢ ، ٣ تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بتركيب بدلها فوراً على حساب المالك وذلك بعد أخطاره وتحصل النفقات بطريق الحجز الإدارى وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

الباب الرابع

امتدادات المجارى للتوصيل عليها وتكاليف التوصيل

مادة ٧ :

تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى أولاً بأول بالإعلان بطريق النشر عن المناطق التى تم بها مدمواسير المجارى العامة وبمطالبة أصحاب العقارات الواقعة فى هذه المناطق بالتقدم بطلب توصيلها طبقاً لأحكام القانون والقرارات المنفذة له بعد التحقق من إمكان استيعابها للمتخلفات المطلوبة صرفها مع مراعاة ما يلى :

(ا) العقارات الواقعة على بعد ٣٠ متراً أو أقل ، من أقرب ماسورة مجارى فللجهة القائمة على أعمال المجارى القيام بتوصيلها على نفقة المالك بعد شهرين من مطالبته بذلك .

(ب) العقارات الواقعة على بعد أكثر من ٣٠ متراً من أقرب ماسورة مجارى ولكن هذه الماسورة تمر أمام واجهاتها كما هى الحال فى الميادين والشوارع الواسعة توصل على أن يحصل المالك ما لا يزيد عن ٣٠ متراً من تكاليف الوصلة الخاصة به وتتحمل الجهة القائمة على أعمال المجارى باقى التكاليف .

(ج) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بمد المجارى على نفقتها فى الشوارع العامة والخاصة حسبما تسمح به ميزانيتها .

(د) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى على نفقتها بتوصيل المقارات التي لا تزيد قيمتها الإيجارية المقدرة عن خمسة جنيهاً شهرياً كما تتحمل نصف نفقات التوصيل للمقار الذي يزيد إيجاره الشهري عن ذلك ويقل عن عشرة جنيهاً شهرياً ويكون توصيل هذه المباني المعفاة وفقاً للبرنامج الذي يعتمده مجلس المدينة وتكون الأولوية في التوصيل للمقارات التي تطفح خزاناتها بصفة مستمرة والمقارات التي تقع في شوارع مرصوفة ثم المزعم رصفها وفي حدود ما تسمح به ميزانية المجلس .

مادة ٨ :

لتوصيلات والمجارى العامة التي نصت عليها المادتان ٦٤٤ من القانون هي الآتية :

- ١ - غرف التفتيش النهائية سواء كانت خارج أو داخل المقار والتي تعتبر جزءاً أصلياً من التوصيلة اللازمة لإيصال المقار إلى شبكة المجارى العامة .
- ٢ - الوصلات الممتدة من غرف التفتيش النهائية إلى المجارى العامة أو المنشأة سواء كانت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى .
- ٣ - مواسير المجارى سواء كانت في شارع عام أو خاص وسواء نفذت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى .
- ٤ - جميع أجزاء المجارى وملحقاتها .

مادة ٩ :

فيما عدا المقارات التي لا يزيد إيجارها الشهري عن خمسة جنيهاً والمعفاة بحكم القانون تحصل تكاليف التوصيلات الخصوصية لغرفة التفتيش النهائية للمقار أو منشأة وتوصيلها حتى شبكة المجارى العامة من مالك المنارة أو المنشأة دفعة واحدة أو على أقساط شهرية - مدتها ١٢ شهراً - متى سمحت ميزانية المجلس بذلك على أن يتم التوصيل بمد سداد القسط الأول واستيفاء المقار أو المنشأة للشروط والأحكام الواردة بالقانون والقرارات المنفذة له .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ١٠ :

المحال التي تسرى عليها أحكام المادة ٧ من القانون هي :

١ - محال غسيل الحبوب المختلفة - محلات تقطير الخمر - محلات البوظة -
معامل المكرونة - ورش البلاط - مصانع الصابون - معاصر الزيوت - المجازر -
مدابغ العجاود - المصابغ - ورش الطلاء - مصانع الادوية والكيمياويات - مصانع
للغزل والنسيج - مصانع بسترة الألبان - الحديد والصاب - المصانع المستخدمة
المواد المشمعة .

٢ - يجوز لمجالس المحافظات التي بها عمليات مجارى أن تستصدر قرار
وزاريا بالمصانع والمحال التي ترى إضافتها على ماورد بالفقرة السابقة .

مادة ١١ :

١ - تحدد المعايير بالنسبة للمتخلفات السائلة التي تصرف إلى المجارى العامة
أو المجارى المياه أو الرى فى الاراضى الزراعية وكذلك طرائق أخذ العينات
ومواعيدها ورسوم إعادة التحليل وفقا للقواعد التي أقرها وزير الصحة العمومية .

٢ - يختص مجلس المدينة باعتماد الترخيص للمقار أو المنشأة التي تقع فى
دائرة اختصاصه بصرف المتخلفات السائلة بتلك المنشأة إلى مجارى المياه المنصوص
عنها فى المادة رقم ٩ من القانون وطبقا لما جاء بالمادة رقم ١٠ من القانون
المشار إليه .

الباب السادس

أولاً : المعايير والمواصفات الواجب توافرها في المتخلفات السائلة والتي يرخص بصرفها في المجارى العامة .

يجب أن تتوافر في المتخلفات السائلة التي تصرف من المحال العمومية أو التجارية أو الصناعية في المجارى العامة الشروط والمعايير الآتية :

- ١ - ألا تزيد درجة الحرارة عن ٤٠ درجة مئوية .
- ٢ - ألا يقل الرقم الهيدروجيني عن ٦ ولا يزيد عن ١٠ .
- ٣ - ألا تزيد المواد الراسبة عن ٥ سم^٢ فى اللتر فى ١٠ دقائق ولا تزيد عن ١٠ سم فى ٣٠ دقيقة .
- ٤ - ألا تحتوى على أجسام يزيد قطرها عن ١٥٠ سم .
- ٥ - ألا يزيد كبريتور الايدروجين (مقداراً على هيئة كب) عن ١ ملليجرام / اللتر .
- ٦ - ألا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ١٠٠ ملليجرام / اللتر .
- ٧ - ألا تحتوى على مواد سامة بكميات ضارة بحياة الأسماك أو الكائنات الحية .
- ٨ - ألا تحتوى على مواد ينتج عنها تصاعد غازات قابله للانفجار أو التى درجة اشتعالها ٧٥ أو أقل .

ثانياً : المعايير والمواصفات الواجب توافرها فى المتخلفات السائلة التى يرخص بصرف فى مجارى المياه .

١ - تقسم مجارى المياه إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشتمل على مجارى المياه المشار إليه بالبنود من ١ ، ٣ من المادة رقم ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة .

ويطلق على مجارى المياه من هذا القسم (نهر النيل وفروعه) .

القسم الثانى : ويشتمل على مجارى المياه المشار إليها بالبنود من ٤ ، ٦ من المادة رقم ١٠ من القانون المشار إليه ويطلق على مجارى المياه من هذا القسم (المصارف) .

القسم الثالث : ويشتمل على البحار والبحيرات .

١ - تقسم المتخلفات السائلة إلى فئتين :

الفئة الأولى : وتشمل المتخلفات السائلة للمحال العمومية والتجارية والصناعية ويطبق على هذه الفئة المعايير الخاصة بالمتخلفات الصناعية .

الفئة الثانية : وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المجارى ويطبق على هذه الفئة المعايير الخاصة بمياه المجارى .

وفى حالة صرف مياه من الفئتين مما يطبق عليها معايير الفئة الثانية للمواد العالقة والأكسجين الحيوى والاكسجين الكيماوى المتص وباقى معايير المتخلفات الصناعية بالفند (٤) .

٣ - صرف المتخلفات السائلة فى النيل وفروعه :

أولا' لمتخلفات الصناعية :

لايجوز صرف المتخلفات الصناعية فى النيل وفروعه إلا إذا كانت مطابقة

للمعايير الآتية :

(ا) لايزيد الاكسجين الحيوى () عن ٢٠ جزء فى المليون .
(ب) لايزيد الاكسجين الكيماوى الممتص () عن ١٥ جزء فى
المليون .

(ح) الا تزيد المواد العالقة عن ٣٠ جزء فى المليون .

(د) الا يقل الرقم الايدروجينى () عن ٦ ولا يزيد عن ٩ .

(هـ) الا تزيد الكبير يتبدات () مقدره على اساس كب عن واحد جزء
فى المليون .

(و) الا تزيد السيانيدات () عن ١ . جزء فى المليون .

(ز) الا تزيد الزيوت والشحوم عن ١٠ جزء فى المليون .

(ح) الا تزيد الفينول عن ١ ر ٠ جزء فى المليون .

(ط) الا تزيد الكاور عن ١ جزء فى المليون .

(ى) الا تزيد عناصر الكروم والزرنيخ والفضة والنحاس والكاديوم
والباريوم والسيلينيوم — والرصاص والنيكل منفردة أو مجتمعة عن ١ جزء
فى المليون

(ك) الا تزيد المواد الذائبة عن ٥٠٠ جزء فى المليون .

(ل) الا تزيد درجة الحرارة عن ٣٥ مئوية .

(م) الا تزيد المواد الملونة (مقدمة على أساس الشفافية بمد الترسيب لمدة ساعة)

عن ١٠ سم .

(ن) الا تحتوى على مبيدات حشرية أو مواد مشعة .

ثانياً — مياه المجارى .

لا يجوز صرف هذه المياه إلا إذا توافرت فيها الشروط والمعايير الآتية :

(أ) ألا يزيد الأوكسجين الحيوى عن ٤٠ جزء فى المليون .

(ب) ألا يزيد الأوكسوجين الكيماوى الممتص عن ٣٩ جزء فى المليون .

(ج) ألا يزيد المواد العالقة عن جزء فى المليون .

كما أنه يجب معالجة هذه المياه قبل الصرف بالكالور لتطهيرها بحيث لا يقل

للكالور المتبقى بها بعد ٣٠ دقيقة من الإضافة ٥ جزء فى المليون

٤ — الصرف فى البحار والبحيرات :

يجوز صرف المتخلفات السائلة أيا كان نوعها فى البحار أو البحيرات بشرط

الاتؤثر تأثيراً ضاراً بشواطئها . الإستحمام أو بالمنشآت البحرية أو بمنابت

المحار والاسفنج أو الأسماك أو الكائنات التى تعيش بتلك البيئة الطبيعية .

مادة ٦ :

لا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد الماكينات فى مجارى المياه إلا إذا كانت

المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو مصدر مماثل على الأقل

وبشرط أن تكون دائرة التبريد مغلقة ولا تختلط بمتخلفات أى عملية من

العمليات الصناعية أو خلافها وفى هذه الحالة لا يشترط مطابقتها للدواصف والمعايير

المذكورة بالبند ٣ ، ٤ إلا فيما يتعلق بدرجة الحرارة ومعايير الزيوت

والشحوم .

ثالثاً : المعايير والمواصفات الواجب توافرها فى المتخلفات السائلة التى يرخص

بصرفها للرى السطحى — أو لرى الأراضى الزراعية :

١ — تقسم المتخلفات السائل إلى ثلاث فئات

الفئة الأولى : وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المعالجة العامة التي تخضع مباشرة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة التي تملكها الحكومة ويطبق على هذه الفئة الاشتراطات والمعايير المبينة بالبندين (٣)، (٤).

الفئة الثانية : وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المعالجة الخاصة وهي موصلة لمياه الفئة الأولى إلا أنها غير مملوكة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة ويطبق عليها الاشتراطات والمعايير المبينة بالبندين الخامس .

الفئة الثالثة : وتشمل المتخلفات الصناعية ويطبق على هذه الفئة الاشتراطات والمعايير المبينة بالبندين (٣)، (٤).

٢ - تقسيم الأراضي إلى نوعين :

النوع الأول : رملية

النوع الثاني : طينية .

٣ - لا يجوز التخلص من مياه المعالجة العامة أو المتخلفات الصناعية بالصرف على لأرض الرملية إلا إذا كانت مستوفاة للمعايير والإشتراطات الآتية : -

أ - لا تزيد المواد الراسبة في ساعة عن ١ (واحد) سم في ٣ في اللتر (بالحجم)

ب - لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ٢٠ جزء في المليون .

ج - لا تزيد الكبريتات (مقدرة على أساس كبر) عن جزء في المليون .

وسيسمح بالتجاوز إلى ١٠ جزء في المليون إذا كانت بعيدة عن العمران بأكثر من ٣ كيلو مترات .

د - أن يتم تسرب المياه بسرعة التي لاينجم عنها أي تجمعات مائية.
ع - لايجوز التخلص من مياه المجارى العامة أو المتخلفات الصناعية
بالصرف على الأراضى الطينية إلا إذا كانت مستوفاة المعايير والإشتراطات الآتية :

ا - إلا يقل مرقم الإيدروجينى عن ٦ ولايزيد عن ٩ .

ب - لايزيد الأوكسجين الحيوى () عن ٨٠ جزء فى المليون .

ج - لايزيد الأوكسجين الكيماوى الممتص () عن ١٠ جزء

فى المليون .

د - لا تزيد المواد العالفة عن ٨٠ جزء فى الميون .

هـ - لا تزيد الكبريتيدات (مقدره على أساس كب) عن ١ ر . جزء

فى المليون .

و - لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراجتنية عن ٥٠ جزء فى المليون .

ز - لا تزيد الأملاح الذائبة عن ٢٠٠٠ جزفى المليون .

ح - لا تزيد السيانيدات عن ١ ر . جزء فى المليون .

أن يتم تسرب المياه بسرعة التى لاينجم عنها أى تجمعات مائية .

هـ - لايجوز التخلص من مياه المجارى الخاصة بطريقة الصرف السطحى

أولرى الأراضى - إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة الصحية المختصة

على أن تكون هذه المياه مطابقة للاشتراطات والمعايير الخاصة بصرف مياه المجارى

فى المضارف .

ويجوز فى هذه الحالة التجاوز عن شروط المعالجة بالكلور .

٦ - تحظر زراعة الخضروات أو الفواكه أو النباتات التى تؤكل نيئة فى

لمزارع التى تروى بمياه المجارى كما لايجوز تربية الحيوانات أو المواشى المدرة

اللبن على هذه المزرعا .

الباب السابع

طريقة ومواعيد أخذ عينات من التخلفات

السائلة والمائل التي يجرى بها التحليل

١ - حجم العينة :

يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين .

٢ - الأوعية :

تؤخذ العينات في زجاجات ذات غطاء زجاجي مصفر محكم الغلق .

٣ - غسل الأوعية :

يجب تنظيف الوعاء بما فيه الغطاء تنظيفاً جيداً قبل استعماله كما يجب غسل داخل الوعاء بمادة العينة مراراً قبل الملء .

وفي حالة أخذ عينات من متخلفات مماثلة عولجت بالكحول تستعمل أوعية معقمة

٤ - حفظ العينة .

يجرى التحليل بعد أخذ العينة مباشرة فإذا تعذر ذلك وتأخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة مع أحاطة الوعاء بطبقة من الثلج على أن تصل العينة إلى المعمل وبها بقية من الثلج .

٥ - طريقة أخذ العينة :

يجب أن تؤخذ العينة بحيث تكون ممثلة لطبيعة المياه على قدر المستطاع ومن مكان مناسب في نهاية عملية التنقية أو بمكان الاتصال النهائي لمتخلفات المحل أو المصنع أو عملية التنقية بالمكان الذي تصرف عليه (شبكة المجارى العامة أو مجرى مياه عام أو أرض زراعية ... الخ) وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمتخلفات المحل الواحد فيجب أخذ عينة منفصلة لكل منهما على حدة ويجب ملء الوعاء ملئاً تاماً مع أحكام وضع السدادة حال الانتهاء من أخذ العينة - ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء مملوء ما بين سطح الماء داخل الوعاء وبين السدادة على أن يراعى عند أخذ العينة وضع فوهة الوعاء بعكس اتجاه تيار الماء - ولأن تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع .

وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تفليف الفوهة بالشاش وختمها بالشمع الأحمر أو أى مادة أخرى تقوم مقامه ويختتم بخاتم المكلف بأخذ العينة .

٦ - مواعيد أخذ العينات الدورية :-

يجب أخذ عينات دورية من المتخلفات السائلة للمنشآت المرخص لها مرتين على الأقل .

ويجب أخطار صاحب الشأن بمتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ أخذها على الأكثر

٧ - البيانات: -

يجب على المكلف بأخذ العينة أن يملأ بخط واضح وبمنتهى الدقة النموذج رقم
(١) المرفق - وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة .

٨ - العامل التي يجري بها التحليل .

ترسل للعينات إلى قسم المياه بالإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة للتحليل

نموذج رقم (١)

يرسل مع عينة من المتخلفات السائلة

- ١ - مكان أخذ العينة
- ٢ - تاريخ أخذ العينة
- ٣ - ساعة أخذ العينة
- ٤ - درجة حرارة المياه وقت أخذ العينة
- ٥ - اسم ووظيفة آخذ العينة
- ٦ - وصف عام للعينة أو أى بيانات تفيد التحليل
- ٧ - بصمة الحتم الموجود على العينة
- ٨ - إمضاء

مادة ١٢ : يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢
بشأن صرف المتخلفات السائلة .

وزير الإسكان والمرافق

دليل إجراءات التراخيص

دليل إجراءات التراخيص

المستندات الواجب تقديمها

أولاً : تراخيص البناء :

يقدم الطلب للحصول على رخصة بناء من الطالب أو وكيله ولا يشترط في هذه الحالة أن يقدم من المالك أو من يفوب عنه طبقاً لما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم المباني واللائحة رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ الخاص بلجنة تنظيم وتوجيه البناء للمباني التي لا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه ويشمل الطلب البيانات الآتية :

(أ) ثلاث صور معمارية ، بينها المساقط الأفقية والواجهات والقطاعات الرأسية وثلاث صور إنشائية للمباني المراد إنشائها ، تنظم على شكل ثلاث مجموعات حيث تكون كل مجموعة من صور إنشائية وصور معمارية داخل ملف خاص .

(ب) خريطة مساحية بمقياس ١ : ٥٠٠ تبين الموقع المراد إنشاء المبني فوقه وموقع عليها من الطالب أو مهندسة أو كروكي هندسي إرشادي مبين عليه الموقع ، وموقع عليه من مهندس المشروع .

(ج) عدد ٢ عرض حال تمغة فئة ٥٠ مليم يكتب عليها الطلب مبين به اسم الطالب وعنوانه .

(د) إقرار على مقدم الطلب بعدم استخدام المواد المستوردة .

هذا إذا كان الأعمال المطلوب التصريح بها في حدود مبلغ ١٠٠٠ جنيه أما إذا زادت عن هذا المبلغ فيرفق بالطلب ملحق رابع يشمل على الآتي :

١ - رسم معمارى عن الأعمال المطلوب التصريح بها .

٢ - خريطة مساحية بمقياس ١ : ٥٠٠ للموقع .

٣ - خمس صور من المقاييس المعدة لذلك طبقاً للنموذج المرفق (٢ لجنة) .

٤ - استمارة مبين بها اسم الطالب وعنوانه ونوع البناء المطلوب طبقاً للنموذج (١ لجنة) المرفق ويرسل هذا الملف للجنة البناء للموافقة على التصريح فى حدود المبلغ المطلوب . وعلى مستلم هذا الطلب (طلب الترخيص للبناء) أن يراعى الآتى :

(أ) التأكد من أن التمغة الهندسية وضعت على الأصل وذلك بظهور صورة التمغة على الرسومات بعلامة سوداء تميز شكل التمغة .

(ب) وضع التمغة الهندسية على صورتين من الرسم المعماري وتكون فيه هذه التمغة لسكل صورة بالنسبة لتكاليف المشروع وتحتسب كآلاتى :

٤٠٠ ملجم للآلاف الأولى ،

٢٠٠ ملجم لسكل ألف بعد ذلك على أن تحتسب كسور الآلاف ألف .

(ج) أن تكون الرسومات معتمدة من مهندس نقابى ويثبت عليهما اسمه وعنوانه ورقم قيده فى نقابة المهن الهندسية .

(د) وضع تمغة هندسية فئة ٥٠ ملجم على كل نسخة من المقاييس التى تقدم للجنة البناء نموذج (٢ لجنة) وكذا على الخريطة المساحية المرفقة .

(هـ) وضع طابع تمغة عادية فئة ٥٠ ملجم على الطلب المرفق به هذه المقاييس نموذج (١ لجنة) مع ملاحظة إعتداد المقاييس والرسومات من المهندس النقابى صاحب المشروع وتوقيع المالك عايتها .

تمغة هندسية فئة ٥٠ ملجم على الرسم المعماري المرفق بالاستمارات .

ثانياً: تراخيص تعديل المباني .

يقدم الطالب من الطالب ويشمل الآتي :

١ - ثلاث صور من الرسومات المعمارية تبين حالة المبنى قبل التعديل والمبنى بعد التعديل .

٢ - ثلاث صور إنشائية تبين الأعمال الإنشائية التي ستنفذ لإنجاز التعديل .

٣ - الترخيص السابق للمبنى المراد تعديله أو كشف مشتملات يبين حالة المبنى قبل ١/٨/١٩٦٦ .

٤ - ثلاث ملفات (دوامية) .

٥ - عدد ٢ عرض حال نسخة يكتب عليها الطاب مبينا فيم اسم الطالب وعنوانه

٦ - خريطة مساحية تبين موقع العقار المطلوب تعديله أو كروكي هندسي إرشادي .

هذا إذا كان التعديل في حدود ١٠٠٠ جفيه أما إذا زاد التعديل عن ذلك يضاف إلى ماسبق ملف رابع يشمل صورة معمارية للأعمال المراد تعديلها وخمس صور من المقاييسات بقيمة التكليف وخريطة مساحية للموقع واستمارة مبيّن بها اسم الطالب وعنوانه ونوع العمل المطلوب .

ويراعى أن تكون الرسومات المعتمدة من مهندس نقابي ثابت بها توقيع ورقم قيده بالنقابة وعنوانه على أن تحتسب التكلفة الهندسية بالنسبة للتكاليف بنفس الطريقة السابق ذكرها يترخيص المبنى وفي حالة الترخيص بالكاملة أو التعليق فوقه والأعمال المطلوب إنشائها على أن يثبت بالرسومات قرار من المهندس النقابي بأن الأسماء والمباني تتحمل بامان المباني المستجدة أو التعديل المطلوب أما بقية محتويات الطلب فهي تشمل ما ذكر في تراخيص المباني .

الثالث : تراخيص ترميم المباني (التنكيس) .

يقدم الطلب من الطالب ويشمل الآتى . —

- ١ — طلب على عرض حال تمفة يبين فيه موقع الطلب واسم الطالب وعنوانه .
- ٢ — خريطة مساحية ١ : ٥٠٠ تبين الموقع أو كروكى هندسى إرشادى .
- ٣ — إقرار من مهندس نقابى بأن التنكيس سيتم بمعرفة وتحت وإشرافه ومسئوليته .
- ٤ — ملف يرفق به للطلب والخريطة .

رابعاً : ترخيص الهدم :

يقدم الطلب من المالك كما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ ويشمل الطلب البيانات الآتية .

١ — طلب على عرض حال تمفة يبين فيه اسم المالك وعنوانه وعنوان العقار المطلوب هدمه .

٢ — عقد الملكية المسجل إذا كان الهدم تنفيذاً للقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤

٣ — موافقة لجنة الهدم إذا كان الهدم تنفيذاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الحاض بلجان تنظيم الأعمال وهدم المباني .

٤ — خريطة مساحية أو كروكى إرشادى .

٥ — ملف

خامساً : الترخيص بالإعلانات :

١ — يقدم طلب الترخيص فى الإعلان بجميع أنواعه على عرض حال تمفة

فئة خمسون مليماً به اسم الطالب ولقبه وصناعته ومحل إقامته ومكان تركيب الإعلان ومدة مباشرته .

٢ - ملف .

٣ - في حالة الإعلانات المركبة أعلا أسطح العقارات أو أعمدة الإنارة أو الاتفاق فيلزم إرفاق الرسومات الإنشائية التفصيلية بقياس رسم مناسب من صورتين عن الحوامل الخاصة بالإعلان والتركيبات والهياكل وغيرها والمواد المصنوعة منها وطرق تثبيتها وألوانها ، وموقعه من مهندس نقابي مسئول وإقرار موافقة مالك العقار على تركيب الإعلان .

سادساً : الترخيص بالإشغالات :

١ - يقدم طلب الترخيص في إشغال الطرق العامة بجميع أنواعه على عرض حال تمهنة فئة خمسون مليماً يبين فيه اسم الطالب ولقبه ومحل إقامته ومكان الإشغال ومدة مباشرته .

٢ - ملف .

٣ - في حالة طلب الترخيص بفتح رينات البيع التي توضع على واجهات العقارات أو واجهات المحال يلزم تقديم ما يفيد موافقة المالك أو مستأجر المحل .

سابعاً : الترخيص للباعة الجائلين :

يشمل المطلب على البيانات الآتية:

اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته .
نوع السلعة أو البضاعة أو الحرفة أو الصناعة التي يطلب التخصص في بيعها أو في مزاولتها والسكان أو المنطقة التي يطلب الترخيص والعمل فيها .

كل البيانات المطلوب بالترخيص للطالب في مزاولة مهنة بائع متجول فيما لو كان قد سبق الترخيص له بذلك ويرفق بالطالب المستندات الآتية :

- ١ - شهادة ميلاد الطالب أو ما يقوم مقامها .
 - ٢ - شهادة الحالة الجنائية (تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق) .
 - ٣ - الترخيص السابق حصول الطالب عليه في ممارسة حرفة بائع متجول .
 - ٤ - شهادة تفيد مزاولة الطالب لمهنة بائع متجول في المكان المطلوب الترخيص فيه مصدقا عليها من المكتب التنفيذي للانحداد الاشتراكي التابع له الطالب .
 - ٥ - ثلاث صور فوتوغرافية للطالب مقاس ٣ × ٤ سم .
 - ٦ - شهادة خلو الطالب من الأمراض من مكتب الصحة التابع له الطالب .
- ثامناً : الترخيص بالأشكال :

(أ) أشكال الصحافة (نقابة الصحفيين) .

١ - يقدم الطالب على عرض حال تمهنة فئته خمسون مليماً مبيناً به الموقع المطلوب لوضع الشكل به .

٢ - ملف .

(ب) أشكال مرطبات :

١ - يقدم الطالب على عرض حال تمهنة فئته خمسون مليماً مبيناً به اسم الطالب ولقبه ومحل إقامته والموقع المطلوب وضع شكل به .

٢ - بحث إجتماعي بحالته الإجتماعية من الجهة المختصة .

٣ - ملف .

٤ — في حالة اللواقحة على الترخيص يلزم الطالب بتقديم شهادة صحية بخلوه من الأمراض .

تاسماً . إجراءات ترخيص العائمات .

يقدم الطالب إلى مكتب استقبال العائمات لدفع رسم النظر وقدره ٢ جنيه ثم يحول للمحفوظات لترقيمه ويحول للسيد مهندس جسور النيل والعائمات للمعاينة وتقدير الرسم ويحول بعد ذلك للسكرتارية بواسطة السركى لإخطار صاحب الشأن بالقبول أو الرفض وعند حضور صاحب الشأن يطالب الملف من المحفوظات وتقوم العاملة بتحصيل بقية الرسم وتسليم الترخيص مع إثباته في محفظة خاصة وفي حالة التجديد يتم نفس نظام تجديد رخص الاشغالات مع مراعاة جميع القوانين والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

عاشراً . رخص الجبانات :

يقدم الطالب على نموذج للمحفوظات مستوفى للطبيعة إلى مكتب استقبال الطالبات الذى يحرر إستمارة دفع رسم نظر بمبلغ ١٢٥ ملياً ثم يحول للمحفوظات لترقيمه ويرسل بعد ذلك إلى سكرتارية لجنة الجبانات بالإدارة العامة لهندسة الأحياء لمرضه على اللجنة المختصة وفي حالة موافقه اللجنة بحول الملف إلى الإدارة الهندسية للتحرير وإعادة الترخيص إلى مكتب التسليم لتحصيل الرسوم المتبقية وتسليمه وفي حالة الرفض يخطر صاحب الشأن .

إجراءات قبول الطالبات والبت فيها .

١ — يقدم مقدم الطلب لمكتب الاستعلامات الذى يقوم بدوره بتوجيهه إلى مكتب استقبال الطالبات .

٢ — يقوم مكتب قبول الطالبات بمراجعة الطلب للبيانات المطلوبة على كشف

بيان المستندات من صورتين فإذا ما تحقق من ذلك استيفاء المستندات دفع رسم النظر والتي تبلغ ١٠٠ مليم وعمل القيمة الخاصة ليمطى لمقدم الطالب ويدفعها بالخزينة .

٣ — يعيد الطالب القسيمة بعد الدفع لمكتب الاستقبال ويتسلم إحدى الصورتين متبناهما رقم القيد في المضبطة . وفي حالة عدم استيفاء المستندات يمدد الملف لمقدمه ومعها كشف ببيان المستندات الناقصة لاستيفائها .

٤ — يحدد موعد قبول الطلبات من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية عشر ظهراً .

٥ — بعد هذا اليماد يقوم المختص في نفس اليوم برصد هذه الطلبات بدفتر خاص (سركى) مع إعطائه رقم مسلسل على أن يكون لكل قسم شرطة بدفتر خاص .

٦ — يقوم المختص بعد ذلك بتسليم هذه الطلبات للمحفوظات التي تقوم بفتح كارت وترقيمه بالرقم المختص لهذا القسم .

٧ — إذا كان الطالب يحتاج إلى موافقة اللجنة يحول الملف الخاص بمقاييسات اللجنة إلى اللجنة البناء في اليوم التالى لتقديم الطالب كما يحول الملف إلى المهندس المختص التسليم بالتوقيع على السركى المعد لذلك .

٨ — يقوم المهندس في خلال تسعة أيام بالمباينة ودراسة الترخيص ومراجعته مع السيد رئيس قسم المبانى وإعتماده من السيد رئيس الإدارة الهندسية أو وكيله مع تقدير باقى الرسوم المطلوبة .

٩ — يحول بواسطة السركى للسكرتارية (وحدة سجلات رخص المبانى) التي تقوم بالتحضير للطالب إما بالحضور لتسديد الرسوم وإستلام الترخيص أو بالرفض أو لإستيفاء للطالب من بيانات وحضوره للمناقشة فوراً .

١٠ - عند حضور صاحب الطاب لاسلام الترخيص يقوم الموظف المختص بالنسليم بطلب الملف من المحفوظات وتحرير قسيمة دفع الرسوم يقوم صاحب الشأن بسداها بالحزينة الهندسية - يتم تحرير قرار الرخصة على النموذج الخاص ويراجع من رئيس المكتب ويعتمد من مدير الإدارة الهندسية ثم تقوم بتسليم صورة ممتدة من الترخيص للطالب وتعاد الصورتين للمحفوظات مع رصد باقى البيانات فى سجل قيد الطلبات السابق رصد الطلب فيه عند دفع رسوم النظر وتوقيع صاحب الشأن بما يفيد الإستلام مع إخطار المهندس المختص لمaintenance تنفيذ الترخيص هذا اذا كان الترخيص فى حدود مبالغ ١٠٠٠٠ جنية أما إذا كانت الأعمال تزيد عن ١٠٠٠ جنية فيتبع الآتى .

بعد قيد الطاب فى سجل الطلبات ودفع رسم النظر يحول الملف للمحفوظات التى تقوم بتصدير الملف الخاص بالمقاييس إلى اللجنة فى اليوم التالى لتقديم الطلب ثم تحول باقى الملفات للمهندس ، بواسطة السركى ، الذى يقوم بدراسة الترخيص ولا يعتمد مثل هذا الترخيص بل يعاد بعد الدراسة إلى المحفوظات لانتظار ورود الموافقة . عند ورود الموافقة ترفق بالملف (ملف الترخيص) ويتخذ فيه نفس الإجراءات السابقة من حيث صرف واعتماد الترخيص ومتابعة التنفيذ طبقا للبند السابق أما إذا رفضت اللجنة الطلب فيحول من المحفوظات إلى السكرتارية بعد إرفاق خطاب الرفض للتحرير لصاحب الشأن بما يفيد ذلك وإحاطته علما بما تطلبه اللجنة من بيانات إذا كان الطالب يحتاج إلى إستيفاء وبشروط أن لا تزيد مدة الدراسة وإجراءات التسليم فى حاله عدم الحصول على موافقة اللجنة عن سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب وعن ١٥ يوم فى حاله إذا كان الطالب يحتاج إلى إستيفاء .

حادى عشر : تراخيص المجال العامة :

(١) بيان الأوراق والمستندات الواجب تقديمها للإدارة عند طلب الترخيص للمحل عام

١ - استشارة طلب فتح وإدارة محل عام تصرف مجاناً من الإدارة على أن يقوم الطالب بملىء بياناتها بمعرفة ولصق طابع تلفة فئة خمسين مايلما عايها .

(٢) صحيفة الحالة الجنائية لصاحب المحل ولجميع العمال والمشرف والمدير والمستغل وشهادة حسن سير وسلوك من القنصلية إذا كان الطالب أجنبياً .

٣ - عقد إيجار المحل وإبصال أجرة آخر شهر .

٤ - عدد ثلاثة رسومات هندسية فى الحالة المطلوب عنفا رسومات هندسية مطابقة لطبيعة المحل تعمل بمعرفة مهندس نفابى يوضح بها مسقط افقى للمحل مبيفا عايه المقاسات والفتحات وانساعها والمورد المائى ودورات المياه إن وجدت مع بيان طريقة الصرف وكذا قطاع رأسى يبين الارتقاعات ومنسوب الأرضية بالنسبة للشوارع المحيطة به ويوضح عايها قيمة التكاليف الإنشائية للمحل ويستوفى التلفة الهندسية عايها حسب قيمة التكاليف باعتبار ٤٠٠ مايم عن الألف جنية الأولى ، ٢٠٠ مايم عن كل ألف أو كسورها وذلك الأصلى وكل من صورتين من الرسومات المقدمة

إذا كان الطالب هيئة أو شركة تقدم صورة معتمدة من المستندات المطلوبة مع تحديد الشخص المشمول عن تنفيذ أحكام للقانون :

٦ - إذا كان الطالب قاصراً يطلرب قرار وصاية .

٧ - كشف باسما وصناعة وسكن عمال المحل وكذلك صحيفة الحالة الجنائية لكل منهم .

٨ - ماف لحفظ الأوراق به .

ملاحظة:

يجب أن يكون الطالب مستمداً بالشهادة الصحية الخاصة بخلوه من

جدول رسوم المعالمة التفتيش للمحلات التجارية

والصناعية بالتقسيم الأول والثاني

رقم التفتيش	رسوم المعالمة		رقم الرسم	القيمة الإجمالية للمحل بالجنيه	كمية المواد البترولية بالطن	القوة المحركة بالحصان	عدد العمال	
	جنيه	مليم					إلى	من
—	—	٥٠٠	—	لا يتجاوز ٢٤ ج	أقل من ٥٪	لا يوجد	٣	١
٣	—	—	٢	أكثر من ٢٤ ج	لا يتجاوز ١	لا يتجاوز ١	١٠	٤
٦	—	—	٥	إلى ١٢٠ ج سنويا / من ٢٢٠ ج	أكثر من ١٥/١	١٥ إلى ٣٠	٣٠	١١
١٠	—	—	٨	٣٦٠ ج / ٣٦٠ ج	أكثر من ١٠٠/٥٠	أكثر من ٣٠/١٥	١٠٠	٣١
٢٠	—	—	١١	٦٠٠ ج / أكثر من ٦٠٠ ج	أكثر من ١٠٠/٥٠	أكثر من ١٠٠	٥٠٠	١١١
٣٠	—	—	١٥	١٢٠٠ ج سنويا / أكثر من ٦٠٠ ج	٥٠٠	أكثر من ١٠٠	١٠٠	١٠٥
٥٠	—	—	٢٥	٢٤٠٠ ج سنويا / أكثر من ١٢٤٠ ج	أكثر من ٥٠٠	أكثر من ٥٠٠	١٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠

الأمراض المعدية والعمال والأشخاص الذين يشتغلون في المحال وكذا تحصينهم ضد الأمراض المعدية وكذلك شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة الحالة الجنائية حق لا تتطلب إجراءات صرف الرخص بسبب هذه الشهادة وكذلك شهاده مؤسسة التأمينات الإجتماعية عن العمال .

(ب) إجراءات التراخيص للمحال العامة .

١ — يقدم طالب الترخيص للمراقبة على الأعمودج بمد لصق طابع تمغة فئة خمسين مليم موضعا به جميع البيانات المطلوبة ومرفعا به المستندات المطلوبة داخل ملف ويثبت بالملف الداخلي للملف بيانها ويوقع عليها من طالب الترخيص والموظف المسئول والمستندات المطلوبة وهى :

(أ) صحيفة الحالة الجنائية للطالب ولجميع للعمال والمستغل والمشرف والمدير أو شهادة حسن سير وسلوك القنصلية إذا كان اجنبيا .

(ب) إذا كان الطلب هيئة أو شركة فيرفق بالطلب صورة معتمدة بمسندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

(ح) عقد إيجار المحل وإيصال إيجار آخر شهر

(د) الرسومات الهندسية إذا كان المحل من النوع الثانى (لو كائنة ، فندق ، ، الخ) أو إذا كان محلا من النوع الأول يشتمل على أكثر من وحدة أو كان مساحة المحل أكثر من ١٥٠ م وتكون الرسومات الهندسية مستوفاة للتمغة الهندسية . وعلى أن يذكر مساحة المحل فى طاب المحال (ترخيص المحال) من النوع الأول التى لا تتطلب تقديم رسومات هندسية عنها ليتسنى تقدير رسوم المعاينة بمقتضاها على أن تسوى الفروق بمد إتمام المعاينة إن وجدت .

والرسومات الهندسية تكون مطابقة لما جاء بالنشور رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ بكتاب
المسيد نائب وزير الإسكان والمرافق .

(هـ) كشف بأسماء وصناعة وسكن مستغل ومشرف ومدير العمل والعمال .

(و) شهادة المعاملة إذا كان سن الطالب بين ٢١ ، ٣٠ سنة .

(ز) قرار وصاية إذا كان طالب الترخيص قاصراً .

٢ — يقيم طلب الترخيص في نفس اليوم في دفتر قيد الطلبات ويثبت رقم

وتاريخ القيد على الملف

إذا وجدت المستندات مستوفاة يقدر رسم المعاينة الواجب تحصيله وإذا

كانت غير مستوفاة يحدد المطلوب إستيفاء منها ويحظر مقدم الطلب باستيفاء

المستندات المطلوبة وسداد رسم المعاينة .

٣ — يحصل رسم المعاينة بواقع خمسين مليماً عن كل متر مربع عن مساحة

موقع المحل على الا تزيد عن ٣٥ جنيهاً ولا تقل عن ٥٠٠ مليماً .

(ب) لا يحصل رسم معاينة عن الترخيص المؤقتة التي لا تتجاوز شهراً .

٤ — بعد سداد رسم المعاينة يرقم الملف بالاندكس ويحول للمعاينة ثالث يوم

على الأكثر من تاريخ السداد .

٥ — تعمل المعاينة الإبتدائية في بحر أسبوع على الأكثر من تاريخ سداد

رسم المعاينة على نموذج رقم (٣) مع إيضاح جميع البيانات المطلوبة بالتقرير وتتم

إجراءات البت في الطالب ثالث يوم على الأكثر من تاريخ المعاينة أما بالموافقة

أو الرخص .

٦ — يملن صاحب المحل ثاني يوم البت في الطلب بالرأى وكذلك بالإشتراطات

الطلوبة في حالة الموافقة على الموقع وترفق الاشتراطات باعلان الموافقة وبمهل ثلاثين

يوماً للاتمام (مادة ٦ من قانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦) .

٧ - يجب عرض الملف للمعاينة قبل إنتهاء الثلاثين يوماً بثلاث أيام على الأكثر حتى تمام المعاينة في الميعاد القانوني أو في حالة إخطار صاحب المحل بإتمام الاشتراطات قبل إنتهاء الميعاد المحدد .

٨ - تمام المعاينة في نهاية الثلاثين يوماً أو بعد الإخطار بالإتمام أيهما أقرب فإذا وجدت الإشتراطات غير مستوفاة بمهل خمسة عشرة يوماً فإذا لم تتم خلالها فلطالب الترخيص أن يحصل على مهل أخرى لا يتجاوز مجموع عددها المهلة الأولى على أن يؤدي رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسم المهلة الأولى على أن تمام المعاينة بعد إنتهاء كل مهلة مباشرة .

إذا لم تتم الإشتراطات في نهاية هذه المهل يرفض طلب الترخيص لاستيفاد المهل القانونية دون إتمام الإشتراطات ويعمل محاضر إعادة المعاينة على النموذج المرفق رقم (٤) موضحاً به الإشتراطات التي وجدت غير مستوفاة .

٩ - في حالة إتمام الإشتراطات يحرر محضر إعادة المعاينة على النموذج رقم (١) ويؤشر لاستيفاء الإجراءات وصرف الرخصة مع بيان الشهادات الصحية وشهادات الصحفية الجنائية والمال وإسم المدير والمستغل والشرف وشهادة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

١٠ - يجب استيفاء الإجراءات وتحصيل رسوم التفتيش وصرف الرخصة في بحر ثلاثة أيام من تاريخ استيفاء الإجراءات .

١١ - تحصل رسوم التفتيش على المحال العامة .

(أ) الرخصة المسقضية

٥ / من القيمة السنوية بحد أدنى ١ جنيه واحد أقصى ٥٥٠ جنيه .

١٥ / من القيمة التجارية بحد أدنى ٣ جنيه واحد أقصى ٣٠٠ جنيه إذا

كان مرخصاً في المحل بيع الخمر .

(ب) التراخيص المؤقتة التي لا تزيد عن ستة أشهر .

يحصل عنها نصف رسوم التفتيش المقررة عن سنة كاملة .

(ج) الرخص المؤقتة التي لا تتجاوز شهر لا يحصل عنها رسوم تفتيش .

(د) إذا تحورت الرخصة قبل ٣٠ يونيو يحصل رسم التفتيش بالكامل عن السنة

جميعها . وإذا تحورت الرخصة بعد ٣٠ يونيو يحصل نصف رسم التفتيش المقرر .

(هـ) تسدد رسوم التفتيش سنوياً خلال شهر يناير من كل عام مقدماً .

٢ - يجب إثبات جميع إجراءات صرف الترخيص في سجل قيد تراخيص المحال

العامة أولاً بأول مع رقم الرخصة وتاريخها وإسم المرخص إليه ونوع الصناعة ورسم

التفتيش المقرر وغيرها من البيانات كما يجب إثبات جميع ما يطرأ على الرخصة من

تغيرات بالنسبة للمرخص إليه أو تعديلات بالمحل بالنسبة لأوضاعه أو خلافه وما يستجد

من إجراءات من إيقاف تشغيل أو إلغاء محاضر أو خلافه

٣ - تخطر مأمورية الإيرادات والضرائب والسجل التجاري وغيرها من الجهات

رقم وتاريخ الرخصة وجميع ما يطرأ عليها من تغييرات أولاً بأول .

محافظة القاهرة

مديرية الإسكان والمرفق

والادارة العامة لهندسة الأحياء والأشغال العامة

طالب ترخيص بفتح محل عام

فرع /

ملف /

إسم ولقب طالب الترخيص	جنسيته :
صناعته	محل ميلاده
محل إقامته	محل إقامته
عنوانه الذي توجه إليه فيه السكائنات :	
نوع المحل موضوع الطلب	الإسم التجاري للمحل
موقع المحل	قسم / مركز
اسم ولقب مالك المقار	محافظة / مديرية
اسم ولقب مستغل المحل	جنسيته
محل إقامة المستغل	سنة
اسم ولقب مدير المحل	محل ميلاده
محل إقامة المدير	رقم وتاريخ الترخيص الخاص به والجهة الصادر منها
اسم ولقب المشرف	جنسيته
محل إقامة المشرف	سنة
رقم وتاريخ الترخيص الخاص به والجهة الصادر منها	محل ميلاده
مليح جنينه	

قوة الآلات والمحركات بالمحل إن وجدت
عدد المستخدمين والعمال المشتغلين بالمحل .
عدد الأشخاص الذين يتسع لهم المحل أو يكفي ابوائهم

مرفقات

توقيع الطالب / / تحرير آفنى

الجهة المقدم إليها الطلب تاريخ تقديم الطلب

هل موقع هذا المحل مصرح فيه بفتح محال عامة رقم قيد الطلب

توقيع الموظف المختص .

١ - يجب ألا يقل السن عن ٢١ سنة ميلادية يوم تقديم الطلب

٢ - يرفق الطالب بطلب الترخيص :

(أ) شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق . إذا كان أجنبيا فيرفق أيضا
شهادة من دار التمثيل السيامى أو القنصلى التابع لها عن سوابقه أو بحسن
سيره وسلوكه .

(ب) شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان
سنة بين ٢١ ، ٣٠ سنة .

(ج) عقد الإيجار ومستند عوائد الأملاك للاطلاع عليهما .

(د) إذا كان الطالب هيئة أو شركة فيرفق صورة مصتمدة من مستندات تكوين
الهيئة أو الشركة والأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ
أحكام القانون .

٣ - لا يجوز فى المدن فتح محال عامة من النوع الأول إلا فى الشوارع والأحياء

التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإسكان والمرافق . ولا يجوز فتح تلك المحال

في المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون أو الأماكن المخصصة للعبادة المصريح
بإقامة الشرائع الدينية فيها أو الأضرحة التي تكون موضع احترام الجمهور أو الحيوانات
فإذا كانت تلك المحال تباع مشروبات روحية أو مخمرة فلا يجوز كذلك فتحها بالقرب
من المدارس والمستشفيات والمستوصفات أو الشكبات ويستثنى من كل هذا المحال
العامة من النوع الأول الملحقة بمحال عامة من النوع الثاني إذا كانت مخصصة بصفة
أصلية لخدمة هذا المحال الأخيرة وكانت بذات المسكان .

بيان عن الرسوم المستحقة بأعمال التراخيص

رسم النظر :

مليم جنيه

أولاً : رسم النظر لجميع الرخص — مباني — هدم —

١٠٠

تنكيس — خط التنظيم

٣٠٠

ثانياً : رسم النظر لأعمال الاشغال

١٠

ثالثاً : رسم النظر للاعلانات

٢ ٠٠٠

رابعاً : رسم النظر لأعمال جسور الفيل والمائعات

خامساً : رسم النظر لأعمال تراخيص المحلات تكون حسب الجدول المرفق

ملحوظة . يكمل رسم النظر بالنسبة لرخص المباني إذا زادت مساحة الأرض

عن ١٠٠ متر مربع يدفع مليماً واحداً عن كل متر زياده .

التمغة الهندسية .

تحتسب التمغة الهندسية التي تستحق على الرسومات الهندسية التي تقدم عنده

استخراج تراخيص تحتاج إلى رسومات تكون كالاتى (فى المحلات التجارية

والصناعية) .

من ١٠ جنيه إلى ١٠٠ جنيه ١٠ مليم تمغة هندسية

من ١٠٠ جنيه إلى ٢٠٠ جنيه ١٠٠ مليم تمغة هندسية

من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ٢٠٠ مليم تمغة هندسية

من ١٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه ٤٠٠ تمغة هندسية

رسوم استخراج رخصة خط التنظيم :

كل ١٠٠٠ جنيه ألف تزداد عن هذا القدر أى بعد الألف الأولى يدفع عنها ٢٠٠ ملجم تمفة هندسية علاوة على النسب السابقة .

رسوم استخراج رخصة التنكيس :

يدفع عن كل متر مربع من مساحه التنكيس التى تقدر بمعرفة المهندس المختص ٢٠ ملجم لسكل متر مربع .

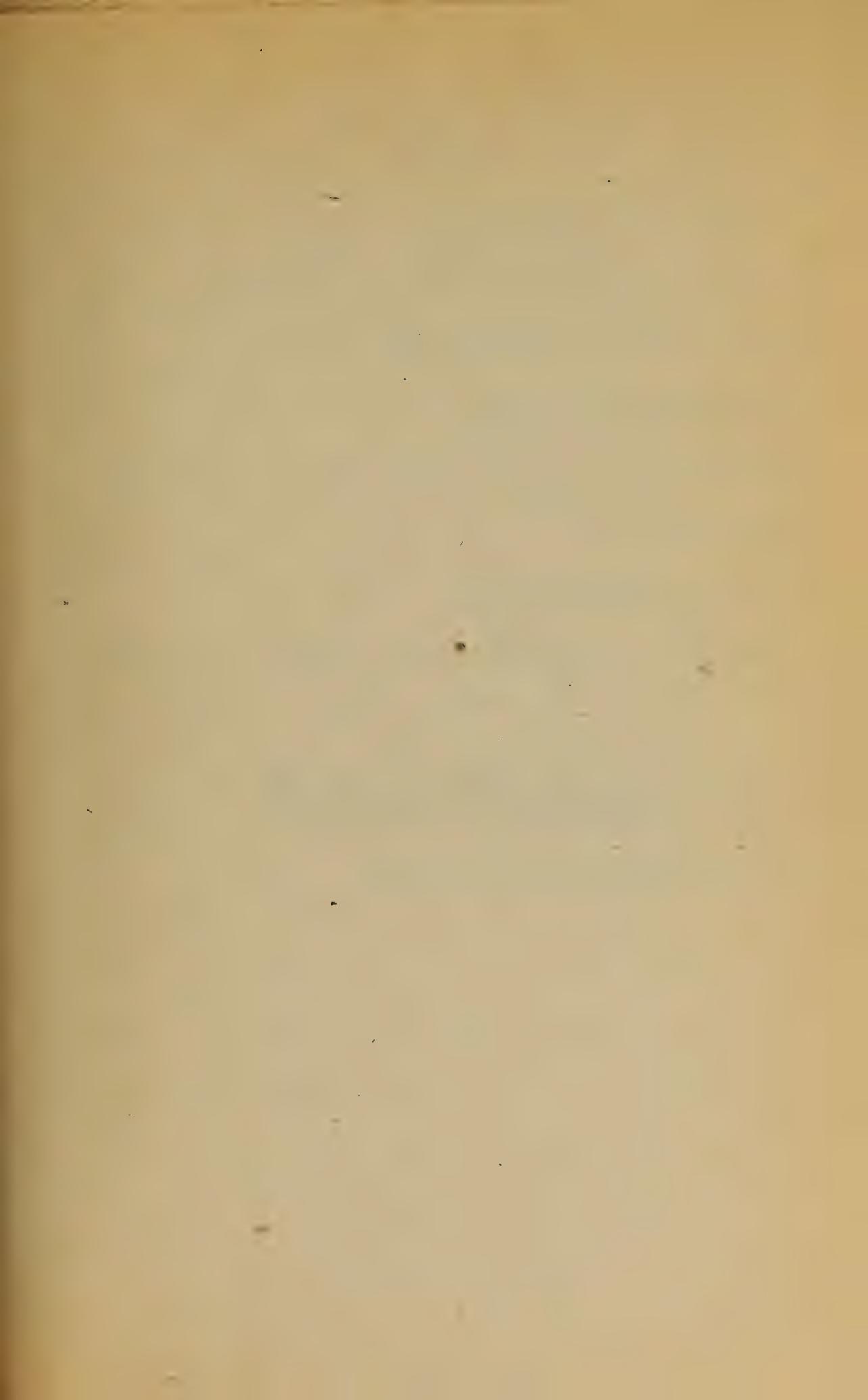
رسوم استخراج رخصة المبانى :

يدفع عن كل متر مربع من المبانى ٢٠ ملجم بحيث لا تقل عن جنيهه ولا تزيد عن ١٠٠ جنيه بالنسبة لرخص الهدم فإنه يكتبى برسم النظر .

رسوم استخراج تراخيص العائمات وأعمال جسور النيل :

تقدر رسوم استخراج التراخيص بمعرفة المهندس المختص بتغير نوع الوحدة طبقا للمaintenance سواء كانت رسو — مسطاح — عائمات

فهرست المحتویات



فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة

الباب الأول

٣١-٥	النظافة
	قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧
٧	في شأن النظافة العامة
	مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧
١٠	في شأن النظافة العامة
	قرار وزير الإسكان والمرافق
	رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ بالألحمة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة
١٤	١٩٦٧ في شأن النظافة العامة
	قرار محافظ القاهرة
	رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن فرض رسم يؤديه شاغلوا العقارات
٢٥	المبنية بواقع ٢٪ يخصص لشئون النظافة العامة
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١
	بتمديد بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات الصوت
٢٨	والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة والنظافة العامة
	(قوانين البلدية ج ٢)

الباب الثاني

٣٣

في الاشغالات والإعلانات

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

٣٥

في شأن أشغال الطريق العام

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ وزارة الشؤون البلدية

٤٣

والقروية

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦

بالأحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال

٤٧

الطرق العامة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وبإلغاء القانون

٦٥

رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة

المذكرة الإيضاحية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة - بالقانون رقم ٨٤

٧٣

لسنة ١٩٦٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بمض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ - في شأن إشغال

٧٧

الطرق العامة

المذكرة الإيضاحية

- بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق العامة ٧٩
- وزارة النقل - قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠
- باللائحة التنفيذية لقانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ ٨٠

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

- في شأن تنظيم الإعلانات ٨٦

المذكرة الإيضاحية

- للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ ٩٣

وزارة الشؤون البلدية والقروية

- قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ - باللائحة التنفيذية للقانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات وإنهاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية القديمة ٩٦

وزارة الإسكان والمرافق

- قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٥٦ - بشروط الترخيص بالإعلان على بردورة الأرصفة والحواجر الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة ١٠٤

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢

- بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨٢ - في شأن تنظيم إستعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة ١٠٧

الصفحة	الموضوع
	محافظة القاهرة
١١١	قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢
	مجلس الدولة
١١٣	إدارة الفتوى والتشريع لوزارتي الحكم المحلي والإسكان
	مجلس الدولة
١١٦	إدارة الفتوى والتشريع المحلي
	مجلس الدولة
١٢٠	إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية

الباب الثالث

١٢٥	الباعة الجائلين
	قرار رئيس الجمهورية
١٢٧	بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ - في شأن الباعة المتجولين
	قرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧
	في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع المشروبات والمواد الغذائية
١٣٢	

	قرار وزارتي رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧
	في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والمواصفات الواجب توافرها في ملابسهم
١٣٤	

قرار ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن إجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص - في ممارسة

١٣٦ حرفة الباعة الجائلين

قرار رئيس جمهورية العربية العربية

بالتانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢

١٤٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين

الباب الرابع

١٤٥ في الري والصرف والرسو (المائمات)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

١٤٧ بالتانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن الري والصرف

قرار رئيس الجمهورية الفربية المتحدة

قرار رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٦٢ - بشأن تحمل الخزانة العامة فروق تكاليف

١٨٠ ري أراضي مديرية التحرير المزروعة

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ - في شأن الإجراءات التي تتبع أمام

١٨٢ لجان الري والصرف

وزارة الأشغال

قرار رقم ١٠٧٨٤ لسنة ١٩٦٣ - بشأن إجراءات إعداد كشوف الحصر

والعرض الخاصة بمشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري

١٨٧ الدائم

الصفحة

الموضوع

وزارة الري

قرار وزارى رقم ١٢٠٤٩ لسنة ١٩٦٧ - بتعديل الفقرة ٧
من القرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد الجمل الذى يحصل
نظير شغل منافع مصلحة الري ١٩٠

قرار رقم ١٢٢٧٨ لسنة ١٩٦٩

بتعيين فئات أجور الري التى يؤديها المزارعون المتراضون على الري
فى الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والساقى إلى مستغل
هذه الآلات مقابل رى أراضيهم وبإلغاء القرارين رقم ١٢١٣٣
لسنة ١٩٦٨ والقرار ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ ١٩٢

قرار رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٦٩

بتقرير جمل مقابل أخذ اتربة ورمال وطمى من التشويبات الناتجة
من تطهير مجارى الري والصرف أو من ذات المجرى ١٩٤

قرار رقم ١٢٣٨٢ لسنة ١٩٦٩

بتقدير أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية ١٩٧

وزارة الري

قرار وزارى رقم ١٢٣٩٢ لسنة ١٩٦٩ ١٩٩

النظام الداخلى

للجنة الأهلية للري والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية
العربية المتحدة ٢٠٠

وزارة الري

قرارى رقم ١٢٤٩٩ لسنة ١٩٧٠ - فى شأن تحديد أجور الانتفاع

الصفحة	الموضوع
٢٠٨	بمياه الآبار الارتوازية في مناطق الحياض التي تم تحويلها إلى النظام الري المستديم قرار رئيس الجمهورية
٢٠٩	بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٨ — في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية
٢١٥	للمذكرة الإيضاحية للقانون
٢١٧	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف

الباب الخامس

الحيوانات

٢١٩	للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ — في شأن الحيوانات المذكورة الإيضاحية
٢٢٣	لمشروع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ وزارة الصحة
٢٢٥	قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ — بالألحمة التنفيذية رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الحيوانات محافظة القاهرة
٢٤٣	قرار بشأن لألحمة جوانات المسلمين بمدينة القاهرة محافظة القاهرة
٢٥٣	قرار بشأن لألحمة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والتربية

المصحة

الموضوع

مرسوم تجديد جبانات المساحة الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها بسطح
جبل المقطم ٢٦٦

صور فتوى نضيلة مفق الحقانية

٢٧١ في بيان من له حق الأولوية في إختيار محل دفن الموتى

الأحكام الشرعية والصحية والإدارية

٢٧٥ اللازمة لاداء مهنة الحانوتية

الأحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لاداء مهنة الحانوتية وهي
المنصوص عليه في المادة الرابعة من لأئحة القواعد والأنظمة المختصة
بممارسة مهنة الحانوتية والتربية المصدق عليها في ١٦ يناير سنة ١٩٢٧

٢٧٧ الأحكام الشرعية

محافظة القاهرة

٢٩٦ مديرية الاسكان والمرافق - نشرة دورية

قرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٦٧

لمجلس محافظة القاهرة - بشأن الاراضى داخل مناطق الجبانات للتصرف

٢٩٨ فيها للمواطنين

قرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٦٧

٣٠٠ بشأن تقسيم داخل مناطق الجبانات للتصرف منها المواطنين

الباب السادس

٣٠٠

المناجم والمهاجر

قانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣

٣٠٥ خاص بالمناجم والمهاجر

الصفحة	الموضوع
٣١٧	وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية
٣١٧	قرار رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٢
٣١٨	اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣
	وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية
٣٧٢	المؤسسة المصرية العامة للبتروك
	اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣
٣٧٧	المناجم والمهاجر ولائحته التنفيذية
	قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦
٣٨٣	خاص بالمناجم والمهاجر
	وزارة الصناعة
	قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ - الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩
	باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم
٤٠٩	والمهاجر
	قانون رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٤
	في شأن منح إعانة من المصدر في الزائد من الانتاج المصري لمواد
٤٦١	المناجم والمهاجر والأفلاح التبخرية عن طريق قناة السويس
	قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦
٤٦٣	بفرض رسم إنتاج على الأملاح التبخرية وتنظيم إستغلالها
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
	بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم العمل في المناجم والمهاجر
٤٦٥	في الإقليم المصري

الصفحة

الموضوع

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٤٧٤ بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦١٧ لسنة ١٩٦٣ بجوار صرف مسكافات بقرار من المحافظ.

لأعضاء لجان لجان المهاجر التي تشكل تطبيقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة

٤٧٦ ١٩٥٦ في شأن المناجم والمهاجر

٤٧٨ قرار تنظيم بيع السلاح وتداوله

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزارى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ بكيفية وضع البيانات الدالة على

٤٨٢ نوع الملح ووزنه

وزارة الصناعة

قرار رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٧ يونيه لسنة ١٩٦٢ في شأن تفويض بعض

المحافظين في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦

٤٨٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ٨١٩ لسنة ١٩٦٥ بمنح بدل حضور جلسات لأعضاء لجنة

٤٨٥ تحديد إيجارات المهاجر

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة المؤسسة المصرية العامة

للأمحآت الجيولوجية والتمدين تختص بتحديد إيجارات المهاجر طبقاً

٤٨٧ لإحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر

وزارة النقل والثروة المدنية

- قرار وزير النقل والبتروول والثروة المدنية رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧
٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٢
- قرار رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠
بشأن إلزام الجمليات التعاونية للرخص لها في إستغلال الملاحات
٤٩٢ التبخرية بتسليم إنتاجها إلى شركة النصر للملاحات
- قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة
للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن نقل إختصاصات وزارة
٤٩٣ الصناعة فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات
- قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تشغيل العاملين
٤٩٦ بالمناجم والمهاجر
- ٤٩٨ قانون العاملين بالمناجم والمهاجر

الباب للسابع

- ٥١٧ في تصريف المجارى
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
٥١٩ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات السائلة
- قرار رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف
٥٢٧ المتخلفات السائلة
- ٥٤٧ دليل إجراءات التراخيص
المستندات الواجب تقديمها

رقم الايداع بدار الكتب ٢٥٩٦ لسنة ١٩٨٣

مطبوعات المؤلف :

موسوعة القوانين الخاصة بالبلدية

١ - الجزء الأول : المباني

٢ - الجزء الثاني : الخدمات

٣ - الجزء الثالث : نزع الملكية والتخطيط

٤ - الجزء الرابع : المحلات العامة والتجارية والصناعية

٥ - موسوعة القوانين الخاصة بالزراعة

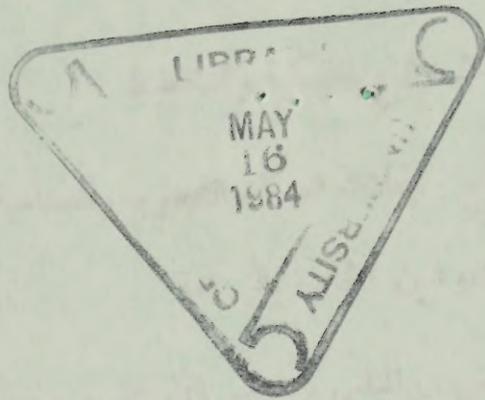
٦ - أحكام النقص في المباني وتقسيم الأراضى ونزع الملكية

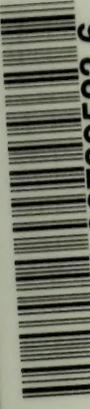
تطلب من المكتبات الكبرى

ومن صالة بيع المطبوعات الحكومية بالأوبرا

ومن المؤلف ٤ شارع الشواربى تليفون ٧٥١٩٨٨

الثنى ٧٠٠ قرش





3 1761 06739523 6